

﴿ كتاب ﴾
شرح الفواكه الجنية
على منحة الأبرومة لفاضل
التحرير والعالم الشهير الشيخ
عبد الله بن أحمد
الفاكهي نفع
الله به
آمين

﴿ وبها منه من ذلك الشرح وهو منحة ﴾
﴿ الأبرومة في علم العربية للعالم ﴾
﴿ العلامة تقي الدين محمد بن الشيخ محمد ﴾
﴿ الرعيشي الشهير بالخطاب المكي ﴾
﴿ المالكي نعمه الله برحمته آمين ﴾

﴿ يباع بمحل السيد عمر الخشاب ﴾
﴿ بمصر القاهرة ﴾

﴿ طبع ﴾

﴿ بالمطبعة الخيرية ﴾

الحمد لله

(بسم الله الرحمن الرحيم)

(بسم الله الرحمن الرحيم)

الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وعلى آله

أحمد الله على نعمه وأشكره على مزيد فضله وكرمه وأصلى وأسلم على المعرب عن فصيح كلامه نبيه محمد وآله وصحبه كنوز علومه ومعادن حكمه (وبعد) فهذا تعليق لطيف وضعته على المقدمة الموضوعة في علم العربية تأليف سيدنا وصاحبنا العالم الورع الزاهد شمس الدين محمد ابن الشيخ محمد الرعيني الشهير بالحطاب المكي المالكي نعمة الله برحمته قصدت فيه تقرير معانيها وتحرير مبانيها مع فوائد جده وزوائد هسه (ومبينه) الفواكه الجنة على منمة الأجر ومبه والله أسأل أن ينفع به انه قريب مجيب وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت واليه أنيب قال مؤلفها (الحمد لله) افتتحها بالحمد اقتداء بالكتاب العزيز وعمل بموجب حديث الابتداء والحمد لغة هو الثناء باللسان على الجبل الاختباري سواء كان في مقابلة نعمة أم لا وجملة الحمد لله خبرية لفظاً انشائية معني اذ المراد به ايجاد الحمد لله لا الاعلام بضمه من ان هناك أو مستحق لجميع الحمد من الخلق وكذا قوله فيما بعد والصلاة والسلام وآثر الجملة الاممية على الفعلية لدلالة على الدوام والثبات (رب العالمين) أي مالك جميع الخلق من الانس والجن والملائكة والذواب وغيرهم اذ كل منها يطلق عليه ظاهراً وعلناً في جمعه بالياء والتون اولو العلم على غيرهم وقبل انه اسم جمع محمول على الجمع لاجتماعهم لا لثبوت كل واحد منهم ان يكون المفرد أو وسع دلالة من الجمع لان العالم اسم لما سوى الله تعالى والعالمين خاص بالعقلاء وعطف على الجملة قوله (والصلاة) وهي من الصلاة المأمور بها وهي الدوام بالصلاة في الرحمة المقرونة بالتعظيم ويختص لفظها بالانبياء والملائكة فلا يقال لغيرهم الاتبعاء (والسلام) أي القصة وجمع بينهما امتثالاً لقوله تعالى سلوا عليه وسلموا تسليماً وحذر من كراهية افراد أحدهما عن الآخر (على سيدنا) من ساد قومه وبودهم فهو سيد وأصوله سيود قلبت الواو ياء وأدغمت في الياء واطلاؤه على غير الله تعالى جائز من غير كراهة سواء كان مقروناً بال أم لا وعلى سيدنا متعلق بالسلام وهو مطلوب الاول معنى ولا يجوز قطعاً به (محمد) عطف بيان أو بدل لانعت لان العلم لا يثبت به وهو علم منقول من اسم مفعول المضعف المبالغة من به نبي الله صلى الله عليه وسلم لكثرة اتصاله الحميدة (وعلى آله) هم أقاربه المؤمنون من بني هاشم والمطلب وقد رادهم في مقام الصلاة مؤمن بغير ضعف فيه والآل اسم جمع لا واحد له من لفظه وأصله هندسي يوه أهل تصغيره على أهل تقيته

الهاء هـ ثم الهزة ألفا والقلب الاول شاذ سهله الثاني وعند المكاني أول واو مفتوحة من آل اليه يؤل
 تصغيره على أول قلبت الواو والفتحة تحركها وانفتاح ما قبلها قبل وهو الظاهر ولا يستعمل الا في الاشراف بخلاف
 أهل وانما قبل آل فرعون بصورة الاشراف وادخاؤه الى الضمير جائزة على الاصح كما يستعمل المصنف
 (وحجبه) اسم جمع لصاحب عند سيبويه وجع له عند الاخفش والصابي من اجتمع مؤمنًا بالنبى صلى الله عليه
 وسلم ولو الخطه ومات مؤمنًا وان لم يرو ولم يرو عنه وعطف الحب على الآل لتشمل الصلاة باقهم (أجمعين)
 فوكيد معنوى مفيد لا حاطة والشمول (وبعد) هو من الظروف المبنية على الضم لقطعه عن الاضافة أى
 وبعد ما ذكر من الحمد والصلاة والسلام (فهذه) اشارة الى محسوس ان تأخرت الخطبة عن فراغ المقدمة
 أو الى معقول ان تقدمت عليه والاتباع بالقاء على تقدير أما اذا اصل أما بعد ولكون اصلها ذلك لزمتها القاء
 في خبر هاتين التابضين معنى الشرط (مقدمة) بكسر الدال اسم فاعل من قدم اللازم بمعنى تقدم وبقضها على
 قلة في لغة من قدم المتعدي ويحتمل أن تكون هنا بكسر الدال من قدم المتعدي لان معزقتها تجعل الشارع
 في علم التصوي على تصديره فهي تقدمه على أقرانه (في علم العربية) أى علم النحو وهو لغة القصد واصطلاحا علم
 باصول يعرف بها أحوال أو آخر الكلم أعربا وبشاء وموضوعه الكلمات العربية لانه يبحث فيه عن
 عوارضها اللاحقه لها من حيث الاعراب والبناء وقابضه الاستعانة على فهم كلام الله تعالى ورسوله وفائدته
 معرفة صواب الكلام من خطئه وسبب تسمية هذا العلم بذلك ما روى أن عليا رضى الله عنه لما أشار على أبى
 الاسود الدؤلى أن يضاعفه علمه الاسم والفعل والحرف وشبأ من الاعراب ثم قال له اغ هذا النحو يا أبا الاسود
 فسمى بذلك تبركا وتيننا بلفظ الواضع له (مقدمة) أى هذه المقدمة (لمسائل الآجرومية) نسبة لابن آجروم
 (تكون واسطة بينهما وبين غيرهما من) الكتب (المطولات) لاشتمالها على ما لم يشتمل عليه أصلها من الفوائد
 (نفع الله بها) أى هذه المقدمة الطالبا لها فانه لا ينجب من اعتمده عليه ولجأ في مهماته اليه (كانفع باصلها في
 الحياة) بان يلهيه الاعناء بها تفهما وحفظا (وبعد الملمات) بالفوز الى دار السلام (انه قريب) ممن سألته ردعاه
 بعلمه (بجيب الدعوات) أى دعوات الداعى بان الله ما سألها واعلم أنه لما كان الغرض من علم النحو معرفة
 الاعراب الذى به يعرف صواب الكلام من خطئه والاعراب لا يوجد الا فيما يقع في التركيب الاسنادى الذى
 لا يوجد الا في الكلام بدأ المؤلف رحمه الله بتعريف الكلام وان كان الاولى البداءة بالكلمة لانها جزءه والثانى
 انما يعرف بعد معرفته اجزائه فقال (الكلام هو) لغة عبارة عن القول وما كان مكتملا بنفسه واصطلاحا ما جمع
 فيودا أربعة وهى المشار اليها بقوله (اللفظ) أى الصوت المتضمن بعض الحروف الهجائية تحقيقا وتقديرا
 دل على معنى أم لا وهو فى الأصل مصدر بمعنى الرى ثم خص بالرسمى من القسم ثم أطلق عليه من باب اطلاق
 المصدر على اسم المفعول (المركب) من كلمتين فاكتر كيبا اسنادا بأفاد أم لا (المفيد) بان أفهم معنى يحسن
 السكون عليه بحيث لا يبقى للمخاطب انتظار بعنده كما يكون مع المستند بدون المستند اليه وبالعكس وهو بهذا
 المعنى يستلزم المركب لكن لما كانت دلالة الالتزام مهجورة في التعريف صرح المؤلف بما علم التزاما اذ المقصود
 من الحديان الماهية وهى لا تعرف الا بذكر جميع اجزائها نصربحا (بالوضع) أى بالقصد وهو أن يقصد
 المتكلم بما تلفظه افادة السامع فهذه قيود أربعة متى وجدت وجد الكلام النحوى وحيث انتفت وانفتق واحد
 منها انتفى الكلام النحوى اذا علمت ذلك فالعبد الاول وهو اللفظ بمنزلة الجنس واحترزه عن الخط ونحوه مما هو
 ليس بلفظ وهو مفيد وباقى القيود بمنزلة الفصل فالمركب يخرج المفرد والمفيد يخرج مالا فائدة فيه كان قام زيد
 والوضع أى القصد يخرج غير المقصود كالصادر من النائم والجملة المقصودة لغيرها كجملة الموصول واعلم أن
 صور تاليف الكلام ستة اسمان فعل واسم فاعل وثلاثة اسماء فعل وأربعة أسماء جملة القسم وجوابه
 أو المشروط وجوابه (وأقل ما يتألف) الكلام (من اسمين) حقيقة كهذا زيد أو خكا (نحو زيد قائم) فان الوصف
 مع مرفوعه المستتر في حكم الاسم المفرد ولهذا لا يبرز في التنبيه والجمع (ومن فعل واسم نحو قام زيد) وانما
 يتألف من فعلين أو حرفين أو حرف واسم أو حرف وفعل لان الكلام لا بد فيه من التركيب والترتيب العقلى

وحجبه أجمعين (وبعد)
 فهذه مقدمة في علم العربية
 متممة لمسائل الآجرومية
 تكون واسطة بينهما وبين
 غيرهما من المطولات نفع
 الله بها كانفع باصلها في
 الحياة وبعد الملمات انه
 قريب بحجب الدعوات
 * الكلام هو اللفظ المركب
 المفيد بالوضع وأقل ما يتألف
 من اسمين نحو زيد قائم أو
 من فعل واسم نحو قام زيد

من الاسم والفعل والحرف لا يزيد على ستة أنواع لكن لم يبحى منها الا ما ذكره المؤلف لان الكلام لا يتحقق بدون اسناد والاسناد يقتضى مسندا ومسندا اليه لكونه نسبة بينهما وهما لا يكونان الا اسمين أو اسما وفعلًا وأما المنادى مع حرف النداء كيزيد فقبامه مقام الفعل لغرض الانشاء اذ تقديره أنا ذى زيدا (والكلمة) يفتح الكاف وكسر اللام أفصح من فتحها وكسرها مع اسكان اللام فهما (قول) أى لفظ موضوع للمعنى والمراد به هنا اسم المفعول أى مقول حقيقة كزيد أو حكما كالصغير المستتر فانه من حيث وقوعه محكوم عليه ومؤكدا ومعطوفا عليه فى حكم الملقوظات الحقيقية كاسكن أنت وزوجك (مفرد) وهو ما لا يدل جزؤه على جزء معناه كرجل فان كلاما من أجزائه التى هى ذوات حروفه الثلاثة اذا أفرد لا يدل على شئ مما دلت عليه الجملة بخلاف غلام زيد فانه مركب لان كلاما من جزأيه دال على جزء المعنى الذى دلت عليه جملة غلام زيد ولما كانت الكلمة جنسا تحتها حقائق مختلفة هى أنواعها أشار الى بيان ذلك بقوله (وهى اسم وفعل وحرف) أى الكلمة منقسمة الى هذه الثلاثة انقسام الكل الى جزئياته فيصح اطلاق المقسوم على كل من أقسامه وبهذا الدفع ما قبل من أن العطف بواو الجمع يقتضى أن تكون الكلمة مجموع الثلاثة ووجه انحصارها فى الثلاثة عقلا على ما قبل ان الكلمة موضوعه لمعنى كما مر فتكون دالة لاحتمال لكون الوضع من أسباب الدلالة وحيث قد امكن أن تدل على معنى غير مستقل بالمفهومية أو الاول الحرف والثانى اما أن يدل على اقتران معناها باحد الازمنة الثلاثة أو الاول الفعل والثانى الاسم وقيد الحرف بقوله (جاء المعنى) لخراج التهجى فلا يكون كلمة لعدم دلالة على معنى وهذا القيد معلوم بما قبله فلا يحتاج اليه وقد عدل المؤلف عن عبارة الاصل فجعل هذه الثلاثة أقساما للكلمة لا للكلام اذ لا يصح جعلها أقساما له لان تقسيم الكل الى جزئياته وهو ظاهر ولا من تقسيم الكل الى أجزائه لتوقف صدق اسم المقسوم فيه على جميع أجزائه والكلام بخلاف ذلك لان ماهيته توجد من الاسماء فقط ومنها ومن الافعال وقدم الاسم فى الذكر لسموه على قسميه لاستغنائه عنهما واحتياجهما اليه ولا صلاته فى الاعراب وأتبعه بالفعل لكونه يقع جزء الكلام وحلوه محل الاسم ودخول الاعراب فى بعض أنواعه واذا عرفت أن الكلمة تنقسم الى اسم وفعل وحرف وأردت تمييز بعضها عن بعض لتظهر فائدة القسمة (فالاسم) وهو كلمة ذات بنفسها على معنى غير مقترن باحد الازمنة الثلاثة وضعا (يعرف) أى يميز عن قسميه بخمس علامات مذكورة هنا (بالاسناد اليه) أى كونه الاسم مسندا اليه سواء كان المستند فعلا كقام زيد أم اسما كانه مؤمن أم جملة نحو أنا قت وهذه العلامة أنفع علامات الاسم وبها استدلل على أهمية التاء من قولك ضربت بثلاثتها وعلى أهمية ما فى قوله تعالى ما عندكم ينقد وما عند الله باق وأما اختص الاسناد اليه بالاسم لان الفعل وضع لان يكون مسندا فقط فلو جعل مسندا اليه لزم خلاف وضعه وأما سمع بالمعبدى خبر من أن تراه فعلى حذف أن أو على تنزيل الفعل منزلة المصدر (و) يعرف أيضا (بالخفص) المعبر عنه أيضا بالجرو وهو ما يحد منه العامل من كسرة أو فتحه أو ياء سواء كان العامل حرفا أم اء واختص بالاسم لانهم قصدوا أن يوفوه لا صلاته فى الاعراب حركاته الثلاثة وينقصوا من المضارع الذى هو فرعه واحدا منها فنقصوه ما لا يكون معمول الفعل وهو الجرو واعطوه ما يكون معموله وهو الرفع والنصب (و) يعرف أيضا (بالتنوين) وهو نون ساكنة تثبت لفظا لخطا وهو بجميع أقسامه مختص بالاسم فتنبين التمكن وضع للدلالة على مكانة الاسم فى الاسمية والاعراب كزيد أى على رسوخ قدمه فهما أى لم يشبه الحرف فينبى ولا الفعل فوقع من الصرف وتنوين التنكير لانه يلحق بعض المبنيات للفرق بين معرفتها ونكرتها كصه ومه والفعل لا يكون الانكسرة فلم ينجح الى الفارق وتنوين المقابلة لانه الداخلة على جمع المؤنث السالم كسلمات فى مقابلة نون جمع المذكور السالم وهذا لا يتحقق فى غير الاسم وتنوين العوض لانه فى الغالب يكون عوضا عن المضاف اليه كيو مشدأ أى يوم اذ كان كذا والمضاف اليه لا يكون الا اسما (و) يعرف أيضا (بدخول الالف واللام) عليه فى أوله ويهبر عنه ما بال وهو أولى سواء كانت معرفة كالدخلة على نكرة كالرجل أم زائدة كفى قوله * رأيت الوليد بن يزيد مباركا * أم موصولة كالضارب والمضروب ولا تدخل على

(والكلمة قول مفرد هو اسم وفعل وحرف جاء المعنى فالاسم يعرف بالاسناد اليه وبالحفص وبالتنوين ويدخول الالف واللام

الفعل الا في ضرورة خلافا لابن مالك واختصت به لان المعرفة وضعت لتعين الذات والموضوع للذات هو الاسم
 واما الموصولة والزائدة فلو افقتم ما للمعرفة صورة اعطيتا حكمها (و) يعرف أيضا بدخول حرف من
 (حروف الخفض) عليه من أوله سواء كان اسما صريحا كمررت يدي أم مؤولا به كجئت من أن قت فان قت
 وان كان في الظاهر ليس باسم فهو في التقدير اسم لانه في معنى قياما أو ما قولهم ماهي بنعم الولد وعلى بنس العير
 فقول على حذف الموصوف وصفته واقامة معمول الصفة مقامه وانما اختصت حروف الخفض بالاسم لانها
 وضعت لتجزع المعاني الافعال التي لا تعدى بنفسها الى الاسماء فلا جرم امتنع دخولها الاعلى الاسم بعد مجي
 فعل لفظا أو تقدير او شيئا في الكلام على حروف الخفض ولما فرغ مما عير الاسم عن غيره أخذت بكم على ما عير
 الفعل اجالا فقال (والفعل) وهو كونه دلته بنفسها على معنى مقترن باحد الازمنة الثلاثة وضعا (يعرف) أي
 يميز عن قسميه بثلاث علامات (يقدر) الطرفية وهي علامة مشتركة تارة تدخل على الماضي لا فادة قهرية من
 الحال نحو قد قامت الصلاة أو تحقيقه نحو ونعلم أن قد صدقنا وتارة على المضارع لا فادة التحقيق نحو قد يعلم
 الله أو التقليل نحو ان الكذب قد يصدق ولا يحق أن هذه المعاني لا يتصور وجودها في غير الافعال ولا تدخل
 قد على فعل الامر أصلا (والسين وسوف) ويختصان بالمضارع ويخلصانه للاستقبال نحو سيقوم أو سوف
 يقوم وانما اختصا به لانهما وضعا تائخيرا معنى الفعل من الحال الى الاستقبال وفي سوف زيادة تأخير وتنفيس
 لان كثرة الحروف تدل على زيادة المعنى وهذا ان اللفظان اسمان للعرين الداخلين على المضارع الآن
 سوف تحكي على الفخ اسماء أما السين فعرب غير محكي ولما انه قد اشبه الصوري بين سوف وسوف دون
 السين وسه أدخل اللام على السين دون سوف بل حتى على صورته تحقيقا للشبه (وتاء التائب الساكنة)
 كقامت وقهرت وهذه خاصة بالماضي اشعارا بتأنيث الفاعل (وهو) أي الفعل من حيث هو (ثلاثة
 أنواع) عند البصريين ونوعان عند الكوفيين باسقاط الامر بناء على انه مقتطع من المضارع وانما كانت
 الافعال ثلاثة لان الازمنة التي هي جزؤ من مدلول كل منها ثلاثة (ماضي) أصله ماضى استقلت الضمة على
 الياء اخذت ثم الياء لا لتقاء الساكنين وهو ما دل على معنى ويجد في الزمان الماضي دلالة وضعية وقدمه لهجته
 على الاصل اذ هو متفق على بناءه وحيث قدمه كان الاولى له أن يتبعه بالامر لما قلنا (ويعرف) أي يميز عن
 المضارع والامر (بناء التائب الساكنة) وضعا للدلالة على تأنيث ما أسند اليه الفعل وتلقفه نصرا كان
 (نحو قامت) هند (وقعدت) أوجامدا كما سيأتي ولا يقدح في ذلك عدم إلحاقها ببعض الافعال الماضية كافعال
 الاستثناء لانهم التزموا نداء كبيرا فعلا وخرج بالاسا كنه المتحركة فانها خاصة بالاسماء وربما دخلت على بعض
 الحروف واختصت الساكنة بالفعل لتفعله والمتحركة بغيره طلبا للتعادل ولو قال نحو قام وقعد لكان أولى لانه
 الذي قبل التاء فيزجها (و) الفعل الماضي (منه نعم وبس) على الاصح لقبولهما التاء المذكورة في الحديث
 من نؤا يوم الجمعة فها ونمت ومن اغتسل فالفعل أفضل وفيه أيضا أو عوذ بك من الخيانة فانها بنيت
 البطانة وقيل انها اسماء لدخول حرف الجر عليهم ما في قولهم ماهي بنعم الولد ونعم السير على بنس العير
 والجواب يعلم مما سيأتي (و) كذا منه (ليس وعسى على الاصح) لقبولهما التاء أيضا نحو عست هند أن تفلح
 نمت مفلة ولا تصالهما بضمها رالرفع نحو ليس واسواء است عليهم بوكيل فهل عسيتم ان توليتم وقيل انها
 من عدم دلالتهم على الحدث والزمان وتوقف افادة معناها على غيرهما كسائر الحروف وأجيب بان
 لالة عارض وبان توقف الافادة على ذكر الغير انما هو لشبههما بالحرف في عدم التصرف فاعطيا حكمه
 المذكور ولا يقدح في فعلية الثلاثة الاول خروجها في الظاهر عن أوزان الفعل لان أصلها فعل
 وكسر العين لافعل بفتحها أيضا ولا فعل بضمها (ومضارع) وهو ما دل على معنى مقترن باحد زمن
 استقبال ويخلص لاحدهما بقرينه ومعنى مضارع المشابهة الاسم في اعتوار المعاني عليه وقيل
 في الابهام والتعويض وقبول لام الابتداء والجر بان على حركات اسم الفاعل وسكناته (ويعرف)
 بالماضي والامر (بدخول لم عليه) بأن يقع بعدها من غير فصل (نحو لم يقيم) وقد مر أنه يميز أيضا
 بالتنفيس عليه وانما اقتصر المؤلف على لم لان لها امتزا جبالفعل بتغيير معناه الى المعنى حتى

وحروف الخفض
 * والفعل يعرف بقدر
 والسين وسوف وتاء
 التائب الساكنة وهو
 ثلاثة أنواع ماض ويعرف
 بناء التائب الساكنة فهي
 قامت وقعدت ومنه نعم
 وبس وليس وعسى على
 الاصح * ومضارع
 ويعرف بدخول لم عليه
 نحو لم يقيم

صارت كجزءه قاله الرضي ولو قال نحو يقوم لكان أولى لانه يقبل لم (ولا بد في أوله من احدى الزوائد الأربع)
 المسماة بأحرف المضارعة (وهي الهمزة والنون والياء) المشناة من تحت (والهاء) المشناة من فوق (يجمعها)
 أي يجمع تلك الزوائد الأربع (قولك ثابت) أو ثابت أو آتين أو ناتي وانما زادوها فرقاً بينه وبين الماضي
 وخصوصاً الزيادة به لانه مؤخر بالزمان عن الماضي والاصل عدم الزيادة فاحلفت التقديم وانما لم يجعل المؤلف
 هذه الاحرف علامة للمضارع أيضاً لوجودها في أول الماضي كما كرم وتعلم وزجس وبرنا وانما ذكرها
 نوطاً وتعبيراً للقول (وبضم أوله) أي الحرف المفتوح به المضارع (ان كان ماضيه على أربعة أحرف) سواء
 كان كل حرفه أصولاً (كأخرج) فانه ماض أصلي الحروف فتقول في مضارعه (يأخرج) بضم أوله أو
 بعضها زائداً (و) ذلك نحو (أكرم) فان الهمزة فيه زائدة فتقول في مضارعه (يكرم) بضم أوله (و) كذا
 تقول في مضارع (فرح) بتشديد الراء (يفرح) بضم أوله لزيادة تكرار العين أي الراء في ماضيه (و) في
 مضارع (قاتل يقال) بضم أوله لزيادة الالف في ماضيه (ويقتض) بضم أوله (فيما سوى ذلك) أي فيما سوى
 المضارع الذي ماضيه رباعي بان كان ماضيه ثلاثياً (نحو نصر) فتقول في مضارعه (ينصر) بفتح أوله أو
 خماسياً (و) ذلك نحو (انطلق) فتقول في مضارعه (ينطلق) بفتح أوله أيضاً أو سداسياً (و) ذلك نحو
 (استخرج) فتقول في مضارعه (يستخرج) بفتح أوله أيضاً والاولى أن تجعل هذه الاحرف علامة ثانية
 للمضارع ولا نسلم وجودها في أول الفعل الماضي لان المعنى في الهمزة التي للمتكلم وحده والنون التي له مع
 غيره والياء التي للغائب المسد كمر مطلقاً أو لجمع المؤنث الغائب والتاء التي للمخاطب مطلقاً وللغائبة أو
 للغائبتين (و) فعل (أمر) وهو ما دل على طلب حدث مقترن بزمان الاستقبال (وهو عرف) أي عيّن عن المضارع
 والماضي (بدلته) وضعاً (على الطلب وقبوله ياء المخاطبة) وذلك نحو قومي واضربي فان كلا منهما دل على
 الطلب وقبل ياء المخاطبة فلا بد فيه من مجموع الامرين حتى لو دلت كلمة على الطلب ولم تقبل الياء فهي اسم فعل
 كترال أو مصدر كضرباً زيداً وقبلت الياء لم تدل على الطلب فهي فعل مضارع كقومين ولو قال نحو قوم
 واضرب لكان أولى لانه الذي يقبل ياء المخاطبة (ومنه) أي من فعل الامر (هات) بكسر التاء الا اذا اتصل به
 ضمير جماعة المذكرين فانه حينئذ يضم نحو هاتوا (و) كذا منه (تعال) بفتح اللام لا غير (على الاصح) فيهما
 لدلالة ما على الطلب وقبوله ياء المخاطبة وهما مبنيان على حذف حرف العلة من آخرهما فالحذف من هات
 الياء كافي ارم ومن تعال الالف كافي اخش فان أمرت بهما مؤنثاً كانا مبنيين على حذف النون نحو هاتني
 وتعالني بالياء فيهما اذ بناء الامر على ما يجوز به مضارعه وذهب بعضهم الى أن هات وتعال امها فعلمين للامر
 فهات بمعنى ناول وتعال بمعنى أتقبل (و) أما (الحرف) فهو كلمة دلت على معنى في غير هات فقط فعلامته التي امتاز
 به عن أخويه عدمية وهي انه (ملا يصلح معه دليل الاسم) أي واحد من علاماته (ولادليل الفعل) أي واحد
 من علاماته أيضاً فترك العلامة له علامة وتظير ذلك كقوله ابن مالك ج ح خ فعلمة الجيم نقطة من أسفل
 وعلامة الخاء نقطة من فوق وعلامة الحاء المهمة عدم النقطة قال بعضهم وانما لم يجعل له علامة وجودية
 كبقية لانه في نفسه علامة ولو جعلت له علامة أزم الدور والتسلسل فانما عرضت عليك مثلاً كلمة وسئل
 عنها أي أم أو فعل أو حرف فأعرض عليهم اعلامات الاسماء أولاً فان قبلت شيئاً منها فاسم والا فاعرض
 علامات الافعال فان قبلت شيئاً منها ففعل والا فاحكم بحر فبها اذا لم يخرج عن ذلك كادل عليه الاسم
 الحرف ثلاثة أقسام لانه ان لم يختص بالاسماء ولا بالافعال لم يعمل (كهل) وانما عملت ما التافية
 لا تختص جلالها على ليس وان اختص بالاسماء عمل فيها الجر كن (وفي) أو الرفع والنصب كان وأخيراً
 لم تعمل آل مع اختصاصها بالاسماء لتزلهما من مدخولها منزلة الجزء ومن ثم تخطاها العامل وان اختص
 عمل فيها الجزم كلياً التافية (ولم) أو النصب كان (باب) بيان (الاعراب والبناء)
 اللذين لا يتخلو آخر كل كلمة من أحدهما وبدان بيان الاعراب لشرفه وشرف محله فقال (الاعراب)
 أعرب يحيى لغة لمعان منها الابانة والتحسين والتغيير وهذا أنسب بالمعنى الاصطلاحي للمشاكل

ولا بد في أوله من احدى
 الزوائد الأربع وهي
 الهمزة والنون والياء
 والتاء يجمعها قولك
 ثابت وضم أوله ان كان
 ماضيه على أربعة أحرف
 كدخرج يدخرج وأكرم
 يكرم وفرح يفرح وقائل
 يقائل ويفتح فيما سوى
 ذلك نحو نصر ينصر
 وانطلق ينطلق واستخرج
 يستخرج وأمر يعرف
 بدلالته على الطلب وقبوله
 ياء المخاطبة المؤنثة نحو
 قومي واضربي ومنه
 هات وتعال على الاصح
 والحرف ما لا يصلح
 معه دليل الاسم ولا
 دليل الفعل كهل وفي ولم
 (باب الاعراب والبناء)
 الاعراب تغيير

أواخر الكلام حقيقة أركانها الكلام هنا الاسم المتكبر والفعل المضارع المحرر مما يليه بحسب بناءه اذ لا يعرب
من الكلمات سواهما وتغيير أو آخره هو صيرورتها من فوعة أو منصوبة أو غير ذلك بحسب ما يقتضيه
العامل كما يرشد إليه قوله (الاختلاف العوامل الداخلة عليها) أي على الكلام لفظاً أو تقديرًا باختلاف التغيير
الحاصل في الـ آخر التغيير عامل كـ تغيير زال قد أفعل بحركة النقل في قراءة ورش وكان التغيير الحاصل بحركة
الاتباع والفتح من التقاء الساكنين فإنه لا يسمى أعرباً لأنه ناشئ عن غير عامل والمراد باختلاف العوامل
تعاينها على الأواخر واحداً بعد واحد والعوامل جمع عامل وهو ما أوجب كون آخر الكلمة على وجه
مخصوص من رفع أو نصب أو جر أو جزم ثم التغيير المذکور يكون في آخر الاسم المتكبر والفعل المضارع
(لفظاً أو تقديرًا) فالأقسام أربعة لفظي وتقدير في الاسم المفرد ومثل ذلك في الفعل فاللفظي ما يظهر في آخر
الكلمة كـ كافٍ آخر زيد فـجوز زيد ورأيت زيداً وممرت بـ زيد أو آخر يـضرب بـضرب ولن يـضرب
ولم يـضرب والتقدير ما لا يظهر في الآخر بل يفرض وينوي كالمنوي في آخر الفتى من نحو جاء الفتى ورأيت
الفتى وممرت بالفتى وآخر يـضرب من نحو زيد يـضرب ولن يـضرب وآخر يـضرب من ضولم يكن الذين كفروا
وأول التقسيم وليس دخولها في الحد ما يفعله وانما يفعله إذا كان المراد بها الشك ثم الحد الذي ذكره ظاهر
في أن الأعراب معنوي وعليه كثيرون ويتضح عليه أن يقال للرفع ملاحظة علامات وقيل أنه لفظي واختاره ابن
مالك ونسبه إلى المحققين وعليه فيقال في هذه الأعراب ما يختلف به آخر المعرب قال المرادى رحمه الله تعالى
وهو أقرب إلى الصواب لقول المحققين أنواعه رفع الخ كـ سبأني ولان الاحتياج إلى الأعراب انما هو لتمييز
المعاني والتغيير انما يكون بالآثار لا بالتفسير وأما الإضافة في قولهم حركات الأعراب وعلاماته فن إضافة العام
إلى الخاص كـ تمام قضية (وأقسامه) أي أنواع الأعراب (أربعة) لازائد عليها (رفع) بحركة أو حرف
(ونصب) بحركة أو حرف أو حذف (وخفض) بحركة أو حرف (وجزم) بسكون أو حذف وجعل هذه الأربعة
أنواعاً للأعراب أنسب من جعله لفظياً وانما كانت أربعة لأنه إما سكون وهو واحد أو حركة وهي ثلاثة
وقدم الرفع لان الكلام لا يستغنى عنه ولان المعرب به مقدم على المعرب بالنصب ثم النصب لان عامله قد
يكون فعلاً والعمل به بالاصالة فيكون معموله أصلاً بالنسبة للمعرب ورم الخفض لاختصاصه بالاشرف وهو
الاسم وآخر الجزم لأنه مختص بغير الاشرف وهو الفعل (فلا ميماء) المتحركة وهي السالبة من شبه الحرف
المقتضي للبناء (من ذلك) أي من تلك الأربعة (الرفع) لفظاً أو تقديرًا (والنصب) كذلك (والخفض) كذلك
(ولاجزم فيها) أي في الأسماء (وللافعال) المضارعة العارضة مما يوجب بناءها (من ذلك الرفع) لفظاً أو
تقديرًا (والنصب) كذلك (والجزم) كذلك (والخفض فيها) أي في الأفعال وانما اختص الخفض بالاسم
والجزم بالفعل قصداً للتعادل لان الاسم خفيف اذ مدلوله بسيط والفعل ثقل اذ مدلوله مركب من الحدث
والزمان والسكون أخف من الحركة فاعطى الخفيف الثقل والثقل الخفيف لتعادل خفة الاسم ثقل
الحركة وتعادل ثقل الفعل خفة السكون وقد أفهم كلامه أن هذه الأربعة بالنسبة لمعانيها ثلاثة أقسام ما هو
مشترك بين الأسماء والأفعال وهو الرفع والنصب وما هو خاص بالأسماء وهو الخفض وما هو خاص بالأفعال
وهو الجزم فتفصل لكل من صنف المعرب ثلاثة أوجه من الأعراب (والبناء) وهو لغة وضع شيء على شيء على
صفة يراد بها الثبوت راصطلاحاً ضد الأعراب وهو (لزوم أو آخر الكلام) حالاً واحداً لفظاً أو تقديرًا (حركة)
أو حرفاً (أو سكوناً) أو حذفاً للتغيير عامل وهذا التغيير بناء على القول بان البناء معنوي ومناسب لمن جعل
الأعراب معنوية كالمؤلف (وأنواعه) المعبر عنها أيضاً بالالفاظ (أربعة ضم) كـ بـ (وقح) كـ (وكسر)
كـ (وسكون) كـ (وسمى وقفاً) كـ تكون الكلمة مبينة على الحركة تكون مبينة على الحرف كما
سبأني في النداء والفرق بين هذه وبين أقسام الأعراب أن تلك تختلف باختلاف العامل بخلاف هذه ولهذا
عبر عن هذه بما يدل على اللزوم وعن تلك بما يدل على الانتقال (والاسم) بعد التركيب (ضربان) لأنه إما أن
يختلف آخره بسبب العوامل أولاً والثاني (معرب وهو الأصل) لان الأعراب أصل في الأسماء لا اعتبار
معان مختلفة عليها بصيغة واحدة لا يميزها الأعراب ولهذا أقدمه (وهو ما تغير آخره) أي بأن يتصف الحرف

أواخر الكلام باختلاف
العوامل الداخلة عليها
لفظاً أو تقديرًا وأقسامه
أربعة رفع ونصب
وخفض وجزم فلا ميماء
من ذلك الرفع والنصب
والخفض ولا جزم فيها
وللافعال من ذلك الرفع
والنصب والجزم ولا
خفض فيها والبناء لزوم
أواخر الكلام حركة أو سكوناً
وأنواعه أربعة ضم وفتح
وكسر وسكون والاسم
ضربان معرب وهو
الأصل وهو ما تغير آخره

الذي هو آخر المعرب بصفة أخرى حقيقة أو حكما كان اعرابه بالحركة أو بان يقبل حرف بحرف آخر حقيقة أو حكما كان اعرابه بالحروف ولا بد في هذا التغيير أن يكون (بسبب) اختلاف (العوامل الداخلة عليه) في العمل بان يعمل بعض منها خلاف ما يعمل البعض الآخر ثم التغيير المذكور (أما) أن يكون تغيرا (لفظا) وذلك (كزيد وعمر) فإن كلا منهما إذا ركب مع عامله بتغير آخره لفظا كافي نحو جاء زيد وعمر وذايت زيد وعمر وعمر وذايت وعمر (وأما) تغيرا (تهديرا) وذلك (نحو موسى والفتى) مما يات بعد ظهور الاعراب في آخره فإن كلا منهما إذا ركب مع عامله يفرض وينوي أن آخره قد تغير في المعنى وإن لم يوجد تغير في اللفظ لما منع يمنع من ظهوره لفظا (و) الثاني (مبنى) أصله مبنى اجتمعت الواو والياء وسبقت احداهما بالسكون فقلبت الواو ياء وأدغمت في الياء (وهو الفرع) لجريانه على خلاف الأصل ومن ثم لا يبنى إلا إذا أشبه الحرف شهماقو ياء منه في الوضع أو المعنى أو الاستعمال قبل أو شابه مبنى الأصل ويكتفى في بناء الاسم شبيهه بالحرف من وجه واحد بخلاف منع الصرف فلا بد من شبيهه بالفعل من وجهين (وهو) بخلاف المعرب أي (ملا يتغير آخره بسبب العوامل الداخلة عليه) أي لا يتأخر آخره باختلاف العوامل بل يلزم طريقة واحدة لأن البناء ضد الاعراب فهما متقابلان تقابل الضدين وتقسيم الاسم إلى معرب ومبنى هو من تقسيم الشيء إلى ما هو أخص منه مطلقا لا من تقسيم الشيء إلى ما هو أعم منه كأنومه بعضهم إذا تقسيم ضم مختص إلى مثـ ترك فوجب كون القسم أخص مطلقا من المقسوم (كالمضمرات) متصلا ومنفصلا فانها مبنية لشبهها بالحرف في المعنى لتضمنها معنى من المعاني التي تؤدي بالحرف وهو التكلم والخطاب والقبية وقيل في الوضع لأن أكثرها على حرف أو حرفين وحل باقيها عليها (وأسماء الشرط وأسماء الاستفهام) ولكن وما لو أبن وأبان فانها بنيت لشبهها بالحرف في المعنى لتضمنها معنى الحرف الذي هو الاستفهام والشرط وقد وضع لكل منهما حرف يؤدي به نغم يستثنى مما ذكر أي فانها معربة لأضعف الشبه فيها بما عارضه من مجيئها غالبا ملازمة للإضافة التي هي من خواص الأسماء (وأسماء الإشارة) كذاؤدي وثم وهو لا فانها بنيت لشبهها بالحرف في المعنى لتضمنها معنى الحرف وهو الإشارة وإن لم تضع العرب له حرفا يؤدي به كأضوع الفتى والترجي (وأسماء الأفعال) كصه وآمين وياه وهبت فانها بنيت لشبهها بالحرف في الاستعمال فانها تنوب عن الفعل ولا يدخل عليها عامل يؤثر فيها فاشبهت من الحروف لبست ولعل مثلا فانها ما ناثبات عن أتمنى وأترجي ولا يدخل عليها عامل يؤثر فيها (وأسماء الموصولات) كالذي والتي والذين واللاتي فانها بنيت لشبهها بالحرف في الاستعمال أيضا لأنها مفترقة افتقاراً لما يصل إلى ما يتم به معناها وهو الصلة فاشبهت الحروف في افتقارها في إفادة معناها إلى ذكر متعلقها ويستثنى من إطلاقه أي الموصولة فانها معربة إلا إذا أضيفت وكان صدر صلتها ضميراً واحداً فقامت ان المبني ينقسم إلى أربعة أقسام كإستفاد من قوله (فمنه ما يبنى على السكون نحوكم) استفهامية كانت أو خبرية وقدمه لاصالته (ومنه ما يبنى على الفتح كائن) هو اسم استفهام يسئل به عن المكان (ومنه ما يبنى على الكسر كأمس) هو اسم لليوم الذي قبل يومك (ومنه ما يبنى على الضم كحبت) ظرف مكان وقد يقع للتحفة وبكسر على أصل التقاء الساكنين ويقال حوث وحات بتثنية التاء فيهما فهذه تسع لغات (والأصل في) الاسم (المبنى) بل وفي غيره أيضا (أن يبنى على السكون) لحفته واستعما بالأصل الذي هو عدم الحركة فلا بد من الحركة إلى السبب يقتضي العدول حينئذ فإذا جاء في الأصل فيه البناء مبنيا فلا يسئل عن سبب بنائه لجيشه على أصله ثم إن جاء مبنيا على السكون فلا يسئل أيضا عن سبب بنائه عليه لذلك أو على حركة يسئل عنه - والأصل في الحركة ولم كانت الحركة كذا وأن جاء شيء مما الأصل فيه الاعراب مبنيا على السكون يسئل عنه سؤال واحد لم يبن أو على حركة يسئل عنه ثلاثة أسئلة لم يبن ولم عدل إلى الحركة ولم كانت الحركة كذا (والفعل) أيضا (ضربان) ضرب (مبنى) وهو (الأصل) لأن البناء أصل في الأفعال لأنها لا تتعوزها معان مختلفة تفقر في تميزها إلى الاعراب لاختلاف صيغتها باختلاف معانيها فان حصل ليس في بعض المواضع يقبلها بصيغة واحدة لمعان مختلفة كافي نحو لاتأكل السمك وتشرب اللبن فيمكن إزالته باظهار الناصب أو الجازم (و) ضرب (معرب) وهو المضارع

بسبب العوامل الداخلة عليه أما لفظا كزيد وعمر وأما تهديرا نحو موسى والفتى ومبنى وهو الفرع وهو ما لا يتغير آخره بسبب العوامل الداخلة عليه كالمضمرات وأسماء الشرط وأسماء الاستفهام وأسماء الإشارة وأسماء الموصولات فنه ما يبنى على السكون نحوكم ومنه ما يبنى على الفتح كائن ومنه ما يبنى على الكسر كأمس ومنه ما يبنى على الضم كحبت والأصل في المبني أن يبنى على السكون والفعل ضربان مبنى وهو الأصل ومعرب

لشبه الاسم (وهو الفرع) لجر يانه على خلاف أصله وسبأني (والمبني) من الأفعال (نوعان) أحدهما
 الفعل الماضي وقدمه للاتفاق على بنائه (وبناؤه على الفتح) ثلاثيا كان أو رباعيا مجردا كان أو مزيدا
 فيه كضرب ودرج وانطلق واستخرج وضربك وضربا أو أمضو رمي وعفا فسكون آخرهما عارض
 والفتحة مقدرة عليه والأصل رمي وعفو قلبت الياء والواو ألفين لتحركهما وانفتاح ما قبلهما وكان القياس
 أن يبنى على السكون لأنه الأصل في البناء ولكنه لما شبه اسم الفاعل بوقوعه موقعه كز يد ضرب وضارب
 بنى على الحركة وكان قصه طلبا للصفة (الأذا اتصل به واو الجماعة فيضم) آخره (نحو ضربوا) للمناسبة
 لازم بناء كما هو ظاهر عبارته وانما فتحوا نحووا شتر واودعوا والآن الأصل اشترى بواياء مضمومة ودعوا
 بواو بن أولهما مضمومة ثم حركت الياء والواو وانفتح ما قبلهما فقلبتا ألفين ثم حذفنا الألف لالتقاء الساكنين
 (أو اتصل به ضمير رفع متحرك فيسكن) آخره تسكين بناء (نحو ضربت) بثبوت التاء (وضربنا) باسكان الياء
 والنسوة ضربن وجرم في التوضيح بأن السكون فيه عارض كالضم فيما قبله وبنى على السكون لأنه الأصل في
 البناء ولاستفحال نوالى أربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة لأن ضمير الفاعل بمنزلة جزء الفعل وخرج
 بضمير الرفع نصب كضربك وبالمتحرك ضمير الرفع الساكن كضربا في هاتين الحالتين يبنى على الفتح الذي
 هو الأصل فيه كما إذا تجرد كما أثرنا في ذلك فيما مر (و) النوع (الثاني فعل الأمر مبني على الأصح وبناؤه
 على السكون) إذا كان صحيح الآخر (نحو اضرب) أو اتصل به ضمير النسوة نحو اخشين (واضربن)
 يا هندات (الأذا اتصل به ضمير تنبيه أو ضمير جمع أو ضمير المؤنثة المخاطبة فعلى حذف النون) يكون بناؤه
 سواء كان صحيح الآخر (نحو اضربوا وضربوا وضربى) أو معتلًا نحو اغز واوغز واوغزى فهذه الأمثلة
 الستة مبينة على حذف النون كما أن مضارعها يجزم بحذفها ولو آخر هذا الاستثناء عما بعده لكان أولى
 (والا المعتل) منه وهو ما آخره واو أو ألف أو ياء ولم يتصل به ما تقدم (فعلى حذف حرف العلة) يكون بناؤه (نحو
 اخش واغز وارم) فأخش مبني على حذف الألف واغز على حذف الواو وارم على حذف الياء (والمعرب من
 الأفعال الفعل المضارع) على خلاف الأصل فيرفع بحركة أو حرف وينصب بحركة أو حذف حرف ويجزم بحذف
 حركة أو حرف لكن (بشرط أن لا يتصل به فون الأناث ولا فون التوكيد المباثرة) أى المنصلة به من غير حاجز
 لالفاظ ولا تقديرا ثقيلة كانت أو خفيفة (نحو يضرب) مما هو صحيح الآخر فإنه يرفع بضمه ظاهرة (و) نحو
 (يخشى) مما هو معتل الآخر فإنه يرفع بضمه مقدرة (فان اتصلت به فون الأناث ببنى) معها على الأصح
 (على السكون) وذلك (نحو والودات برضن) فالودات مبتدأ و برضن فعل مضارع مبني على السكون
 لاتصاله بالنون وهى في محل رفع على الفاعلية والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع على أنها خبر المبتدأ
 وبنى الفعل معها لأنه أعرب لشبهه بالاسم فلما اتصلت به النون اتى لاتصل إلا بالفعل رج جاب الفعلية
 فرد إلى ما هو أصل الفعل وهو البناء وبنى على السكون لأنه الأصل في البناء وحلله على الماضي المتصل بها
 (وان اتصلت به فون التوكيد المباثرة) له لفظا أو تقديرا (بنى) معها على الأصح (على الفتح) ثقيلة كانت (نحو
 ليسجنن) أو خفيفة نحو (وليكونا) لتركيبه معها زكيب خمسة عشر وهذا الفصل بينهما فاصل لم يحكم بينهما
 لأنهم لا يركبون ثلاثة أشياء وبنى على الفتح لثقلته فان لم يباشره أعرب نحو ليلون ولا يصدن (وانما أعرب
 المضارع) على خلاف الأصل (لشابهته الاسم) في أن كلا منهما ما يطرأ عليه بعد التركيب معان مختلفة
 تعاقب على صيغة واحدة لكن لما كانت المعاني المتسلسلة على الاسم لا يغيرها إلا الأعراب وعلى المضارع
 يمكن تغييرها بغيره كظواهر الناصب أو الجازم جعل الأعراب أصلا في الاسم فرعا في المضارع (وأما الحروف
 فبنية كلها) أحادية كانت أو ثنائية أو ثلاثية أو رباعية أو خاسية ولا تزيد على ذلك إذ ليس فيها مقص
 للأعراب فانها لا تنصرف ولا يتعاقب عليها من المعاني التركيبية ما يحتاج معه إلى الأعراب ثم منها ما هو
 مبني على السكون كهل وبل وأعلى الفتح كهل ولبت وأعلى الكسر كلام الحروب وانه أعلى الضم كمنذ على
 لغة من جربها (باب معرفة علامات) أقسام (الأعراب) أصالة وثباتية *

وهو الفرع والمبني
 نوعان أحدهما الفعل
 الماضي وبناؤه على
 الفتح إذا اتصل به واو
 الجماعة فيضم نحو ضربوا
 أو اتصل به ضمير رفع
 متحرك فيسكن نحو
 ضربت وضربنا والثاني
 فعل الأمر وبناؤه على
 السكون نحو واضرب
 واضربن إذا اتصل به
 ضمير تنبيه أو ضمير جمع
 أو ضمير المؤنثة المخاطبة
 فعلى حذف النون نحو
 اضربوا واضربوا واضربى
 والامتل فعل على حذف
 حرف العلة نحو واخش
 واغز وارم والمعرب
 من الأفعال الفعل
 المضارع بشرط أن
 لا يتصل به فون الأناث
 ولا فون التوكيد المباثرة
 نحو ويضرب ويخشى
 فان اتصل به فون الأناث
 ببنى على السكون نحو
 والودات برضن وان
 اتصل به فون التوكيد
 المباثرة ببنى على الفتح
 نحو ليسجنن وليكونا
 وانما أعرب المضارع
 لشابهته الاسم وأما
 الحروف فبنية كلها
 (باب معرفة علامات
 الأعراب)

الكلام عنه فقال (الرفع) وهو ما يجد منه عامله سواء كان عامله لفظيا أو معنويا وهذا هو القسم الأول من أقسام الاعراب (أربع علامات) أحدها (الضمة وهي الأصل) ومن ثم لا يقوم مقامها غيرها الا عند عذرهما وانما كانت أصلا لغيرها لان الاعراب بالحركات أصل للاعراب بالحروف ولهذا قدمها (و) الثلاثة الاخر (الواو والالف والنون وهي) فرع لان كل علامة منها (نابهة عن الضمة) أما الواو فليكونها متولدة منها عند الاشباع أقيمت مقامها والالف اختها اذ هما من حروف المد واللين فقامت مقام الضمة جلا على اختها والنون تقارب الواو في المخرج ولهذا تدغم فيها فاقبت أيضا مقام الضمة ولكل منها مواضع تخصها أشار اليها مبتدئا بالأصل بقوله (فاما الضمة فتكون علامة للرفع) اصالة (في أربعة مواضع) لا زائد عليها الأول (في الاسم المفرد) وهو هنا ما ليس مشى ولا مجوعا ولا من الأسماء الستة (منصرفا كان) وهو ما دخله الصرف الذي هو التنوين الدال على الامكنية وبحر بالكسرة (أو غير منصرف) وهو ما كان بخلافه فالأول (نحو قول الله) تعالى فالاسم الكريم مرفوع على الفاعلية وعلامة رفعه الضمة في آخره والثاني نحو (واذ قال ابراهيم) فابراهيم غير منصرف للعلية والجمعة مرفوع على الفاعلية وعلامة رفعه الضمة في آخره ولا فرق في رفعه بالضمة بين أن يكون ظاهرا فيه الاعراب كاهم أو مقدرا كافي نحو (واذ قال موسى) فهو مرفوع على الفاعلية وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الالف منع من ظهورها التعذر اذ الالف لا تقبل الحركة لذاتها (و) الموضع الثاني (في جمع التكسير) وهو ما تغير فيه بناء مفردة تحقيقا أو تقدير ازيادة أو نقص أو تبديل (منصرفا كان أو غير منصرف) فالأول نحو (قال أصحاب موسى) فاصحاب جمع تكسير مفردة يجب مرفوع على الفاعلية وعلامة رفعه الضمة في آخره وموسى مضاف اليه وعلامة حركه الضمة والثاني نحو (ومساكن ترضونها) فساكن جمع تكسير مفردة مسكن غير منصرف للجمعية المسكورة مرفوع بالعطف على آباءكم الذي هو اسم كان وجلة ترضونها في محل رفع على انها نعت له ولا فرق في رفعه بالضمة أيضا بين أن يكون الاعراب فيه ظاهرا كاهم أو مقدرا كافي نحو (ومن آياته الخوار) فالخوار جمع تكسير ومفردة جارية مرفوع على انه مبتدأ وعلامة رفعه ضمة مقدرة في البناء منع من ظهورها الاستئصال لانه منقوص ومن آياته جار ومجرور في محل رفع على انه خبر مقدم (و) الموضع الثالث (في جمع المؤنث السالم) وهو ما سلم فيه بناء مفردة سواء كان امما أم صفة ولو عبر بالجمع بالالف والتاء لكان أولى للمناسبة أي (و) في (ما حمل عليه) مما هو اسم جمع أو جمع معي به (فالاول نحو اذا جاءك المؤمنات) فالمؤمنات فاعل جاء وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره وهو جمع مؤنث سالم ولا يقدح فيه سقوط التاء لانها كلمة حيية بالدلالة على التأنيث وليست من بنية الكلمة والثاني نحو (وأولات الاحمال) فأولات اسم جمع لا واحده من لفظه مرفوع على الابتداء والاحمال مضاف اليه وخبره الجملة الاممية من قوله أجلهن أن يضعن حملهن (و) الموضع الرابع (في الفعل المضارع) سواء كان صحيح الآخر أم معتل (الذي لم يتصل بالآخره شيء) مما يوجب بناءه أو ينقل اعرابه ورفعه بالضمة يكون تارة لفظا وتارة تقديرا فالأول (نحو يرفع درجات من نشاء) فترفع فعل مضارع مرفوع لتجرده عن الناصب والجازم وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا ودرجات مفعول به ومن اسم موصول في محل جر بالاضافة وجلة نشاء من الفعل والفاعل صلة الموصول فلا محل لها من الاعراب والثاني نحو (والله يدعو الى دار السلام) فالاسم الكريم مرفوع على الابتداء ويدعو فعل مضارع معتل الآخر مرفوع بضمة مقدرة في الواو منع من ظهورها الاستئصال وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا والى دار السلام جار ومجرور ومضاف اليه متعلق بالفعل والجملة الفعلية في محل رفع على الخبر به ومثل ذلك والله يقضى بالحق ان في ذلك لعبرة لمن يخشى فيقضى ويخشى كل منهما فعل مضارع معتل الآخر وعلامة رفعه ضمة مقدرة في الآخر منع من ظهورها في الأول الاستئصال وفي الثاني التعذر وقيد الفعل بعدم اتصال شيء به لانه لو اتصل به نون التوكيد او الاناث كان مبنيا وانصل به ضمير تنبيه أو ضمير جمع او ضمير المؤنثة المخاطبة كان علامة رفعه ثبوت النون كما تستعرفه وهذا هو الذي عناء المؤلف بالشيء ولما فرغ من مواضع الضمة أشار الى مواضع ما ناب عنها من الاعراب فقال (وأما الواو فتكون علامة للرفع) نيا به عن الضمة (في موضعين)

لرفع أربع علامات الضمة وهي الأصل والنون وهي نائبة عن الضمة فاما الضمة فتكون علامة للرفع في أربعة مواضع في الاسم المفرد منصرفا كان أو غير منصرف نحو قال الله واذا قال ابراهيم واذا قال موسى وفي جمع التكسير منصرفا كان أو غير منصرف نحو أصحاب موسى ومساكن ترضونها ومن آياته الخوار وفي جمع المؤنث السالم وما حمل عليه نحو اذا جاءك المؤمنات وأولات الاحمال وفي الفعل المضارع الذي لم يتصل بالآخره شيء فهو يرفع درجات من نشاء والله يدعو الى دار السلام وأما الواو فتكون علامة للرفع في موضعين

لاثالث اهما الاول (في جمع المذكر السالم) وهو ما دل على أكثر من اثنين بزيادة في آخره مع سلامة بناء واحد سواء كان واحدا علما أو صفة (و) في (ما حل عليه) مما فقد فيه ما اعتبر من الشرط في الجمع المذكر أو فالاول (نحو ويومئذ يفرح المؤمنون) فالؤمنون جمع مؤن وقد سلم فيه بناء واحد وهو فاعل يفرح وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة لانه جمع مذكر سالم والطرف متعلق بالفعل واذمضاف اليه والتنوين فيه عوض عن الجمل المذنوفة ومثله فرح المخلفون بجمعهم وجاء المعذرون من الاعراب والثاني نحو (ان يكن منكم عشرون صابرون) فعشرون محمول على الجمع المذكر اذ لا واحد له من لفظه ومثله ثلاثون وأربعون الى تسعين بادخال الغاية وهو مرفوع يكن على انه اسمها وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة وصابرون صفة له ومنكم جار مجرور في محل نصب على انه خبر مقدم ليكن (و) الموضع الثاني (في الاسماء الستة) المعلة المضافة لغیر باء المتكلم (هي أبوك وأخوك وحوك) بكسر الكاف ولو قال وحوها لكان أولى لان الحکم قريب زوج المرأة (وفوك وهنوك وذو مال) أي صاحبه فكل منها يرفع بالواو نيابة عن الضمة بالشرط الآتية (نحو قال أبوهم) فابوهم فاعل قال ومضاف اليه وعلامة رفعه الواو لانه من الاسماء الستة (و) نحو (ليوسف وأخوه أحب الى أيينا) يوسف مبتدأ وأخوه معطوف عليه وهو مرفوع لان المعطوف على المرفوع مرفوع وعلامة رفعه الواو لانه من الاسماء الستة وأحب هو الخبر والى أيينا جار مجرور متعلق به ولو صرح المؤلف بما قدرناه لكان أولى (و) نحو (جا جوك) فجوك فاعل جا وعلامة رفعه الواو (وهذا فوك وهنوك) فهذا اسم اشارة في محل رفع على انه مبتدأ وفوك خبره وهو مرفوع وعلامة رفعه الواو وهنوك معطوف عليه والمعطوف على المرفوع مرفوع (وانه لذو علم) ان حرف توكيد ونصب تنصب الاسم وترفع الخبر والصغير المتصل به ان في محل نصب على أنه اسمها وذو علم خبرها ومضاف اليه وهو مرفوع وعلامة رفعه الواو واللام لام الابتداء (وأما الالف فتكون علامة للرفع) نيابة عن الضمة (في المثني) وهو ما دل على اثنين وأغنى عن المتعاطفين من لفظه مذكرا كان أو مؤنثا معرفة كان أو نكرة وعدل عن عبارة الاصل لما فيها من التجوز (و) في (ما حل عليه) مما فقد فيه ما اعتبر من الشرط في المثني فالاول (نحو قال رجلان) فرجلان فاعل قال وعلامة رفعه الالف لانه مثني والثاني نحو (ان عدة الشهور عند الله اثني عشر شهرا) ان حرف توكيد ونصب تنصب الاسم وترفع الخبر وعدة الشهور اسمها وعند الله ظرف متعلق بالاسم واثنا عشر خبران وهو مرفوع وعلامة رفعه الالف نيابة عن الضمة حلاله على المثني اذ لا مفرد له وشهر اعيان (فانفجرت منه اثنا عشرة عينا) فاثنا عشرة مرفوع بانفجرت على الفاعلية وعلامة رفعه الالف لانه مما حل على المثني اذ لا واحد له أيضا وعينا تمييز (وأما النون فتكون علامة للرفع) نيابة عن الضمة (في الفعل المضارع اذا اتصل به ضمير ثنية) سواء كان حاضرا أو غائبا فالاول نحو (انما تقومان والثاني) نحو (والنجم والشجر يسجدان) فتقومان ويسجدان كل منهما فاعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم وعلامة رفعه ثبوت النون لانه قد اتصل به ضمير ثنية وهو الالف وهو مع فاعله في محل رفع خبر عن المبتدأ (أو) اتصل به (ضمير جمع المذكر) حاضرا كان أو غائبا فالاول نحو (اتبنون بكل ربيع آية تبثون وتتخذون مصانع لعلكم تخلدون) فتبنون فعل مضارع حال من الناصب والجازم وهو مرفوع وعلامة رفعه ثبوت النون لانه قد اتصل به ضمير جمع وهو الواو وكذا ما بعده من الافعال والثاني نحو (الذين يؤمنون بالغيب) فيؤمنون فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه ثبوت النون لانه اتصل به ضمير جمع وهو الواو وهو مع فاعله جلة فعليه لا محمل لهما من الاعراب لانها صلة الموصول وهو الذين والموصول في محل جر صفة لما قبله أو بدل منه والغيب متعلق بيؤمنون (أو) اتصل به (ضمير المؤنثة المخاطبة) نحو (قالوا اتعجبين من أمر الله) فتعجبين فصل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم وعلامة رفعه ثبوت النون لا اتصاله بضمير المؤنثة المخاطبة وهو الباء ومن أمر الله متعلق به * ولما أنشأ الكلام على علامات القسم الاول من أقسام الاعراب وهو الرفع اصاله تنيابة أخذ ينسلكم على علامات القسم الثاني من أقسام الاعراب وهو النصب اصاله تنيابة فقال (وللنصب) وهو ما يحذفه عامله سواء كان فعلا أو اسماء أو حرفا (خمس علامات) احداها (الفقهة وهي الاصل) كما هو لهذا الايقوم غيرها مقامها الا عند تعذرها ومن ثم قدمها

في جمع المذكر السالم
وما حل عليه نحو يومئذ
يفرح المؤمنون ان يكن
منكم عشرون صابرون وفي
الاسماء الستة وهي أبوك
وأخوك وحوك وفوك
وهنوك وذو مال نحو قال
أبوهم ليوسف وأخوه
أحب الى أيينا وجاهوك
وهذا فوك وهنوك وانه لذو
علم * وأما الالف فتكون
علامة للرفع في المثني وما
حل عليه نحو قال رجلان
ان عدة الشهور عند الله
اثنا عشر شهرا فانفجرت
منه اثنا عشرة عينا * وأما
النون فتكون علامة للرفع
في الفعل المضارع اذا
اتصل به ضمير ثنية نحو
والنجم والشجر يسجدان أو
ضمير جمع المذكر نحو
الذين يؤمنون بالغيب أو
ضمير المؤنثة المخاطبة نحو
قالوا اتعجبين من أمر الله
* وللنصب خمس علامات
الفقهة وهي الاصل

(و) الأربعة الباقية هي (الالف والكسرة والياء وحذف النون وهي) فروع عن الفتحه لأن كل علامة منها (نايبة عن الفتحه) أما الألف فلأنها تنشأ عنها فقامت مقامها والياء أخت الألف فقامت مقام الفتحه كاختها والكسرة أصل الياء فقاموها مقام الفتحه حملا على فرعها وحذف النون أقيم مقام الفتحه لأنه لما كان ثبوتها علامة للرفع لم يبق إلا أن يكون حذفها علامة للنصب وأما موضعها فإشار اليها مبتدأ بالاصل بقوله (فاما الفتحه فتكون علامة للنصب في ثلاثة مواضع) لازائد عليها الاول أن تكون علامة للنصب (في الاسم المفرد) المتقدم ذكره (منصرفا كان أو غير منصرف) فالاول (نحو واتقوا الله) فاتقوا فاعل والامم الكريم منصوب على التعظيم وعلامة نصبه فتحه ظاهرة في آخره ومثله والله يسمع تحاور كان الله مسمع بصير والثاني نحو (ووهبنا له اسحق ويعقوب) فوهبنا فاعل وفاعل وله جار ومجرور متعلق به واسحق منصوب لانه مفعول به وعلامة نصبه فتحه ظاهرة في آخره ولم ينون لانه غير منصرف للجمه وكذا ياء يعقوب منصوب لانه معطوف على اسحق وتكون الفتحه علامة للنصب فيه ظاهرة كاهي أو مقدرة كافي نحو (واذوا عدا ناموسى) فواذوا فاعل وفاعل وموسى منصوب لانه مفعول به وعلامة نصبه فتحه مقدرة على الألف منع من ظهورها تعذر تحريك الألف ومثله واذا آتينا ناموسى الكتاب (و) الموضع الثاني ان تكون الفتحه علامة للنصب (في جمع التكسير) المتقدم ذكره (منصرفا كان أو غير منصرف) فالاول (نحو وترى الجبال) فترى فاعل والجبال منصوب على أنه مفعول به وعلامة نصبه فتحه ظاهرة في آخره وهو جمع تكسير منصرف والثاني نحو (وعداكم الله مغنايم كثيرة) وعدا فاعل ماض والضمير المتصل به منصوب المحل على أنه مفعول أول والاسم الكريم فاعل ومغنايم مفعول ثان وهو منصوب وعلامة نصبه فتحه ظاهرة في آخره وهو جمع تكسير لمغنايم غير منصرف للجمعية المكررة ولا فرق في نصبه بالفتح بين أن يكون الاعراب ظاهرا فيه كاهي أو مقدرا كافي نحو (وأنكحوا الايامى) وأنكحوا فاعل وفاعل والايامى منصوب بأنكحوا على انه مفعول به وعلامة نصبه فتحه مقدرة في الألف منع من ظهورها التعذر لانه مقصور وهو جمع تكسير لا يمي وهي من ليس لها زواج بكرا كانت أو ثيبا (و) الموضع الثالث أن تكون الفتحه علامة للنصب (في الفعل المضارع) سواء كان صحيح الاخرام معمله (اذا دخل عليه ناصب) من فواصب الفعل (ولم يتصل) مع ذلك (بآخره شيء) يوجب بناءه أو ينقل اعرابه كما تقدم في علامات الرفع ويكون نصبه بفتحه ظاهرة أو مقدرة فالاول (نحو ان ينال الله لحومها ولا دماؤها) دماؤها (لن حرف نفي ونصب وينال فعل مضارع منصوب بلن وعلامة نصبه فتحه ظاهرة في آخره والاسم الكريم منصوب على التعظيم ولحومها فاعل مؤخر ولا دماؤها معطوف عليه والثاني في الفعل المضارع المعتل بالالف نحو ان تراني فترى فعل مضارع منصوب بلن وعلامة نصبه فتحه مقدرة في الألف منع من ظهورها التعذر ولم يثقل له المؤلف رجه الله تعالى ولم يفرغ من مواضع الفتحه أشار الى مواضع ما ناب عنها بقوله (وأما الألف فتكون علامة للنصب) نايبة عن الفتحه (في الاسماء الستة) المتقدمة في علامات الرفع (نحو ما كان محمد أبا أحد من رجالكم) فأحرف نفي وكان فعل ماض ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر ومحمد اسمها وأبا أحد منصوب بالالف خبرها لانه من الاسماء الستة ومن رجالكم متعلق بمحذوف صفة لاحد ونحو (ونحفظ أمانا) نحفظ فعل وفاعل وأمانا منصوب بالالف على أنه مفعول لانه من الاسماء الستة ومثله نحو واجدوا الى أيكم فقولوا يا أيها الناصب (وتقولوا يا أيها جالك) بكسر الجيم (وهناك) رأيت فعل وفاعل وجالك منصوب بالالف على أنه مفعول وكذا هناك لانه معطوف عليه (و) قال الله تعالى (أن كان ذامال) كان فعل ماض ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر واسمها مستتر فيم واذا مال خبرها منصوب بالالف لانه من الاسماء الستة (وأما الكسرة فتكون علامة للنصب نايبة عن الفتحه في جمع المؤنث السالم) والمراد به ما جمع بالف وتامعن يدين سواء كان جمعا للمؤنث أم لذكر سالمها كان أم ذاتغير ولو عبر به لكان أولى لما ذكر (و) في (ما حل عليه) فالاول (نحو خلق الله السموات) خالق فعل ماض والاسم الكريم فاعل والسموات منصوب بالكسرة على انه مفعول به أو مطلق حملا للنصب على الجر قياسا على أصله وهو جمع المذكر السالم ولئلا يلزم ان للفرع زيادة فريضة على أصله وهو جمع المذكر السالم ومثله نحو ان الحسنات يذهبن السيئات والثاني نحو (ان كن أولات حمل) فأولات

والالف والكسرة والياء وحذف النون وهي نايبة عن الفتحه فاما الفتحه فتكون علامة للنصب في ثلاثة مواضع في الاسم المفرد منصرفا كان أو غير منصرف نحو واتقوا الله ووهبنا له اسحق ويعقوب واذا عدا ناموسى وفي جمع التكسير منصرفا كان أو غير منصرف نحو وترى الجبال وعدكم الله مغنايم كثيرة وأنكحوا الايامى وفي الفعل المضارع اذا دخل عليه ناصب ولم يتصل بآخره شيء نحو لن ينال الله لحومها ولا دماؤها وأما الألف فتكون علامة للنصب في الاسماء الستة مجزوما كان محمدا أبا أحد من رجالكم ونحفظ أمانا ونقول وأيت جالك وهناك وان كل ذامال وأما الكسرة فتكون علامة للنصب نايبة عن الفتحه في جمع المؤنث السالم وما حل عليه نحو خلق الله السموات وان كن أولات حمل

خبر كن وهو منصوب بالكسرة واسمها النون المدحمة فيها فون كن واصل كن كون بضم الواو بعد النقل الى
 باب فعل بضم العين لاسناده الى ضمير رفع فاستقلت الضمة على الواو ففتحت منها الى ما قبلها بعد سلب حركة
 ما قبلها ثم حذفت الواو لالتقاء الساكنين (وأما الياء فتكون علامة للنصب) نيابة عن الفتحة (في موضعين)
 لا ثالث لهما الاول (في المثني) المتقدم ذكره في علامات الرفع (و) في (ما حمل عليه) مثال المثني (مخو ربنا
 واجعلنا مسلمين لك) اجعلنا فاعل ومفعول أول ومسلمين مفعول ثان وهو منصوب وعلامة نصبه الياء
 المقترحة ما قبلها المكسورة وما بعدها جلال للنصب على الجر لا شرا كهما في كون كل واحد منهما ماضية مستغنى
 عنه (و) مثال ما حمل عليه نحو (اذ أرسلنا اليهم اثنين) فأرسلنا فاعل وفاعل واليهم متعلق به واثنين مفعول به
 وهو منصوب وعلامة نصبه الياء جلاله على المثني لما مر ونحو (ربنا أمثنا اثنتين) ربنا ضمادى مضاف
 حذف منه حرف النداء وأمثنا فاعل ومفعول واثنين منصوب نعت المصدر محذوف اي اماتين وعلامة
 نصبه الياء جلاله على المثني كما مر (و) الموضع الثاني (في جمع المذكر السالم) المتقدم ذكره أيضا ثم (و) في
 (ما حمل عليه) مثال الاول (نحو نجي المؤمنين) فنجي فاعل والمؤمنين جمع مؤمن منصوب على انه
 مفعول به وعلامة نصبه الياء المكسورة ما قبلها المفتوح ما بعدها جلال للنصب على الجر كما لثني كما مر ومثله ان
 المتقين في جنات ونهر ومثال الثاني نحو (وواعدنا موسى ثلاثين ليلة) وواعدنا فاعل وموسى مفعول
 أول وثلاثين مفعول ثان على حذف مضاف أي اقضاء ثلاثين وعلامة نصبه الياء جلاله على الجمع اذ لا مفرد
 له وليلة تمييز (وأما حذف النون فيكون علامة للنصب) نيابة عن الفتحة (في الأفعال) المضارعة (التي رفعها
 بثبات النون) اذا دخل عليها ناصب وبغيرها بالامثلة الخمسة كما سيأتي (نحو الا ان تكونا ملكين) أو تكونا
 من الخالدين فان حرف مصدرى ونصب وتكون فعل مضارع منصوب بان وعلامة نصبه حذف النون لانه
 من الامثلة الخمسة والضمير المتصل به في محل رفع على أنه الاسم وملكين هو الخبر ومثله فلا جناح عليهما أن
 يصالحا ونحو (وان تصوموا خير لكم) فان حرف مصدرى ونصب تصوموا فعل مضارع منصوب بان وعلامة
 نصبه حذف النون لما مر وان والفعل في تأويل مصدر على انه مبتدأ وخبره خير لكم ومثله نحو ولن تستطبعوا
 أن تعدلوا بين النساء ونحو الم أحسب الناس أن يتركوا أن يقولوا (و) نحو (ان تقوى) فلن حرف نفى ونصب
 وتقوى فعل مضارع منصوب بلن وعلامة نصبه حذف النون لما مر وفي الحديث تريد أن ترجعي الى
 زفاعة * ولما فرغ من علامات القسم الثاني من أقسام الاعراب وهو النصب أخذتكم على علامات
 الخفض الذي هو القسم الثالث من أقسام الاعراب أصالة ونيابة فقال (والخفض) المتقدم بيانه في علامات
 الاسم (ثلاث علامات) أصالة ونيابة لاز اند عليها احداها (الكسرة وهي الأصل) في بابها الما مر ولهذا تقدمها
 (و) العلامتان الباقيتان هما (الياء والفتحة وهما) فرعان لانهما (ناشئتان عن الكسرة) أما الياء فلا نها
 تنشأ عنها فقامت مقامها وأما الفتحة فلان الكسرة نابت عنها فجامع بأنف وتاء فتعارضتا ولكل منهما موضع
 تخصها وبدأ بالأصل فقال (فاما الكسرة فتكون علامة للخفض) أصالة (في ثلاثة مواضع) لاز اند عليها
 الاول أن تكون علامة للخفض (في الاسم المفرد) المتقدم بيانه (المنصرف) وهو ما يدخله التنوين على ما مر
 سواء كان الخفض بالحرف (نحو) الذين يؤمنون بالغيب أم بالمضاف نحو هدي بالغ الكعبة أم بالتبعية على
 رأى نحو وتوكل على العزيز الرحيم وقد اجتمعت الثلاثة في (اسم الله الرحمن الرحيم) فالاسم مجرور بالياء والله
 مجرور بالمضاف والرحمن الرحيم مجروران بالتبعية وعلامة خفض الجميع كسرة ظاهرة في الآخر ولا فرق في
 خفضه بالكسرة بين أن يكون الاعراب فيه ظاهرا كما مر أو مقدرا نحو (أولئك على هدى) فأولئك اسم
 اشارة في محل رفع على الابتداء وهدي مجرور بعلی وعلامة خفضه كسرة مقدرة على الالف لم تظهر تعددا
 وهو في محل رفع خبر المبتدأ أو مثله نحو عند حاجته المأوى ونحو وهو بالافق الاعلى (و) الموضع الثاني أن
 تكون الكسرة علامة للخفض (في جمع التكسير) المتقدم بيانه (المنصرف) مذكرا كان أو مؤنثا (نحو
 للرجال نصيب) مما اكتسبوا فصيبي مبتدأ مؤخر وللرجال خبر مقدم وهو جمع تكسير منصرف مخفوض
 بالطرف وعلامة خفضه كسرة ظاهرة في آخره وقيد المؤلف المفرد والجمع بكونهما منصرفين لاخراج غير

وأما الياء فتكون علامة
 للنصب في موضعين في
 المثني وما حمل عليه نحو
 ربنا واجعلنا مسلمين لك
 واذ أرسلنا اليهم اثنين
 ربنا أمثنا اثنين وفي جمع
 المذكر السالم وما حمل
 عليه نحو نجي المؤمنين
 وواعدنا موسى ثلاثين
 ليلة * وأما حذف النون
 فيكون علامة للنصب في
 الأفعال التي رفعها بثبات
 النون نحو الا أن تكونا
 ملكين وان تصوموا خير
 لكم ولن تقوى وللخفض
 ثلاث علامات الكسرة
 وهي الأصل والياء
 والفتحة وهما ناشئتان
 عن الكسرة فاما الكسرة
 فتكون علامة للخفض
 في ثلاثة مواضع في الاسم
 المفرد المنصرف نحو بسم
 الله الرحمن الرحيم أو لئلك
 على هدى وفي جمع
 التكسير المنصرف نحو
 للرجال نصيب

وفي جمع المؤنث السالم
وما حمل عليه نحو وقل
للمؤمنات ومرت باولات
الاخمال * وأما الياء
فتكون علامة للخفض
في ثلاثة مواضع في الاءاء
الستة فتوارجعوا الى
أيكم كما أنتمكم على أخيه
ومرت بيمينك وبيمينك
وهنيئك والجاردي
القري في المثنى وما حمل
عليه نحو حسنى أبلغ مجمع
البحرين ومرت بانهين
وانتهين وفي جمع المذكر
السالم وما حمل عليه نحو
قل للمؤمنين ونحو فاطمات
صبيان مسكيننا * وأما
الفقعة فتكون علامة
للنقص في الاسم الذي
لا ينصرف مفردا كان
نحو وأوحينا الى ابراهيم
وامه عيسى ونحو يا حسن
منها أو جمع تكسير نحو من
مخاريب الا اذا أضيف
نحو في أحسن تقويم أو
دخلت عليه أل نحو وأنتم
ما كفون في المساجد

المنصرف منهما لان خفضه بالفقعة كإسباني (و) الموضع الثالث أن تكون الكسرة علامة للخفض (في
جمع المؤنث السالم) المتقدم بيانه ولا يكون الانصرافا (و) (في) (ما حمل عليه) مثال الاول نحو والمحصنات من
المؤمنات و (نحو وقل للمؤمنات) قل فعل وفاعل والمؤمنات جمع مؤنث مجرور بالحرف وعلامة جره كسرة
ظاهرة في آخره (و) مثال الثاني نحو (مرت باولات الاخمال) مرت فعل وفاعل وباولات الاخمال جار
ومجرور ومضاف اليه وعلامة خفض أولات كسرة ظاهرة في آخره جلاله على الجمع اذ لا واحد له من لفظه
(و) أما الياء فتكون علامة للخفض (نيابة عن الكسرة) في ثلاثة مواضع (لارابع لها الاول أن تكون علامة
للخفض (في الاءاء الستة) التي تقدم ذكرها سواء كانت مخفوضة بالحرف أم بغيره (نحو ارجعوا الى أيكم)
ونحو يحل لكم وجه أيكم فارجعوا فاعل وأيكم مجرور في الاول بالحرف وفي الثاني بالمضاف وعلامة
جره الياء لانه من الاءاء الستة ونحو (كما أنتمكم على أخيه) ونحو أخذنا أس أخيه فاخيه مجرور في الاول
بالحرف وفي الثاني بالمضاف وعلامة خفضه الياء لما مر وهو في الاول متعلق بالفعل الواقع صلة لما المصدرية
(و) نقول (مرت بيمينك) بكسر الكاف (وبمينك وهنيئك) مرت فعل وفاعل ويمينك مجرور بالياء وعلامة جره
الياء لما مر وكذا ما بعده لانه معطوف عليه وقال تعالى عند ذى العرش مكين فذى مجرور بالمضاف وهو عند
وقال (والجاردي القري) فذى صفة لما قبله وعلامة جره الياء فيم الما مر القري مضاف اليه في الثاني
والعرش في الاول (و) الموضع الثاني أن تكون علامة للخفض (في المثنى) المتقدم بيانه سواء كان مخفوضا
بالحرف أم بغيره (و) (في) (ما حمل) عليه مثال الاول (نحو) قد كان لكم آية في فتنتين مجرور بالحرف
وعلامة جره الياء لانه مثنى ونحو (حتى أبلغ مجمع البحرين) فالبحرين مجرور بالمضاف الذي هو مفعول أبلغ
وعلامة خفضه الياء لانه مثنى (و) مثال الثاني نحو (مرت بانهين) رجلي (وانتهين) امرأتين فانهين مجرور
بالياء وعلامة جره الياء لانه على المثنى وانتهين عطف عليه (و) الموضع الثالث أن تكون علامة للخفض
(في جمع المذكر السالم) المتقدم بيانه سواء كان أوصفة مخفوضا بالحرف أم بغيره (و) (في) (ما حمل عليه) مثال
الاول (نحو قل للمؤمنين) وسلام على المرسلين فالمؤمنين والمرسلين مجروران بالحرف الاول باللام والثاني
بعلی وعلامة جركل منهما الياء لانه جمع مذكر سالم سلم فيه بناء مفردة ومنه نحو وما كنت مقدما المضلين
عضدا ونحو الا أن تأتيهم سنة الاولين فالمضلين جمع مضل والاولين جمع أول وهما مجروران بالمضاف
وعلامة الجر في كل منهما الياء (و) مثال الثاني (نحو فاطمات صبيان مسكيننا) فتين مخفوض باضافة المبتدأ
اليه وعلامة خفضه الياء لانه على الجمع اذ لا مفردة من لفظه ومسكيننا تمييز وخبر المبتدأ محذوف ومنه
سلام على نوح في العالمين والحمد لله رب العالمين فالعالمين مجرور في الاول بالحرف وفي الثاني بالمضاف وعلامة
جره الياء لانه على الجمع لما مر (و) أما الفقعة فتكون علامة للخفض (نيابة عن الكسرة) في الاسم الذي
لا ينصرف (سواء كان مخفوضا بحرف أم بغيره) لانه نقص على النصب (مفردا كان) ذلك الاسم الذي
لا ينصرف (نحو وأوحينا الى ابراهيم وامه عيسى) فأوحينا فاعل وأوحينا الى ابراهيم جار ومجرور وامه عيسى
معطوف عليه وكل منهما اسم مفرد مجرور وعلامة جره فقعة ظاهرة في آخره لانه اسم لا ينصرف للعلية والجهة
ونحو (نحو يا أحسن منها) خيوا فاعل وأحسن مجرور بالياء وعلامة جره الفقعة لانه اسم مفرد غير
منصرف للصفة ووزن الفعل ومنه نحو من مقام ابراهيم فابراهيم مجرور بالمضاف وعلامة جره الفقعة وكذا نحو
رب موسى وهرون (أو جمع تكسير نحو) يماون له ما يشاء (من محاريب) وغائبيل فحاريب جمع تكسير
مجرور بالفقعة للجمعية المكرومة وما بعده معطوف عليه وهذا الحكم مستقر في الاينصرف (الا اذا أضيف)
الى ما بعده فانه حينئذ يجر بالكسرة على الاصل (نحو في أحسن تقويم) فأحسن اسم غير منصرف مجرور
بالكسرة لاضافته الى ما بعده وكذلك اذا تلال كما أشار اليه بقوله (أو دخلت عليه أل) معرفة أو موصولة
أو زائدة (نحو وأنتم عاكفون في المساجد) فأنتم مبتدأ وأعاكفون خبره والمساجد غير منصرف مجرور
بالكسرة لدخول أل عليه وانما جري بالكسرة على الاصل لخروج التنوين من حيز الوجود بسبب الاضافة وأل

فلم يتصور سقوطه حتى يصح سقوط تابعه واستثناء المؤلف رحمه الله لهاتين المسئلتين من جرم لا ينصرف
بالفتحة يفهم انه باق على منع صرفه لكنه يحجر بالكسرة وفي المسئلة الثلاثة أقوال أقربها انه ان زالت منه
احدى عليته بال أو بالاضافة فنصرف والا فممنوع الصرف في مثاليه المذكورين ممنوع الصرف كاذكرنا
وفي نحو ممرت باحدكم مصروف زال العلامة المانعة مع وزن الفعل من الصرف ولما فرغ من علامات
القسم الثالث من أقسام الاعراب وهو الخفض شرع بتكلم على علامات الجزم الذي هو القسم الرابع على
الصحيح من أقسام الاعراب أصالة ونسبة فقال (وللجزم) وهو حذف الحركة أو الحرف للجازم (علامتان)
أصالة ونسبة لثالث لهما أحدهما (السكون) وهو حذف الحركة (وهو الأصل) في بابيه ولهذا قدمه
(و) الثانية (الحذف) وهو سقوط حرف العلة أو نون الرفع للجازم (وهو) فرع عن السكون لانه (نائب عنه) لما
تقدم من أن الأصل في الاعراب أن يكون بالحركة أو بالسكون ومتى كان بالحرف أو بالحذف كان على خلاف
ذلك الأصل ثم أخذ بتكلم على موضع كل منهما مبتدئاً بالأصل فقال (فأما السكون فيكون علامة للجزم)
أصالة لفظاً وتقديراً (في الفعل المضارع الصحيح الآخر) وهو ما ليس آخره حرف علة (الذي لم يتصل بآخره
شيء) مما مر (نحو لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفواً أحد) فهذه الأفعال الثلاثة مجزومة ولم وعلامة جزمها سكون
آخرها وحذفت الواو من الأول لوقوعها بين ياء مفتوحة وكسرة ومن الثالث لالتقاء الساكنين وأحدهما
يكن وكفوا خبره وله متعلق بكفوا وقد الفعل بكونه صحيح الآخر لاخراج المعتل وحكمه سيأتي ويكونه لم
يتصل بآخره شيء لانه لو اتصل به شيء مما مر في علامات الرفع لم يكن حكمه كذلك (وأما الحذف فيكون علامة
للجزم) نسبة عن السكون في موضعين لثالث لهما الأول (في الفعل المضارع المعتل الآخر) بأضافة المعتل
إلى الآخر إضافة لفظية أي الذي اعتل آخره والمعتل اسم فاعل من اعتل أي مرض فكان ينبغي أن يفيد
بما يفيد به ما قبله إذا لفرق (وهو) اصطلاحاً (ما آخره حرف علة) بخلافه في اصطلاح أرباب التصريف فانه
عندهم ما أحد أصوله حرف علة (وحروف العلة) من التعبير بجميع الكثرة عن جمع القلة مجازاً (الالف والواو
والياء) سميت أحرف علة لأن من شأنها أن ينقلب بعضها عن بعض وحقيقة العلة تغيير الشيء عن حاله وتسمي
أيضاً أحرف المد واللين لما فيها من اللين مع الامتداد فان لم يكن ما قبلها من جنسها سميت أحرف لين لا مدهذا
في الواو والياء وأما الف فخرف مدأبداً (نحو لم يحش إلا الله) لم حرف نفي وجزم وقلب ويحش فعل مضارع
مجزوم ولم وعلامة جزمه حذف آخره وهو الف والفتحة قبلها نداء عليها والاحرف استثناء واللام الكريمة
منصوبة على المفعولية ونحو (ومن يدع مع الله) يدع فعل مضارع مجزوم وباءم الشرط وعلامة جزمه
حذف آخره وهو الواو والفتحة قبلها نداء عليها والظرف بعده متعلق به (و) نحو (من يدع الله) فيمد فعل مضارع
مجزوم وباءم الشرط وعلامة جزمه حذف آخره وهو الياء والكسرة قبلها نداء عليها وأما نحو انه من يتنى
ويصبر باثبات الياء في قراءة قبيل فالياء فيه تولدت عن اشباع حركة القاف الباقية بعد حذف يائه للجزم أو انه
عومل المعتل معاملة الصحيح في جزمه بحذف الحركة وهي لغة طائفة من العرب حيث راعى الحركة المقدرة
في هذه الجازم كما تحذف المفعولة كما في قول الشاعر * ألم يأتيل والانباء تنمى وقوله لم تـمـ واولم تـدى
(و) الموضع الثاني (في الأفعال الخمسة) (التي رفعها بثبات النون) اذا دخل عليها الجازم (نحو ان تنوبا) ان
حرف شرط وجزم وتنوبا فعل مضارع مجزوم بان وعلامة جزمه حذف النون لانه من الأفعال الخمسة ونحو
(وان تصبروا وتتقوا) اعرابه كالذي قبله ونحو (ولا تخافى ولا تحزنى) لا حرف نفي وجزم وتخافى فعل مضارع
مجزوم بالانهاية وعلامة جزمه حذف النون مما مر وما بعده كذلك ولما فرغ المؤلف رحمه الله من ذكره
علامات أقسام الاعراب على التفصيل السابق بآتم بيان أخذ بتكلم في ذكرها على الأجمال ثم بنا لطلاب
وترسبنا لذلك في ذهنه ولان معرفة ذلك ينفع له النظر في النحو ولهذا قيل ان هذا الباب أس العربية فقال
(فصل جميع ما تقدم ذكره (من المعربات) جمع معرب وهو كما يعلم مما مر الاسم المتكسر والفعل المضارع
نشرطه (قسمان) بالاستعارة لاؤا ندهلما (قسم معرب بالحركات) الثلاث الضمة والفتحة والكسرة أو

* وللجزم علامتان
السكون وهو الأصل
والحذف وهو نائب عنه
فأما السكون فيكون
علامة للجزم في الفعل
المضارع الصحيح الآخر
الذي لم يتصل بآخره
شيء نحو لم يلد ولم يولد
ولم يكن له كفواً أحد
أما الحذف فيكون علامة
للجزم في الفعل المضارع
المعتل الآخر وهو
ما آخره حرف علة وحروف
علة الف والواو والياء
نحو ولم يحش إلا الله ومن
يدع مع الله ومن يدع الله
وفي الأفعال التي رفعها
بثبات النون نحو ان تنوبا
وان تصبروا وتتقوا ولا
تخافى ولا تحزنى

(فصل) جميع ما تقدم
من المعربات قسمان قسم
يعرب بالحركات

وقسم يعرب بالحروف

فالذي يعرب بالحركات
أربعة أنواع الاسم
المفرد وجمع التكثير
وجمع المؤنث السالم
والفعل المضارع الذي لم
يتصل بآخره شيء وكلها
ترفع بالضمة وتنصب
بالفتحة وتخفص بالكسرة
وتجزم بالسكون ويخرج
عن ذلك ثلاثة أشياء الاسم
الذي لا ينصرف مفردا
كان أو جمع تكسيرا فانه
يخفص بالفتحة ما لم يصف
أو تدخل عليه أل وجمع
المؤنث السالم فانه ينصب
بالكسرة والفعل المضارع
المعتل الآخر فانه يجزم
بجذف آخره وتقدمت
أمثلة ذلك والذي يعرب
بالحروف أربعة أنواع
المتني وما حل عليه وجمع
المذكر السالم وما حل
عليه والامماء الستة
والأمثلة الخمسة * فاما
المتني فيرفع بالالف وينصب
ويجزم بالياء المفتوح
ما قبلها المكسور وما بعدها
والحق به انسان واثنان
وثلاثان مطلقا وكلا وكلنا
بشرط اضافتهما الى المصغر
فجاء في كلاهما وكلناهما
ورأيت كليهما وكلتيهما
ومررت بكليهما وكلتيهما
فان أضيفا الى الظاهر
كانا بالالف في الاحوال
الثلاثة وكان اعرابهما
بحركات مقدرة في تلك
الالف فحجوا في كلا
الرجلين وكلتا المرأتين
ورأيت كلا الرجلين
وكلتا المرأتين ومررت

بالسكون وقدمه لان الاعراب بالحركات وبالسكون أصل للاعراب بالحروف وبالخذف (وقسم يعرب
بالحروف) الاربعة الواو والالف والياء والنون وبالخذف وأصل ما كان اعرابه بالحروف أن يكون رفعه
بالواو ونصبه بالالف وجزمه بالياء ليما نس كل حرف حركة ذلك الاعراب وأصل الاعراب مطلقا أن يكون
ملفوظا به فان كان مقدرا فاعلة (فالذي يعرب بالحركات) اجمالا (أربعة أنواع) نوع منها خاص بالفعل
وسبأى والبقية خاصة بالامماء وهي (الاسم المفرد وجمع التكسير وجمع المؤنث السالم) فالاولان يعرب كل
منهما بالحركات الثلاث ان كان منصرفا فالأفجر كتن وأما الثالث فيعرب بحركتين لا غير (و) نوع الافعال
هو (الفعل المضارع الذي لم يتصل بآخره شيء) مما تقدم فيعرب بحركتين وبالسكون ان كان صحيح الآخر
وقد أشار الى ما ذكرناه بقوله (وكلها) أي مجموع الاربعة لا جميعها فالتلف بعض الاحكام في بعضها (ترفع
بالضمة) نحو يضرب زيد ورجال ومسلات (وتنصب بالفتحة) نحو ان أضرب زيد او رجالا (وتخفص بالكسرة)
كمررت بزيد ورجال ومؤنثات (وتجزم بالسكون) نحو لم يضرب هذا هو الاصل كما يعلم مما مر وقد تبع
المؤلف الاصل فيما عبر به فاوهم دخول الخفض في الفعل والحزم في الاسم لكن هذا الوهم يندفع بما قرره أولا
من أن الجر مختص بالامماء والجرم بالافعال ولما كان كلامه كالاصول هوهم أن جمع المؤنث السالم وما
لا ينصرف يعرب كل منهما باستيفاء الحركات الثلاث والفعل المضارع يجزم بالسكون مطلقا أشار الى رفع ذلك
الوهم بقوله (ويخرج عن ذلك) أي عما أعرب في حالة النصب بالفتحة وفي حالة الجر بالكسرة وفي حالة الجزم
بالسكون (ثلاثة أشياء) أحدها (الاسم الذي لا ينصرف مفردا كان أو جمع تكسيرا فانه يخفص بالفتحة)
لا بالكسرة وكان القياس أن يخفص ما (ما لم يصف أو تدخل عليه أل) فانه حينئذ يخفص بالكسرة كما علم
مما تقدم (و) ثانيها (جمع المؤنث السالم) وما حل عليه (فانه ينصب بالكسرة) لا بالفتحة وان كان القياس
يقضي ذلك (و) ثالثها (الفعل المضارع المعتل الآخر فانه يجزم بجذف آخره) لا بالسكون وكان حقه أن
يجزم به (وتقدمت أمثلة ذلك) فلا يحتاج الى اعادة هذه الاشياء الثلاثة من أبواب النباة وهي سبعة
أبواب سبأى ذكرها صريحا في كلامه وقد أشار الى بقية بقوله (والذي يعرب بالحروف) هذا هو القسم
الثاني (أربعة أنواع) أيضا نوع منها خاص بالفعل كسبأى والبقية خاصة بالامماء وهي (المتني) هو أولى
من التثنية كالزيدان والمسلات (وما حل عليه) كاثنتان واثنان (وجمع المذكر السالم) كالزبدون
والمسلون (وما حل عليه) كالزبدون وعشرون (والامماء الستة) التي تقدم ذكرها في علامات الرفع وهذا اللفظ
علم عليها بالقلبة كلفظ العشرة بالنسبة الى العمارة رضى الله عنهم (والأمثلة الخمسة) هو أولى من الافعال
الخمس لما يعلم مما سبأى ثم هذا القسم على ضربين ضرب ناب فيه جميع أحرف العلة عن جميع الحركات
وهو الامماء الستة وضرب ناب فيه بعض أحرف العلة عن جميع الحركات وهو المتني والمجموع على حده
* ولما فرغ من تعداد هذا القسم أخذ في بيان حكمه فقال (فاما المتني فيرفع بالالف) نيابة عن الضمة كجاء
الزبدان (وينصب ويجزم بالياء المفتوح ما قبلها المكسور وما بعدها) نيابة عن الفتحة والكسرة كرايت
الزبدان ومررت بالزبدان وفيه لغة أخرى وهي لزوم الالف في الاحوال الثلاثة وهي أحسن ما يخرج عليه
قراءتان هذان لساحران (والحق به) في اعرابه بالالف والياء خمسة ألفاظ ثلاثة بلا شمرط وهي (اثنان)
للمذكرين (واثنان وثلاثان) في لغة تميم للمؤنثين (مطلقا) عن تقيدها بمسبأى نى لان وضعها ووضع المتني
وان لم تكن مثبتات حقيقة اذ لم يثبت لهما مفرد (و) لفظان بشرط وهما (كلا) للمذكرين (وكلنا) للمؤنثين
(بشرط اضافتهما الى الضمير فحجوا في كلاهما وكلناهما ورأيت كليهما وكلتيهما ومررت بكليهما وكلتيهما)
فكلا وكلنا في المثال الاول فاعل وعلامة رفعهما الالف والثالث مجرور وعلامة جرهما الياء أيضا (فان
أضيفا الى الظاهر كانا بالالف في الاحوال الثلاثة) الرفع والنصب والجر (وكان اعرابهما) فيها (بحركات
مقدرة في تلك الالف) كاعراب المقصور (فحجوا في كلا الرجلين وكلتا المرأتين) جاء فعل ماض والنون
نون الوقاية والياء المتصلة به في محل نصب على المفعولية وكلا وكلنا فاعل وعلامة رفعهما ضمة مقدرة في
الالف منع من ظهورها التعذر وما بعدهما مضاف اليهما (ورأيت كلا الرجلين وكلتا المرأتين ومررت

بكل الرجلين وكلنا المرأتين) فكلا وكلنا في المثال الاول مفعول وفي الثاني مجرور وعلامة الاعراب مفعولة
 في الاصل تظهر تعذرا وانما أعراب بالحروف والحركات لانها مفردة اللفظ مثلها المعنى فاعراب بالحركات نظرا
 الى اللفظ وبالحروف نظرا الى المعنى وانما اخصا بالاعراب بالحروف مع المضمرة لانه فرع المظهر فلما اصبفا
 الى الفرع وروى جانب المعنى الذي هو فرع اللفظ فاعراب بالحروف لانه فرع الاعراب بالحركات التي هي
 الاصل ولما اضيفا الى الظاهر الذي هو الاصل روي جانب اللفظ الذي هو الاصل فاعراب بالحركات التي هي
 الاصل سلوكا لمثل التناسب (واما جمع المذكر السالم فيرفع بالواو) نيابة عن الضمة كجاء الزيدون والمسلمون
 (وينصب ويجر بالياء المكسورة وما قبلها المفتوح مابعداها) نيابة عن الفتحة والكسرة كرايت الزيدون
 والمسلمين ومررت بالزيدين والمسلمين وانما قصوا ما قبل ياء المثني وكسر وما قبل ياء الجمع لان المثني أكثر
 دورا من الجمع فخص بالفتحة بخلاف الجمع وشرط هذا الجمع أن يكون مفردة اما علم المذكر فاقبل
 خاليا من تاء التانيث ومن التركيب واما صفة المذكر فاقبل خالية من التاء قابلة لها أو دالة على التفضيل ولم
 يتعرض المؤلف لذلك ولا لشرطه التي يشترك فيها المثني وقد ذكرت جميع ذلك في شرح القطر وانما أعرابا
 بالحروف لانها مفرغ الواحد والاعراب بالحروف فرع الاعراب بالحركات فجعل الفرع للفرع والاصل
 للاصل واما اختصاصها بهذا الاعراب العين فليطلب من المطولات (والحق به) في اعرابه بالواو والياء
 أربعة أنواع أحدها اسماء جوع لا واحد لها من لفظها منها (أولو) بمعنى أصحاب لا واحد له من لفظه
 (وعالمون) لا واحد له من لفظه على ما في التوضيح بما لا ين مالك لانه خاص بعقل والعالم عام فيه وفي غيره
 والجمع لا يكون أخص من مفردة (وعشرون) اسم جمع أيضا لجمع عشرة والالفاظ لاقه على ثلاثين
 لوجوب اطلاق الجمع على ثلاثة مقادير الواحد وليس كذلك ولا يبدل على عدد معين وليس ذلك شأن الجمع
 (و) مثله (مابعد من العقود) من ثلاثين (الى تسعين) بادخال العاية كـ ثلاثين فانه اسم جمع لجمع ثلاثة والـ
 لجاز اطلاقه على تسعة وليس كذلك وقس على ذلك بقية العقود (و) الثاني جوع تكسير منها (أرضون) بفتح
 الراء جمع أرض يسكنها وهي مؤنثة لاتعقل (وسنون) بكسر السين جمع سنة بفتحها وهي مؤنثة لاتعقل
 أيضا وأصلها سنوا وسنه بدليل جمعها على سنوات أو سنات (وبابه) أي سنون وهو كل ما كان جمعا ثلاثي
 حدثت لامه وعوض عنها تانيث ولم يكسر كعضة وعضين وعزة وعزين فلا يجمع هذا الجمع نحو غرة لعدم
 الحذف ونحو هذه وزنة لان المحذوف منها الفاء ونحو يدوم لعدم التعويض وشذايون وأخون ونحو اسم
 وبفت وأخت لان عوض غيرهما ونحو شاة وشفة لانها كسرا على شياء وشفاء (و) الثالث جوع تصحيم لم
 تستوف الشرط منها (أهلون) ووايون الاول جمع أهل والثاني جمع وابل وكل منهما ليس علما ولا صفة
 (و) الرابع ما سمى به من هذا الجمع كزيدون علما أو ما أطلق به نحو (عليون) هو في الاصل جمع على بكسر العين
 واللام المشددة والياء فتقل وسمي به أعلى الجنة قال الزمخشري هو ديوان الخير الذي دون فيه كل ما عملته
 الملائكة وصالحا الثقلين ويجوز في هذا النوع ثلاث لغات لزوم الياء والاعراب بالحركات على النون منونة
 ولزوم الواو والاعراب كذلك ولزوم الواو وقص النون مطلقا وعلى هذه اللغة يكون الاعراب مقدر على الواو
 وتطير هذه اللغة من يلزم المثني الا ان مطلقا وبكسر النون ثم أخذت كـ بعض أمثلة ما جل عليه حسب ما اتفق
 له فقال (نحو ولا يأتل أولو الفضل منكم والسعة أن يؤتوا الى القرى) فالو فاعل يأتل المجزوم بالناحية
 وعلامة رفعه الواو والفضل مضاف اليه وأولى منصوب بيؤتوا على أنه مفعول وعلامة نصبه الياء والقرى
 مضاف اليه (و) نحو (ان في ذلك لذكرى لاوى الابواب) ان حرف توكيد ونصب وفي ذلك خبر مقدم ولذا كرى
 اسمها مؤخر وأولى مجرور باللام وعلامة جره الياء والابواب مضاف اليه (و) فهو (الحمد لله رب العالمين)
 فالعالمين مجرور باضافة رب الواقع صفة لله وعلامة جره الياء والحمد لله مبتدأ وخبر (و) نحو ولبتوا في كهفهم
 (ثلاثا تسعين) فسين بدل من ثلاثا وعلامة نصبها الياء ان فونت مائة ومضاف اليها ان لم تنون مائة وعلامة
 خفضها الياء (و) نحو (الذين جعلوا القرآن عضين) فعضين مفعول ثان لجعلوا الواقع صلة للموصول وعلامة
 نصبه الياء والموصول في محل جر على أنه صفة لما قبله (و) نحو (شغلنا أهوالنا وأهلونا) فاهلونا مفعول

بكل الرجلين وكلنا
 المرأتين واما جمع المذكر
 السالم فيرفع بالواو وينصب
 ويجر بالياء المكسورة وما
 قبلها المفتوح مابعداها
 والحق به أولو وعالمون
 وعشرون ومابعد من
 العقود الى تسعين
 وأرضون وسنون وبابه
 وأهلون وعليون ونحو ولا
 يأتل أولو الفضل منكم
 والسعة أن يؤتوا أولى
 القرى وان في ذلك لذكرى
 لاوى الابواب والحمد لله
 رب العالمين وثلاثا تسعين
 سنين والذين جعلوا
 القرآن عضين وشغلنا
 أهوالنا وأهلونا

ومن أوسط ما تطعمون
أهلهم إلى أهلهم لـ
عليين وما أدراك ما عليون
وأما الأسماء الستة فترفع
بالواو وتنصب بالالف
وتجوز بالياء بشرط أن
تكون مضافة فإن أفردت
عن الإضافة أعربت
بالحركات الظاهرة نحو وله
أنح وان له أبا بنات الأخ
وأن تكون اضافتها لغير
ياء المتكلم فإن أضيفت
الياء أعربت بحركات
مقدرة على ما قبل الياء
نحو وان هذا أخي وأن
تكون مكبرة فإن صغرت
أعربت بالحركات
الظاهرة نحو هذا أيبك
وان تكون مفردة فإن
تثبت أو جمعت أعربت
أعراب المثني والمجموع
والافصح في الهمزة النقص
أي حذف آخره
والاعراب بالحركات على
النون نحو هذا هنك
ورأيت هنك ومررت بهنك
ولهذا المفعول صاحب
الاجرومية ولا غيره في
هذه الأسماء وجعلوا خمسة
خسة وأما الأمثلة
الخمسة فهي كل فعل
اتصل به ضمير تشبيهه نحو
يفعلان وتفعلان أو ضمير
جميع نحو يفعلون وتفعلون
أو ضمير المؤنثة المخاطبة
نحو تفعلين فانها ترفع
بثبوت النون وتنصب
وتجزم بحذف النون

بالعطف على الفاعل وعلامة رفعه الواو (و) نحو (من أوسط ما تطعمون أهلهم) فاهلهم مفعول تطعمون
الواقع صلة لما الموصولة وعلامة نصبه الياء والظرف نعت لمفعول محذوف تقديره قوتا ونحو والمؤمنون (إلى
أهلهم) أبدأ ونحو ان الارار (لتي عليين) فالجور وبالطرف في كل منهما علامة جره الياء واللام في الثاني لام
الابتداء وهو في محل رفع خبران ونحو (وما أدراك ما عليون) فعليون مرفوع على أنه خبر ما الاستفهامية
الواقعة مبتدأ وعلامة رفعه الواو والحلة مفعول ثانٍ لأدراك وأدراك وما بعده في محل رفع خبر ما الأولى فانها في
محل رفع أيضا على الابتداء وهي استفهامية أيضا (وأما الأسماء الستة فترفع بالواو) نيابة عن الفحة (وتنصب
بالالف) نيابة عن الفحة (وتجوز بالياء) نيابة عن الكسرة وانما تعرب بذلك (بشرط) اجتماع أمور أربعة
أحدها (أن تكون مضافة) لمباعدة (فإن أفردت عن الإضافة أعربت بالحركات الظاهرة) لاتقاء الشرط
(نحو وله أخ) مبتدأ وخبر (و) نحو (ان له أبا) فابا اسم ان مؤخر وعلامة نصبه الفحة وله خبرها مقدما (و) نحو
(بنات الأخ) فالأخ مجرور بالاضافة وعلامة جره الكسرة وهذا الشرط معتبر في أعداد ذواته وأما ذكره فانه ملازم
للاضافة إلى اسم جنس ظاهر فلا حاجة لاشتراط ذلك فيه (و) ثانيها (أن تكون اضافتها لغير ياء المتكلم) بان
تضاف إلى ظاهر أرضه غير مخاطب أو غائب أو متكلم غير الياء (فإن أضيفت للياء المذكورة أعربت) على
الأصح (بحركات مقدرة) في الأحوال الثلاثة (على ما قبل الياء) كغيرها مما يضاف إلى الياء (نحو ان هذا
أخي) فإني مرفوع على أنه خبران وعلامة رفعه ضمة مقدرة على ما قبل الياء منع من ظهورها اشتغال المحل
بحركة المناسبة (و) ثالثها (أن تكون مكبرة) فإن صغرت أعربت بالحركات الظاهرة (في الأحوال الثلاثة
كغيرها من المصغرات) (نحو هذا أيبك) وأخيلك وحيلك وذوي مال وكذا تقول في تصغيره فكقولك فويلك
الهاء لان التصغير يرد الاشياء إلى أصولها فهذا اسم إشارة في محل رفع على أنه مبتدأ وأيبك خبره وما بعده
معطوف عليه (و) رابعها (أن تكون مفردة) فإن تثبت أو جمعت أعربت أعراب المثني (بالالف رفعاً وبالياء
جر أو نصباً) (و) اعراب ذلك (المجموع) الذي جمعت به فإن كان جمع تكسيرا أعربت بالحركات على الأصل بكاء
أبأولاً أو جمع تصحيحاً أعربت بالواو وفعلاً وبالياء جراً ونصباً بكاء أبون وأخون ولا يجمع هذا الجمع إلا الأب
والأخ والحلم وقد ذكرت وجه اعرابها بالحروف في شرح القطر فراجع ان شئت ويشترط فيها أيضاً أن لا تكون
منسوبة فلو نسبتها لنحو أبوي وأخوي أعربت بالحركات على ياء النسبة ولم يتعرض له المؤلف لان شرط الاضافة
مغن عنه (والافصح في الهمزة) اذا استعمل مضافاً (النقص أي حذف آخره) جعل ما قبله آخر بان يجري
(الأعراب بالحركات) الظاهرة (على النون) كغذو ونحو مما حذف آخره وجعل الأعراب على ما قبله (نحو هذا
هنك ورأيت هنك ومررت بهنك) واعرابه ظاهر في كلامه إشارة إلى أن أعراب الهمزة بالحروف لفظة قليلة
واقلتها وعدم ظهورها لم يطلع عليها القراء ولا الزجاج فأنكراها (ولهذا لم يعد صاحب الاجرومية ولا غيره
في هذه الأسماء وجعلوها خمسة) وكثير من القواعد كرونه مع هذه الأسماء ولم يبنها على قلة اعرابها بالحروف
فيهم ذلك مساواة لهن قال ابن مالك ومن لم يبنه على قلته فليس بمصيب وإن حطى من الفضل بالوفر نصيب
ويجوز النقص أيضاً في الأب والأخ والحلم لكن القصير فيهن أولى منه (وأما الأمثلة الخمسة) سميت بذلك
لأنها ليست أفعالا بأعيانها وانما هي أمثلة يكتفي بها عن كل فعل كان بمنزلة أو سميت خمسة بادراج المخاطبتين
تحت المخاطبتين (فهي كل فعل) مضارع (اتصل به ضمير تشبيهه) مستند إليه سواء كان الضمير لغيره (نحو)
الزيدان (يفعلان) (بالياء المثناة تحت أو لمخاطبتين) (و) ذلك نحو أنهما (يفعلان) (والهذان تفعلان
بالمثناة فوق) (أو) اتصل به (ضمير جمع) مستند إليه سواء كان لغيره (نحو) (الزيدون) (يفعلون) (بالمثناة
تحت أو لمخاطبتين) (و) ذلك نحو أنتم (تفعلون) (بالمثناة فوق) (أو) اتصل به (ضمير المؤنثة المخاطبة) مستندا
إليه (نحو) أنت (تفعلين) (بالمثناة فوق لا غير وأشار إلى حكم هذه الأمثلة بقوله) (فإنها ترفع بثبوت النون)
نيابة عن الضمة (وتنصب وتجرم بحذف النون) الأولى بمحضها نيابة عن الفحة والسكون وأما نحو إلا أن
يعفون فالواو أصل لا ضمير والنون ضمير النسوة ونحو أنتما جوف في الله في قراءة من خفف فالصندوق
منه نون الوقاية وانما حذف النون للناسب والجائز لانها علامة للرفع كالضمة في الواحد فكما تحذف

الحركة كذلك تحذف النون وحذفه الجزم هنا أصل كالياء في الجرف في المثني والمجموع وحمل عليه النصب كما
 حمل على الجرف في ذلك لان الجزم في الافعال غزلة الجرف في الاسماء واعتقر الفصل هنا بين اللفظ المعرب وعلامة
 اعرابه بكلمة أخرى وهي الفاعل لانه لما كان لازما للفعل ظاهرا أو مضمرا صار كاحد حرف الفعل فلم يعد
 فصله فصلا (تنبيه) هو لغة الايقاظ للشيء واصطلاحا لعلام تنفصيل ما علم اجمالا ما قبله (علم مما تقدم) في
 الباب السابق (أن علامات الاعراب أربع عشرة) للرفع أربع علامات وللنصب خمس وللخفض ثلاث وللجزم
 اثنتان فهذه أربع عشرة (منها أربع أصول) وهي (الضمة للرفع) فالأصل في كل مرفوع من اسم أو فعل أن
 يكون رفعه بالضمة (والفتحة للنصب) فالأصل في كل منصوب أن يكون نصبه بالفتحة (والكسرة للجر) فالأصل
 في كل اسم مجرور أن يكون جره بالكسرة (والسكون للجرم) فالأصل في كل مضارع أن يكون جزمه بالسكون
 (و) منها (عشرة فروع نابتة عن هذه الأصول) الأربع وتنقسم إلى أربعة أقسام (ثلاثة) منها (تنوب عن
 الضمة) وهي الواو والالف والنون (وأربع) منها تنوب (عن الفتحة) وهي الالف والكسرة والياء وحذف
 النون (واثنان) منها ينوبان (عن الكسرة) وهما الياء والفتحة (واحدة) منها تنوب (عن السكون) وهي
 الحذف وكونها عشرة هو بحسب مواضع نياتها وأما بحسب ذواتها فهي سبع الواو والالف والياء والنون
 والفتحة والكسرة وحذف الحرف (و) علم أيضا مما تقدم (أن النياية) عن تلك الأصول (واقعة في سبعة
 أبواب) تسمى أبواب النياية لان الاعراب الواقع فيها نائب عن الأصل * الباب (الاول باب ما لا ينصرف) باب
 فيه حركة عن حركة * الباب (الثاني باب جمع المؤنث السالم) والاولى أن يقال ما جمع بالف وتاء مزيدتين كما
 مر ناب فيه أيضا حركة عن حركة * الباب (الثالث باب الفعل المضارع المعتل الآخر) ناب فيه حذف
 حرف عن سكون وتقييده الفعل بالمضارع لبيان الواقع لا للاحتراز اذ لا يعرب من الافعال سواه * الباب
 (الرابع باب المثني) ناب فيه حرف عن حركة * الباب (الخامس باب جمع المذكر السالم) ناب فيه أيضا حرف
 عن حركة * الباب (السادس باب الاسماء الستة) ناب فيه أيضا حرف عن حركة * الباب (السابع باب الامثلة
 الخمسة) ناب فيه حرف عن حركة وحذفه عن حركة أو سكون

(فصل) فيما اعرابه تقديري * والاعراب التقديري جاري في الاسماء والافعال وهو في كل منهما قسمان لان
 المقدري في ذلك المعرب اما جميع حركاته أو بعضها فالاقسام أربعة الاول من الاسماء وهو ما يقدر فيه حركات
 اعرابه كلها شيئا أن أشار هنا اليها بقوله (تقدر الحركات الثلاث) وهي الضمة والفتحة والكسرة (في الاسم
 المضاف الى بابه المتكلم) وليس مثني ولا مجرور عا جمع مذكر سالما كما يؤمى الى ذلك قوله (نحو غلامي وابني) وانما
 قدرت لان بابه المتكلم تستدعي انكسار ما قبلها لاجل المناسبة فتح اشتغاله بالكسرة ظهور الحركات اذ المحل
 الواحد لا يقبل حركتين في آن واحد وقيل ان المضاف للياء مبني مطلقا واختار ابن مالك انه معرب في الرفع
 والنصب بحركة مقدرة في الجرف بحركة ظاهرة (و) تقدر كلها أيضا (في الاسم المعرب الذي آخره ألف لازمة)
 لتعذر تحريك الالف مع بقاء كونها ألفا ولا فرق فيه بين ان يكون معرفة (نحو الفتى والمصطفى وموسى) أو نكرة
 كفتى (وحبلى) لكن محل تقدير الحركات كلها فيه اذا كان منصوبا فاما غيره منه كوسى وحبلى فالمقدريه الضمة
 والفتحة دون الكسرة لعدم دخولها فيه وقبل بتقديرها فيه أيضا لانها انما امتنعت فيما لا ينصرف كاحد للثقل
 ولا ثقل مع التقدير ولعل المؤلف جرى على ذلك فانه مثل موسى وحبلى (وبهى) الثاني (مقصورا) لا امتناع
 مده أولا لانه قصر أى منع من ظهور الحركات فيه القسم الثاني من الاسماء وهو ما يقدر فيه بعض حركات اعرابه
 هو المشار اليه بقوله (وتقدر الضمة والكسرة) دون الفتحة (في الاسم المعرب الذي آخره ياء لازمة مكسورة
 ما قبلها) مقرونا بال (نحو القاضى والداعى والمرئى) أولا كفاض وداع ومرتق وانما قدرت لا لاشتغالها على
 الياء وحمل ذلك ما لم يكن على صبغة منتهى الجوع فان كان فالمقدريه الضمة والفتحة كجوار كافي المقصور
 (وبهى) الاسم المذكور (منقوصا) لان لاهه تحذف للثنون كما مثلنا ولانه نقص منه بعض الحركات (نحو
 يوم يدعو الداعى) فالداعى فاعل يدعو وعلامة رفعه ضمة مقدرة في الياء منع من ظهورها الاستتال

(تنبيه) علم مما تقدم أن
 علامات الاعراب أربع
 عشرة منها أربع أصول
 الضمة للرفع والفتحة للنصب
 والكسرة للجر والسكون
 للجرم وعشرة فروع نابتة
 عن هذه الأصول ثلاثة
 تنوب عن الضمة وأربع عن
 الفتحة واثنان عن الكسرة
 وواحدة عن السكون
 وان النياية واقعة في سبعة
 أبواب الاول باب ما لا
 ينصرف الثاني باب جمع
 المؤنث السالم الثالث باب
 الفعل المضارع المعتل
 الآخر الرابع باب المثني
 الخامس باب جمع
 المذكر السالم
 السادس باب الاسماء
 الستة السابع باب الامثلة
 الخمسة

(فصل) تقدر الحركات
 الثلاث في الاسم المضاف
 الى بابه المتكلم نحو غلامى
 وابنى وفي الاسم المعرب
 الذى آخره ألف لازمة
 نحو الفتى والمصطفى
 وموسى وحبلى وبهى
 مقصورا وتقدر الضمة
 والكسرة في الاسم المعرب
 الذى آخره ياء لازمة
 مكسورة ما قبلها نحو
 القاضى والداعى والمرئى
 وبهى منقوصا نحو يوم
 يدعو الداعى

(و) نحو (مهطعين الى الداعي) فالداعي مجرور بالي وعلامة جره كسرة مقدرة في الياء لم تظهر لما ذكر ومهطعين حال من الواو في يخرجون (وتظهر فيه الفتحة) حالة النصب مالم يضاف الياء المنكلم (لحقها نحو أجيبي وداعي الله) فداعي مفعول أجيبي وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره هذا ما يقدر في الاسماء وأما ما يقدر في الأفعال فهو أيضا شيان أحدهما ما يقدر فيه جميع حركاته واليه أشار بقوله (وتقدر الضمة والفتحة في الفعل) المضارع (المعتل بالالف نحو زيد يخشى وإن يخشى) فيخشي في الأول مرفوع وفي الثاني منصوب بلن وعلامة الأعراب فيه مقدرة في الألف لم تظهر نهدرا والى الثاني أشار بقوله (وتقدر الضمة فقط) أي دون الفتحة (في الفعل) المضارع (المعتل) آخره أما (بالواو أو بالياء) فالأول (نحو) زيد (يدعو) والثاني نحو زيد (يرى) فكل منهما فعل مضارع مرفوع أعبر عنه عن الناصب والجازم وعلامة رفعه ضمة مقدرة في آخره لم تظهر راستقلا (وتظهر الفتحة) في آخره إذا دخل عليه ناصب (نحو) إن يدعو وإن يرى (لحقها فكل منهما منصوب بلن وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره (و) يكون (الجزم في) الأفعال (الثلاثة) المعتلة إذا دخل على كل منها جازم (بالحذف) لا وآخر من (كما تقدم) بيان ذلك لأن أحرف العلة لضعفها بسكونها اقربية من الحركات فتسلط عليها العامل تسلطه على الحركات فحذفها كما يحذف الحركات والقول بان الجازم حذف حرف العلة انما يتأتى على القول بعدم تقدير الضمة في المعتل حالة الرفع والفتحة في المعتل بالالف حالة النصب كما بينته في شرح القطر ومحمل حذف الحرف للجازم إذا كان أصليا فإن كان بدلا من أصل فلا يحذف

(فصل) في موانع الصرف (الاسم الذي لا ينصرف) يشبه بالفعل هو (ما فيه علتان) فرعيتان مرجع أحدهما للفظ والآخرى للمعنى (من علل تسع) صفة للعلتين كفاطمة وأبراهيم (أو) فيه علة (واحدة) منها (تقوم) في الاستقلال بالمنع من الصرف (مقام العلتين) الأولى مقامهما كجلى ومساجد (والظلل التسع) على سبيل الأجمال والتعداد (هي الجمع) فرع الواحد (وزن الفعل) فرع وزن الاسم (والعدل) فرع المعدول عنه (والتأنيث) فرع التذكير (والتعريف) فرع التنكير (والتركيب) فرع الأفراد (والالف والنون الزائدتان) فرع المزيد عليه (والجمعة) فرع العربية ههناهم (والصفة) فرع الموصوف وهذه التسع (يجمعها) في بيت واحد على هذا الترتيب (قول الشاعر

اجمع وزن عادلا أنت جعرفة * ركب وزد جمعة فالوصف قد كلاً

أى قد كل به عدوها والالف للاطلاق وينسب هذا البيت للعلامة ابن النحاس واعلم أن الاسم إذا اجتمع فيه علتان أو واحدة تقوم مقامهما يشابه الفعل لأن فيه أيضا فرعيتين بالنسبة إلى الاسم أحدهما من جهة الاشتقاق فإن الفعل مشتق من المصدر على الأصح وثانيتها من جهة الافادة إذا الفعل يحتاج في الافادة إلى الاسم والاسم يستغنى عنه فلما شابه الفعل بالفرعيتين منع منه شيان يساقى الفعل وهما الكسرة والتنوين ولا يخفى عليك أن تسمية كل واحدة من هذه التسع علة مجاز لا حقيقة إذ مجموع اثنين منها هو العلة وإذا أردت معرفتها تفصيلا (فالجمع شرطه) في الاستقلال بمنع الصرف (أن يكون على صيغة منتهى الجموع) بغيرها (وهي صيغة مفاعل نحو مساجد ودراهم وغنائم) مما أوله مفتوح وثالثه ألف بعدها حرفان أولهما مكسور ولوثانها كدواب (أو) صيغة (مفاعيل نحو مصابيح ومحارب ودنانير) مما أوله مفتوح وثالثه ألف بعدها ثلاثة أحرف وسطها ساكن وما يلي الألف مكسور أيضا وقد فهم من تشبيهه أنه لا يشترط في الصيغة أن يكون أولها ميماء هو كذلك لأن المعبر موافقة مفاعل ومفاعيل في الهيئة والزنة لا في الحروف ولهذا عابر صاحب الارشاد بضال وفعايل دونهما ابدأ بان الزيادة والاصالة التي بحث جميع التكسير غير معتبرة بل الاعتبار الوزن العروضي لا التصريفى وسببت هذه الصيغة بهذا الاسم لأن من جموع التكسير ما يجمع من تين فهذه الصيغة بلغت نهاية الجمعية بحيث لا يمكن جمعها جمع تكسير مرة أخرى فانهى تكسيرها المغيرة للصيغة وأما جمع السلامة فانه لا يغير الصيغة كما جمع صواحب على صواحبات وانما اشترطنا فيها أن تكون بغيرها لانها لو كانت معها كانت على زنة المفردات فتضعف الجمعية ولهذا صرف نحو فزانة وملائكة وصباقلة لأن وزنها قد وجد في المفرد

ومهطعين الى الداعي وتظهر فيه الفتحة لحقها فحسبوا جيبوا دأى الله وتقدر الضمة والفتحة في الفعل المعتل بالالف نحو زيد يخشى وإن يخشى وتقدر الضمة فقط في الفعل المعتل بالواو أو بالياء فهو يدعو ويرى وتظهر الفتحة نحو إن يدعو وإن يرى والجزم في الثلاثة بالحذف كما تقدم

(فصل) الاسم الذي لا ينصرف ما فيه علتان من علل تسع أو واحدة تقوم مقام العلتين والعلل التسع هي الجمع ووزن الفعل والعديد والتأنيث والتعريف والتركيب والالف والنون الزائدتان والجمعة والصفة يجمعها قول الشاعر

اجمع وزن عادلا أنت جعرفة * ركب وزد جمعة فالوصف قد كلاً

فالجمع شرطه ان يكون على صيغة منتهى الجموع وهي صيغة مفاعل نحو مساجد ودراهم وغنائم أو مفاعيل نحو مصابيح ومحارب ودنانير

بمنعه (وتقوم مقام العلتين) أي على منع الصرف لتكرارها لأنها لازمة لما هي فيه من وما لا تنفك عنه بحال
 فلا يقال في جبل ولا في جراء جرح فجعل لزومها له بمنزلة تأنيث آخر فيكون التأنيث مكررا بخلاف التأنيث فيها
 ليست لازمة لما هي فيه بحسب أصل الوضع فإنها وضعت فارقة بين المذكر والمؤنث فلو عرض للزوم لعارض
 كالعلمية لم يقو قوة الزوم الوضعي (وأما التأنيث) اللفظي الحاصل (بالتاء فيمنع الصرف) أي صرف ما هو فيه
 بشرط كونه (مع العلمية) أي علمية ما هو فيه ليصير التأنيث حينئذ لازما لأنه بدون العلمية في معرض الزوال
 فلا يكون لازما فلا يقوى على منع الصرف ولهذا صرف قائم في نحو مروت بامرأة قائم مع تحقق الوصف
 والتأنيث بالتاء فيها من غير العلمية (سواء كان ما هو فيه) علما مذكرا كطلمة أو مؤنثا كفاطمة) وسواء كان
 زائدا على ثلاثة أحرف أو لا بحرك الوسط أو لا أعجميا أو لا منقولا من مذكر إلى مؤنث أولا (وأما التأنيث
 المعنوي) كزئب وسعاد وهو كون الاسم موضوعا لمؤنث خائيا من علامة التأنيث (فهو كالتأنيث بالتاء) في
 اشتراط العلمية فيه ولهذا قال (فيمنع) الاسم الصرف (مع العلمية) إلا أن بين ما فرقاهما في التأنيث بالتاء شرط
 لو حوب منع الصرف وفي المعنوي شرط لجوازه ولا بد في وجوبه من شرط آخر كما أشار إليه بقوله (لكن بشرط
 أن يكون الاسم زائدا على ثلاثة أحرف كسعاد) لقيام الحرف الرابع مقام التاء (أو ثلاثيا بحرك الوسط كسقور)
 علم لطيفة من طبقات جهنم لأن تحرك الوسط قائم مقام الحرف الرابع فنقل الاسم فنع من الصرف بخلاف
 ساكن الوسط فإن سكونه يوجب الخفة ومنع الصرف لأجل الثقل تخففة تقاوم أحد السيين فجعل منصرفا
 (أو) ثلاثيا (ساكن الوسط أعجميا كجور) بضم الجيم اسم بلد بفارس لثقل الهمزة في لسان العرب مع أن
 أسباب منع الصرف إذا زادت على اثنين لم يقاومها سكون الوسط حتى يجوز الصرف (أو ثلاثيا ساكن الوسط
 غير أعجمي لكن منقولا من المذكر إلى المؤنث كما إذا سميت امرأة زيدا) فإنه ينقله إلى المؤنث حصل له نقل
 عادل خفة اللفظ فنع من الصرف (فإن لم يكن شيء من ذلك) بأن كان ثلاثيا ساكن الوسط غير أعجمي ولا
 مذكرا الأصل (كهندودع جازا الصرف) نظرا إلى خفة اللفظ بالسكون وانها قاومت أحد السيين وقيل
 بوجوبه (و) جاز (تركه) نظر إلى وجوب السيين في الجملة وهما العلمية والتأنيث (وهو الأحسن عند الجمهور)
 والصرف عند أبي علي وجوز بعضهم الوجهين أيضا في المنقول إلى المؤنث وإذا كان المؤنث ثنائيا كيد علما
 جاز فيه الوجهان ذكره سيدي به وقضية كلام التسهيل أن المنع أرجح وإذا سمى مذكرا بمؤنث فإن كان ثلاثيا
 صرف على الصحيح أو زائدا على الثلاثة منع من الصرف (وأما التعريف) المعبر عن منع الصرف (فالمراد به)
 هنا (العلمية) لأن تعريف المضمرات وأسماء الاشارات والموصولات لا يوجد إلا في المبنيات ومنع الصرف
 من أحكام المعربان والتعريف بالوالا إضافة تجعل غير المنصرف منصرفا أو في حكمه فلا يتصور كونها
 سببا لمنع الصرف فلم يبق إلا التعريف العلمي (وتنع) العلمية (الصرف) أي صرف ما هي فيه (مع وزن الفعل)
 كاحد ويريد (مع العدل) كعمرو وفر (ومع التأنيث) بغير الالف بل تتعين معه ليكون لازما (كأن قدم)
 بيان ذلك (ومع التركيب المزدجي) بل تتعين معه كاسياني (ومع الالف والنون) كعثمان (ومع العجمة)
 بل تتعين معها أيضا (كاسياني) بيان ذلك وسكت عن الصفة لأن العلمية لا تتجمل معها ما ينضم ما من
 التضاد إذ العلمية تقتضي الخصوص والوصفية تقتضي العموم ويلزم ما منافاة (وأما التركيب) المعبر عن منع
 الصرف (والمراد به التركيب المزدجي) وهو جعل اسمين اسماء واحدة إما منزلة لثانيتين إما منزلة لثانيتين ولم يختم
 بوجه إلى هذا القيد أشار بقوله (المختوم بغير وجه كعبيلك) علم بلدة مركب من بدل وهو اسم صنم وبلد
 اسم صاحب هذه البلدة ثم جعل اسماء واحدة ومنع من الصرف للعلمية والتركيب المزدجي (وحضر موت)
 علم لقطر باليمن مركب من حضر وموت ثم جعل اسماء واحدة ومنع من الصرف لما ذكره وخرج بالمزدجي
 الإضافي كعبد الله علما والاسنادي المسمى كتابا شرأما الأول فإنه بعد العلمية في حكم الإضافة
 والإضافة تجعل غير المنصرف منصرفا أو في حكمه كما مر فلا تلحق سببا لمنع الصرف وأما الثاني فلأن الاعلام
 المشتملة على الاسناد من قبيل المبنيات ولهذا يحكى اللفظ على ما كان عليه قبل العلمية وخرج بالقيد الأخير
 ما ختم بوجه كسيبويه فإنه مبني على الأشهر ومثله ما ركب من الأعداد كخمسة عشر والظروف نحو

وتقوم مقام العلتين
 • وأما التأنيث بالتاء
 فيمنع الصرف مع العلمية
 سواء كان علما مذكرا
 كطلمة أو مؤنثا كفاطمة
 وأما التأنيث المعنوي فهو
 كالتأنيث بالتاء فيمنع مع
 العلمية لكن بشرط أن
 يكون الاسم زائدا على
 ثلاثة أحرف كسعاد أو
 ثلاثيا بحرك الوسط كسقور
 أو ساكن الوسط أعجميا
 كجور أو منقولا من
 المذكر إلى المؤنث كما إذا
 سميت امرأة زيدا فإن لم
 يكن شيء من ذلك كهندودع
 جازا الصرف وتركه
 وهو الأحسن وأما
 التعريف فالمراد به العلمية
 وتنع الصرف مع وزن
 الفعل ومع العدل ومع
 التأنيث كأن قدم ومع
 التركيب المزدجي ومع
 الالف والنون ومع العجمة
 كاسياني • وأما التركيب
 والمزجي التركيب المزدجي
 والمختوم بغير وجه
 كعبيلك وحضر موت

هو بأن ينشأ صياح مساواة الأحوال نحو هو جارى بيت بيت فان ذلك كله من قبيل المبنيات أيضا (فلا يمنع)
 التركيب المذكور (الصرف الامع العلية) لانه معها لازم فيقوى على منع الصرف بخلافه اذ لم يكن معها
 فهو في معرض الزوال فلا يكون معتبرا (وأما الالف والنون الزائدتان) لكونهما من حروف الزوائد
 (فيمنعان) الاسم (الصرف) لمتابعتهم الالفى التانيث في امتناع دخول تاء التانيث عليهم ما وكونهما زائدا معا
 ومجيبهما بعد استيفاء الاصول فاذا كانا في اسم غير صفة فيمنعان (مع العلية كعمران) بكسر اؤه (وعثمان)
 لتعقق مشابعتهم ما حينئذ من حيث امتناع دخول التاء عليهم ما بخلاف ما اذا لم يكن الاسم علما لم يمنع
 دخول التاء عليه نحو سعدان لبنت وسعدانة وهرجان وهرجانة (و) ان كانا في صفة فيمنعان (مع الصفة
 بشرط أن لا تقبل التاء) لتعقق المشابهة بالى التانيث في امتناع دخول التاء (كسكران) وعطشان وسبأنى
 الكلام على ذلك (وأما الهجاء) المانعة من الصرف (فالمراد بها أن تكون الكلمة من أوضاع الهجاء) أى
 بان تكون من أوضاع غير العرب سواء كانت من أوضاع الفرس أو الروم أو الهند أو الأفرنج أو غير ذلك
 (كأبراهيم واسماعيل واسحق و) يعقوب بل (جميع أسماء الانبياء) صلوات الله عليهم أجمعين (أعجمية) لانها
 من أوضاع غير العرب وتعرف بحمة الكلمة بنقل الألف لها وبخروجها عن وزن الاسماء فى اللسان العربى
 أو بان يجتمع فيها من الحروف ما لا يجتمع فى كلام العرب كالجيم والصاد كصولجان أو والقاف كمجنين
 (الأربعة) منها وهم محمد وصالح وشعيب وهو وصلى الله وسلم عليهم أجمعين فانها عربية ولهذا صرفت
 والحق بها فى الصرف فوح لوط لحفنها وشعل عموم المستثنى منه آدم فيكون أعجميا كآزوه على وزن فاعل
 تكاثم وبه جزم الزمخشري فى الكشف وذهب فى المفضل الى أنه عربى على وزن أفعول وبذلك تجوزهم
 تصغيره على أويدهم وجمعه على أروام (ويشترط فيها) أى فى الهجاء أى فى كونها مؤنزة فى منع الصرف
 أمران أحدهما (أن يكون الاسم) الذى فيه الهجاء (علما) فى اللغة (العجمية) حتى لا تجرى عليه العرب
 حكما من أحكام لغتهم اذا استعملته لانه لو لم يكن علما لتصرف العرب فيه باذخال لام التعريف أو الاضافة أو
 التنوين أو غيرها فتضعف فيه الهجاء فلا تصلح سببا لمنع الصرف (ولذلك صرف لحام ونحوه) مما هو اسم جنس
 أعجمى وتصرف فيه العرب بالاضافة والتعريف بال بل لوجعل علما للشخص لكان منصرا فالعدم علميته فى
 الهجاء بخلاف ما نقله العرب من لغة العجم الى العلية سالما من غير تصرف فيه قبل النقل فانه غير منصرف
 أيضا كقوالون فانه كان فى العجم اسم جنس بمعنى جيد استعملته العرب بان جعلته علما للشخص معين من أول
 الامر فكانه كان علما فى الهجاء ومن هذا يظهر أن شرط الهجاء فى منع الصرف أن تستعمله العرب أولا
 بالعلية لانه لا يكون علما فى الهجاء (و) الامر الثانى (أن يكون زائدا على الثلاثة) أى على ثلاثة أحرف
 كأبراهيم لثلاثة ارض الحقة أحد السبعين فلو لم يكن زائدا على ذلك لم يمنع الصرف (فلذلك صرف فوح ولوط)
 مع أن كلامهم ما هم أعجمى وعلم فى كلام العجم وانما وجب صرفهما وجازى نحو هندا الصرف وعدمه لان
 الهجاء سبب ضعيف غير محقق الوجود فى الاسم فلم يجز اعتبارها مع الحقة بخلاف التانيث فى نحو هندا فانه أمر
 محقق الوجود فيه فجاز أن يعتبر مع الحقة وكلا أعجمى الزائد على الثلاثة الثلاثى المحرك الوسط لفظا عند ابن
 الحاجب كشرع علم حصن فى ديار بكر وكلام أكثر النحاة بآبائه لان الهجاء سبب ضعيف فلا تؤثر فى الثلاثى مطلقا
 ولان الثلاثى ضعيف ووضع كلام العجم على الطول فكان الثلاثى ليس منه وعلى ذلك جرى المؤلف (وأما
 الصفة) المتبعة فى منع الصرف وهى كون الاسم دالا على ذات مبهمة باعتبار معنى معين هو المقصود بشرطها
 فى منع الصرف أن تكون ثابتة فى أصل الوضع وان لم تكن باقية أولم تستعمل الاوصاف كثنى وثلاث كاسياتى
 (فمنع) الاسم (الصرف مع ثلاثة أشياء) أحدها (مع العدل كما تقدم فى مثنى) أنه معدول عن اثنين اثنين
 (وثلاث) أنه معدول عن ثلاثة ثلاثة فالمراد بالعدل المكرر فهما ممنوعان من الصرف للعدل والصفة
 الأصلية لان هذا المكرر لم يستعمل الاوصاف الوصفية لازمة له فتكون أصلية فبما توجد منه وان لم تكن
 الوصفية فى أسماء العدد أصلية (ومع الالف والنون) الزائدين (بشرط أن تكون الصفة على وزن فعلان)
 بفتح الفاء (و) ان (لا يكون مؤنثه) أى فعلان (على وزن فعلانة) أى بشرط أن لا يقبل تاء

فلا يمنع الصرف الامع
 العلية وأما الالف والنون
 الزائدتان فيمنعان الصرف
 مع العلية كعمران
 وعثمان ومع الصفة
 بشرط أن لا تقبل التاء
 كسكران * وأما الهجاء
 فالمراد بها أن تكون
 الكلمة من أوضاع
 الهجاء كأبراهيم واسماعيل
 واسحق وجميع أسماء
 الانبياء أعجمية الأربعة
 محمد وصالح وشعيب وهو
 صلى الله وسلم عليهم
 أجمعين وبشرط فيها أن
 يكون الاسم علما فى الهجاء
 ولذلك صرف لحام ونحوه
 وان يكون زائدا على
 الثلاثة فلذلك صرف فوح
 ولوط وأما الصفة فمنع
 الصرف مع ثلاثة أشياء
 مع العدل كما تقدم فى مثنى
 وثلاث ومع الالف والنون
 بشرط أن تكون الصفة
 على وزن فعلان بفتح الفاء
 ولا يكون مؤنثه على وزن
 فعلانة

التأنيث لتحقيق المشابهة بالنفي التائب وقيل الشرط الثاني وجود فعلي لا انتفاء فعلا لأنه متى كان مؤنثه فعلي لا يكون فعلا فخرج على الأول غير منصرف وعلى الثاني منصرف والراجح الأول لان وجود فعلي ليس شرطا بالذات بل لكونه مستلزما لانتفاء فعلا الذي هو شرط بالذات (نحو سكران) غير منصرف للصفة والزيادة على المذهبين (فان مؤنثه سكرى) لا سكرانة (ونحو ندمان منصرف) بالاخلاف لانتفاء الشرط على المذهبين (لان مؤنثه ندمانة اذا كان) ندمان بمعنى نديم (من النادمة) وأما اذا كان بمعنى النادم من الندم فغير منصرف باتفاق لوجود الشرط لان مؤنثه حينئذ تدعى لاندمانية وانما قيد المؤلف فعلا لانه يرفع الفاء لان مفهوم الفاء من الصفات كعربان مؤنثه بدخول التاء فيكون منصرفا قطعاً ومكسوراً الفاء لم يوجد في الصفات (ومع وزن الفعل بشرط أن تكون) الصفة (على وزن أفعل وأن لا يكون مؤنثه بالتاء) أى بشرط أن لا يقبل تاء التأنيث اما لانه لا مؤنث له كما ذكر لعظيم الكثرة وآد لم ينحصر فيه نفخ أوله مؤنث لكنه على فعلا أو فعلي كاجر وجراء وأفضل وفضلي وقد تقدم أن شرط الصفة أن تكون ثابتة في أصل الوضع أى بان تكون من أول الامر دالة على الوصفية وان لم تكن باقية ولهذا امتنع من الصرف أسود وأرقم وصرف أربب بمعنى ذليل وأربع في نحو ممرت بنسوة أربع (نحو أحر) غير منصرف للصفة ووزن الفعل مع وجود الشرطين (فان مؤنثه جراء) والصفة على وزن أفعل (ونحو أرم مل منصر) لانتفاء الشرط الثاني (لان مؤنثه) يقبل التاء يقال (أرملة) وهى من لازوج لها وكأجر أجير وأعيم فانهم اغير منصرفين للصفة ووزن الفعل لانهم على وزن بدرج ويبيطر اذ هو المعبر لاهلى وزن أفعل كما هو مقتضى عبارة المؤلف كالافعية (تنبيه) قد أفهم كلامه أن العملية تجامع مؤنثة كلام من التأنيث والجمعة والتركيب والعدل والوزن والزيادة وأنها شرط في الثلاثة الأولى فقط أى شرط في تأنيث كل منها (ويجوز صرف غير المنصرف) أى جعله في حكم المنصرف بادخال الكسرة والتنوين لاجل منصرفه حقيقة لما قدمه من أن ما لا ينصرف ما فيه علتان أو واحدة تقوم مقامهما بادخال الكسرة والتنوين لا يلزم خلوا لامهم ههنا (للتناسب) أى لتصل المناسبة بينهما وبين المنصرف عند اجتماعهما فان رعاية المناسبة في الكلمات أمر مهم عندهم (كقراءة نافع سلاسل) بالتنوين لمصاحبة أغلا لا وسهرا (وقوار براقوار برا) بتنوينهما أما الثاني فلصاحبة الأول وأما الأول فلانه آخر الآية فصرف ليقف عليه بقلب تنوينه ألفا كفى آخر سائر الآيات (ولضرورة الشعر) أى لضرورة وزن الشعر اما بان لا يستقيم الوزن الا بالتنوين كفى قوله * ويوم دخلت الحدر خدر عذبة * أو يستقيم لكن يحصل منه زحاف يخرج عن السلامة كقوله * أعدذ كرنعمان له اذ كره * فان نعمان لو قمت فونه من غير تنوين لاستقام الوزن لكن يحصل به زحاف واذا علمت ذلك فإراد المؤلف رحمه الله بالضرورة القدر والمشتراك بين ما يكسر الوزن وبين ما يرفع به ولهذا عبر بيجوز

باب النكرة والمعرفة

أى هذا باب بيان النكرة والمعرفة من أقسام الأسماء ولهذا قال (الأسماء) بحسب التنكير والتعريف (ضربان أحدهما النكرة وهى الأصل) لاندراج كل معرفة تحته من غير عكس ولانها لا تحتاج في دلالتها الى قرينة بخلاف المعرفة وما يحتاج فرع عما لا يحتاج ولهذا بدأ بها (وهى كل اسم شائع في جنسه) الشامل له ولغيره (لا يختص به واحد) من افراد جنسه (دون آخر كرجل وفرس وكتاب) فكل منها نكرة شائع في جنسه ألا ترى ان رجلا شائع في جنس الرجال الصادق على كل ذكر بالغ من بنى آدم لا يختص لفظ رجل بواحد من افراد الرجال دون آخر وكذلك فرس وكتاب فانهم شائعان الأول في جنس الخيل والثاني في جنس الكتب لا يختص لفظ واحد منهما بواحد من افراد جنسه بل هو صادق على كل فرد من افراد جنسه على سبيل البديل واعلم أنه لا يشترط في النكرة كثرة الافراد المندرجة تحتها بل العبرة أن يكون وضهها على الشيوع ألا ترى ان شمساً وقرانكرتان وان لم يوجد في الخارج منهما الاشمس واحدة وقر واحد فهما من الكل الذى لم يوجد منه الا واحد مع امكان القبول أو ما جمعهما كفى قوله * وجوهم كأنها أقار * وقوله * مالا شعوس تغلها الاغصان *

نحو سكران فان مؤنثه سكرى ونحو ندمان منصرف لان مؤنثه ندمانة اذا كان من النادمة ومع وزن الفعل بشرط أن تكون على وزن أفعل وان لا يكون مؤنثه بالتاء نحو أحر فان مؤنثه جراء هو أرم مل منصرف لان مؤنثه أرملة ويجوز صرف غير المنصرف للتناسب كقراءة نافع سلاسل وقوار برا وقوار برا أو لضرورة الشعر باب النكرة والمعرفة الأسماء ضربان أحدهما النكرة وهى الأصل وهى كل اسم شائع في جنسه لا يختص به واحد دون آخر كرجل وفرس وكتاب

فإن اعتبار تجديد الشمس في كل يوم والقمر في كل شهر فكان أفرادهما متعددة وهذا الحد فيه غموض على المبتدئ (وتقريبها) أي تقريب حد التكررة (إلى الفهم) أي فهم المبتدئ (أن يقال) الاسم (التكررة كل ما صلح دخول) الألف واللام (المؤثرين) التعريف (عليه) في فصيح الكلام (كرجل وامرأة وثوب) فإن كلا (منها) صالح لذلك بأن يقال الرجل والمرأة والثوب ولما كان هذا الضابط يحتاج إلى زيادة قال (أو) كل ما (وقع موقع ما يصلح دخول الألف واللام) المؤثرين (عليه كذا) فإنه لا يقبل أل لكنه يقع موقع ما قبله إلا أنه (بمعنى صاحب) وصاحب يقبل أل لأنه من الصفات التي غلبت عليها الأهمية أماما لا قبلها أو قبلها لكن لا تؤثر فيه تغيرها كفضل وحارث فليس بتكررة ومن علاماتها أيضا دخول رب عليها وكم الخبرية ووقوعها حالا وتغييرها واسما للالتبرئة ولا يرد على التعريف المذكور الأسماء المتوغل في الإبهام وأسماء الفاعلين والمفعولين لعدم صدق التعريف عليها مع أنها تكررات لأن هذا التعريف بالخاصة ولا يشترط فيه إلا نهكاس (والضرب الثاني المعرفة) وهي ما وضع ليستعمل في واحد بعينه (وهي) هنا (سنة أنواع) متفاوتة في التعريف كالسكرات (المضمر) ويقال له الضمير أيضا من أضرمت الشيء إذا أخفيته وسترته واطلافة على البارز توسع (وهو أعرفها) عند الجهور وأعرف أصنافه المتكلم ثم مخاطب (ثم العلم) بل المضمر في التعريف وقيل العلم الشخصي أعرفها لأنه لا يتناول موضع واحد إلا متصفاً واحداً بخلاف غيره منها فإنه يتناول أورا متعددة بوضع واحد (ثم اسم الإشارة ثم) اسم (الموصول ثم المعرفة بالأداة) أما (السادس) فهو (ما أضيف إلى واحد منها) إضافة معنوية كقلام زيد وهذا الرجل (وهو) بحسب التعريف (في رتبة ما أضيف إليه) فالمضاف إلى العلم في رتبة العلم وهكذا (إلا) الاسم (المضاف إلى الضمير) كغلامي (فإنه) ليس في رتبة الضمير بل (في رتبة العلم) إذ لو كان في رتبة الضمير لما صح مررت بزيد صاحبك إذ الصفة لا تكون أعرف من الموصوف بل مثله أو دونه قال ابن هشام وزعم بعضهم أن ما أضيف إلى معرفة فهو في رتبة ما تحتها ويدل على بطلانه قوله

تكثر وف الوليد المتعب * فوصف المضاف إلى المعرفة بال معرفة بها والصفة لا تكون أعرف من الموصوف اه وانما قيدنا المضاف إلى واحد منها ليكون الإضافة معنوية لأن الإضافة اللفظية لا تفيد تعريف المضاف كإسباني في بابها وسباني أيضا أن المضاف إذا كان شديد التوغل في الإبهام كغيره ومثل لا يعرف أيضا فيخص به أيضا عموم كلامه (ويستثنى مما ذكر) قبل وهو أن المضمر أعرف المعارف (اسم الله تعالى فإنه علم) للذات الواجب الوجود المستحق لجميع الماهيات (وهو) مع ذلك (أعرف المعارف بالإجماع) وفي أعراب القرآن للشهاب الحلبي أن سيده يروى في المنام تقبل له ما فعل الله بك فقال أدخلى الجنة تقبل له بماذا قال بقول ابن أمية أعرف المعارف

(فصل) في بيان المضمر وأقسامه (المضمر والضمير) ملولهما واحد لاختصاصهما (اسمان لما وضع لمتكلم) أي لمن لفظ بهذا اللفظ الموضوع (كانا أو) وضع لشخص (مخاطب) بذلك اللفظ (كانت) أو وضع لشخص (غائب) ليس متكلم ولا مخاطب (كهو) نخرج لفظ المتكلم والمخاطب وكذا الاسم الظاهر الذي أريد به متكلم أو مخاطب أو غائب كزيد في قول من اسمه زيد مررت بزيد نفسه زيد قائم وكقولك يا زيد قم وزيد قائم تريد شخصا غائبا فإن لفظ زيد وإن أطلق في الأول على المتكلم وفي الثاني على المخاطب وفي الثالث على الغائب إلا أنه ليس موضوعا لذلك بل الأسماء الظاهرة كلها موضوعة للغائب ويكنى عنها بضمير الغيبة وكذا إياها إياي وكاف يال وهاء إياه فليست بضمائر فإنها لا تدل على متكلم ولا مخاطب ولا غائب بل على تكلم ومخاطب وغيبة فهي أحرف والدال على المتكلم والمخاطب والغائب إنما هو بالكنية لما وضع مشتركا بينهما وأرادوا بيان ما عنوا به احتاج إلى قرينة تبين ذلك وشمل التعريف الضمير المشترك بين المخاطب والغائب كالاول لأنه إذا وضع لاحدهما صدق عليه الحد بالنظر إلى تلك الحقيقة ثم إذا وضع لآخر منهما يكون الحد صادقا عليه أيضا من حيثية أخرى (ويشتمل) المضمر (إلى مستترين) أي في هذا التقسيم ابن هشام في التوضيح وهو صريح في أن المستترين للبارز المنقسم إلى متصل ومنفصل كإسباني وكلام غيره كالصريح في أنه قسم من المتصل ولأن أن تقول هذه القسمة ناقصة

وتقريبها إلى الفهم أن يقال التكررة كل ما صلح دخول الألف واللام عليه كرجل وامرأة وثوب أو وقع موقع ما يصلح دخول الألف واللام عليه كذا بمعنى صاحب والضرب الثاني المعرفة وهي ستة أنواع المضمر وهو أعرفها ثم العلم ثم اسم الإشارة ثم الموصول ثم المعرفة بالأداة والسادس ما أضيف إلى واحد منها وهو في رتبة ما أضيف إليه إلا المضاف إلى الضمير فإنه في رتبة العلم ويستثنى مما ذكر اسم الله تعالى فإنه علم وهو أعرف المعارف بالإجماع (فصل) المضمر والضمير اسمان لما وضع لمتكلم كانا أو مخاطب كانت أو غائب كهو وينقسم إلى مستتر وبارز

لأنه لا تشمل الضمير المحذوف اللهم إلا أن يقال تفسيره لاستمرارية ما شئت أني شامل له ويترق بينه وبين المحذوف
أن المستتر اصطلاحاً مرفوع وعامله لفظي والمحذوف أعم من ذلك أنه على ذلك بعض المتأخرين (فالمستتر
ما ليس له صورة في اللفظ) بل ينوي (وهو ما) مستتر في عامله (وجوبا) وهو الذي يمكن أن يحل الظاهر محله
(ك) الضمير (المقدر في فعل أمر الواحد المذكر كضرب وقم) ففي كل منهما تقدير ضمير مرفوع المحل على
الفاعلية لا يظهر وجوبا أو ما نحو ذهاب أنت ورفقتان تأكيداً كيداً للمستتر بخلاف المرفوع بفعل أمر الواحد
والمتنى والمجموع فانه يبرز في الجميع كقوى وقوم وقوموا (و) كالمقدر (في المضارع المبدوء ببناء خطاب الواحد
المذكر كتنقوم) يازيد (وتضرب) بخلاف مرفوع المبدوء ببناء الغائبة كهنند تنقوم فان استناده جائز لا واجب
وبخلاف مرفوع المبدوء ببناء خطاب الواحد أو التثنية أو الجمع فانه يبرز في الجميع نحو تقومين وتقومان
وتقومون وتقمين (و) كالمقدر (في المضارع المبدوء بالهمزة) للمتكلم وحده مذكراً كان أو مؤنثاً (كاقوم
وأضرب أ) في المضارع المبدوء (بالتون) للمتكلم ومن معه مذكراً كان أو مؤنثاً (كتنقوم وتضرب)
فهذه أربعة مواضع يستتر فيها الضمير وجوباً ولا يرفع فيها الفعل الاسم الظاهر (واما مستتر) في عامله
(جوازاً) وهو الذي يحل الظاهر محله (ك) الضمير (المقدر) في فعل الغائب والغائبة (نحو زيد يقوم وهند
تقوم) ففي كل منهما ما بقدر ضمير مستتر جوازاً لانه يحل محله الظاهر اذ لو قيل زيد يقوم أو هند تقوم أمهال كان
الكلام صحيحاً وقد يجب إيراد الضمير إذا جرى رافعه على غير من هو له نحو غلام زيد يضربه هو إذا كانت الهاء
للاعلام وظاهر عبارته كغيره جوازاً أن يقال قام هو على الفاعلية وبه صرح البدر بن مالك ونقل عن سيوطيه
أيضا وقد خاف في ذلك ابن هشام فخرم بوجوب استنار الضمير في نحو زيد قام وأنه لا يقال قام هو على الفاعلية
وكذا قال الرضي بوجوب الاستنار في ذلك وفي جميع الصفات ومما قاله هو الموافق لقولهم انه متى أمكن اتصال
الضمير لا يعدل إلى انفصاله (ولا يكون) الضمير (المستتر لا ضمير رفع) لانه لا يخلو (اما) أن يكون (فاعلاً
أو نائباً للفاعل) والفاعل لا سيما إذا كان ضميراً متصلاً كالجزء من عامله نحو زوا في الضمائر المتصلة التي
وضعها على الاختصار التقييد باستنار الفاعل واكتفى بالفعل بخلاف المنصوب والمجرور فانه مافضلة يتم
الكلام بدونهما ثم الضمير المستتر لم يضع العرب له لفظاً بعبارة عنه ولكن لضيق العبارة عبر عنه بلفظ الضمير
المرفوع المنفصل تعليلاً للمبتدئ وليس هو إياه على الحقيقة (والبارز ماله صورة في اللفظ وينقسم إلى متصل
بعامله وهو الأصل (و) إلى (منفصل) عنه لما منع من الاتصال (فالمتصل هو الذي لا يفتتح به النطق) أي
لا يمكن الابتداء به في أول الكلام من غير تقديم لفظ آخر عليه بحسب وضع العرب لا بحسب العقل لان
الاقتناع به ممكن عقلاً (ولا يقع بعد) لفظ (الا) في الاختيار (كثناءت وكاف أكرمك) فكل منهما ضمير
متصل الأول مرفوع المحل والثاني منصوب ولا يبدأ به الكلام ولا يقع بعد الاختيار (والمنفصل هو) ما كان
بخلافه فهو (ما يفتتح به النطق) أي ما يمكن الابتداء به من غير أن يتوقف التلفظ به على كلمة أخرى (ويقع بعد
الا) اختياراً (نحو أنا نقول) إذا ابتدأت به (أنا مؤمنون) يستعمل بعد الالهو (مقام الأنا) أو أنت أو هو
(وينقسم) الضمير (المتصل إلى مرفوع) المحل (ومنصوب) المحل (ومجرور) المحل (فالمرفوع) المتصل اثناعشر
ضميراً اثنان للمتكلم (نحو ضربت) بضم التاء للمتكلم وحده مذكراً كان أو مؤنثاً (وضربنا) يسكون الباء
وناهي بارز للمتكلم ومن معه أو للمعظم نفسه (و) خمسة للغائب باعتبار أحواله (نحو ضربت) بفتح التاء
للمذكر مخاطب (وضربت) بكسر هاء المؤنثة مخاطبة (وضربنا) بضم هاء المتنى مخاطب مذكراً كان أو
مؤنثاً والميم والالف علامة للتثنية (وضربت) بضمها الجمع الذكور والمخاطبين والميم علامة جمع الذكور
(وضربتن) بضمها الجمع الإناث المخاطبات والتون المشددة علامة جمع الإناث وبما قررناه علم أن التاء في
الجمع هو الضمير ولا يقع الا فاعلاً أو نائباً عنه (و) خمسة للغائب باعتبار أحواله أيضاً نحو زيد (ضرب) ففي
ضرب ضمير مستتر لمذكر الغائب تقديره هو (و) الزيدان (ضربا) فالالف ضمير بارز متصل لمثناه (و) الزيدون
(ضربوا) فالواو ضمير بارز متصل لجمعه (و) هند (ضربت) ففي ضربت ضمير مستتر للمؤنثة الغائبة

فالمستتر ما ليس له صورة في
اللفظ وهو اما مستتر وجوبا
كالمقدر في فعل أمر الواحد
المذكر كضرب وقم وفي
المضارع المبدوء ببناء خطاب
الواحد المذكر كتنقوم
وتضرب وفي المضارع
المبدوء بالهمزة كاقوم
وأضرب أو بالتون كتنقوم
وتضرب واما مستتر جوازاً
كالمقدر في نحو زيد يقوم
وهند تقوم ولا يكون
المستتر الا ضمير رفع اما فاعلاً
أو نائباً للفاعل والبارز ماله
صورة في اللفظ وينقسم إلى
متصل ومنفصل فالمتصل
هو الذي لا يفتتح به النطق
ولا يقع بعد الاكثناءت
وكاف أكرمك والمنفصل
هو ما يفتتح به النطق ويقع
بعد الالهو أنا نقول أنا
مؤمن ومقام الأنا أو بنفسه
المتصل إلى مرفوع
ومنصوب ومجرور فالمرفوع
نحو وضربت وضربنا
وضربت وضربت وضربنا
وضربت وضربت وضربنا
وضربت وضربت وضربنا

الاناث كعائشة (وفاطمة) وقد يكون مما يؤلف من البلدان كطيبة (ومكة) من الابل نحو (شدقم) كان
للتعيمان بن المنذر واليه نسب الابل الشداقية ومن القبائل ككتيف (وقرن) ومن الخيل كلاحق ومن
البيغال كدلدل والحبر كيعفور والبقر كعراو والغنم كهيلة والكلاب كواشق (و) اما علم (جنسي وهو ما)
أي اسم (وضع لجنس من الاجناس) أي حقيقة من الحقائق من حيث هي (كاسامة فانه) علم وضع
(للاسد) أي لحقيقته الذهنية أي الاسمية المعقولة التي لا يمكن أن توجد خارج الذهن بل هي موجودة في
النفس (و) كذا حال (ثعالة للثعلب) أي لحقيقته الذهنية أيضا ويكنى بابي الحصين (وذوالة) بالذال المجهة
ثم الهمزة (للذئب) أي لحقيقته الذهنية أيضا ويكنى بابي جعدة (وعلم) الجنس (هو في المعنى) باعتبار
ما صدقته (ك) اسم الجنس (النكرة) سواء قلنا ان النكرة موضوعة للحقيقة أيضا ولفرد خارجي من افراد
الماهية شائع فيها (لانه شائع في جنسه) لا يختص بواحد دون آخر كما أن النكرة كرجل كذلك (فتقول) أنت
(لكل) أسد رأته هذا أسامة مقبلا فكل أسد يصدق عليه لفظ اسامة وكل ثعلب يصدق عليه لفظ ثعالة والقول
ذئب يصدق عليه ذوالة لوجود الماهية في ضمن أفرادها واستعمال علم الجنس في الفرد المعين من حيث استعماله
على الماهية حقيقة وانما هي علم تجريه على العلم الشخصي في الاستعمال لانه يمنع من دخول آل عليه ومن
الاضافة ومن الصرف اذا انضم اليه هلة من العلل اتسع كالتأنيث في اسامة وثعالة فلا شاول العلم الشخصي في
أحكامه الحق به ولا يخفى عليك أن معاملتهم أسامة معاملة المعرفة وأسامة معاملة النكرة تدل على افتراق
مدلوليهما ولهذا قيل ان التحقيق ان اسم الجنس النكرة موضوع للحقيقة الذهنية من حيث هي هي من غير
فيد معها أصلا وعلم الجنس موضوع للحقيقة باعتبار حضورها الذهني الذي هو فوق تشخص لها مع قطع النظر
عن أفرادها ومثله اسم الجنس المعرف بال الآن علم الجنس يدل على الماهية الحاضرة بيجرهر لفظه وهو يدل
عليها بالاداة (وينقسم العلم أيضا) من حيث هو (الى اسم) خاص (و) هو هنا في مقابلة ما عطف عليه من (كنية
ولقب فالاسم كالمثلثا) فيما مر (كزيد) علم شخصي (واسامة) علم جنسي (والكنية) هي (ما) أي مركب
(صدر باب أو أم) سواء كان المكني بها علميا شخصيا (كابي بكر و أم كلثوم) أو جنسيا كابي الحصين للثعلب
(وأبي الحارث للاسد و أم عريط للعقرب واللقب ما أشعر برفعة مسماه) أي بدحه (كزين العابدين) للقب
علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب رضي الله عنهم (أو وضعته) بفتح الصاد المجهة أي ذمه والضعفة خلاف
الرفعة في القدر (كبطة) وقفة (وأنف الناقة) وانما قال كغيره أشعر دون دل لان الواضع انما وضعه لتعيين
الذات معتبرا معنى المدح أو الذم لانهما معا ولا للمعنى المذكور واستفيد من غيبه أن اللقب يكون مفردا
ومركبا (واذا اجتمع الاسم واللقب وجب تأخير اللقب) عنه (في الاصح نحو) قولك (جاء زيد زين العابدين)
انما تضع فائدة الاسم لو ذكر قبله لان في اللقب العلمية مع شيء من معنى النعت فلو أتى به أولا لا غنى عن الاسم
فلم يجتمعا (و يكون) اللقب اذا آخر (تابعا للاسم في اعرابه) بدلا أو عطف بيان سواء كانا مركبين كعبد الله
عفيف الدين ام مختلفين كزيد أنف الناقة وعبد الرحمن بطة (الا اذا كانا مفردين فيجب) عند جهور البصريين
(اضافة الاسم للقب) ما لم يمنع منها مانع (نحو) قولك جاء (سعيد كرز) باضافة سعيد الى كرز وكان القياس
امتناعها لان مسمى الاول والثاني واحد الا أنهم اذا اضافوا يؤلون الاول بالمسمى والثاني بالاسم وجوز ابن
هشام وغيره من المحققين الاتباع أيضا في المفردين ومن أوجب الاضافة فيهما أخذان من اقتصار سيويوه على
ذكرها فقدر عليه بان سيويوه انما قصر على ذكرها لكونها خلاف الاصل فيستوهم امتناعها فاراد أن ينص
على جوازها ولا يلزم من اقتصاره على ذكرها عدم جواز غيرها الذي هو الاصل وكما يجوز الاتباع فيما ذكر
يجوز القطع فيه بالرفع خبر المبتدأ محذوف أو بالنصب مفعول لفعل محذوف واذا كانا غير مفردين امتنع اضافة
الاول الى الثاني لتعذرهما (ولا ترتيب بين الكنية والاسم) اذا اجتمعا نحو قال أبو بكر سعيد (ولا بين الكنية
واللقب كذلك) نحو قال أبو بكر عفيف الدين فانت بالخيار في تقديم أحدهما على صاحبه وبليته الا نحر معا
باعترا به وان كانت عبارة الالفية توهم وجوب تأخير اللقب عن الكنية واذا اجتمعت الثلاثة وقدمت الكنية

وفاطمة ومكة وشدقم
وقرن وجنسي وهو ما وضع
لجنس من الاجناس
كاسامة للاسد وثعالة
لثعلب وذوالة للذئب
وهو في المعنى كالنكرة
لانه شائع في جنسه فتقول
لكل أسد رأته هذا
اسامة مقبلا وينقسم العلم
أيضا الى اسم وكنية
ولقب فالاسم كالمثلثا
كزيد واسامة والكنية
ما صدر باب أو أم كابي بكر
و أم كلثوم وأبي الحارث
للاسد و أم عريط للعقرب
واللقب ما أشعر برفعة
مسماه كزين العابدين
أو وضعته كبطة وأنف
الناقة واذا اجتمع الاسم
واللقب وجب تأخير اللقب
في الاصح نحو جاء زيد
زين العابدين ويكون
اللقب تابعا للاسم في اعرابه
الا اذا كانا مفردين فيجب
اضافة الاسم للقب نحو
سعيد كرز ولا ترتيب بين
الكنية والاسم ولا بين
الكنية واللقب

على الاسم ثم جى باللقب نحو قال أبو بكر عبد عفيف الدين فيظهر وجوب تأخير اللقب عن الكنية كما يؤخذ من كلامهم (وينقسم العلم أيضا إلى مفرد) عن التركيب (و) أى (مركب فالمفرد كزيد وهند والمركب ثلاثة أقسام) لأنه إما (مركب اضافي) وهو الغالب في الأعلام المركبة وضابطه كل اسمين نزل ثانيهما منزلة التنوين مما قبله (كعبد الله وعبد الرحمن وجميع الكنى) فانها مضافة كبنى تحافة وأم كلثوم وحكمه أن يعرب الجزء الأول منه بحسب العوامل ويجوز الثاني بالإضافة وانما أعرب باعرايين وان كان كلة نظرا إلى أصله (و) أما (مركب مزجي) وضابطه كل اسمين نزل ثانيهما منزلة تاء التأنيث مما قبله (كعبد الملك وحضر موت) وحكمه أن يعرب اعراب ما لا ينصرف مالم يكن الثاني كلة وفيه فان كان كلفطويه (وسيبويه) بنى على الكسر على أفصح اللغتين وان كان آخر الأول ياء ساكنة بقيت على سكنها كعدي كبر وأما المنضم من معنى الحرف من المزجي فكسمة عشر إذا سمى به فيبقى على ما كان عليه أو يعرب اعراب ما لا ينصرف (و) أما (مركب اسنادي) وضابطه كل كلمتين أسندت أحدهما إلى الأخرى (كبرى في محره) بفتح الراء (وشاب قرناها) وحكمه الحكاية على ما كان عليه قبل التسمية ويدل لذلك قوله نبئت أخوالى بنى يزيد * رفع يزيد

(فصل) في بيان أسماء الأشارة ونسب المبهمة لعمومها وصلاحيها للأشارة إلى كل جنس وإلى أشخاص كل نوع فهو هذا حيوان وهذا جماد وهذا فرس وهذا رجل (اسم الأشارة ما وضع لمشار إليه) أى لمسمى مع الأشارة إليه كقولك هذا مشير إلى الزيد مثلا فنقل لفظة ذاعلى ذات زيد وعلى الأشارة لتلك الذات واعلم أن الأقسام الوضعية لأسماء الأشارة بحسب من هى له خمسة وان تعددت ألفاظ بعضها والقياس أن تكون ستة ثلاثة للمفرد المذكور ولثناه وجمعه وثلاثة للمؤنث كذلك لكنتهم لم يفرقوا في الجمع بين المذكور والمؤنث وان فرقوا بينهما في التثنية على عكس حال الضمائر وقد أشار إلى الأقسام المذكورة بقوله (وهذا) يشار به (للمفرد المذكور) أى من أى جنس كان (وذى وذو) باسكان الهاء وبالافتحلاص (وقى ونه) باسكان الهاء وبالافتحلاص (وتأ) يشار بكل منها (للمفردة المؤنثة) قبل والأصل في إغاث المفردة المؤنثة تالانه لم يش منها الإلهى وقبل ذى لكونها بإزاء المسذكر (وذا للمثنى المذكور) جى به (في حالة الرفع) على صورة المثنى المرفوع (وذين) جى به (في حالة النصب والجر) على صورة المثنى المنصوب والجرور (وتان للمثنى المؤنث) جى به (في حالة الرفع) كذلك (وتين في حالة النصب والجر) كذلك وليس اختلاف آخرهما بسبب اختلاف العوامل كما توهمه بعضهم فزعم أنهم معاربين اعراب التثنية بل هما مبنيتان لوجود علة البناء فيهما ووقوعهما على صورة المعرب اتفاقا فليست الياء فيهما منقلبة عن الألف بل كل منهما أصل (وللجمع مذكرا كان أو مؤنثا) عاقلا كان أو غيره (أولاء) حالة كونه (بالمد) أى بهزة مكسورة في آخره (عند الجازين وبالقصير) أى بلاهزة في آخره (عند التميميين) فحجوا أولاء القوم وأولاء بنائى وإذا كان مقصورا يكتب بالياء (ويجوز دخول هاء التثنية) وبالف غير مهموزة (على) أوائل (أسماء الأشارة) لتثنية مخاطب على ما يليق إليه إزالة لغفلته (فخو هذا وهذه وهذان وهذين وهاتان وهاتين وهؤلاء) والقصد من تعداد هذه الأسماء أنه يستوى في ذلك المفرد المذكور والمؤنث والمثنى والجمع وهذه الألفاظ المتقدمة في المشار إليه إذا كان قريبا (وإذا كان المشار إليه بعيدا لحقت) آخر (اسم الأشارة) وجوبا (كاف حرقية) لتدل على بعد المشار إليه وهذه الكاف (تصرف تصرف الكاف الامة) غالبا (بحسب المخاطب) لتدل على حال من مخاطبه من أفراد وتثنية وجمع وتذكير وتأنيث فتفتح للمخاطب (فخو ذاك) فيعلم أن الأشارة للمخاطب إلى مفرد مذكور (و) تنكسر للمخاطبة (فخو ذاك) فيعلم أن الأشارة إلى مفرد مذكور والمخاطب لمثنى (و) إذا قيل (ذاكم) تصير الأشارة بجالها والمخاطب لجمع الذكور أو قل (وذاكن) تكون الأشارة بجالها أيضا والمخاطب لجمع الإناث وإذا قيل ذانك تكون الأشارة إلى المثنى المسذكر والمخاطب للمفرد مذكور أو قيل تانك تكون الأشارة إلى مفرد مؤنث والمخاطب بجالها وانما كانت هذه الكاف سرفا لأنها لو كانت اسمها لكان لها محل من الأعراب واللازم منتف لا تنفاه العامل (ويجوز)

وينقسم العلم أيضا إلى مفرد ومركب فالمفرد كزيد وهند والمركب ثلاثة أقسام مركب اضافي كعبد الله وعبد الرحمن وجميع الكنى ومركب مزجي كعبد الملك وحضر موت وسيبويه ومركب اسنادي كبرى في محره وشاب قرناها

(فصل) اسم الأشارة ما وضع لمشار إليه وهو ذا للمفرد المذكور وذى وهذه وتى ونه وتا للمثنى المذكور فى حالة الرفع وذين فى حالة النصب والجر وتان للمثنى المؤنث فى حالة الرفع وذتين فى حالة النصب والجر وتين للمثنى المؤنث فى حالة الرفع وتان فى حالة النصب والجر وللجمع مذكرا كان أو مؤنثا أولاء بالمد وعند الجازين وبالقصير عند التميميين ويجوز دخول هاء التثنية على أسماء الأشارة فهو هذا وهذه وهذان وهذين وهاتان وهاتين وهؤلاء وإذا كان المشار إليه بعيدا لحقت اسم الأشارة كاف حرقية تصرف تصرف الكاف الامة بحسب المخاطب فخو ذاك وذاك وذاكم وذاكن وذاك وذاكن ويجوز

أن تريد قبلها لا ما نحو ذلك
 وذلك وذلك كما وذلك لكم وذلك
 ولا تدخل في المثني ولا في
 الجمع في لغة من مده وانما
 تدخل فيها حالة البعد الكاف
 نحو ذنك وتانك وأولئك
 وكذلك على المفرد اذا
 تقدمته ها التنية نحو هذا
 فيقال فيه حالة البعد هذا
 ويشار الى المكان القريب منها
 أو ههنا نحو انا ههنا قاعدون
 والى المكان البعيد ههناك
 أو ههناك أو ههناك أو ههنا
 أو ههنا أو ههنا أو ههنا أو ههنا
 (فصل) الاسم الموصول
 ما افتقر الى صلة وتوابعه وهو
 ضربان نص ومشترك
 فالنص ثمانية ألفاظ الذي
 للمفرد المذكور والى المفردة
 المؤنثة والذات للمثنى
 المذكور والذات للمثنى
 المؤنث في حالة الرفع والذين
 والنسبين في حالة النصب
 والجر والاولى والذين
 بالياء مطلقا لجمع المذكور
 وقد يقال الذنون بالواو في
 حالة الرفع واللاتى واللاتى
 ويقال اللواتى لجمع المؤنث
 وقد تحذف ياؤها نحووا الحمد
 لله الذي صدقنا وعده قد جمع
 الله قول النبي سبحانه في
 زوجها والذات بآتيانها
 منكم ربنا أونا اللذين
 أضلانا والذين جاؤا من بعدهم
 واللاتى بئس من الهبص
 واللاتى بآئين الفاحشة
 وستة ألفاظ من وما وأي
 وآل وذوذا فهذه الستة
 تطلق على المفرد والمثنى
 والمجموع المذكور من ذلك
 كلمة والمؤنث وتستعمل
 من للعاقل وما

لك مع الحاق الكاف (أن تريد قبلها لا ما) زيادة في البعد اذا كان المشار اليه مفردا ولم تدخل عليه ها التنية
 كما أشار الى ذلك بقوله (نحو ذلك) بفتح الكاف (وذلك) بكسر ها (وذلكم وذلكم وذلكن وذلكن) اللام (في)
 اسم الإشارة اذا كان على صورة (المثنى) فلا يقال ذان لكما ولا تان لكما (ولا) اذا كان في صورة (الجمع في لغة
 من مده) فلا يقال أولئك وأما من قصره فممن من لا يأتي باللام أيضا ومنهم من يأتي بها (وانما تدخل فيها
 حالة البعد الكاف نحو ذنك وتانك وأولئك) كما لا تدخل اللام في المثني والجمع (كذلك) لا تدخل (على)
 اسم الإشارة (المفرد اذا تقدمته ها التنية) وانما تدخل فيه حالة البعد الكاف (نحو هذا فيقال فيه حالة البعد
 هذا) وظاهر كلامه يقتضى أنه ليس لاسم الإشارة الامر بثنائ قريب وبعدي طريقة ابن مالك ومن
 تبعه لكن الجهور على أنه ثلاث مراتب قريب وهي المجردة من الكاف واللام نحو ذان واولا بالمد
 والقصر وبعدي وهي المقرونة بهما في غير المثني والكاف والنون المشددة فيه نحو ذلك وذانك بتشديد النون
 وأولئك مع القصر ووسطى وهي التي بالكاف وحدها لان زيادة الحرف تشعر بزيادة المسافة نحو ذلك وذانك
 بتخفيف النون وأولئك وما تقدم من أسماء الإشارة يشار به الى المكان وغیره وقد أشار الى ما يشار به الى
 المكان فقط بقوله (ويشار الى المكان القريب) بلفظين (ههنا) بضم الهاء وتخفيف النون مجردة عن ها
 التنية (أوههنا) مقرونة بها (نحو انا ههنا قاعدون) يشار (الى المكان البعيد) بالفاظ (ههناك) بالكاف
 وحدها من غير ها التنية (أوههناك) بالكاف مع الهاء (أوههناك) بالكاف واللام (أوههنا) بفتح الهاء وتشديد
 النون (أوههنا) بكسر ها وتشديد النون (أوهم) بفتح الشاء المشددة وتشديد الميم ولا تلحقها كاف ولا لام (نحو
 واذا رأيت ثم) وهي ملازمة للطرفية أو شبهها واذا قلنا بذهب الجهور ان المراتب ثلاث فيشار الى المكان
 القريب ههنا والى المتوسط ههناك والى البعيد ههناك وأخواته

(فصل) في بيان الاسم الموصول وصلته * (الاسم الموصول) هو (ما افتقر) في بيان مسماه (الى صلة وعائد)
 مشتملة عليه تلك الصلة غالبا بخلاف الموصول الحرفي فانه وان افتقر الى صلة لا يحتاج الى عائد (وهو ضربان)
 نص في معناه لا يتجاوز الى غيره (ومشترك) بين معان مختلفة بلفظ واحد كل منهما يصدق عليه التعريف
 لاقتضائه الى صلة وعائد (فالنص ثمانية ألفاظ) وهي (الذي للمفرد المذكور) العاقل وغيره ولو قال للعالم لكان
 أولى (والتي للمفردة المؤنثة) العاقلة وغيرها (والذات للمثنى المذكور والذات للمثنى المؤنث) وضعها (في حالة
 الرفع) على صورة المثني المرفوع (والذين واللتين) بالياء المقنوح ما قبلها وضعها (في حالة النصب والجر) على
 صورة المثني المنصوب والجرور والاحكام فيهما كالكلام في ذان وتان وقد تقدم ويجوز فيهما اثبات النون
 مخففة ومشددة وحذفها والاصل التخفيف والاثبات (والاى) مقصورا ويكتب بغير واو وقد عُد (والذين
 بالياء) يستعمل (مطلقا) أى رفعوا ونصبوا وجرأوا كل منهما (لجمع المذكور) العاقل كثيرا وغيره قليلا وقد يستعمل
 الاى لغيره (وقد يقال اللذين بالواو في حالة الرفع) والذين بالياء في حالة النصب والجر كقوله

نحن اللذين صبحوا الصباحا * يوم الفيل غارة ملحا

وهي لغة عقيل أو هذيل وعلى هذه اللغة يكون معربا ويكتب بالامين بخلافه في لغة من أزمه الياء مطلقا
 (واللاتى واللاتى ويقال اللواتى) أيضا وكل منها (لجمع المؤنث وقد تحذف ياؤها) اجتزاء بالكسرة فيقال اللاه
 واللات واللوات مثال استعمال الذى للعالم المنزه عن الذكورة والانوثة (نحو الحمد لله الذى صدقنا وعده)
 والى للمفردة المؤنثة نحو (قد سمع الله قول التى تجادل فى زوجها) والذات رفعاً نحو (والذات بآتيانها منكم)
 والذين نصباً نحو (ربنا أونا اللذين أضلانا) والذين جراً نحو (والذين جاؤا من بعدهم) واللاتى واللاتى
 رفعاً نحو (واللاتى بئس من الهبص) ونحو (واللاتى بآئين الفاحشة) أما الموصول المشترك بين المفرد
 المذكور والمؤنث وفروعهما فهو (ستة ألفاظ من وما وأي وآل وذوذا فهذه) الألفاظ (الستة) أى كل منها
 (تطلق على) كل من (المفرد والمثنى والمجموع المذكور من ذلك كله والمؤنث) فكل لفظ منها يأتي بمعنى من المعاني
 الستة ولكل منها كلام يخصه (وتستعمل من) فى أصل الوضع (للعاقل) الاولى للعالم (وما) فى أصل وضعها

بمعنى أى شئ فيكون في محل نصب مفعولا لصنعت مقصد ما عليه والتقدير أى شئ صنعت فإن قدرت ما مبتدأ
 وذائره فهي موصولة لانها لم تلغ ويظهر أثر التقديرين في البذل من اسم الاستفهام وفي جواب السائل فعلى
 الاول وهو كون ما ذائره في محل نصب تأتى بالبذل منصوبا فتقول ماذا صنعت أخيراً ثم شرافذا ملغاة لانك أبدلت
 من اسم الاستفهام بالنصب فيعلم أنه مفعول مقدم بصنعت وعلى الثاني تأتى بالبذل مرفوعا فذا غير ملغاة
 لانك أبدلت من اسم الاستفهام بالرفع فعلم أنه مرفوع بالابتداء وذائره وقس على ذلك جواب السائل
 والالغاء الحقيقي ان تقدر ذائره بين ما ومدخولها وكانك قلت ما صنعت لكن هذا مذهب كوفي والبصري
 يمتنع لانه لم يثبت عندهم زيادة الاسماء وسكت المؤلف رحمه الله تعالى عن الغاء ذامع من فيجتمل الحاقه بما وذا
 وهو ظاهر عبارة الالفية ويحتمل خلافه * ولما فرغ من تعداد الاسماء الموصولة وشرح معناها أخذ في بيان
 ما يلزمها في الاستعمال فقال (وتفتقر الموصولات) الاسمية (كلها) نصها ومثتركها (الى صلة) معهوده
 للمخاطب في اعتقاد المتكلم (متأخرة عنها) وجوب بالان الموصول ناقص لا يتم معناه الا بصلته فهي معرفة
 ومبيضة له ومنزلة منه منزلة جزئه المتأخرة فلا يجوز تقدمها ولا شئ منها عليه وكما لا تتقدم الصلة لا يتقدم
 معمولها عليه وأما نحو وكافوا به من الزاهدين فالظرف متعلق بمحذوف دل عليه صلة آل والتقدير وكانوا
 زاهدين فيه من الزاهدين (و) الى (عائد) وهو ضمير يعود من الصلة الى الموصول ليحصل الربط بينهما
 والالكان الصلة اجنبية عنه لانها مستقلة بنفسها والوا لربط الذي فيها (والصلة) اما (جولة) اسمية أو فعلية
 (أو شبهها) في حصول الفائدة وشرط الجولة ان تكون خبرية أى محتملة للتصديق والتكذيب في نفسها من
 غير نظرائها فالثاني لانه يجب ان يكون مضمون الجولة حكما معالوم الوقوع للمخاطب قبل الخطاب والجولة
 الانشائية لا يعرف مضمونها الا بعد ايراد صيغتها (فالجولة ما) أى قول (ركب من فعل وفاعل) أو مما تزل
 منزلة ذلك فالاول (نحو جاء الذى قام أبوه وقوله تعالى الحمد لله الذى صدقنا وعده) والثاني نحو جاء الذى
 ضرب أبوه (أو من مبتدأ وخبر) أو ما تزل منزلة ذلك فالاول (نحو جاء الذى قام أبوه وقوله تعالى) عم يتساءلون
 هن النبأ العظيم (الذى هم فيه مختلفون) والثاني نحو جاء الذى قام أبوه (وشبه الجولة) فيما تقدم (ثلاثة
 أشياء أحدها الظرف) المسكن وشروط وقوعه صلة أن يكون تاما بان يفهم بمجرد ذكره ما يتعلق هو به (نحو
 جاء الذى عندك) وقوله تعالى (ما عندكم ينفذ) وما عند الله باق بخلاف الناقص نحو جاء الذى مكانا فلا يتم معناه
 الا بذكر متعلق خاص جائز الذكر كجاء الذى سكن مكانا (وثانيها الجار والمجرور) وهو كالظرف فيما ذكر (نحو
 جاء الذى فى الدار وقوله تعالى وألقت ما فيها) بخلاف جاء الذى بك أو عليك فلا يوصل به لنقصانه (ويتعلق
 الظرف والجار والمجرور اذا وقعا صلة بفعل محذوف وجوبا) وبذلك أشبه الجولة (تقديره استقر) لا يوصف
 كمستقر لانه مفرد والصلة لا تكون الاجلة (والثالث الصفة الصريحة) أى الخالصة للوصفية بان لم تغلب
 عليها الاسمية لان فيها معنى الفعل ولذلك عملت عمله وضع عطف الفعل عليها وعطفها عليه (والمراد بها
 اسم الفاعل واسم المفعول) دون اسم التفضيل كالافضل ودون الصفة المشبهة كالحسن وجهه (وتختص
 الصفة الصريحة (بالالف واللام كما تقدم) ذلك ولو قال وتختص الالف واللام بان كان أولى لان المراد أن آل
 امتازت من بين سائر الموصولات بان صلها الصفة الصريحة التى هى اسم الفاعل واسم المفعول وأما الداخلة
 على الصفات التى غلبت عليها الاسمية كاطمح وأجرع وصاحب أو على اسم التفضيل والصفة المشبهة فهي
 حرف تعريف وتدل الداخلة على الصفة المشبهة موصولة واختاره ابن مالك واستشكل بانها تدل على الثبوت
 فلا تتوول بالفعل ولهذا كانت الداخلة على اسم التفضيل غير موصولة وأجيب بان الصفة المشبهة تعمل في
 الظاهر محل الفعل باطراد بخلاف اسم التفضيل (والعائد) للموصول (ضمير) غائب (مطابق للموصول في
 الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث) تشمل عليه الصلة (كما تقدم في الامثلة المذكورة) نعم ان كان
 الموصول من وما جازى فى العائد لم يجرى مجرى نحو ومنهم من يستمعون الليل وهم اعاد اللفظ نحو ومنهم من يستمع
 الليل وهو الاكثر في كلامهم ما لم يحصل من مطابقته لاس أو قبح فتعين مراعاة المعنى وقد يكون العائد ضمير
 متكلم كقول على كرم الله تعالى وجهه ورضي عنه

وتفتقر الموصولات كلها
 الى صلة متأخرة عنها
 وعائد الصلة اما جلة أو
 شبهها فالجولة ما تركب
 من فعل وفاعل نحو جاء
 الذى قام أبوه وقوله تعالى
 الحمد لله الذى صدقنا
 وعده أو من مبتدأ وخبر
 نحو جاء الذى قام أبوه وقوله
 تعالى الذى هم فيه
 مختلفون * وشبه الجولة
 ثلاثة أشياء أحدها
 الظرف نحو جاء الذى
 عندك وقوله تعالى
 ما عندكم ينفذ * وثانيها
 الجار والمجرور نحو جاء
 الذى فى الدار وقوله تعالى
 وألقت ما فيها * ويتعلق
 الظرف والجار والمجرور اذا
 وقعا صلة بفعل محذوف
 وجوبا تقديره استقر *
 والثالث الصفة
 الصريحة والمراد بها
 اسم الفاعل واسم
 المفعول وتختص بالالف
 واللام كما تقدم والعائد
 ضمير مطابق للموصول في
 الافراد والتثنية والجمع
 والتذكير والتأنيث كما
 تقدم في الامثلة المذكورة

أنا الذي مهنت أي حيدر * أ كلكم بالسيف كبل السندره

أوضحير مخاطب كقول الفرزدق

وأت الذي تلوى الخبول رؤسها * البك وللايتام أنت تطعما

فجعل العائد ضمير البك جلا على المعنى ور بما خلف الضمير اسم ظاهر كقوله

أيا رب ليلى أنت في كل موطن * وأنت الذي في رجة الله أطمع

أي في رجة والاصل في العائد أن يكون مذكورا (وقد يحذف) مرفوطا منصوبا ومجرورا إذا دل عليه دليل وشروط جواز حذف العائد المرفوع أن يكون مبتدأ مخبرا عنه بمفرد (فهو للتعرف من كل شعبة أهم أشد) فاهم أشد وموصول مبني على الضم في محل نصب مفعول للتعرف وأشد خبر مبتدأ محذوف والتقدير أي الذي هو أشد فلا يحذف في نحو جاء اللذان فاما أوضح بالبناء للمفعول لانه غير مبتدأ ولا في نحو جاء الذي هو يقوم أو هو في الدار لان الخبر غير مرفوع وشروط حذف العائد المنصوب أن يكون متصلا وناصبه فعل تام أو وصف خبر صلة آل فالفعل محو وفيها ما تشبهى الانفس (ونحو يعلم ما تسرون وما تعلنون) فالعائد ضمير متصل في محل نصب على انه مفعول والتقدير (أي الذي تسرون والذي تعلنونه) ويحتمل ما في الآية أن يكون موصولا خبريا والتقدير يعلم سرهم ولا ينسبكم والوصف فوق قوله * ما الله موليت فضل فاجده به * أي

وقد يحذف نحو لنتر عن من كل شعبة أهم أشد أي الذي هو أشد ونحو يعلم ما تسرون وما تعلنون أي الذي تسرون والذي تعلنونه ونحو وشرب مما تشربون أي الذي تشربون منه

الذي الله موليتك فضل وشروط حذف العائد المجرور بالحرف أن يجزئ بمثل ما جريه الموصول لفظا ومعنى ويحدد بمعنى العائد نحو مرت بالذي مرت أي به (نحو وشرب مما تشربون) فالعائد محذوف مجرور بمثل ما جريه ما الموصولة وهي من التبعية والتقدير (أي الذي تشربون منه) فلو كان الموصول غير مجرورا أو كان العائد مجرورا بحرف لم يجزئ ما جريه الموصول كما في جاء الذي مرت به لم يجز حذف العائد وكذا لو كان العائد مجرورا بحرف جريه الموصول لفظا لا معنى لم يجز الحذف كما في نحو زهدت في الذي رغبت فيه وكذا لو اختلف معنى العامل (فصل وأما المعرفة بالاداة) أي أداة التعريف (فهي المعرفة بالالف واللام) كالرجل والغلام والتعريف بها هو مذهب الخليل وهمة آل عنده أصلية وهي همة قطع حذف في الوصل لكثرة الاستعمال وعن سيبويه ما يوافقه لكن يخالفه في أصالة الهمزة فعنده أنها إذا وقعت بعد هي في الوضع وعنه أيضا أن التعريف باللام وحدها والهمزة همة وصل جلبت للتمكين من الابتداء بالسالكين وفقت لكثرة استعمالها مع اللام (وهي أي الاداة) (قسمان هدية وجنسية) وكل منهما ثلاثة أقسام كما يرشد إليه قوله (والهدية اما أن تكون (للههد الذكري) بأن يتقدم المحبوب أو ذكر (نحو) فيها مصباح المصباح (في زجاجة الزجاجة) ونحو كما أرسلنا إلى فرعون رسولا فقصي فرعون الرسول (أول الهد الذهنى) بأن يقدم محبوبا أذهنا (نحو أذهما في القار) فبني جبل ثور وكان معلوما عندهم ونحو جاء الرجل والغلام إذا كان بينك وبين مخاطبك هدية في رجل وغلام معينين (والهد الحضورى) بأن يكون محبوبا حاضرا (نحو) جاء في هذا الرجل ونحو (اليوم أكملت لكم دينكم) أي اليوم الحاضر وهو يوم عرفة (والجنسية اما أن يكون الجنس (لتعريف الماهية) من حيث هي بأن لم يخلفها كل لاحقة ولا مجازا (نحو جعلنا من الماء) أي من حقيقة (كل شئ حي) لا من كل شئ اسمه ماء (وأما الاستغراق الافراد) أي افراد الجنس بأن يخلفها كل حقيقة (نحو وخلق الانسان) أي كل واحد من جنسه (ضعيفا) وهذه يجوز الاستثناء من محبوبها ونحو والعصران الانسان لفي خسر الآية (أولا استغراق خصائص الافراد) أي صفات افراد الجنس مبالغة بأن يخلفها كل مجازا (نحو أنت الرجل علما) أي أنت كل رجل علما بمعنى أنك اجتمع فيك ما افترق في غيرك من الرجال من جهة كالك في العلم ولا اعتداد به لم تغيرك لصوره عن رتبة الكمال وفي الحديث كل الصبي في جوف الفراق قد ردت الزائدة لازمة فلا تقيد تعريفا كالتى في علم قارنت وضعه كاللوات والعزى وزائدة غير لازمة اما ضرورة كقوله وطبت النفس يا قيس عن عمرو أو للبحر الاصل المنقول عنه كالتى في الحرف والحسن والعباس (وتبدل لام آل) المعرفة (مما في لغة حبر) قيسلة من العرب وقد نطق صلى الله عليه وسلم بها فقال

(فصل) وأما المعرفة بالاداة فهي المعرفة بالالف واللام وهي قسمان هدية وجنسية والهدية اما للههد الذكري ونحو في زجاجة الزجاجة أو في القار أو للههد الحضورى نحو اليوم أكملت لكم دينكم والجنسية اما تعريف الماهية نحو وجعلنا من الماء كل شئ حي وأما الاستغراق الافراد نحو وخلق الانسان ضعيفا أولا استغراق خصائص الافراد نحو أنت الرجل علما علما وتبدل لام آل مما في لغة حبر

ليس من امبرامصيام في امسفر نقلت أيضا هذه اللغة عن نفر من طي قال شاعرهم

ذاك خليلي وذو يواصلي * برى ورائي بأبهم وامسله

فصل وأما المضاف الى واحد من هذه المعارف (الخمس) المتقدمة اضافة معنوية ولم يكن متوغلا في الابهام ولا واقعا موضع تكرة بقرينة ما سيأتى في الاضافة (فتخو غلامى) مثال للمضاف الى ضمير المتكلم (وغلامك) للمضاف الى ضمير المخاطب (وغلامه) للمضاف الى ضمير الغائب (وغلام زيد) للمضاف الى العلم (وغلام هذا) للمضاف الى اسم الإشارة (وغلام الذى قام أبوه) للمضاف الى الموصول (وغلام الرجل) للمضاف الى المعرفة وقد تقدم أنه في رتبة ما أضيف اليه المضاف الى الضمير في رتبة العلم (باب) بيان (المرفوعات من الاسماء خاصة)

المرفوعات جمع مرفوع لامرفوعة لانه صفة مذكرة لا يعقل والاسم المرفوع ما شتمل على ٣ علامة الفاعلية وهى النعمة أو الواو أو الالف (المرفوعات) من الاسماء (عشرة) بالاستقراء وبأبوابها الانما العدة ثم بالنصوبات لانها فى الاصل فضيلة وان وقع النصب فى بعض العدة تشبيها بالفضلات ثم بالمجرورات لانها منصوبة المحل فهى دون المنصوبات لفظا (وهى) على سبيل الاجال والتعداد (الفاعل) كجاء زيد (و) الثانى (المفعول الذى لم يسم فاعله) كضرب زيد بضم الصاد وكسر الراء (و) الثالث والرابع (المبتدأ وخبره) نحو والله ربنا وهو ولينا (و) الخامس (اسم كان و) اسم (أخواتها) نحو كان ربك قدبرا (و) السادس (اسم أفعال المقاربة) نحو كان زيد يقوم (و) السابع (اسم) ما جل على ليس من (الحروف المشبهة بليس) نحو ما زيد قائما (و) الثامن (خبران و) خبر (أخواتها) نحو ان الله غفور رحيم (و) التاسع (خبر) ما جل على ان من (لا التى لتنى الجنس) على سبيل الاستغراق نحو لا رجل أفضل من زيد (و) العاشر (التابع للمرفوع وهو أربعة أشياء) أحدها (النعته) نحو جاء زيد العاقل (و) ثانيها (الغطف) نحو جاء زيد وعمرو (و) ثالثها (التوكيد) نحو جاء زيد نفسه (و) رابعها (البدل) نحو جاء زيد أخوك وقد تم الفاعل لانه أصل المرفوعات ثم نائبه لانه يتخلفه عند حذفه ثم المبتدأ وخبره لان المبتدأ فاعل فى المعنى لكونه مسندا اليه والخبر مسند ثم اسم كان وأخواتها وما ألحق به لانه مبتدأ فى الاصل ثم خبران وأخواتها وما حل عليها لانه خبر فى الاصل ثم التابع لتأخره عن المتبوع ولها أبواب يذكرك فيها أحكامها وسيمرر بك هذه الأبواب بابا بابا على هذا الترتيب الباب الاول

(باب الفاعل)

الفاعل لغة من أوجد الفعل سواء تقدم فى الذكر على فعله أو تأخر وأصطلاحا (هو الاسم) الصريح أو المؤول به (المرفوع) لفظا أو تقدير أو محلا (المذكور قبله) وجوبا (فعل أو ما فى تأويل الفعل) أسند اليه على جهة قيامه به أو وقوعه منه والمراد بما فى تأويله اسم الفاعل والصفة المشبهة به والمصدر وهو ذلك مما يعمل عمل الفعل وقد تبع المؤلف الاصل فى جعل الرفع قبله فى التعريف مع أنه حكم من أحكام الفاعل (وهو على قسمين) لا ثالث لهما فاعل (ظاهر) وهو ما عدا المظهر (و) فاعل (مضمر) وقد مر تفسير المظهر (فالظاهر) تارة يكون رافعه ماضيا وتارة مضارا فالاول رافعه اما بالاضمة (نحو قال الله) أو بالالف نحو (قال رجلان) أو بالواو نحو (جاء المعذرون) والثانى رافعه اما بالاضمة نحو (يوم يقوم الناس) أو بالالف نحو يقوم الزيدان أو بالواو سواء كان جمع مذكرا أو مؤنثا (ويوم يفرح المؤمنون) أو من الاسماء الستة نحو لم ينفق ذو سعة ومن الاول (قال أبوهم) ومثال المؤول بالاسم الصريح نحو ألم يأن للذين آمنوا أن تخشع قلوبهم فانتخس وان كان فى الصورة الظاهرة سرفا فاعلا لكنه فى تأويله خشوع وسيأتى ما فى تأويل الفعل (و) الفاعل (المضمر) قسمان متصل ومنفصل فالم متصل اثنا عشرة كلمة اثنتان للمتكلم (نحو قولك ضربت) بضم الناء فالتاء ضمير متصل بارز للمتكلم وحده فى محل رفع على أنه فاعل (وضربنا) بسكون الباء فنضامير متصل بارز للمتكلم ومعه غيره أو للمعظم نفسه فى محل رفع على أنه فاعل وخمسة للمخاطب وهى ضربت وضربت وضربتما وضربتم وضربن وخمسة للغائب وهى ضرب وضربت وضربوا وضربن وهذا معنى قوله (الى آخره

(فصل) وأما المضاف الى واحد من هذه الخمسة فتخو غلامى وغلامك وغلامه وغلام زيد وغلام هذا وغلام الذى قام أبوه وغلام الرجل

(باب المرفوعات من الاسماء)

المرفوعات عشرة وهى الفاعل والمفعول الذى لم يسم فاعله والمبتدأ وخبره واسم كان وأخواتها واسم أفعال المقاربة واسم الحروف المشبهة بليس وخبران وأخواتها خبر لا التى لتنى الجنس والتابع للمرفوع وهو أربعة أشياء النعت والغطف والتوكيد والبدل

(باب الفاعل) هو الاسم المرفوع المذكور قبله فعل أو ما فى تأويل الفعل وهو على قسمين ظاهر ومضمر فالظاهر نحو قال الله قال رجلان وجاء المعذرون ويوم يفرح الناس ويوم يفرح المؤمنون قال أبوهم والمضمر نحو قولك ضربت وضربنا الى آخره

٣ قوله على علامة الفاعلية لعل صوابه علامة الرفع اه محضه

كما تقدم (في فصل المضمر) فلا حاجة الى اعادته وأما المضمر المنفصل فهو كالمتصل ولم يحذف له نحو
والذي في تأويل الفعل
نحو أقام الزيدان وقوله
تعالى مختلف ألوانه
هو للفاعل أحكام منها أنه
لا يجوز حذفه لأنه عمدة
فإن ظهر في اللفظ نحو أقام
زيد والزيدان وأما ذلك
والأفوه ضمير مستتر نحو
زيد قام ومنها أنه لا يجوز
تقدمه على الفعل فإن
وجد ما ظاهره أنه فاعل
مقدم وجب تقدير الفاعل
ضميرا مستترا ويكون
المقدم أمابتداً نحو زيد
قام وأما فاعلا فعل محذوف
نحو وان أحسن من
المشركين استجارك لأن
أداة الشرط لا تدخل على
المتبداً ومنها أن فعله
يوجد مع تشبته وجمعه كما
يوجد مع افراده فتقول قام
الزيدان وقام الزيدون كما
تقول قام زيد قال الله تعالى
قال رجلا من وجاء
المعذرون وقال الظالمون
وقال نسوة ومن العرب
من يلحق الفعل علامة
التثنية والجمع إذا كان
الفاعل مثنى أو مجعوا
فتقول قاما الزيدان
وقاموا الزيدون وقن
الهندات وتسمى لغة
أكلوني البراغيث لأن
هذا اللفظ مع من بعضهم
ومنه الحديث يتعاقبون
فيكم ملائكة بالليل
وملائكة بالنهار

كما تقدم (في فصل المضمر) فلا حاجة الى اعادته وأما المضمر المنفصل فهو كالمتصل ولم يحذف له نحو
ما قام إلا أنا وأنت أو هو فالضمر فيما ذكر في محل رفع على الفاعلية (و) المسند (الذي في تأويل الفعل نحو
أقام الزيدان) فتأني في تأويل يقوم الزيدان فاعله (وقوله تعالى مختلف ألوانه) فمختلف في تأويل يختلف
والوانه فاعله بوضع أعماله لاعتقاده على موصوف محذوف تقديره صنف مختلف ألوانه (وللفاعل أحكام)
كثيرة (منها أنه لا يجوز حذفه) وحده إلا فيما استثنى (لأنه عمدة) ومترى من فعله منزلة جزئه ولا يجوز حذف
العمدة وقد أجازوه بعضهم محجبا خبر لا يرقى الزاني حين يرقى وهو مؤمن ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن
إذا لم يصح أن يجعل فاعله يشرب ضمير يعود على الزاني إذ هو خلاف المعنى المراد فيستبين أن يكون فاعله محذوفاً
وهو الشارب وأوجب بأن فاعله ضمير يعود على الشارب المفهوم منه لأن يشرب يستلزم شارباً واحداً من ذلك
تقدم نظيره في لا يرقى الزاني وإذا تقرر أن الفاعل لا يحذف (فإن ظهر في اللفظ) به ظاهراً كان (نحو قام زيد)
أو مضمر أو الزيدون قاموا (والزيدان قاما فذلك) واضح (والا) يظهر في اللفظ (فهو ضمير مستتر) في فعله
لأن الفعل لا يتناول عن الفاعل (نحو زيد قام) في قام ضمير مستتر مرفوع المثل على الفاعلية واجمع إلى زيد
المذكور قبله وكذا نحو كذا إذا بلغت التراقي ففي بلغت ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية واجمع إلى الروح
الدال عليها سابق الكلام (ومنها أنه لا يجوز تقدمه على الفعل) أو ماني تأويله لأنه كالجزء منه فلم يجوز تقدمه
عليه كالأجوز تقديم عجز الكلمة على صدرها وإنما اقتصر على الفعل لأنه الأصل (فإن وجد) في اللفظ
(ما ظاهره أنه فاعل مقدم) على الفعل (وجب تقدير الفاعل ضميراً مستتراً) في الفعل (ويكون) المسند إليه
(المقدم أمابتداً نحو زيد قام) ففي قام ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية فائد على زيد وزيد مبتدأ والجملة
بعده خبره (وأما فاعلا بفعل محذوف) وجوبا (نحو وان أحسن من المشركين استجارك) فأحذف فاعل الفعل
محذوف بفسره المذكور والتقدير وان استجارك أحد استجارك وإنما رجب حذفه لأن المذكور عوض عنه
وهم لا يجمعون بين العوض والمعوض عنه وإنما لم يجعل أحد مبتدأ واستجارك خبره من غير حذف (لأن أداة
الشرط لا تدخل على المتبداً) لأنها موضوعة لتعليق فعل بفعل فهي مختصة بالجملة الفاعلية على الأصح (ومنها
أن فعله) أو ماني تأويله (بوجد) أي لا يلحقه علامة تنبيه ولا جمع على الأصح (مع تشبته) أي الفاعل الظاهر
(وجعه كما يوجد) اتفاقاً (مع افراده فتقول) فيما إذا أسندته إلى فاعل ظاهر مثنى ومجموع (قام الزيدان وقام
الزيدون) وقام نساء بتوحيد الفعل (كما تقول) إذا أسندته إلى المفرد (قام زيد) بتوحيده وإنما كان الأصح
ترك علامة تنبيه الفعل وجعه عكس علامة تنبيه الأسماء لورود القرآن به (قال الله تعالى قال رجلا من وجاء
المعذرون وقال الظالمون وقال نسوة) فالفعل في هذه الأمثلة مجرد من علامة التنبيه والجمع ولأن تنبيهه
وجعه يعلمان من لفظه دائماً بخلاف تأنيته قد لا يعلم من لفظه بأن يكون مقدر التأنيث مع أن في الإلتحاق هنا
زيادة نقل بخلافه ثم (ومن العرب من يلحق الفعل علامة التنبيه) وهي الألف (و) علامة (الجمع) وهي الواو
والنون (إذا كان الفاعل) الظاهر (مثنى أو مجعوا) كما يلحق الفعل علامة التأنيث إذا كان الفاعل مؤنثاً
(فتقول قاما الزيدان وقاموا الزيدون وقن الهندات) فالواو أحرف دالة على مجرد التنبيه والجمع
يلومونني في اشتراء الغنبل أهلى وكههم أوم
وقن الربيع محاسنا * ألقها غرا السحاب
وقوله

(وتسمى) هذه اللغة (لغة أكلوني البراغيث) وإنما سميت بذلك (لأن هذا اللفظ مع من بعضهم) أي العرب
وهذا المثال فيه شذوذاً أحدهما إلحاق الفعل العلامة والثاني استعمال الواو لما لا يعقل (ومنه) أي ومن
إلحاق الفعل العلامة (الحديث يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار) فلا تنكح فاعله يتعاقبون وقد
ألحق بالفعل علامة الجمع مع أنه مسند إلى الظاهر وكان القياس يتعاقب قال ابن هشام وقد حل قوم على
هذه اللغة آيات من التنزيل العظيم منها قوله تعالى وأسر والنجوى الذين ظلموا واللاجود تخون بها على غير ذلك
وأحسن الوجوه فيها هراب الذين ظلموا مبتدأ وما قبله خبر انتهى وأما قوله صلى الله عليه وسلم ألم تخونني هم

فيظهر انه من باب المبتدأ والخبر لا مما نحن فيه لما ذكره من أن الوصف اذا طابق ما بعده في غير الافراد تعين جعله خبرا مقدا وما بعده مبتدأ مؤخر (والصحيح) أن هذه اللغة لا تمنع مع المفردين والمفردات المتعاطفات كقوله * وقد أسلماه مبعدر جريح * و (ان الالف والواو والنون) في ذلك المجموع (أحرف دالة على التثنية والجمع) المذكر والمؤنث كما ان التاء في نحو قامت دالة على التأنيث (وان الفاعل) هو (ما بعدها) من المثني والمجموع وما في معناهما كما علم ذلك مما سبق وقيل ان هذه اللواحق ضمائر وانها الفاعل والمرفوع بعدهما اما مبتدأ مؤخر أو بدل منها و رد ذلك بان أئمة اللغة والنحو نقولوا أن اتصال هذه الاحرف بهذه الافعال لغة تقوم ومعينين من العرب وهم طي و آزد شنو آة وتقديم الخبر أو الابدال من الضمير شائع عند الجميع وان أدى الى الاضمار قبل الذكور (ومنها) أي ومن أحكام الفاعل (أنه يجب تأنيث الفعل بتاء ساكنة) لا حقة له (في آخر الماضي وبتاء المضارعة في أول المضارع اذا كان الفاعل مؤنثا حقيقيا التأنيث) متصلا بفعله ولم يكن فعله نعم أو بدس لتدل على تأنيث الفاعل (نحو قامت هند) أو الهندان مثال للماضى (وتقوم هند) أو الهندان مثال للمضارع وكذا يجب تأنيثه اذا أسند الى ضمير متصل عائد الى مؤنث غائب ولو مجازيا كالشمس طلعت (ويجوز ترك التاء) من الفعل (ان كان الفاعل) الظاهر (مجازي التأنيث) اتصل بفعله أم لا (نحو طلع) أو بطلع (الشمس وقوله تعالى وما كان صلاتهم عند البيت الامكيا) وقوله تعالى قد جاءكم دينه وكذا اذا كان حقيقيا التأنيث منفصلا عنه بغير الانحوصر القاضى امرأه أو متصلا به في باب نعم وبدس والتأنيث أوجج والحقيقى ماله فرج والمجازي بخلافه (وحكم) الفاعل (المثني) المذكر والمؤنث (والمجموع جمع صحيح) كذلك اذا أسند اليهما الفعل (حكم) الفاعل (المفرد) المذكر والمؤنث اذا أسند اليه الفعل (فتقول قام الزيدان وقام الزيدون) بتذكير الفعل فقط كما تقول قام زيد بتذكيره فقط (و) تقول (قامت المسلمتان وقامت المسلمات) بتأنيث الفعل وجوبا كما يجب ذلك في نحو قامت مسلمة وأما قوله غنى ابتنى أن يعيش أبوهما * فضرورة ان قدوم ماضيا واذا اجتمع متعاطفات مذكر ومؤنث فالحكم للسابق منهما كما يؤخذ من كلامهم لان الثاني تابع للأول في الحكم وبما قلنا صرح السفاقي في اعرابه فتقول قام زيد وهند ترك التاء وقامت هند وزيد بالتاء نعم ان كان المؤنث السابق مجازيا فالاحسن ترك التاء ونحو وجمع الشمس والقمر (وأما جمع التكسير) مطلقا اذا أسند اليه الفعل (فحكمه حكم) الفاعل المفرد (المجازي التأنيث) في جواز تأنيث الفعل بتذكيره اذا أسند اليه (نقول قام الرجال) بالتذكير (وقامت الرجال) بالتأنيث (وقام الهنود) بالتذكير (وقامت الهنود) بالتأنيث فتأنيث الفعل على التأويل بالجماعة وتذكيره على التأويل بالجمع لان تأنيث الجوع مجازي يجوز اخلاء فعله من العلامة وانما يتعين التأنيث في جمع المذكر السالم والتأنيث في جمع المؤنث السالم لاجل سلامة نظم واحدهما وقضية هذه العلة جواز التأنيث في نحو جاء البنون والتذكير في نحو جاء البنات لتغير نظم الواحدة فيهما به صرح بعضهم بل نقل الشاطبي الاتفاق على ذلك وبما يجوز فيه ترك التاء من فعله وثبوتها فيه اسم الجمع كالنساء واسم الجنس كالشجر نحو قام أوقامت النساء (ومنها ان الاصل فيه) أي في الفاعل (أن يلى فعله) بان يتصل به من غير حاجز بينهما لانه كالجزم منه لشدة احتياج الفعل اليه بدليل اسكان آخره في نحو ضربت دفعا لتوالي أربع متكررات فيما هو بمنزلة كلمة واحدة (ثم يذكر المفعول) أو غيره من معمولات الفعل لكونه فضلة (نحو وورث سليمان داود) ولهذا الاصل جاز ضرب غلامه زيد و امتنع ضرب غلامه زيدا (وقد) يجب ذلك الاصل كان انتفى الاعراب اللفظي فيهما والقريظة نحو ضرب موسى عيسى أو كانا ضميرين كضربت وقد يترك ذلك الاصل بان (يتأخر الفاعل ويتقدم المفعول) عليه على خلاف الاصل تقدما (جوازا) أي جازا توسعا في الكلام (نحو ووقد جاء آل فرعون النذر) فأل فرعون مفعول مقدم والنذر فاعل مؤخر (و) تقدما (وجوبا) أي واجبا لعارض اقتضى ذلك كأن كان المفعول ضميرا متصلا بفعله والفاعل اسما ظاهرا (نحو شغلنا أموالنا) اذ لو قدم الفاعل والحالة هذه لزم انفصال الضمير الواقع مفعولا مع امكان اتصاله أو اتصال بالفاعل ضمير المفعول نحو (واذا ابتلى ابراهيم ربه) اذ لو أخر المفعول لزم عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة وهو لا يجوز (وقد يتقدم المفعول على الفعل

والصحيح أن الالف والواو والنون أحرف دالة على التثنية والجمع وان الفاعل ما بعدها * ومنها انه يجب تأنيث الفعل بتاء ساكنة في آخر الماضي وبتاء المضارعة في أول المضارع اذا كان الفاعل مؤنثا حقيقيا التأنيث نعم هند وتقوم هند و يجوز ترك التاء ان كان الفاعل مجازي التأنيث نحو طلع الشمس وقوله تعالى وما كان صلاتهم عند البيت الامكيا وحكم المثني والمجموع جمع صحيح حكم المفرد فتقول قام الزيدان وقام الزيدون وقامت المسلمتان وقامت المسلمات وأما جمع التكسير فحكمه حكم المجازي التأنيث تقول قام الرجال وقامت الرجال وقامت الهنود ومنها أن الاصل فيه أن يلى فعله ثم يذكر المفعول نحو وورث سليمان داود وقد يتأخر الفاعل ويتقدم المفعول جوازا نحو وقد جاء آل فرعون النذر ووجوبا نحو شغلنا أموالنا واذا ابتلى ابراهيم ربه وقد يتقدم المفعول على الفعل

والفاعل جواز الخوف ريقا
كذبوا وفريقا يقتلون
ووجوب الخوف آيات الله
تذكرون لان اسم
الاستفهام له صدر الكلام

(باب المفعول الذي

لم يسم فاعله)

وهو الاسم المرفوع الذي
لم يذكّر معه فاعله وأقيم
هو مقامه فصارت مرفوعة
باعتدال كان منصوبا
وعدة بعدان كان فضلة
ولا يجوز حذفه ولا تقديمه
على الفعل ويجب تأنيث
الفعل ان كان مؤنثا نحو
صيرت هندو ونحو اذا زلزلت
الارض ويجب ان لا يلحق
الفعل علامة تنبيه أوجع
ان كان مثنى أو مجوعا نحو
ضرب الزيدان وضرب
الزيدون ويسمى أيضا
النائب عن الفاعل وهذه
العبارة أحسن وأخصر
ويسمى فعله الفعل المبني
للمفعول والفعل المجهول
والفعل الذي لم يسم فاعله
فان كان الفعل ماضيا
ضم أوله وكسر ما قبل آخره
وان كان مضارعاً ضم أوله
وقع ما قبل آخره نحو ضرب
زيد وضرب زيد فان كان
الماضى مبداً مبتأياً زائدة
ضم أوله وثانيه نحو تعلم
وتضروب وان كان مبداً
بهمزة وصل ضم أوله وثانيه
نحو انطلق واستخرج وان
كان الماضى معتل العين
فكان

والفاعل) معاً قدما (جواز الخوف ريقا كذبوا وفريقا يقتلون) قدما (وجوبا) كان يكون المفعول متضمنا له صدر الكلام (نحو) أيام تدعوا (فأى آيات الله تنكرون) وانما وجب (لان اسم) الشرط (الاستفهام) كل منهما (له صدر الكلام) قال الرضى تقديم المفعول على الفعل والفاعل ليس مختصا بالمفعول به بل المفعولات الخمس فيه سواء الا المفعول معه فلا يجوز تقديمه وذلك لمرعاة أصل الواو اذ هي في الأصل للعطف لوضعها أثناء الكلام

(باب المفعول الذي لم يسم) أى لم يذكّر (فاعله)

وأقيم هو مقامه ولهذا جعله ثلثه في الترتيب بل هو عند بعضهم من قبيل الفاعل وأشار الى تعريفه بقوله (وهو الاسم) الصريح أو المؤول به (المرفوع) لفظاً أو تقديرًا أو محلاً (الذى لم يذكّر معه فاعله) لغرض من الأغراض (وأقيم هو) أى ذلك المفعول (مقامه) أى الفاعل في اسناد الفعل اليه فليس لاس ذلك الفاعل وأعطى أحكامه كإقال (فصار مرفوعاً بعدان كان منصوباً) صار (عدة بعدان كان فضلة) يتم الكلام بدونه ومتصلاً بالفعل بعدان كان منفصلاً عنه (فلا يجوز حذفه) لكونه عدة (ولا تقديمه على الفعل) لقيامه مقام فاعله وقد كان قبل ذلك جائزاً للحذف والتقديم (ويجب تأنيث الفعل) له (ان كان مؤنثاً) حقيقة (نحو ضربت هند) والأصل ضرب زيد هنداً لحذف الفاعل وأقيم المفعول مقامه في الاسناد اليه فصارت مرفوعة وأنت الفعل له كما يؤنث اذا كان الفاعل مؤنثاً فالتبس بالفاعل صورة فاحتج الى تمييز أحدهما على الآخر فغير عامله عن صبغته الأصلية كما سيأتى في زال اللبس (و) كذا حال (نحو اذا زلزلت الارض) لكن التأنيث في هذا جائز ولا واجب (ويجب أن لا يلحق الفعل) المبني للمفعول (علامة تنبيه أوجع ان كان) المفعول الذي لم يسم فاعله (مثنى أو مجوعاً) أو مافى معناهما كما يجب ذلك في الفاعل (نحو ضرب الزيدان وضرب الزيدون) وضرب نسوة ولا يقال ضرب بالزيدان ولا ضربوا الزيدون ولا ضرب بن النسوة ومن العرب من يلحقه ذلك كقوله

ألقينا عينك عند القفا * أولى فأولى لك اذا واقبه

(و) كما يسمى المفعول الذي لم يسم فاعله (يسمى أيضا النائب عن الفاعل وهذه العبارة) لابن مالك قال أبو حيان ولم أرها لغيره قال المؤلف كغيره هي (أحسن) لانها أوضح في بيان المراد (وأخصر) من الأولى والمعرب ينبغي له أن يختار الاحسن والاخصر قال ابن هشام هي أولى لان نائب الفاعل يكون مفعولاً وغيره ولان المنصوب في نحو أعطى زيد ديناراً يصدق عليه أنه مفعول مالم يسم فاعله وليس مراداً ونوع فعبارة له بان الأولى صارت علماً بالغلبة في عرفهم على ما يقوم مقام الفاعل من مفعول أو غيره بحيث لو أطلق فهم منه ذلك ولا يخرج عنه شيء ولا يدخل فيه غيره (ويسمى فعله الفعل المبني للمفعول) للاشارة بان اسناده اليه على جهة وقوعه عليه (و) يسمى أيضاً (الفعل المجهول) والفعل المبني للمجهول للجهل بفاعله (والفعل الذي لم يسم فاعله) وقد أشار الى ما تنبأى الانابة بدونه بقوله (فان كان الفعل) الذى يبنى له (ماضياً) بجردا كان أو مضارعاً (ضم أوله وكسر ما قبل آخره) لفظاً كضرب أو تقديرًا عند ارادة اسناده اليه (وان كان مضارعاً ضم) أيضاً (أوله) الذى هو حرف المضارعة حملاً على الماضى (وقع ما قبل آخره) لفظاً أو تقديرًا للتعديل الضم بالفتح في المضارع الذى هو أنقل من الماضى فان كان مفتوحاً في الأصل بى عليه وكذا اذا كان أوله مضموماً في الأصل (نحو ضرب زيد) مثال للماضى المبني للمفعول (ويضرب زيد) مثال للمضارع المبني للمفعول (فان كان الماضى مبداً مبتأياً زائدة) معتادة سواء كانت للمطوعة أو لا (ضم أوله) كذا (ثانيه) تبعاً للدول (نحو تعلم العلم) (وتضروب) في الدار بضم أولهما وثانيهما وقلب الالف في الثانى واول الوقوعا بعد ضمة وانما ضم ثانيه لانو لبقى على فتحه لا لتبس بمضارع علم وضارب المبني للفاعل (وان كان) الماضى (مبداً بهمزة وصل ضم أوله) كذا (ثانيه) تبعاً لاوله في الضم (نحو انطلق) به (واستخرج) المثال بضم أولهما وثانيهما لانه لو بقي ثانيهما على فتحه لا لتبس في الدرج بالامرى مثل انطلق واستخرج وأما اختصاراً وتقييداً بكسر ثانيهما مع انهما مبداً وان بهمزة وصل فاصلهما اختصاراً وتقيداً بضم التاء والقاف (وان كان الماضى معتل العين) وأعل (فكان)

فيه ثلاث لغات (كسرقائه) باخلاص (قتصير عينه بانهو قبل) مما عينه واوواعلاله بالنقل والقاب لا ت أصله قول نفات حركة الواو الى ما قبله بعد اسكانه ثم قلبت الواو ياء لتكون واو انكسار ما قبلها (و) نحو (بيع) مما عينه ياء واعلاله بالنقل فقط لان أصله بيع قلبت حركة الياء الى ما قبلها بعد اسكانه وسلمت الياء لتكون ما بعد حركة تجانسها وهذه هي اللغة المشهورة (ولك) أيضا (اشمام الكسرة الضمة و) معنى الاشمام هنا (هو خلط الكسرة) أي شوب كسرة فاء الفعل (بشي من صوت الضمة) من غير تغيير للياء واهذا قبل ينبغي أن يسهى ر وما مع أن الفراء قد هب به وهذه اللغة تلي الاولى في الفصاحة وبها قرأ ابن ماهر والكسائي في قبل وغبط واللغة الثالثة هي عكس الاولى واليهما أشار بقوله (ولك ضم الفاء) باخلاص (قتصير عينه واو اسكانه نحو قول وبيع) أصلهما قول وبيع حذف حركة العين فيهما وقلب الياء واو وفي الثاني اسكونها وانضمام ما قبلها وهذه اللغات الثلاث انما تجوز عند أمن اللبس فان حصل لبس بين فعل الفاعل وفعل المفعول باحدهما اجنب ما حصل به اللبس يتخاف فانه اذا استند الى تاء الضمير يقال خفت بكسر الخاء فاذا بنى للمفعول فان كسرت حصل اللبس فيجب ضم الضمة فيقال خفت هذا مذهب ابن مالك وأما غيره فجوز ما حصل به اللبس بحر جوحية ولم يجعله ممنوعا لحصول الالباس في نحو مختار ونضار ولم يتعرض المؤلف لفعل الامر لان صيغة لا تبنى للمفعول لفساد المعنى وشرط الفعل الذي يبنى له أن يكون متصرفا تاما فالجاء لا يبنى له باتفاق وكذا الفعل الناقص عند البصريين وأما الفعل اللازم فبنواؤه للمفعول قليل (والنائب عن الفاعل على قسمين ظاهر ومضمر) كما أن الفاعل كذلك (فالظاهر) يرفعه الماضي والمضارع وعلى كل منهما رفعه اما بالضمة (نحو واذا قرئ القرآن) ونحو (ضرب مثل) ونحو (قضى الامر) أو بالانف نحو أكرم الرحلان أو بالواو نحو (قتل الخراسون) ونحو (يعرف الجرحون) والنائب (المضمر) المتصل اثنتا عشرة كلمة على ماهر (نحو ضربت) بضم التاء والضاد وسكون الياء فالتاء ضمير متصل بارز للمتكلم وحده في محل رفع على أنه نائب الفاعل وأصل المثال ضربتني زيد فحذف الفاعل وأقيم المفعول وهو الياء مقامه فتعذر النطق به على هيئة الاتصال فعدل الى ما يرادفه وهو تاء المتكلم وغيرت صيغة الفعل لما مر فصار المثال كما ترى وقس عليه غيره (وضربنا) بضم الضاد وسكون الياء فالتاء ضمير متصل بارز للمتكلم وغيره في محل رفع على أنه نائب الفاعل (وضربت) بضم الضاد وسكون الياء فوقع التاء فالتاء ضمير متصل بارز للمذكر الخاطب في محل رفع على أنه نائب الفاعل فهذه ثلاثة أمثلة ذكرها صريح حالاشتمالها على أعرف الضمائر وهي باعتبار كونها مفردة أصل تكونها مشاة أو مجوعة والبقية أشار اليها بقوله (الى آخر ما تقدم) في فصل الضمير وهي ضربت بكسر التاء وضربت بضم التاء وضربت بضم التاء وضربت بضم التاء وضربت بضم التاء (لكن يبنى الفعل) في جميع هذه المثل (للمفعول) بان يضم أوله ويكسر ما قبل آخره لانه ماض (وينوب عن الفاعل) بعد حذفه (واحد من أربعة الأول) منها (المفعول به كما تقدم) أمثله من الظاهر والمضمر وهو النائب عن الفاعل بالاصالة ولهذا اقدمه نعم لا تجوز نيابة المفعول الثاني من باب ظن ولا الثالث من باب أعلم ولا الثاني من باب أعطى ان أوقع في لبس (الثاني الطرف) المختص المتصرف مكانيا كان أو زمانيا فالأول (نحو جلس رمضان) الثاني (نحو) (صيم رمضان الثالث الجار والجارون) بشرط الاختصاص وان لا يلزم الحرف الجار وجها واحدا في الاستعمال كدورب ولم يكن لانه ليل (نحو ولما سقط في أيديهم) وظاهر كلامه ان النائب هو مجموع الجار والجارون وهو اختيار ابن مالك والتحقيق انه الجار فقط لانه المفعول حقيقة والجار انما جئ به لايصال معنى الفعل الى الاسم (الرابع المصدر) المختص المتصرف (نحو فاذا نفخ في الصور نفخة واحدة) ونحو فن عني له من أخيه شيء أي عفو ما من جهة أخيه (ولا ينوب غير المفعول به) مما ذكر معه (مع وجوده) بل يتعين هو للنيابة لشدته شبهه بالفاعل في توقف الفعل عليه فان الضرب مثلا كما انه لا يمكن تعقله بلا ضارب كذلك لا يمكن تعقله بلا مضروب بخلاف سائر المفاعيل فانها ليست بهذه الصفة فاذا قلت ضرب زيد يوم الجمعة أمام الأمير ضربت بشديد في داره تعين في هذا المثال زيد للنيابة ومع عدمه فالجميع سواء في جواز وقوعها موقوعه من غير ترجيح لاحدها على الآخر وينبغي كما قبل أن كل ما كان عناية المتكلم بذكره أشد هو أولى بالنيابة وقد نقل عن

كسرقائه قنصر عينه ياء
نحو قبل وبيع ولك اشمام
الكسرة الضمة وهو خلط
الكسرة بشي من صوت
الضمة ولك ضم الفاء قنصر
عينه واو اسكانه نحو قول
وبيع والنائب عن الفاعل
على قسمين ظاهر ومضمر
فالظاهر نحو واذا قرئ
القرآن ضرب مثل قضي
الامر قتل الخراسون
يعرف الجرحون والمضمر
نحو وضربت وضربنا
وضربت الى آخر ما تقدم
لكن يبنى الفعل للمفعول
وينوب عن الفاعل واحد
من أربعة الاول المفعول
به كما تقدم الثاني الطرف
نحو جلس اممك وصيم
رمضان الثالث الجار
والجارون ولما سقط في
أيديهم الرابع المصدر فهو
فاذا نفخ في الصور نفخة
واحدة ولا ينوب غير
المفعول به مع وجوده

سيبويه مثل هذا وان وجد المفعول به وأشار بقوله (غالبا) الى ما أجازته الكوفيون من نيابة غير المفعول به مع وجوده واختاره ابن مالك لورود السماع به كقراءة أبي جعفر ليجزى قوماء كما كانوا يكتبون وقول الشاعر

أتبع لي من العدائذرا * به رقيت الشر مستطيرا

وأجيب بان القراءة شاذة والبيت ضرورة وباحتمال أن النائب في الآية ضمير مستتر في الفعل عائدا الى الغفران المفهوم من قوله تعالى يغفروا أي ليجزى الغفران وقوماء أقيم الالمفعول به غايته أنه المفعول الثاني وهو جائز (واذا كان الفعل) المبني للمفعول (متعديا لاثني) أصلهما المبتدأ والخبر تعين نيابة الاول على الاصح ونصب الثاني نحو ظن زيد قائما ولا يجوز ظن زيد قائم أو ليس أصلهما ذلك (جعل أحدهما تابعا عن الفاعل) والاولى نيابة الاول (وينصب الثاني) أي الاخر وجوب اللفظ ان لم يكن جارا ومجرورا (نحو أعطى زيدا درهما) وأعطى زيدا درهما وان يكنه فهو منصوب المحل وعلته ذلك أن الفاعل لا يكون الا واحدا فكذلك نائبه وقد تقدم

ان الثاني من باب أعطى بمنع اقامته ان أوقع في لبس

(باب المبتدأ والخبر)

وهما النوع الثالث والرابع من المرفوعات (المبتدأ هو الاسم) الصريح أو المؤول به (المرفوع) لفظا أو تقديرًا أو محلا (العاري) أي المجرد (عن) شئ من (العوامل اللفظية) الناحضة للابتداء أو غيرها حقيقة أو حكما فخرجت الامعاء التي لم تترك لانها وان تجردت عن العوامل اللفظية غير مرفوعة الا لا سند فيها والمرفوع بناهض أو غيره لعدم تجرده ودخل نحو حسبك في نحو بحسبك درهم لان الحرف الزائد في حكم العدم وشمل التعريف نوعي المبتدأ أعني ماله خبر نحو زيد قائم وماله مرفوع أغنى عن الخبر نحو قائم زيد لصدق التعريف على كل منهما واحترز باللفظية عن العامل المعنوي وهو الابتداء الذي هو تجرد الاسم لا سند فان الصحيح أنه العامل في المبتدأ أو مراد المؤلف كغيره بالعاري الاسم الذي لم يوجد فيه عامل لفظي فاندفع ما قيل ان المبتدأ لم يكن له عامل لفظي حتى يقال انه معاري أو تجرد من عامل لفظي وفي كلام المؤلف هنا وفيما قبله استعمال الحكم قيد في التعريف (وهو قسمان) بالاستقراء (ظاهر ومضمر) منفصل وتقدم بيان المراد بكل منهما (فالمضمر) اثنا عشر ضميرا منفصلا اثنان للمتكلم وخمسة للمخاطب وخمسة للغائب وهي (أنا) للمتكلم وحده مذكرا كان أو مؤنثا (وأخواته التي تقدمت في فصل المضمر) وهي نحن لمنشاء وجهه وأنت للمذكر المخاطب وأنت للمؤنثة المخاطبة وأنتما للمثنى المخاطب مطلقا وأنتم لجمع المذكر المخاطب وأنتم لجمع المؤنث المخاطب وهو للمذكر الغائب وهي للمؤنثة الغائبة وهما للمثنى الغائب مطلقا وهم لجمع المذكر الغائب وهن لجمع المؤنث الغائب (و) المبتدأ (الظاهر قسمان) لاثالث لهما (مبتدأ) مسند اليه (له خبر) مذكورا أو مخدوف وهو الاكثر في كلامهم (ومبتدأ) مسند لا خبر له بل (له مرفوع) فاعلا كان أو نائبه (سند مسند الخبر) أي استغنى به عن ذكر الخبر لاجمعى ان الخبر حذف فسد هذا مسنده ونسب هذا المرفوع أن يكون امما ظاهرا أو ضميرا منفصلا (فالاول) الذي له خبر (نحو) الله ومحمد في (الله بنوا محمد رسول الله) ومنه نحو وان تصوموا خير لكم (والثاني) الذي لا خبر له (هو) الوصف الرفع لمكتفي به ومنه (امم الفاعل وامم المفعول اذا تقدم عليهما نفي) بحرف أو فعل أو اسم (أو استفهام) بحرف أو اسم مثال امم الفاعل المعصوب بالاستفهام (نحو) قائم زيد أو اغب أنت (و) بالنفي نحو (ما قائم الزيدان) أو أنتما (و) مثال امم المفعول المعصوب بالاستفهام نحو (هل مضروب العمران) أو أنتما (و) بالنفي نحو (ما مضروب العمران) أو أنتما وأما استغنى هذا الوصف عن الخبر لانه في معنى الفعل بدليل أنه لا يصغر ولا يوصف ولا يخبر عنه فكذلك ما في معناه ولو كان مرفوع الوصف غير مكتفي به نحو قائم أو اياه زيد أو كان الوصف رافعا لضمير غير منفصل نحو قائمون الزيدون أو لم يتقدمه استفهام أو نفي لم يكن مبتدأ غير لما فرغ من تعريف المبتدأ أو تنوعه أخذ يذكروا ما هو كالشرط له فقال (ولا يكون المبتدأ) أي الذي هو مسند اليه (نكرة) لان الغرض من الاخبار والافادة وهي منفية اذا كان المبتدأ نكرة (الا) اذا تخصصت تلك النكرة بوجه من وجوه التخصيص فتقرب من

غالبا واذا كان الفعل متعديا لاثني جعل أحدهما تابعا عن الفاعل وينصب الثاني نحو أعطى زيدا درهما (باب المبتدأ والخبر) المبتدأ هو الاسم المرفوع العاري عن العوامل اللفظية وهو قسمان ظاهر ومضمر فالضمر أنا وأخواته التي تقدمت في فصل المضمر والظاهر قسمان مبتدأ له خبر ومبتدأ له مرفوع سند مسند الخبر فالاول نحو الله بنوا محمد رسول الله والثاني هو اسم الفاعل وامم المفعول اذا تقدم عليهما نفي أو استفهام نحو قائم زيد وما قائم الزيدان وهل مضروب العمران وما مضروب العمران ولا يكون المبتدأ نكرة الا

المعرفة ويحصل التخصيص في الغالب (بمسوخ) للابتداء (والمسوغات) له (كثيرة) إنماها بعضهم إلى نصف
وثلاثين (منها) أن يتقدم على النكرة نفي أو استفهام فيعوز (الابتداء) بها فالتنفي (نحو ما رجل قائم) لأن النكرة
إذا وقعت في حيز النفي أفادت عموم الأفراد ومحمولها ما تضمنت وتخصصت بذلك الشمول إذا تعدد في جميع
الأفراد بل المجموع أمر واحد وكذا كل نكرة في الإثبات قصد بها العموم نحو غمرة خير من جرادة (و) الاستفهام
نحو (هل رجل جالس وقوله) تعالى (أوله مع الله ومنها أن تكون) النكرة (موصوفة) بصفة يحصل بها
التخصيص مذكورة كانت (نحو وأبعد مؤمن خير) فإن العبد يتناول المؤمن والكافر فلا يوصف بالمؤمن
تخصص وقرب من المعرفة فعمل مبتدأ أو خبر خبره أو محذوفه نحو لسان من نوان بدرهم فالله من مبتدأ ومنوان
مبتدأ ثان وتخصص بصفة محذوفة أي الله من نوان منه بدرهم ومنه على أحد التقديرين ثم أهر ذاتا ب
أي عظيم وفي معنى وصفها تصغيرها نحو رجل عندك لأنه بمعنى رجل فقير عندك (ومنها أن تكون مضافة)
إلى نكرة أو معرفة والمضاف لا يعرف بالإضافة (نحو خمس صلوات كتبهن الله) ومثلك لا يخل وغيرك
لا يجوز دخمه من مبتدأ وهو نكرة لتخصصه بالإضافة وجلة كتبهن الله خبره (ومنها أن يكون الخبر ظرفا)
مختصا بإضافته إلى اسم يصلح للاخبار عنه (أوجار أو مجرورا) كذلك حال كونها (مقدمين على النكرة
نحو عندك رجل وفي الدار امرأة) فرجل مبتدأ وكذا امرأة وما قبله ما هو الخبر وانما ساغ الابتداء
بالنكرة لتخصصها بتقديم الخبر المذكور ولأنه إذا قيل في الدار علم أن ما يذكر بعده موصوف بصفة استقراره
في الدار فهو في قوة التخصيص بالصفة فلو كان الخبر غير ظرف أو ظرفا غير ياء عن الاختصاص المذكور ونحو
عند رجل مال أو غير مقدم لم يصح الابتداء بالنكرة واشتراطه هنا كغيره في الخبر التقديم يقتضي أن له مدخلا
في التسوية وجزم في المعنى بأن التقديم هنا انما هو لدفع اليأس الخبر بالصفة (و) من الأخبار بالظرف المقدم
(نحو قوله تعالى ولدينا مزيد) وبالجار والمجرور المقدم نحو (وعلى أبصارهم غشاوة) وذهب بعضهم إلى
أن مدار صفة وقوع المبتدأ نكرة على حصول الفائدة لا على المسوغات التي ذكرنا إذا لم يخلو عن
تكلف وضعف وهو ظاهر عبارة الألفية فإذا حصلت الفائدة فاخبر عن أي نكرة شئت فقل به يصح رجلا
على الباب وكوب انقض الساعة إذا كان مخاطب لا يعرف ذلك (وقد يكون المبتدأ مصدرا ومؤولا من أن
والفعل) وإن كان في الصورة الظاهرة غير اسم (نحو وأنصوموا خير لكم) فإن نصوموا مبتدأ لأن تأويله
(أي صومكم) و(خير لكم) خبره (والخبر هو الجزء الذي تتم به الفائدة) مفردا كان أو جملة أو ظرفا أو جارا
ومجرورا (مع مبتدأ) غير الوصف المستغنى عن الخبر فخرج بذلك المبتدأ أمر فوع الفعل من القاعل
أو نائبه لأنه ليس مما للفائدة مع مبتدأ بل مع فعل وبالقييد الذي زدت به صار الحد ما من فوع الوصف
المذكور لأنه وإن غفرت به الفائدة مع مبتدأ لكن هذا المبتدأ هو الوصف المذكور ودمر أن هذا الوصف
لا خبر له وهذا التعريف ذكره ابن هشام في توضيحه وهو غير جامع لعدم شموله لقائم من نحو زيد أبوه قائم
إذا لصدق عليه أنه جزء من الفائدة مع مبتدأ الذي هو أبوه لا شغاله على ضمير الغائب (وهو قيمان)
كالمبتدأ (مفرد) وهو هنا في مقابلة الجملة وشبهها إذا المفردة إطلاقا أو بعبارة كايئت ذلك في الحدود
وشرحها (وغير مفرد) من الجملة وشبهها (المفرد) يجب مطابقتها للمبتدأ حيثما أمكن أفرادا وتنبيه
وجعاند كبروتنا (نحو زيد قائم) وهذا قائم (والزيدان قائمان) والهندان قائمتان (والزيدون
قائمون) والهندات قائمات (وزيد أخوك) وهذا أخوك وإذا اجتمع مذكور و مؤنث غلب المذكر على المؤنث
فيقال هنداء وزيد قائمان ولا يقال قائمتان * ثم المفردان كان جامدا فلا يخل ضمير المبتدأ إلا أن أول
عشيق نحو زيد أسد بمعنى شجاع وإن كان مشتقا يخل ضميره ما لم يرفع الظاهر نحو زيد قائم أبوه أو قائم
أنت إليه ويجب إبرا الضمير إذا جرى الوصف على غير من هو له عند خوف اللبس نحو زيد عمر وضار به
هو (وغير المفرد) ثلاثة أشياء (أما جملة) ذات رابط يربطها بالمبتدأ ما لم تكن عينه والا كانت أجنبية
عنه (أهمية) أن صدرت باسم (نحو زيد جاريته ذاهبة) فزيد مبتدأ أول وجاريته مبتدأ
ثان وذاهبة خبر للمبتدأ الثاني والثاني وخبره جملة أهمية في محل رفع على أنها خبر الأول والرابط بين المبتدأ

بمسوخ والمسوغات كثيرة
* منها أن يتقدم على النكرة
نفي أو استفهام فيعوز
رجل قائم وهل رجل
جالس وقوله تعالى أوله مع
الله * ومنها أن تكون
موصوفة نحو وأبعد مؤمن
خير * ومنها أن تكون
مضافة نحو خمس صلوات
كتبهن الله * ومنها أن يكون
الخبر ظرفا أو جارا ومجرورا
مقدمين على النكرة نحو
عندك رجل وفي الدار
امرأته ونحو قوله تعالى
ولدينا مزيد وعلى أبصارهم
غشاوة وقد يكون المبتدأ
مصدرا ومؤولا من أن
والفعل نحو وأن نصوموا
خير لكم أي صومكم خير
لكم والخبر هو الجزء الذي
تتم به الفائدة مع مبتدأ
وهو قيمان مفرد وغير
مفرد فالمفرد نحو زيد قائم
والزيدان قائمان والزيدون
قائمون وزيد أخوك وغير
المفرد أما جملة ذاهبة
زيد جاريته ذاهبة

الاول وخبره الهاء من جاريته وهذا المثال اجتمع فيه جملتان صغيرى وكبرى (و) مثله (فخو قوله تعالى ولباس
التقوى ذلك خير) اذا قدر ذلك مبتدأ ثانيا فللباس مبتدأ اول والتقوى مضاف اليه وذلك مبتدأ ثان وخبر
خبره والجملة الاسمية خبر المبتدأ الاول والرباط اسم الإشارة (و) (فخو) (قل هو الله أحد) اذا قدر هو خبر الشان
فهو مبتدأ والله مبتدأ ثان وأحد خبره والجملة خبر المبتدأ الاول ولا رباط فيها اكفاء بالرباط المعنوى اذ
مفهومها هو المراد بالمبتدأ ومثل ذلك قولهم هجيرى أبى بكر لاله الا الله (واما جملة فعلية) ان صدرت بفعل
(فخوز يدقام أبوه) فقسم أبوه جملة فعلية خبر المبتدأ الذى هو زيد والرباط بينهما الهاء من أبوه والمثال مركب
من صغيرى وكبرى أيضا (و) مثله (فخو) (قوله تعالى وربك يخلق ما يشاء) فربك مبتدأ رجملة يخلق ما يشاء
خبره والرباط الضمير المسمى متعريف يخلق وكذا جملة يقبض ويبسط ويتوفى الانفس من قوله تعالى (والله يقبض
ويبسط) ومن قوله تعالى (الله يتوفى الانفس) ولم يذكر الجملة الشرطية لرجوعها اليها وقد أفهم كلامه انه
لا يشترط في الجملة أن تكون خبرية كافي الصلة والصفة فيصح وقوع الخبر جملة طلبية فخوز زيد اضربه أو
لا تضربه خلافا لمن منع ذلك نظر الى أن الخبر ما احتمل الصدق والكذب قال ابن هشام وغيره وهو وهم
منشؤه اشتباه الخبر بمقابل الانشاء بالخبر فيسمى المبتدأ لاتفاقهم على أن هذا أصله الافراد واحتمال الصدق
والكذب من صفات الكلام وعلى جواز أن زيد وكيف عمرو وما لا يحتمل الصدق والكذب (واما شبه
الجملة) في حصول الفائدة (وهو الظرف) الزمانى والمكانى (والجار والمجرور) التامان (فالظرف) المكانى
التام يقع خبرا عن الذات (فخوز يد عندك) وعن اسم المعنى فحو العالم عندك (و) الزمانى التام يقع خبرا عن
المعنى (فخو) (السفر غدا) ويمتنع وقوعه خبرا عن الذات فلا يقال زيد اليوم كما سيأتى (و) من الاخبار بالظرف
(قوله تعالى والركب أسفل منكم والجار والمجرور فخوز يد في الدار وقوله تعالى الحمد لله) ولو
كان الظرف أو الجار والمجرور غير تامين لم يقع خبرا عن غير تامين ولا يجوز زيد أمس ولا زيد بل لعدم حصول الفائدة
(ويتم على الظرف والجار والمجرور اذا وقع خبرا عن محذوف وجوبا) واختلاف في ذلك المحذوف فمهم من قدره فعلا
نظر الى أن المقدر عام في لفظ الظرف وفي محل الجار والمجرور وأصل العمل للفعل ومنهم من قدره اسما نظرا
الى أن المقدر هو الخبرى الحقيقة ولا يصل في الخبر الافراد ويحجه ابن مالك وتبعه المؤلف ولهذا قال (تقديره
كأن أو مستقر) قال بعض المتأخرين وهذا هو الحق اذ المفهوم من زيد عندك انه مستقر لا استقرار وهو علامة
الحقيقة فاذا أريد المجاز وهو استقراره في الماضي قد واستقر لا مستقر وقد قال السعد التفتازانى الانصاف
أن المفهوم من فخوز يد في الدار انه ثابت فيها أو مستقر لا ثبت أو استقرار انتهى واذا قدر كأن فهو من كان التامة
والظرف بالنسبة اليه لغو والالزم التسلسل ويسمى هذا الظرف طرفا مستقرا يفتح اتفاق لاستقرار الضمير
فيه بعد حذف عاملة وقيل لتعلقه بالاستقرار ولا يجوز تقدير المنعنى المحذوف كونا خاصا كقائم وجالس الا
لدليل وحينئذ يكون المحذف جائزا لا واجبا فاشترط التحوين الكون المطلق انما هو لوجوب المحذف
لالجواز كفى المعنى (ولا يخبر بظرف الزمان عن الذات فلا يقال زيد اليوم) ولا عمر وغدا لعدم الفائدة
فان كانت الذات عامة واسم الزمان خاصا فخو نحن في شهر رمضان أو في زمان طيب جاز لحصولها بتخصيص
الزمان ولك أن تقول اذا كان المحقق لوقوع اسم الزمان خبرا عن الذات هو التخصيص فلا فرق بين أن
يكون المبتدأ عاما أو خاصا كفى فخوز يد في يوم طيب أو يوم شات (واما يخبر به) أى بظرف الزمان (عن
المعنى) اذا كان الحدث غير مستمر (فخو الصوم اليوم والسفر غدا) والا فلا عدم حصول الفائدة فخو طلوع
الشمس يوم الجمعة (و) أما (قولهم الليلة الهلال) بنصب الليلة واليوم خبر فخو ذلك مما نظره أنه أخبر فيه
بظرف الزمان عن الذات فهو (مؤول) بنقيد مضاف الى اسم الذات أى رؤية الهلال وشرب الخمر ليكون
معنى وقيل لا حاجة الى تقدير في مثال المن لشبه الهلال باسم المعنى من جهة أنه يتحدث في وقت دون آخر وان
رفع انقط السلسلة كان التقدير الليلة ليلة الهلال ولا يصح ان نصب لك ليكون الزمان واقعا في الزمان والاصل
أن يخبر عن المبتدأ الواحد بخبر واحد كأم (ويجوز تعدد الخبر) المستقل بدون عطف على الاصح مع كون

وفخو قوله تعالى ولباس
التقوى ذلك خير وقل
هو الله أحد واما
جملة فعلية فخوز يد
قام أبوه وقوله تعالى وربك
يخلق ما يشاء والله يقبض
ويبسط الله يتوفى الانفس
واما شبه الجملة وهو
الظرف والجار والمجرور
فالظرف فخوز يد عندك
والسفر غدا وقوله تعالى
والركب أسفل منكم والجار
والمجرور فخوز يد في الدار
وقوله تعالى الحمد لله
ويتم على الظرف والجار
والمجرور اذا وقع خبرا
عن محذوف وجوبا تقديره
كأن أو مستقر ولا يخبر
بظرف الزمان عن الذات
فلا يقال زيد اليوم وانما
يخبر عن المعنى فحو الصوم
اليوم والسفر غدا وقولهم
الليلة الهلال مؤول ويجوز
تعدد الخبر

المبتدأ واحد الان الخبر حكم ولا يمنع أن يحكم على الواحد بأحكام متعددة (فخو زيد كاتب شاعر وقوله تعالى وهو الغفور الودود وذو العرش المجيد فعال لما يريد) فهو مبتدأ والبواقي أخبار والمانع للتعديد بقدر مبتدأ لكل خبر وهو خلاف الظاهر ولك أن تقول ان العامل في الخبر هو المبتدأ على الصحيح فعلى هذا يلزم على القول بالتعدد عمل العامل الواحد درعين بطريق الاستقلال واللازم باطل وأما لا يستقل بالخبرية فهو هذا حلو حامض فيجوز بانفاق لانه وان تعدد صورة فهو في الحقيقة خبر واحد لان المعنى هذا امر بوله هذا يمنع فيه العطف وأن يتوسط المبتدأ بينهما والاصل في الخبر أن يكون مؤخر عن المبتدأ لانه انما يؤتى به لبيان حال المبتدأ والدال على حال الذات متأخر عنها طبعاً لكنه قد تقدم بل يجب لفرض كما أشار الى ذلك بقوله (وقد يتقدم) الخبر (على المبتدأ) تقدماً (جوازا) أي جائزاً (فخو في الدار زيد) فزيد مبتدأ وفي الدار خبره قدم عليه لفرض التقصيص (و) تقدماً (وجوبا) أي واجبا (فخو أين زيد) فزيد مبتدأ وأين خبر مقدم وجوبا لان الخبر المفرد اذا تضمن ماله صدر الكلام كالاستفهام واجب تقديمه بخلاف ما اذا كان الخبر المتضمن لما ذكره جلة فلا يجب تقديمه فخو زيد من أبوه لان تأخيره لا يخرج من الاستفهامية عما يستحقه من الصدور لان الصدورة انما تعتبر في الكلام الذي فيه ماله صدر الكلام لاني كل كلام (و) فخو (انما عندك زيد) قدم فيه الخبر وجوبا لفرض أن يكون المبتدأ محصوراً (و) فخو (قوله تعالى أم على قلوب أفاقها) فاقفاها مبتدأ مؤخر وعلى قلوب خبر مقدم وجوبا لانه لا يلزم عود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة (و) فخو (في الدار رجل) وانما واجب تقديمه لانه المعجم لوقوع النكرة مبتدأ كما هو قضية كلامهم أو لرفع التباس الخبر بالصفة على مافي المعنى فان الخبر لو أخر اقبل ان يكون صفة للمبتدأ لكونه نكرة محضة فيبقى الخطاب منتظراً للخبر (وقد يحذف كل من المبتدأ والخبر) حذفاً (جوازا) على خلاف الاصل اذا لاصل فيهما الثبوت لكن جوزوا حذف أحدهما عند وجود قرينه تدل على ذلك المحذوف فن حذف المبتدأ فخو من عمل صالحا فلنفسه ومن أساء فلعلها أي فعمله واساءته ومن حذف الخبر فخو كلها دأتم وظلها أي كذلك وقد اجتمع حذف كل منهما وبقاء الآخر فيما مثل به المؤلف وهو (فخو سلام قوم منكرون) فسلام مبتدأ نكرة لكنه تخصص بالمنكلم فكانه قال سلامي أي سلام من قبلي وخبره محذوف والتقدير (أي سلام عليكم) وقوم خبر مبتدأ محذوف أي (أنتم قوم منكرون) (و) قد (يجب حذف) كل منهما فيجب حذف المبتدأ في أربع مسائل ذكرتها في شرح القطر وحذف (الخبر) في أربع مسائل أيضا حيث وجد مع القرينة الدالة على حذفه لفظ يسد مسده الاولى أن يسند الى مبتدأ واقع (بعد لولا) الامتناعية الدالة على امتناع الشيء لوجود غيره وانما يجب حذفه اذا كان كونا عاما (فخو لولا أنتم لكننا مؤمنين) فأنتم مبتدأ وخبره محذوف أشار الى تقديره بقوله (أي لولا أنتم موجودون) وانما حذف لوجود القرينة الدالة على حذفه وهي كلمة لولا لانه لا يلائم على الوجوب ويجب حذفه لقيام الجواب مقامه فان كان الخبر خاصا فان دلته قرينه على حذفه جاز فخو لولا أنصار زيد ما سلم أي لولا أنصار زيد جوه فدلالة المبتدأ على النصرة تدل على أن المحذوف شيء يدل على الحماية وان فقدت القرينة تعين ذكره فخو لولا زيد ما سلمنا ما سلم والظاهر أن الآية التي مثل بها المؤلف مما الخبر فيه كون خاص وان تقديره لولا أنتم صدقتمونا بابل نحن صدقناكم كانه على ذلك ابن هشام وغيره (و) الثانية أن يكون الخبر واقعا (بعد القسم الصريح) بان يكون المقسم به نصافي اليمين قبل ذكر المقسم عليه (فخو لعمرك انهم) وامن الله لا فلن فعمرك مبتدأ وهو صريح في القسم وخبره محذوف (أي لعمرك قسبي) وانما حذف لدلالة لعمرك عليه ويجب لقيام جواب القسم مقامه فان فقدت صراحة القسم لم يجب حذف الخبر فخو عهد الله لا فلن (و) الثانية أن يكون الخبر واقعا (بعد واو) هي نص في (المعية) أي صريحة في المصاحبة (فخو لولا أنتم ما صنع) فكل صانع مبتدأ وما صنع معطوف عليه والخبر محذوف يقدر بعد المعطوف (أي مقرونان) وانما حذف لدلالة واو المعية على المقارنة ويجب لقيام المعطوف مقامه واستشكل بانه من جهة المبتدأ فكيف يسد عن الخبر ويتوب عنه وليس لك أن تقول ان التقدير كل رجل مقترن بصنعه وصنعه مقترن به ويكون الكلام على هذا جلتين لانه لا يجديك نصافي وجوب

فخو زيد كاتب شاعر وقوله تعالى وهو الغفور الودود ذو العرش المجيد فعال لما يريد وقد يتقدم على المبتدأ جوازا فخو في الدار زيد وجوبا فخو أين زيد وانما عندك زيد وقوله تعالى أم على قلوب أفاقها وفي الدار رجل وقد يحذف كل من المبتدأ والخبر جوازا فخو سلام قوم منكرون أي سلام عليكم أنتم قوم منكرون ويجب حذف الخبر بعد لولا فخو لولا أنتم لكننا مؤمنين أي لولا أنتم موجودون وبعد القسم الصريح فخو لعمرك انهم أي لعمرك قسبي وبعد واو المعية فخو لولا أنتم ما صنع وما صنع أي مقرونان

وقبل الحال التي لا تصلح
أن تكون خبرا نحو ضرب في
زيد قائما أي إذا كان قائما
﴿باب العوامل الداخلة
على المبتدأ والخبر﴾
وتسمى النواضع وفواضع
الابتداء وهي ثلاثة أنواع
الاول ما يرفع المبتدأ
وينصب الخبر وهو كان
وأخواتها والحرورف
المشبهة بليس وأفعال
المقاربتة والتلقي ما ينصب
المبتدأ ويرفع الخبر وهو
ان وأخواتها ولا التي تلي
الجنس والثالث ما ينصب
المبتدأ والخبر جميعا وهو
ظن وأخواتها
﴿فصل﴾ فاما كان
وأخواتها قائما ترفع
المبتدأ تشبيها بالفاعل
ويسمى اسمها وتنصب
الخبر تشبيها بالمفعول ويسمى
خبرها وهذه الأفعال على
ثلاثة أقسام أحدها
ما يعمل هذا العمل من غير
شرط وهو كان وأمسى
وأصبح وأضحى وظل وبات
وصار وليس نحو وكان الله
عفو ورازحما فاصبحتم
بنعمته اخوانا ليسوا سواء
وظل وجهه مسودا الثاني
ما يعمل هذا العمل بشرط
أن يتقدمه نفي أو نهي
أو دعاء وهو أو أربعه زال
وفتي وروح وانك نحو ولا
يزالون مختلفين

حذف خبر المعلوم وهو صغته لعدم سد شيء مسدده قال الرضي والظاهر ان حذف الخبر في مثله غالب
لا واجب (و) الرابعة أن يكون واقعا (قبل الحال التي لا تصلح أن تكون خبرا) عن المبتدأ المذكور قبلها
وضابطها أن يكون المبتدأ مصدرا عاملا في مفسر صاحب الحال أو مضافا إلى المصدا المذكور أو إلى
ما يؤول به (نحو ضرب في زيد قائما) فصر في مبتدأ وهو مصدر مضاف إلى فاعله وزيدا مفعوله وقائما حال من
ضمير المفعول المستتر في كان المحذوفه هي والخبر وما يتعلق به وتقدير ذلك (أي) حاصل (إذا كان قائما) أو إذا كان
قائما حذف الخبر وهو حاصل لدلالة ظرفه الذي هو إذا كان أو إذا كان عليه وحذف الظرف لدلالة الحال عليه
لان الحال تشابه ظرف الزمان ألا ترى ان معنى جاءني زيد راكباً جاءني زيد زمان ركوبه فالحال دالة على هذا
الخبر بواسطة وجوب لسد الحال مسدده وكان تامه بمعنى ثبت ولا يتعين التقدير المذكور في المثال لجواز كون
الحال فيه من ضمير الفاعل ويكون التقدير اد كنت أو إذا كنت فتكون كان مسددة إلى فاعل الضرب كما أشار
إلى ذلك الرضي وغيره فلوصلت الحال الاخبار بها عن المبتدأ لم يجب حذف الخبر نحو ضرب في زيد أشديدا
بل يتعين رفع الحال أو الانيان بالخبر ﴿باب العوامل الداخلة على المبتدأ والخبر﴾

وهي على ضربين أفعال وحروف (وتسمى) هذه العوامل (النواضع) من غير قيد (و) تسمى أيضا (نواضع
الابتداء) لأنها تدخل على المبتدأ وترفع عنه حكمه أي عمل الابتداء فيه أخذ من النسخ وهو لفة الرفع وتنصب
هي عاملة فيه لأنها عوامل لفظية واللفظي أقوى من المعنوي وكان نفع حكم المبتدأ تنفع حكم الخبر (وهي)
باعتبار العمل (ثلاثة أنواع) بالاستقراء (الاول ما يرفع المبتدأ) رفعا غير الاول (وينصب الخبر) وهذا صنفان
صنف من الأفعال (وهو كان وأخواتها) وصنف من الحروف (و) هو (الحروف المشبهة بليس) الاولى
الاحرف (و) من الاول (أفعال المقاربة) النوع (الثاني ما ينصب المبتدأ ويرفع الخبر) غير الرفع الاول
(وهو ان وأخواتها ولا التي لنفى الجنس) ناصا وهذه أحرف باتفاق (والثالث ما ينصب المبتدأ والخبر جميعا
وهو ظن وأخواتها) وهذه أفعال باتفاق

﴿فصل﴾ في النوع الاول وبدأ به لبقائه المبتدأ الذي هو العدة على مثل اعرابه (فاما كان وأخواتها) وهي
هنا ثلاثة عشر فعلا (فانها ترفع المبتدأ) مالم يلزم التصدير ولا الابتدائية (تشبيها بالفاعل) أي بفاعل الفعل
المتعدي (ويسمى اسمها) حقيقة وفاعلا مجازا (وتنصب الخبر) مالم يكن جملة طائيه (تشبيها بالمفعول) في توقف
الفعل عليه (ويسمى خبرها) حقيقة ومفعولا مجازا ودخولها على المبتدأ والخبر على خلاف القياس لان
الأصل في الأفعال ان تنصب معانيها إلى المفردات لا إلى الجملة فان ذلك للحروف وحق هذه الأفعال ان تنصب
معانيها إلى المفردات إلا أنهم توسعوا في الكلام فاجروا مجرى الحروف فادخلوها على المبتدأ والخبر على
نسبة معانيها إلى مضمونها ومن ثم سماها الزاجي حروفا (وهذه الأفعال) بالنظر إلى عملها هذا العمل المخصوص
(على ثلاثة أقسام أحدها ما يعمل هذا العمل) من رفع الاسم وتنصب الخبر (من غير) اعتبار (شرط) فيه مما
سبأني وهو ثمانية أفعال (كان) الدالة على ثبوت الخبر للاسم في الزمن الماضي (وأمسى) الدالة على ثبوته له
مساء (وأصبح) الدالة على ثبوته له صباحا (وأضحى) الدالة على ثبوته له نهارا (وظل) الدالة على ثبوته له
(وبات) الدالة على ثبوته له ليلا (وصار) الدالة على انتقال الاسم من صفة إلى صفة أو من حقيقة إلى حقيقة
(وليس) الدالة على نفي الخبر عن الاسم حاله عند التجرد من القرينة فهذه الثمانية تعمل من غير شرط تقدم نفي
أو شبهه عاينها مثال كان (نحو وكان الله غفورا رحاما) فكان فعل ماض ناقص والاسم الكريم اسمها وغفورا
رحما خبرها ومثال أمسى نحو وأمسى زيد فقيها وأصبح نحو (فاصبحتم بنعمته اخوانا) وأضحى نحو وأضحى محمد
متعبدا وبات نحو وبات زيد معتكفا وصار نحو صار الطين خزفا وليس نحو (ليسوا سواء) وظل نحو (ظل وجهه
مسودا) القسم (الثاني ما يعمل هذا العمل بشرط أن يكون ناليسا لنفي أو شبهه بان) يتقدمه نفي أو نهي
أو دعاء وهو أو أربعه زال (ماضي يزال) (وفتي وروح وانك) مثال زال لازال جنابك محروسا ومثلها ما تصرف
منها (نحو ولا يزالون مختلفين) ومثال فتي نحو ما فتي العبد خاضعا ولا فتي حكمت فاذا وروح نحو ما برح صباحا

متبهما ولا يرحر بعن مأنوسا ومثلها ما تصرف منها نحو (لن نبرح عليه ما كفين) ومثال انقل فتحو ما انقل
زيد مصليا ولا انقل ينقل عامرا (و) من متصرفات زال بعد النسي (قول الشاعر
صاح شمر ولا تزل ذكر الملو * تفتسيانه ضلال مبين)
صاح منادى مرخم صاحب على غير القياس وشمر بكسر الميم أمر ولا حرف نسي واسم تزل مستتر فيه أو جوبا
وذا كرم الموت خبرها (و) مثالها بعد الدعاء (قوله)

الاياسلى ياد ارمى على البلا * (ولا زال منها لا يجرعائل القطر)

فالقطر اسم زال مؤخر ومنه لا خبرها مقدا وقيد نزال بكونها ماضى يزال لان ارج زال ماضى يزول وزال
ماضى يزول فان الاول منه ما فعل تام قاصر بمعنى ذهب وانتقل والثاني متعد لواحد بمعنى ما زيمزوه هذه
الاربعة تفيد انصاف الاسم بالخبر على سبيل الاستمرار منذ كان الاسم قابلا للخبر وسبب دلالة على هذا
الاستمرار انها بمعنى النفي فاذا دخل عليها النفي صار معناها نفي النفي ونفى النفي استمرار الثبوت وانما قام النسي
والدعاء مقام النفي لان المطلوب به ما ترك الفعل وتركه نفي (و) القسم (الثالث ما يعمل هذا العمل بشرط ان
تقدمه ما المصدرية الظرفية وهو دام) خاصة (نحو) وأوصاني بالصلاة والزكاة (مادمت حيا) ونصدق
مادمت قادرا (وسميت ما هذه مصدرية لانها تقدر بالمصدر) المضاف اليه الزمان (وهو الدوام وسميت ظرفية
لنيابتها عن الظرف) المضاف (وهو المدة) وأصل مادمت حيا مدة مادمت حيا فخذ المضاف وهو المدة
ونائب المضاف اليه وهو ما وصلتها عن في الانتصاب على الظرفية ولهذا افتقر الكلام الى عامل في الظرف تم
به الجمله وامتنع أن يقال ابتداء مادام زيد مقبلا فلو فقدت ما نحو دام زيد محيا كان المنصوب بها حالا لا خبرا
وكذا اذا وجدت وكانت مصدرية لا ظرفية نحو عجت مادام زيد محيا لان المعنى عجت من دوامه محيا
لا من مدة دوامه والظرفية تلزمها المصدرية ولا يلزم من وجودها وجود العمل المذكور اذ لا يلزم من وجود
الشرط وجود المشروط واعلم ان خبر هذه الافعال تكبر المبتدأ يكون مفردا وجملة ذات رابط يربطها بالاسم
وظرفا وجارا ومجرورا متعلقين بمحذوف وجوبا ويجوز تعدده والاصل فيه أن يتأخر عن الاسم والعامل
(ويجوز في خبر هذه الافعال) كلها (أن يتوسط بينها وبين اسمها) على خلاف الاصل لقوة عملها انظر الى كونها
افعالا فخازان تتصرف في معبواها (نحو وكان حفا علينا نصر المؤمنين) فخا خبر كان وقد توسطت بينها وبين
اسمها على خلاف الاصل (و) مثله (قول الشاعر)

سلى ان جهلت الناس عنا وعنه * (فليس سواء عالم وجهول)

فسواء خبر ليس وقد توسطت بينها وبين اسمها وهو عالم وما عطف عليه وقد يكون التوسط واجبا فتحو ما كان
جهنهم الآن قالوا ومنتعنا نحو كان موسى صديقي (ويجوز أن يتقدم أخبارهن عليهن) بدليل جواز تقدم
معمول الخبر نحو أنفسهم كانوا يظلمون وقوله * على السن خبر الازال يزيد ولا فرق في ذلك بين ما شرط في
عمله تقدم نفي أولا وقد يكون التقدم واجبا نحوكم كان مالك (الا) خبر (ليس) عند جهول البصر بين قياسا
على عصى بجامع الجود ولا جهة للمجيز في قوله تعالى اليوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم لجواز ان يكون يوم مبتدأ
بنى لضافته الى الفعل أو منصوبا بفعل مقدر (و) الاخير (دام) فانه يمتنع تقدمه عليها مع ما بان لان ما في
صلة المصدر لا يتقدم عليه وعلى دام وحدها على الاصح لثلاثين الفصل بين الموصول الحرفي وصلته (كقولك
عالمنا كان زيد) مثال لتقدم الخبر على التامع ومثله قوله اعلموا اني لكم حافظ * شاهدا ما كنت أو غائبا
واذا نفي الفعل التامع عما امتنع تقدم الخبر على مادون التامع لان لها صدر الكلام فيمتنع قائما كان زيد دون
ما قلنا كان زيد (و) يثبت (لتصريف هذه الافعال) الناصخة (من المضارع والامر والمصدر واسم الفاعل ما)
ثبت (للماضى من العمل) فيرفع المتصرف منها الاسم وينصب الخبر مثال المضارع (نحو حتى يكونوا مؤمنين)
ومثال الامر نحو (قل كونوا هجارة) والمصدر نحو أعجبنى كون زيد صديقا واسم الفاعل نحو زيد كان أخاك
وهي بالنسبة الى التصرف وعدمه ثلاثة أقسام قسم لا يتصرف بحال وهو ليس باتفاق ودام عند أكثر

لن نبرح عليه ما كفين
وقول الشاعر

صاح شمر ولا تزل ذا كر
المو

تفتسيانه ضلال مبين
وقوله

ولا زال منها لا يجرعائل
القطر

والثالث ما يعمل هذا العمل
بشرط أن تقدمه ما

المصدرية الظرفية وهو
دام فتحو مادمت حيا وسميت

ما هذه مصدرية لانها تقدر
بالمصدر وهو الدوام وسميت

ظرفية لنيابتها عن
الظرف وهو المدة

ويجوز في خبر هذه الافعال
أن يتوسط بينها وبين

اسمها نحو وكان حفا علينا
نصر المؤمنين وقول الشاعر

فليس سواء عالم وجهول
ويجوز أن يتقدم أخبارهن

عليهن الا ليس ودام كقولك
عالمنا كان زيد ولتصريف

هذه الافعال من المضارع
والامر والمصدر واسم

الفاعل ما للماضى من
العمل نحو حتى يكونوا

مؤمنين قل كونوا هجارة

تامة أى مستغنية عن الخبر
نحو وان كان ذو عسرة أى
وان حصل فبجان الله حين
تسبون وحين تصبسون أى
حين تدخلون في الصباح
وحين تدخلون في المساء الا
قال وقتئذ وليس فانها ملازمة
للتخص وتختص كان يجوز
زيادتها بشرط أن تكون
بلفظ الماضي وان تكون
في حشو الكلام نحو ما كان
أحسن زيدا وتختص أيضا
بجواز حذفها مع اسمها
وابقاء خبرها وذلك كثير
بعد لوان الشرطين
كقوله عليه الصلاة والسلام
التمس ولو خائفا من حديد
وقوله الناس مجزبون
بأعمالهم ان خبر الخبر وان
شرا فشر وتختص أيضا
بجواز حذف نون مضارعها
المجزوم ان لم يلقها ساكن
ولا ضمير نصب نحو ولم أكن
بغيا ولا تثنى ضيق وان
تلك حنة

(فصل) وأما الحروف
المشبهة بليس فأربعة ما
ولا وان ولا فاما ما فتعمل
عمل ليس عند الجازين
بشرط أن لا تقترب بان وان
لا يقترب خبرها بالان
لا يتقدم خبرها على اسمها
ولا معمول خبرها على
اسمها الا اذا كان المعمول
ظرفا أو جارا أو مجرورا
فالمستوفية للشرط نحو
ما زيدا هيا وكقوله تعالى
ما هذا بشر ما هن أمانهم
فان اقترنت بان بطل عملها
نحو ما ان زيدا قائم

المتأخرين وقسم يتصرف تصرفا ناقصا بمعنى انه لا يستعمل منه امر ولا مصدر وهو زال واخواتها الثلاثة
وقسم يتصرف تصرفا تاما وهو باقى الافعال (وتستعمل هذه الافعال تامة أى مستغنية) بمرفوعها (عن الخبر)
فتدل على ثبوت الشيء في نفسه وتكون مع مرفوعها كلاما تاما بخلاف ما اذا كانت ناقصة وقيل معنى تمامها
دلائل على الحدوث والزمان لانها اذا استعملت ناقصة دلت على الزمان فقط وهو ضيق واذا استعملت
تامة كانت بمعنى فعل لازم فكان بمعنى حصل (نحو وان كان ذو عسرة أى وان حصل) وأمسى وأصبح بمعنى
دخل في المساء وفي الصباح نحو (فبجان الله حين تسبون وحين تصبسون أى حين تدخلون في الصباح وحين
تدخلون في المساء) هكذا يحذف المؤلف أى ضعى بمعنى دخل في الضحى وصار بمعنى انتقل وظل بمعنى دام وروح
بمعنى ذهب وانقل بمعنى انفصل ودام بمعنى بقى وبات بمعنى عرس (الازال) ماضى يزال (وقتي) وليس فانها
ملازمة للنقص) محتاجة الى خبر يترتب به الكلام وذكروا الفارسي ان زال تستعمل تامة أيضا (وتختص كان)
عن اخواتها بامور (بجواز زيادتها) لفظا ومعنى أولفظا فقط (بشرط أن تكون بلفظ الماضي) للحننة
(و) بشرط (أن تكون في حشو الكلام) بان تقع بين شيئين متلازمين ليسا جارا ومجرورا كالمتبادلين خبره
والموصول وصلته نحو زيد كان قائم وكيف تكلم من كان في المهديا وزيادتها بين ما وفعل التجب مطردة
(نحو ما كان أحسن زيدا) وقد أفهم كلامه انها لا تزداد بلفظ المضارع أو غيره ولا في صدر الكلام وأخره
وأن غيرها من اخواتها لا يزداد (وتختص أيضا بجواز حذفها مع اسمها وابقاء خبرها) على حاله منصوب بالكثرة
استعملها (وذلك) أى جواز الحذف (كثير) في كلامهم (بعد لوان الشرطين) وبعد غيرهما قليل (كقوله
عليه الصلاة والسلام التمس ولو خائفا من حديد) أى ولو كان الذي تلتزمه خائفا من حديد فحذفت كان مع
اسمها (وقولهم) أى العرب ولو قال وقوله ليكن أولى لانه حديث (الناس مجزبون بأعمالهم ان خبر الخبر وان
شرا فشر) فحذفت كان مع اسمها ايضا والتقدير ان كان عملهم خيرا فجزاؤهم خير وان كان عملهم شرا فجزاؤهم
شر وهذا الذي ذكره من نصب الاول ورفع الثاني عوارج الاربع في مثل هذا الترتيب ويجوز رفع الاول
ونصب الثاني ورفعها ونصبها وقد تحذف كان مع اسمها بعد غير ان ولو كقولك * من لدن ولا فالى ان لا تها
أى من لدن كانت شولا (وتختص أيضا بجواز حذف نون مضارعها المجزوم) بالسكون وصلا (ان لم يلقها
ساكن ولا ضمير نصب) متصل بها (نحو ولم أكن بغيا) أصله أكون فحذفت الضمة للجازم والواو لالتقاء الساكنين
والنون للتخفيف وعلى هذا قس نحو (ولا تثنى ضيق) في الفعل لان النون ونحو (وان تلت حنة) فلا تحذف
من المرفوع والمنصوب لتعاضدهما على الحذف لقوتها بالحركة ولا من المجزوم بحذف النون أو بالسكون حال
الوقف ولا من نحو لم يكن كقوله والاتصال بها ساكن فكسرت لاجله فتعاضدت على الحذف ومن أجاز
نظرا الى عروض الحركة ولا من نحو ان يكنه فلان تسلط عليه لاتصالها بالضمير والضمائر ترد الاشياء الى أصولها
(فصل) فيما ألحق بليس في العمل * (وأما الحروف المشبهة بليس) في النفي والجود والدخول على الجمل
الاممية (فأربعة ما ولا وان ولا ت) النافية رأكثرها عملا ما وكان القياس فيها أن لا تعمل لعدم اختصاصها
ولما كان عمل كل منها على خلاف الاصل اشترط له شروط (فاما ما) النافية (فتعمل عمل ليس عند الجازين
بشرط) اجتماع أمور أربعة الاول (أن لا تقترب) ما (بان) الزائدة (و) الثاني (أن لا يقترب خبرها بالان)
الثالث (أن لا يتقدم خبرها) ولو ظرعا (على اسمها) الرابع (أن لا) يتقدم (معمول خبرها على اسمها) وهذا
معلوم مما قبله وانما ذكره توطئة لقوله (الا اذا كان) ذلك (المعمول ظرفا أو جارا أو مجرورا) فانه يجوز اعماله مع
تقدمه كإسباني فهذه الاربعة متى وجدت جازا اعمالها في معرفة ونكرة (فالمستوفية للشرط) ونحو ما زيد
ذا هيا (قد ورد القرآن بأعمالها) كقوله تعالى ما هذا بشر ما هن أمانهم ولم يقع في القرآن اسمال ماضى بها
في غير هاتين الايتين قاله ابن هشام (فان) انفى الشرط الاول بان (اقتربت) ما (بان) الزائدة (بطل عملها)
لضعف شبهها بليس لا يلائم الا بالي ليس (نحو ما ان زيدا قائم) وقوله * بنى غدانة ما ان أتم ذهب ووروى ذهبها
وأول على أن ان نافية مؤكدة لا لازائدة وهذا يؤخذ منه ان تكرار ما لا يبطل عملها وهو اختيار ابن مالك ولم

وكذا ان اقترن خبرها بالان

نحو وما محمد الا رسول

وكذا ان تقدم خبرها على

اسمها نحو ما قام زيد أو

تقدم معمول الخبر وليس

ظرفا نحو - وما طعنا مكن زيد

آكل فان كان ظرفا نحو

ما عندك زيد جالس لم

يبتطل عملها ونوعيم

لا يعملونها وان استوفت

الشروط المذكورة

وأملا فتعمل عمل ليس

أيضا عند الجاز بين فقط

بالشروط المتقدمة في ما

وتزيد بشرط آخر وهو ان

يكون اسمها وخبرها

نكرتين نحو لا رجس

أفضل منك وأكثر عملها

في الشعر وأما ان فتعمل

عمل ليس في لغة أهل

العالية بالشروط المذكورة

في ما سواء كان اسمها

معرفة أو نكرة نحو ان

زيد قائما وسمع من

كلامهم ان أحد خبرا من

أحد إلا بالعافية وأما ان

فتعمل عمل ليس بشرط أن

يكون اسمها وخبرها بلفظ

الحين وبان يحذف اسمها

أو خبرها والغالب حذف

الاسم نحو وفنادا وولات

حين مناص أي ليس الحين

حين فرار وقرئ ولان

حين مناص على ان الخبر

محذوف أي ليس حين

فرار حيننا لهم

(فصل) وأما أفعال

المقاربة

بتعرض له المؤلف (وكذا) يبطل عملها (ان) انتفى الشرط الثاني بان (اقترن خبرها بالان نحو وما محمد الا رسول) لان عملها انما هو للنفى وقد انتقض بالاوتسيعته حينئذ خبرها محذور بخلاف ما اذا انتقض بغير الان نحو ما زيد بخبر قائم (وكذا) يبطل عملها (ان) انتفى الشرط الثالث بان (تقدم خبرها على اسمها نحو ما قام زيد) وقوله ما مسمى من أعقب (أو) انتفى الرابع بان (تقدم معمول الخبر) على اسمها (وليس ظرفا) أو جار أو مجرورا (نحو ما طعنا مكن زيد آكل) لضعفها في العمل فلا يتصرف في خبرها ولا معمول خبرها بالتقدم (فان كان) معمول الخبر (ظرفا) نحو ما عندك زيد جالسا أو جار أو مجرورا في الدار زيد جالسا (لم يبطل عملها) لتوسيعهم في الظرف والمجرور وما لم يتوسعوا في غيرهما رقتبة هذه العلة جواز أعمال ما اذا تقدم الخبر وهو ظرف أو جار أو مجرور به صرح بعضهم وهو ظاهر قبا على خبرا وأخوانها وقبل يمنع ذلك وهو قضية كلام المؤلف كغيره وأما تقدم معمول على الخبر فجاز (وبنوعيم لا يعملونها وان استوفت الشروط المذكورة) فيقولون ما زيد قائم قال شاعرهم ومهفف الاعطاف قلت له انتب * فأجاب ما قتل المحب حرام

أي هو نوعيم فاستغنى بوقوع الامهين بعد ما هو فوعين عن أن يصرح بنسبه ويقول انا نوعيم (وأما) النافية للوحدة أو للجنس ظاهرا (فتعمل عمل ليس) أيضا عند الجاز بين فقط (أي دون نوعيم) بالشروط المتقدمة في ما (النافية ما عدا الشرط الاول لان لا لا تقترن بان الزائدة (وتزيد) لا على ما (بشرط) آخر وهو أن يكون اسمها وخبرها نكرتين نحو لا رجل أفضل منك فلا تعمل في معرفة فلا يقال لا زيد قائما أو ما قوله أنكرته ابعدا أعوام مضين لنا * لا الدار دارا ولا الجيران جيرانا فنادر (وأكثر عملها) واقع (في الشعر) ولا تختص به وهذا مخالف لما في القطر والمثمة من اختصاصه بالشعر وقد برادها في الجنس نصا كقوله

نعم فلا تنفي على الأرض باقيا * ولا ورزما نفي الله واقيا (وأما ان) النافية (فتعمل عمل ليس في لغة) أهل (العالية فقط) أي دون غيرهم (بالشروط المذكورة في ما) النافية ما عدا الشرط الاول أيضا (سواء كان اسمها معرفة أو نكرة) فالاول (نحو ان زيد قائما) ومنه قراءة سعيد بن جبيرة رحمه الله تعالى ان الذين تدعون من دون الله عبادا أمثالكم بهتيف ان وكسرها لا لتقاء الساكنين ونصب عبادا بالخبرية والمثلية المنفية في هذه القراءة هي المثلية في الانسانية والمثلية في القراءة المشهورة هي المثلية في العبودية فلا مخالفة في المعنى بين القراءتين لتوارد ههما على محل واحد فاندفع الاعتراض (و) الثاني (سمع من كلامهم ان أحد خبرا من أحد إلا بالعافية) وقد يكون اسمها وخبرها معرفتين سمع من كلامهم ان ذلك نافي ولا ضار (وأما ان) أصلها الا زيد عليها التاء تأنيث اللفظ والمبالغة في معنى النفي وحركت لا لتقاء الساكنين (فتعمل عمل ليس) باجماع من العرب (بشرط أن يكون) اسمها وخبرها بلفظ الحين (هذا ما نص عليه سيديوه فأخذ بعضهم بظاهره وتبعه المؤلف وقيل لا يختص به بل بام الزمان وان لم يكن بلفظ الحين كالساعة والاوان وهو ظاهر عبارة الله سهل وجزم في الشذور وشرحه بانها تعمل في الحين بكثرة وفي الساعة والاوان بقلة (و) بشرط أن لا يجمع بين جزأها في الكلام (بان يحذف اسمها) ويذكر خبرها (أو) يحذف (خبرها) ويذكر اسمها فلا يجمعان لعدم السماع (والغالب) في كلامهم (حذف الاسم) لان الخبر محط الفائدة (نحو وفنادا وولات حين مناص) بنصب حين على انه خبرها واسمها محذوف ومناص بمعنى فرار والتقدير (أي ليس الحين حين فرار) ويقل عكسه كما أو ما إليه بقوله (وقرئ) في الشواذ (ولات حين مناص) برفع حين (على ان الخبر محذوف) والحين اسمها والتقدير (أي ليس حين فرار حيننا) موجودا (لهم) عند تناديهم وزول العذاب وأما قوله لهضي عليك للوهفة من خائف * يعني جوارا حين لا تبحر فلا تفسح مجر على الابتداء أو على القاء عليه بفعل محذوف والتقدير حين لا تبحر أو يحصل له مجر وولات موهلة لعدم دخولها على الزمان

(فصل وأما أفعال المقاربة) مصدر قارب وصيغة فاعل يفتح ثالثة قد تأتي بمعنى أصل الفعل وهو المراد هنا

فهى ثلاثة أقسام ماوضع
للدلالة على قرب الخبر
وهو كاد وكرب وأوشك
وماوضع للدلالة على رجا
الخبر وهو عسى وحى
واخلاق وماوضع للدلالة
على الشروع وهو كثير نحو
طبق وعلق وأنشأ وأخذ
وجعل وهذه الأفعال تعمل
عمل كان فترفع المبتدأ
وتنصب الخبر إلا أن
خبرها يجب أن يكون فعلا
مضارعا مؤخر عنها رافعا
لضمير اسمها غالبا ويجب
اقترانه بأن كان الفعل
سرى واخلاق نحو وحى
زيد أن يقوم واخلاق
السماء أن تظمر ويجب
تجرده من أن بعد أفعال
الشروع نحو وطفا
يخصفان عليه ما والاكثر
فى عسى وأوشك الاقتران
بأن نحو عسى الله أن يأتى
بالفتح وقوله عليه الصلاة
والسلام يوشن أن يقع فيه
والاكثر فى كاد وكرب
يتجرده من أن نحو وما كادوا
يفعلون وقول الشاعر
كرب القلب من جواه يذوب
حين قال الوشاة هند غضوب
(فصل -) وأما ان
وأخواتها فتنصب المبتدأ
ويسمى اسمها وترفع الخبر
ويسمى خبرها وهى ستة
أحرف أن وأى وهما التوكيد
النسبة ونفى الشك عنها
نحو قوله تعالى فان الله
مخفور رحيم وقوله ذلك بأن
الله هو الحق وكان للتشبيه

المؤكد

(فهى) باعتبار معانيها (ثلاثة أقسام ماوضع للدلالة على قرب الخبر) للمسمى باسمها (وهو) ثلاثة (كاد
وكرب) بفتح الراء وكسرها والفتح أفصح (وأوشك وماوضع للدلالة على رجا الخبر) أى رجا المتكلم الخبر أى
حصول مضمونه سواء رجاه عن قرب أو بعد (وهو) ثلاثة أيضا (عسى وحى) بفتح الحاء والراء المهملة تنين
(واخلاق وماوضع للدلالة على الشروع) أى على شروع الامم فى الخبر (وهو كثير) وقد أنما بعضهم الى نيف
وعشرين فعلا (نحو طفق) بفتح الفاء وكسرها (وعلق وأنشأ وأخذ وجعل) فتسميتها بما قاله مجاز من تسمية
الشيء باسم جزئه كسميتهم الكلام بالكلمة كذا قيل والظاهر أن هذا من باب التغليب كالقمر بن والعمر بن
(وهذه الأفعال تعمل عمل كان) وأخواتها (فترفع المبتدأ وتنصب الخبر) وإنما أفردت بالذ كرمع مساواتها
لها فى العمل لاختصاص خبرها بأحكام ليست لخبر كان وأخواتها كما أشار الى ذلك بقوله (الا أن خبرها يجب
أن يكون فعلا مضارعا مؤخر عنها) فلا يجوز تقديمه عليها لعدم تصرف أكثرها وقضية كلامه جواز توطئه
بينها وبين اسمها مطلقا وهو مذهب المبرد والسبى والفارسي ومنه الشلب بين فيما اقترن فيه الخبر بأن
(رافعا ضمير اسمها غالبا) كما سبى فعله أن خبرها لا يكون إلا جملة فعلية مصلية بمضارع ومجيبه على خلاف
ذلك نادر كقوله * فأت الى فهم وما كدت آتيا * وقوله

* لا تكترن انى عيت ساعما * وأما طفق مسحا فالخبر محذوف أى فطفق بمسحا ويجوز فى خبر عسى
خاصة أن يرفع الاسم الظاهر المضاف الى ضمير يعود على اسمها كقول الفرزدق
* وماذا عسى الحجاج يبلغ جهده * وبرى بنصبه أيضا على الأصل وعنه احتراز المؤلف بقوله غالبا (ويجب
اقترانه) أى الخبر (بأن كان الفعل سرى واخلاق نحو وحى زيد أن يقوم واخلاق السماء أن تظمر)
فلا يجوز وحى زيد يقوم واخلاق السماء تظمر (ويجب تجرده من أن بعد أفعال الشروع) لانه للعال وأن
تخلص الفعل للاستقبال فينبغي أن يضاف (نحو وطفا يخصفان عليهما) وقول أخذ يقول وجهه ليشد ولا
تقول أخذ أى يقول ولا جعل أن يشد (والا كترنى) خبر (عسى وأوشك الاقتران بأن نحو عسى الله أن يأتى
بالفتح وقوله عليه الصلاة والسلام يوشن أن يقع فيه) وتجرده منها قليل وليس بكثير وكان القياس فى عسى
وجوب اقتران خبرها بأن حتى ذهب جمهور البصريين الى أن التجرد من أن خاص بالشعر وأما ووشك فيكون
الاكثر معها الاقتران انما يظهر حيث جعلت للترجى كعسى وأما ان جعلت للمقاربة كما ذهب اليه ابن مالك
ومن تبعه فلا (والا كترنى) خبر (كاد وكرب تجرده مع أن نحو وما كادوا يفعلون وقول الشاعر
كرب القلب من جواه يذوب * حين قال الوشاة هند غضوب)
واقترانهما قليل أيضا وليس بكثير وقد اشتهر القول بين النحويين ان كاد انما تنفى ونفيها اثبات حتى جعله
المعرى لقرا فقال

ألمحوى هذا العصر ما هى لفظه * جرت فى لسانى جرهم ونمود

إذا استعملت فى صورة الجحد أثبت * وان أثبت قامت مقام جود

والصحيح أنها كسرا لأفعال نفيها تنفى وأثباتها اثبات ولا ينافى قوله وما كادوا يفعلون قوله فذبحوها إلا ان
معنى الكلام أنهم ذبحوها ولم يكفوا قبل الذبح قر بين الالذبح بناء على التعنتان الصادرة عنهم
(فصل فى النوع الثانى من التوامخ) (وأما ان وأخواتها) وتسمى الأحرف المشبهة بالفعل ولها صدر الكلام
الا أن المفتوحة (فتنصب المبتدأ) المستند اليه (ويسمى اسمها وترفع الخبر) على الأصح (ويسمى خبرها وهى
ستة أحرف) عملها مضمود ومعناها مختلف (ان) بالكسر والتشديد (وأن) بالفتح والتشديد (وهما)
موضوعان (لتوكيد النسبة) بين الجزأين إذا كان المخاطب عالما بها (و) لتوكيد (نفي الشك عنها) إذا كان
شاك فيها (لتوكيد نفي الانكار عنها) إذا كان جاحدا لها (نحو قوله تعالى فان الله غفور رحيم) (نحو قوله)
تعالى (ذلك بأن الله هو الحق) والفرق بينهما أن ان المكسورة لا تغير معنى الجملة عما كان عليه بخلاف أن
المفتوحة فانها مع اسمها وخبرها فى تأويل المفرد ولهذا لا بد أن يتقدم عليها عامل (وكان للتشبيه المؤكد)

بفتح الكاف لتركها من الكاف المفيدة للتشبيه وأن المفيدة للتأكيد (فحو كان زيدا أسدا) أصله أن زيدا كاسد
 فقدمت الكاف على أن لا فائدة للتشبيه من أول وهلة وفحتم همزة أن لفظا وصارتا كلمة واحدة ولهذا لا تتعلق
 الكاف بشئ (ولكن لا اسندراك) وهو تعقيب الكلام برفع ما ينوهم شيوته أو نفيه (فحو) قولك (زيد شجاع)
 فهذا يؤهم بثبوت الكرم له لأن من سمة الشجاع الكرم فرفعت ذلك النوهم بفعلك (لكمه بخيل) وكذا تفعل في
 النفي تقول ما زيد عالم لكنه صالح وقد تأتي التوكيد نحو لو جاءني زيد أكرمه لكنه لم يجئ (وليت للفتى) وهو
 طلب ما لا طمع فيه (فحو ليت الشباب فائد) فإن عوده بعد المشيب مستحيل أو ما فيه عسر كقول من لم يرج مالا
 ليت لي مالا فأج منه وعنت لي غدا يجي فانه واجب المجي (ولعل للترجي) في الشئ المحبوب (فحو لعل زيدا
 قادم وللتوقع) أي الاشتفاق من الشئ المكروه (فحو لعل عمرا هالك) ولو عبر بالاشتفاق لكان أولى لأن التوقع
 صادق بهما ولا يكون إلا في الممكن وقد تأتي للتعليل فحو لعله بتدكر (ولا يتقدم خبر هذه الأعراف عليها) ولو
 ظرفا فمحرورا فلا يقال قائم أن زيدا ولا عندك أوفى الدار أن زيدا الضعفاء في العمل بدم نصر فها لأن عملها
 بالحل على الأفعال فلم تقو قوتها (و) لهذا (لا يتوسط بينها وبين اسمها) فلا يقال أن قائم زيدا وإذا امتنع هذا
 امتنع ما قبله من باب أولى لأن امتناع الأسهل يستلزم امتناع غيره بخلاف العكس (الا إذا كان) الخبر (ظرفا
 أوجارا ومحرورا) فانه يجوز (فحو أن لنا أنكالا) ونحو (ان في ذلك لعبرة) لأجل التوسع في الظرف والمحروركا
 مر مع تأخرهما عن العامل بل قد يجب ذلك لعارض فحو أن في الدار صاحبها ولا يلزم من جواز فسطحه إذا كان
 ظرفا جواز تقدمه على هذه الأعراف إذا لا يلزم من تجوز الأسهل نحو بر غيره وكما يمنع تقديم خبرها عليها فيمتنع
 تقديم موله فلا يقال اليوم اني ذاهب واعلم أن لفظة ان اذا وقعت في الكلام وأردت أن نعلم انها مكسورة
 أو مفتوحة وهل كسرهما جاز أو واجب فاحفظ هذا الضابط وهو كل موضع لا يجوز فيه أن يسد المصدر مسدا
 ومسده ممولها واجب فيه كسرهما وان وجب فيه ذلك بعين قصها ويجوز الفتح والكسر ان صح الاعتبار ان وقد
 ذكر المؤلف رحمه الله من صور هذا الضابط مسائل فقال (وتعين المكسورة في الابتداء) أي في ابتداء كلام
 المتكلم أوفى وسطه إذا كان ابتداء كلام آخر لكونه موضع الجلة حقيقة (فحو أنا أنزلناه) أو حكما (و) ذلك (بعد
 ألا التي يستفخ بها الكلام فحو ألا ان أولياء الله لا خوف عليهم) وتعين في أول الجلة الواقعة (بعد حيث)
 وفوها مما هو ملازم للادخلة إلى الجمل كاذ (فحو جلست حيث أن زيد اجالس) لأن حيث لا تضاف إلا إلى
 الجلة وأن المفتوحة مع ممولها في تأويل المفرد كما مر بخلاف الواقعة في أثناء الجلة فحو جلست حيث اعتقادي
 انه مكان حسن قال ابن هشام وقد ألع الفقهاء وغيرهم بفتح ان بعد حيث وهو لحن فاحش اه رضية كلام ابن
 الحارث في كافيته وجوب الفتح وبه صرح صاحب المتوسط وجوز بعض العلماء الوجهين بدها كايينته في شرح
 القطر (وبعد القسم) أي الام المقسم به جوابا له سواء وجدت اللام في خبرها فحو والعصر ان الانسان لفي خسر
 أولا فحو حم والكتاب المبين أنا أنزلناه لان جواب القسم لا يكون إلا جلة (وبعد القول) في أول الجلة المحكية
 به (فحو قال اني عبد الله) لان مفعول القول لا يكون إلا جلة بخلاف الواقعة في أثناءها فحو قال زيد اعتقادي أن
 عمرا فاضل (و) تعين أيضا (إذا دخلت اللام) الابتدائية (في خبرها فحو) ان الله لعفور رحيم ومنه اللام
 المعقولة للعامل عن العمل فحو (والله يعلم انك لرسوله والله يشهد ان المنافقين لكاذبون) فاللام علققت فعلى
 العلم والشهادة أي منعهما من التبسيط على لفظ ما بهد هما فصار لهما بعدهما حكم الابتداء فلذلك وجب الكسر
 ولولا اللام لوجب الفتح ومن المواضع التي يجب فيها الكسر ان تقع في أول الصلة فحو جاء الذي انه فاضل وفي
 أول الصفة فحو جاء في رجل انه فاضل وفي أول الجلة الخبر بها عن اسم عين فحو زيد انه فاضل (وتعين أن
 المفتوحة إذا حلت محل الفاعل فحو أول يكفهم أنا أنزلنا) لوجب كون الفاعل مفردا ولهذا اوجبوا الفتح
 بعد الوالشرطية فحو ولو أنهم صبروا (أو) حلت (محل نائب الفاعل فحو أولي أني أنه استمع نفر من الجن)
 لوجب كون النائب كذلك (أو محل المفعول فحو ولا تخافون أنكم أشركتم بالله) لوجب كون المفعول مفردا
 (أو محل المبتدأ فحو ومن آياته أنك ترى الأرض خاشعة) لوجب كون المبتدأ كذلك ولهذا اوجبوا الفتح

فحو كان زيدا أسدا ولكن
 لا اسندراك فحو زيد
 شجاع لكنه بخيل وليت
 للفتى فحو ليت الشباب
 فائد ولعل للترجي فحو لعل
 زيدا قادم وللتوقع فحو لعل
 عمرا هالك ولا يتقدم خبر
 هذه الأعراف عليها ولا
 يتوسط بينها وبين اسمها إلا
 إذا كان ظرفا أو جارا
 ومحرورا فحو أن لنا أنكالا
 ان في ذلك لعبرة وتعين ان
 المكسورة في الابتداء فحو
 أنا أنزلناه وبعد ألا التي
 يستفخ بها الكلام فحو ألا
 ان أولياء الله لا خوف
 عليهم وبعد حيث فحو
 جلست حيث أن زيدا
 اجالس وبعد القسم فحو
 والكتاب المبين أنا أنزلناه
 وبعد القول فحو قال اني
 عبد الله وإذا دخلت اللام
 في خبرها فحو والله يعلم انك
 لرسوله والله يشهد ان
 المنافقين لكاذبون وتعين
 أن المفتوحة إذا حلت
 محل الفاعل فحو أول يكفهم
 أنا أنزلنا أو محل
 نائب الفاعل فحو أولي أني
 أنه استمع نفر من الجن
 أو محل المفعول فحو ولا
 تخافون أنكم أشركتم
 بالله أو محل المبتدأ فحو
 ومن آياته أنك ترى
 الأرض خاشعة

بمدلول الامتناعية نحو لولا انك منطلق (أو دخل عليها حرف الجر نحو ذلك بأن الله هو الحق) لان حرف الجر لا يدخل الاعلى مفرد أو كانت مجرد ووة بالاضافة نحو انه لخلق مثل ما أنكم تطقون أو خبرا عن اسم معنى نحو اعتقادي انه فاضل او معطوفة على متي مما تقدم أو بدلا منه نحو اذ كررنا نعمتي التي أنعمت عليكم وأنى فضلناكم ونحو واذ بعدكم الله احدى الطائفتين أم الكم (ويجوز الامر ان) أى كسر ه مزنة وان فتحها في المحل الصالح للمفرد والجملة كما اذا وقعت (بعدفاء الجزاء من عمل منكم سواء الى قوله فانه غفور رحيم) فالكسر على جعل ما بعد الفاء جملة تامة والمعنى فهو غفور رحيم والفتح على جعل ان مع ممولها مبتدأ أو خبر مبتدأ والمعنى فالغفران والرحمة أى حاصلان او فالحاصل الغفران والرحمة (و بعد اذا الفجائية) اذ لم يكن معها الام ابتداء (نحو خرجت فاذا ان زيدا قائم) فالفتح على تأويلها بمصدر مرفوع بالابتداء والخبر محذوف أى فاذا قيامه حاصل والكسر على هدم التأويل أى فاذا هو قائم قال ابن مالك وهو أولى لانه لا يجوز ان يكون له ابتداء كان معها اللام فييب الكسر نحو خرجت فاذا ان الشمس طالعة (و) كذا ويجوز الامر ان (اذا وقعت في موضع التعليل نحو) انما كان من قبل (ندعو انه هو البر الرحيم) فالكسر على انه تعليل مستأنف والفتح على تقدير لام العلة أى لانه (و) مثله (ليبين ان الحمد والنعمة لك) والكسر أرجح ويجوز الامر ان ايضا اذا وقعت خبرا عن قول ووقع خبرها فولا فاعل القولين واحد نحو أول قولى انى أحمده فالكسر على معنى قولى هذا اللفظ المفتوح بانى فلا يصدق على حد بغير هذا اللفظ والفتح على معنى أول قولى حمد الله فبصدق على أى قول تضمن حمد لولم يقع خبرا عن قول نحو عملى انى أحمده الله وجب فتحها أولم يخبر عنها بقول نحو قولى انى مؤمن أو اختلاف القائل نحو قولى ان زيدا يحمده الله وجب كسرها (و يدخل لام الابتداء بعد ان المكسورة) فتزداد الجملة تأكيذا (فقط) أى دون سائر أخواتها (على) واحد من (أربعة أشياء) الاول (على خبرها بشرط كونه مؤخر) فلو قدم نحو ان ليدنا انكالا لم تدخله اللام (مثبتا) غير ماض متصرف خال من قد فلو كان مع تأخره منفيبا نحو ان زيدا لم يحمده لم تدخل عليه كالمو كان مع ذلك ماضيا متصرفا خاليا من قد نحو ان زيدا قام ولا فرق في دخولها في الخبرين أن يكون مفردا (نحو ان ربك لسريع العقاب وانه لغفور رحيم) أو ظرفا نحو ان زيدا عندك أو شبهه نحو وانك لعملى خلق عظيم أو جملة اسمية نحو ان زيدا ابوه قائم أو فعلية مصدرية بمضارع نحو وان ربك ليحكم بينهم أو ماض غير متصرف نحو ان زيدا العسى أن يقوم أو ماض متصرف مقرون بحد نحو ان زيدا قد سما (و) الثاني (على اسمها بشرط ان) لا يلى ان اما بان (يتأخر عن الخبر) الذى هو ظرف أو شبهه (نحو ان فى ذلك لعبرة) وان عندك لزيدا أو عن معمول الخبر نحو ان قبل لزيدا راغب وانما اشتترط ذلك لا يجمع بين حرفي تأكيد (و) الثالث (على ضمير الفصل) هو صيغة ضمير مرفوع منفصل يقع بين المبتدأ والخبر أو ما أسند ذلك (نحو ان هذا هو القصص الحق) معنى بذلك لفصل الخبر عن احتماله الصفة وذلك فيما يصلح لهما ثم اتسع فادخل فيما لا يلى فيه والكوفى بسببه عمدا لانه يعتمد عليه في تأدية المعنى أو فى فصل الخبر عن الصفة ولا يحمل له من الاعراب عند التحليل لانه عنده حرف وقبل هو اسم لا يحمل له من الاعراب كاسم الفعل وقبل محله بحسب ما بعده وقبل بحسب ما قبله (و) الرابع (على معمول الخبر بشرط تقدمه على الخبر) ولم يكن حالا ولا لاحبة الخبر لدخول اللام عليه (نحو ان زيدا العر اضارب) وان فى الدار عندك زيدا جالس فلو تأخر عن الخبر لم يجوز دخولها عليه نحو ان زيدا جالس عندك كالمو كان مع تقدمه حالا والخبر غير صالح للام نحو ان زيدا راكبا يائيل وان عمرا خالدا ضرب و هذه اللام تسمى اللام المرحقة بالناق أو بانفا لانها الداخلة على المبتدأ فزحلت مع ان الخبر كراهه اجتماع حرفي تأكيد (وتصل ما لزانة بهذه الاحرف) الستة (فيبطل عملها) لان ما قد أزلت اختصاصها بالاسماء فوجب اهما الها والها هذا تسمى ما هذه كافة فكيفها ما اتصلت به عن العمل وتسمى أيضا المبهمة لانها هيأت هذه الاحرف للدخول على الاعمال (نحو انما الله الواحد) مثال لا همال ان المكسورة ودخولها على الاسم ونحو (قل انما يوحى الى) مثال لدخولها على الفعل ونحو (انما الهكم الله الواحد) مثال لا همال ان المفتوحة ودخولها على الاسم ومثال لدخولها على الفعل نحو انفسيتم انما خلقناكم

أو دخل عليها حرف الجر نحو ذلك بأن الله هو الحق ويجوز الامر ان بعدفاء الجزاء من عمل منكم سواء الى قوله فانه غفور رحيم بعد اذا الفجائية نحو خرجت فاذا ان زيدا قائم وكذلك اذا وقعت في موضع التعليل نحو ندعو انه هو البر الرحيم وليبين ان الحمد والنعمة لك وتدخل لام الابتداء بعد ان المكسورة فقط على أربعة أشياء على خبرها بشرط كونه مؤخر مثبنا نحو ان ربك لسريع العقاب وانه لغفور رحيم وعلى اسمها بشرط أن يتأخر عن الخبر فيكون في ذلك لعبرة وعلى ضمير الفصل نحو ان هذا هو القصص الحق وعلى معمول الخبر بشرط تقدمه على الخبر نحو ان زيدا العر اضارب وتصل ما لزانة بهذه الاحرف فيبطل عملها نحو انما الله الواحد قل انما يوحى الى انما الهكم الله الواحد

عنا ونحو (كأنما زيد قائم) مثال لاهمال كأن ودخولها على الاسم ومثال دخولها على الفعل كأنما يساقون
 إلى الموت (و) نحو (لكنما زيد قائم) مثال لاهمال لكن ودخولها على الاسم ومثال دخولها على الفعل قوله
 * ولكنما أسعى لمجد مؤنل * (و) نحو (لعلما زيد قائم) مثال لاهمال لعل ودخولها على الاسم ومثال دخولها
 على الفعل قوله لعلما * أضاءت لك النار الحجار المقيدا * ولا يستثنى من هذه الأحرف (الابتداء فيجوز فيها
 الأفعال) لأنهم يرزل اختصاصها بالاسماء اتصال ما بها (والاهمال) الحاقا بأخواتها (نحو ليلما زيد قائم بنصب
 زيد ورفع) وقد روي * ما قوله * قالت ألا ليت هذا الحمام لنا * يروى برفع الحمام على إهمال ليت وبتنصبه على
 إعمالها هذا مذهب الجمهور ومن التمس من جواز إعمال البقية قياسا على ليت فإن الأفعال لم يسمع الإفعالها
 ومنهم من قاس عليها لعل وحدها ومنهم من قاس معها أن قال بعض شراح الألفية ولا يصح القياس في شيء
 من ذلك إبقاء اختصاص ليت بالاسم دون غيرها واحتراز المؤلف بالزيادة عن الموصولة قائم لا تبطل عمل هذه
 الأحرف نحو أنما يحسبون أنما غدهم به وقوله * ولكن ما يقضى فسوف يكون * ومثلها ما المصدرية نحو أعجبتني
 أن ما فعلت حسن أي أن فذلك حسن (وتخفف أن المكسورة) الهمزة عند البصريين لثقل التشديد وكثرة
 الاستعمال (فيكثر إعمالها) أي إبطال عملها فيصير ما بعدها مبتدأ وخبرا (نحو أن كل نفس لما عليها حافظ)
 بتخفيف ما فهي زائدة وإهمال أن هو القياس لزوال اختصاصها بالاسماء ولقوات بعض وجوه مشابهتها
 للفعل كفتح الآخر وكونها على ثلاثة أحرف وإذا خففت جاز دخولها على كل ناسخ ولا تدخل على غيره إلا نادرا
 لأن الأصل دخولها على المبتدأ والخبر فإذا خففت ذلك اشترط أن لا يكون دخولها على ما يقضى المبتدأ والخبر
 رعاية للأصل بحسب الامكان والاكثر كون الناسخ ماضيا (وقيل إعمالها) استحسانا بالحكم الأصلي فيها (نحو
 وان كذا لما لبو فيهم في قراءة من خفف ان ولما في الآيتين) أي هذه والتي قبلها فان تخففة من التثنية وكلا
 اسمها واللام في اللام الابتدائية وما سكره خبران ولبو فيهم جواب لقسم محذوف والتقدير وان كذا خلق أو
 جمع والله لبو فيهم وقرئ بتشديد لما في الآيتين وتخفيف ان فلما يعني الأوان نافية وكلا في الثانية منصوب
 بأضمار أرى (وتلزم اللام) الابتدائية (في خبرها إذا أهملت) ولم يظهر المعنى لأنها المأهملت صارت صورتها
 صورة ان النافية ففي اللام لا يشبه كل من معنى النفي والاثبات بالآخر ما إذا أهملت أو أهملت وظهر
 المعنى لو جود قرينة رافعة لاحتمال النفي لم تلزم اللام بل قد يجب تركها نحو ان زيد لن يقوم هذا مذهب ابن
 مالك ومن تبعه وأما ابن الحاجب فيوجب اللام بعدها أهملت أو أهملت وهي في الأول للفسوق والثاني
 لا طراد الباب على سن واحد (وان خففت ان المفتوحة) الهمزة (في إعمالها) وجوبا (ولكن يجب) في غير
 ضرورة (أن يكون اسمها ضمير الشأن وان يكون) مع ذلك (محذوفا) إذ لو لم يعمل للزم ترك جميع الأضعف على
 الأقوى وذلك لأن مشابهة ان المفتوحة بالفعل أكثر من مشابهة المكسورة وقد سمع إعمال المكسورة المخففة
 في سعة الكلام ولم يسمع إعمال المفتوحة المخففة فأوجبوا إعمالها وانما قدروا اسمها ضمير شأن لأنهم وجدوها
 داخلية على أفعال غير ناسخة وقد تقدم ان المكسورة لا تدخل عليها قياسا لثلاث خرج عن أصل وضعها
 بالنكية فوجب إعمال المفتوحة في ضمير الشأن مع إدراك كون داخلية على جملة اسمية فجري على السنين
 السابق وانما أوجبوا حذفها لأن ان المفتوحة قد أثرت في المعنى بتغييره من الجملة إلى المفرد فوجبوا تغييرها
 في اللفظ لأجل أن يطابق اللفظ المعنى (ويجب) في غير ضرورة (أن يكون خبرها جملة) اسمية أو فعلية
 لتكون الجملة مفسرة لضمير الشأن (نحو علم ان سيكون) هذا مذهب ابن الحاجب ومن تبعه وأما ابن
 مالك فظاهر كلامه كالمعنى ان الشرط كون اسمها في الغالب ضمير اسم محذوف سواء كان ضمير الشأن أم غيره
 ثم الجملة الواقعة خبرا ان كانت اسمية أو فعلية مبتدأ أو بفعل جامد أو متصرف متضمن دعاء لم يخرج إلى فاصل
 والأوجب فصلها من أن بحرف تنفيس أو نفي أو قد أو لو (وإذا خففت كان بقى إعمالها) وجوبا عند الجمهور
 استحسانا باللام لئلا يلالها على أن المفتوحة يمكن تخالفها في أن خبرها لا يلزم كونه جملة وان اسمها لا يلزم
 كونه ضمير شأن ولا حذفه كبرشده إلى ذلك قوله (ويجوز حذف اسمها وذكره) في اللفظ لكنه قليل (كقوله

كأنما زيد قائم ولكنما
 زيد قائم ولعلما زيد قائم إلا
 ليت فيصـوز فيها الأفعال
 والاهمال نحو ليلما زيد
 قائم بنصب زيد ورفع
 * وتخفف ان المكسورة
 فيكثر إعمالها نحو ان كل
 نفس لما عليها حافظ وقيل
 إعمالها نحو وان كذا لما
 لبو فيهم في قراءة من خفف
 ان ولما في الآيتين وتلزم
 اللام في خبرها إذا أهملت
 وان خففت أن المفتوحة
 بقى إعمالها ولكن يجب
 أن يكون اسمها ضمير
 الشأن وأن يكون محذوفا
 ويجب أن يكون خبرها
 جملة نحو علم أن سيكون
 وإذا خففت كان بقى
 إعمالها ويجوز حذف
 اسمها وذكره كقوله

كان ظبية تعطوا الى وارق السلم واذا خففت لكن وجب اهمالها
 (فصل) وأما التي لنفى الجنس فهي التي يراد بها تقي جمع الجنس على سبيل التنصيص وتعمل عمل ان قنصب الاسم وترفع الخبر بشرط أن يكون اسمها وخبرها نكرتين وان يكون اسمها منصلا بها فان كان اسمها مضافا أو مضافا بالمضاف فهو معرب منصوب نحو لا صاحب علم محفوت ولا طاعا عاجلا حاضر والمشبّه بالمضاف هو ما اتصل به شيء من تمام معناه وان كان اسمها مفردا بنى على ما ينصب به لو كان معربا ونعى بالمفرد هنا وفي باب النداء ما ليس مضافا ولا يشبه بالمضاف وان كان مثنى أو مجموعا وان كان مفردا أو جمع تكسیر بنى على الفتح نحو لا رجل حاضر ولا رجال حاضر وان كان مثنى أو جمع مذكرا لم يثنى على الياء نحو لا رجلين في الدار ولا قائمين في السوق وان كان جمع مؤنث سالما بنى على الكسرة نحو لا مسلمات حاضرات وقد يبنى على الفتح وإذا تكررت لا نحو لا حول ولا قوة جاز في النكرة الاولى الفتح والرفع فان قصتها جاز في الثانية ثلاثة أوجه الفتح

* كان ظبية تعطوا الى وارق السلم * يروي برفع ظبية على أن اسمها محذوف وينصبها على حذف الخبر ويجزها على جعل أن زائدة بين الجار والمجرور وإذا كان خبرها مفردا أو جملة اسمية لم يفتح الى فاصل والاوجب الفصل بلم أو قد وجوز الزحشري وابن الحاجب الغاء ما بل جعله ابن الحاجب هو الأوضح واذا خففت لكن وجب اهمالها) الزوال اختصاصها بالاسماء لانها أضغف من كان في مشابهة الفعل واذا خففت جاز دخول الواو العاطفة عليها للفرق بينها وبين لكن العاطفة فان هذه لا يجوز دخول الواو عليها وأجاز لا تخش وبونس اعمالها قال الرضى ولا أعرف له شاهدا
 (فصل في الكلام على لا العاملة عمل ان بالجل عليها) ولا على ثلاثة أقسام ناهية فتختص بالمصارع وتجزمه وزائدة دخولها في الكلام تكريها وبافيه وهي فوعان داخلة على معرفة وستاقى وعلى نكرة وهي ضربان عاملة عمل ليس وقد تقدمت وعاملة عمل ان وتسمى لا التبرئة واليهما أشار بقوله (وأما التي لنفى الجنس فهي التي يراد بها نفي جميع الجنس على سبيل التنصيص) بحيث لا يخرج عنه فرد من أفراد بخلاف العاملة عمل ليس فانها وان نفت الجنس لكن على سبيل الاحتمال والظهور (وتعمل) هذه (عمل ان قنصب الاسم) الذي هو المبتدأ للفظا أو محلا (وترفع الخبر) الذي كان خبر المبتدأ على أنه خبرها لانها تأتى كبد التاني وان تأتى كبداية الإيجاب فعملت على أن حلا للنقيض على النقيض كما يحمل النظر على النظر وكان القياس ان لا تعمل كما مر لكنهم أخرجوها عن الأصل وأعملوها (بشرط) اجتماع أمور أربعة (أن يكون اسمها وخبرها نكرتين) أما تكسیر الاسم فانه يدل على عمومها فوقع في سبيل النفي وأما تكسیر الخبر فلا يخرج بالمعرفة عن النكرة (وان يكون اسمها منصلا بها) لفظا وتقديرا بان يكون مقدا على خبرها لضعفها في العمل لانها فرع الفرع فلم يتوسعوا فيها ولان عملها على خلاف القياس كما مر وان لا يدخل عليها جارا فإذا وجدت هذه الشروط الأربع وجب اعمالها ان لم تكرر ولا جاز (فان كان اسمها مضافا) الى نكرة (أو مشبها بالمضاف) في تعلقه بشيء هو من تمام معناه (فهو معرب منصوب) لفظا أو تقديرا فالاول (نحو لا صاحب علم محفوت) والثاني (نحو لا طاعا عاجلا حاضر) والمشبّه بالمضاف هو ما اتصل به شيء (هو) من تمام معناه (أي المشبّه كالمثال المذكور فان جلا تعلق بطاعا بحيث لا يتم معنى طالعا بدونه كان المضاف يتعلق بالمضاف اليه بحيث لا يتم معناه بدونه والشئ المتصل قد يكون منصوبا بالمشبّه كهذا المثال ومرفوعا نحو لا حسنا وجه مذموم ومجرورا نحو لا خبرا من زيد عندنا (وان كان اسمها مفردا بنى على ما) كان (ينصب به) المفرد (لو كان معربا) قبل دخول لا عليه (ونعى) معانير النماء (بالمفرد هنا وفي باب النداء ما ليس مضافا ولا يشبه بالمضاف) الاولى به (وان كان مثنى أو مجموعا) فانه مفرد هنا وانما قال هنا وفي باب النداء لان المفرد في باب الاعراب يقابله المثنى والمجموع وفي باب العلم يقابله المركب وفي باب المبتدأ والخبر يقابله الجملة وشبهها وفي باب لا والنداء يقابله ما ذكره هنا (وان كان مفردا) أي موحدا للفظا ومعنى أو لفظا فقط (أو جمع تكسیر) لمذكر أو مؤنث (بنى على الفتح نحو لا رجل حاضر) ولا قوم في الدار (ولا رجال حاضرون) ولا نود حاضرات (وان كان مثنى أو جمع مذكرا لم يثنى على الياء) نياية عن الفضة (نحو لا رجلين في الدار) مثال للمثنى (ولا قائمين في السوق) مثال للجمع (وان كان جمع مؤنث سالما بنى على الكسرة) بلاتونين (نحو لا مسلمات حاضرات) استحصا باللاصل بل كان القياس وجوب الكسرة (وقد يبنى على الفتح) نظرا للاصل في بناء المركبات وهو أولى للفرق بين حركته معربا وحركته مبنيًا وقد روي بالوجهين قوله فيه نداء لذات للشيب وانما بنى اسم لا اذا كان مفردا لضعفه معنى من فان لا رجل جواب لمن قال هل من رجل في الدار فكان الواجب ذكرها في الجواب ليتطابقا الا أنه استغنى عنها بذكرها في السؤال وقد تقدم ان الاسم اذا نفع معنى الحرف يبنى وانما بنى على ما ينصب به ليكون البناء على حركة أو حرف استحققتها النكرة في الاصل قبل البناء ولم يثنى بالمضاف والمشبّه به لان الاضافة ترجح جانب الاسم فيصير الاسم بها الى ما يستحقه في الاصل أعني الاعراب (واذا تكررت لا) مع مفرد نكرة (نحو لا حول ولا قوة) الا بالله (جاز) لك (في النكرة الاولى الفتح والرفع فان قصتها جاز) لك (في) النكرة (الثانية ثلاثة أوجه الفتح) على اعمال لا الثانية كالأولى والثانية معطوفة على الاولى

عطف مفرد على مفرد وخبر لا محذوف أي لا حول ولا قوة مو جدان الابل الله وعطف جملة على جملة أي لا حول
 الابل الله ولا قوة الابل الله فحذف الخبر من الاول استغناء عنه بالثاني (والنصب) على جعلها زائدة لتأكيده النفي
 وعطف ما بعدها على محل اسم لا قبلها فان محله نصب والبناء عارض أو على لفظه وان كان مبنيا للمشابهة
 حركته حركة الاعراب والكلام حينئذ جملة واحدة (والرفع) على تقديرها زائدة وعطف ما بعدها على محل لا
 الاولى مع اسمها فان محلهما رفع بالابتداء أو على أعمالها عمل ليس (وان رفعت) النكرة (الاولى) بالابتداء
 والقيت لا لتكرارها وعلى أعمالها عمل ليس (جاز لا في) النكرة (الثانية وجهان الرفع) بتقدير لا الثانية زائدة
 وعطف ما بعدها على ما قبلها وعلى أعمالها عمل ليس (والفتح) على أعمالها وعطف ما بعدها على ما قبلها من
 عطف مفرد على مفرد أو جملة على جملة ويمنع النصب في النكرة الثانية بالانتفاء المحو له (وان عطف) على
 اسم لا (ولم تكرر) لامع المعطوف (وجب فتح النكرة الاولى) لان المحو لا هما لها هو تكرارها وقد انتفى فوجب
 المصير الى الاصل وهو البناء (وجاز في) النكرة (الثانية الرفع) بالعطف على محل لا الاولى مع اسمها (والنصب)
 بالعطف على محل اسم لا أو على لفظه (نحو لا حول) بالبناء على الفتح (وقوة) بالرفع (وقوة) بالنصب وقد روى
 بهما قوله فلا أبوابنا مثل مر وان وابنه ويمنع الفتح لعدم تكرر لا (واذا نعت اسم لا مفردا) المبني معها
 على الفتح (نعت مفرد) متصل باسمها وهذا هو معنى قوله (ولم يفصل بين النعت والمنعوت فاصل و) ذلك (نحو
 لا رجل ظريف جالس جاز) لك (في النعت) ثلاثة أوجه كما اذا تكررت لامع النكرة (الفتح) على أن الصفة من
 نعمة الموصوف بان ركبا جعل اسم واحد اسم جمعي بلانفي المجموع (والنصب) جلا على محل اسم لا أو على
 لفظه (والرفع) جلا على محل لامع اسمها كالتمثال المذكور ونحو لا ماء باردا عندنا وانما جاز الوصف بالماء فيه
 مع انه جامد لان الجامد اذا وصف مشتق صريح الوصف به وهو هنا كذلك (فان فصل بين النعت والمنعوت) الذي
 هو اسم لا (فاصل أو) لم يفصل لكن (كان النعت غير مفرد) بان كان مضافا أو شبيهه أبه أو كان مفردا
 والمنعوت غير مفرد (جاز الرفع والنصب فقط) أي دون الفتح لعدم تكرره لانهم لا يركبون ثلاثة أشياء ويجمعونها
 كشي واحد (نحو لا رجل جالس ظريف) بالرفع (وظريف) بالنصب وهذا مثال للفصل (و) نحو (لا رجل
 طالعا) بالنصب (وطالع) بالرفع (جب لا حاضر) مثال للنعت غير المفرد ونحو لا غلام سافر ظريف وطريرا
 عندنا (واذا جهل خبر لا) بان لم يعلم بعد الحذف (وجب ذكره) عند جميع العرب فلا يجوز حذفه عند أحد لان
 حذف ما لم يعلم يلزم منه عدم الفائدة والعرب مجمعون على ترك التكلم بما لا فائدة فيه (كاملنا) وكقوله عليه
 الصلاة والسلام لا أحد أغبر من الله واذا علم من سباني أو غيره (فلا كثر حذفه) استغناء عن ذكره بالعلم به
 (نحو) ولو ترى اذ فرعوا (فلا فوت) فقوت اسم لا وخبرها محذوف تقديره (أي لهم) ولو ذكر لجاز (و) كذا
 حال قالوا (لا ضير أي علينا ونحو لا حول ولا قوة أي) موجودان (لنا) وأما بنوعيم فانهم يوجبون حذفه حين
 العلم به وهذا كما لا يخفى لا يقتضي وجوب الحذف (فان دخلت لا على معرفة أو) على نكرة لكن (فصل بينها
 وبين اسمها وجب) في الصورتين (أعمالها) أما في الاولى فلا لانه مل في المعارف لانها وضعت لنفي
 النكرات وأما في الثانية فلا لانه مل ضعيف لا يتصرف في معموله بتقديم ولا تأخير فاذا وقع فصل رجع الى
 الاصل وهو الرفع كما قال (و) وجب (رفع ما بعدها على انه مبتدأ وخبر ووجب) أيضا فيه ما (تكرارها) ونحو لا زيد
 في الدار ولا عمرو) مثال لتكرارها مع المعرفة (و) نحو (لا في الدار رجل ولا امرأة) مثال لتكرارها مع النكرة
 واستفهام من قبله ان المراد بالتكرار ان تذكر معرفة أخرى أو نكرة أخرى معطوفة على الاولى الا ان
 يكرر الاول بعينه وانما وجب التكرار في الصورتين لوقوع كل منهما جوابا عن سؤال مقدر فقصدا المطابقة
 بين الجواب والسؤال فقوله لا في الدار رجل ولا امرأة جواب لمن قال في الدار رجل أم امرأة وكذا قولك
 لا زيد في الدار ولا عمرو وجواب لمن قال لا زيد في الدار أم عمرو ونحوه والجواب مشاكلا للسؤال وأما قوله
 فضبه ولا بأحسن لها فقول على حذف مضاف أي ولا مثل أي حسن لها ومثل نكرة لا يعرف بالاضافة

والنصب والرفع وان
 رفعت الاولى جازك في
 الثانية وجهان الرفع والفتح
 وان عطف ولم تكرر
 وجب فتح النكرة الاولى
 وجاز في الثانية الرفع
 والنصب نحو لا حول ولا قوة
 وقوة واذا نعت اسم لا مفردا
 نعت مفردا ولم يفصل بين
 النعت والمنعوت فاصل
 نحو لا رجل ظريف جالس
 جاز في النعت الفتح
 والنصب والرفع فان فصل
 بين النعت والمنعوت فاصل
 أو كان النعت غير مفرد
 جاز الرفع والنصب فقط
 نحو لا رجل جالس ظريف
 وطريرا ولا رجل طالعا
 وطالع جب لا حاضر واذا جهل
 خبر لا وجب ذكره كمثلنا
 وكقوله عليه الصلاة
 والسلام لا أحد أغبر من
 الله واذا علم فالأكثر حذفه
 فلا فوت أي لهم ولا ضير
 أي علينا ونحو لا حول ولا
 قوة أي لنا فان دخلت
 لا على معرفة أو فصل بينها
 وبين اسمها وجب أعمالها
 ورفع ما بعدها على أنه
 مبتدأ وخبر ووجب
 تكرارها ونحو لا زيد في
 الدار ولا عمرو ولا في الدار
 رجل ولا امرأة

وأخوانها فأنها تدخل بعد استيفاء فاعلمها على المبتدا والخبر فتصحبها على أنها مفعولان لها وهي نوعان أحدهما أفعال القلوب وهي طننت وحسبت وخلت ورأيت وهلمت وزعمت وجعلت وجحوت وعددت وهجو ووجدت وأقيمت ودربت وتعلم بمعنى أعلم فخطو ظننت زيداً قائماً وقول الشاعر * حسبت التقي والحدود خير تجارة * وخلت عمراً شاخصاً وقوله تعالى أنهم يرونه بعيداً ويراوه قريباً وقوله تعالى فإن علمتموهن مؤمنات وقول الشاعر * زعمتني شجناً ولست بشيخ * وقوله تعالى وجعلوا الملائكة الذين هم عباد الرحمن الرجن أنا وقرول الشاعر * قد كنت أجو أباً عمرو أخائفة * وقول الآخر * فلا تعدد المولى شريكاً في الغنى * وقوله فهنيئاً امرأها لكما * وقوله تعالى تجددوه عند الله هو خير وأقوله تعالى أنهم ألقوا آباءهم ضالين وقولك دريت زيداً قائماً وقول الشاعر * تعلم شفاء النفس فهرعدوها وإذا كانت ظن بمعنى أنهم ورأى بمعنى أبصر وعلم بمعنى عرف لم يتعد إلا إلى مفعول واحد فخطو ظننت زيداً بمعنى أنه منه ورأيت زيداً (أو الهلال) بمعنى أبصرته وعلت المسئلة بمعنى عرفتها وجحوت بيت الله بمعنى قصده ولا يخفى أن رأي بمعنى أبصر ليست من أفعال القلوب فم يشملها قوله ولا أفعال القلوب وقد تستعمل وجد بمعنى حزن أو حقد فلا يتعدى بنفسها يقال وجد زيداً حزيناً أو حقد (النوع الثاني) من الأفعال الناصبة للمبتدأ والخبر مفعولان (أفعال التصيير) سميت بذلك لدلائلها على تحويل الشيء من حالة

إلى المعرفة لتوغلها في الأبهام وبهذا يجاب عن قوله عليه الصلاة والسلام إذا هلك كسرى فلا كسرى بعده وإذا هلك قيسر فلا قيسر بعده

(فصل في الكلام على النوع الثالث من النواسخ) وهي أفعال القلوب وما ألحق بها (وأما ظن وأخوانها) فأنها تدخل بعد استيفاء فاعلمها (على المبتدأ والخبر) لبيان أن النسبة الواقعة بينهما ناشئة من العلم أو الظن فالتقيد إذا قلت زيد قائم أحتمل أن يكون الخدم منك عن علم وأن يكون عن ظن فإذا قلت علمت زيد قائماً علم أنه عن علم أو ظننت زيد قائماً علم أنه عن ظن وكذا سائر الأفعال (فتنصصهما على أنهما مفعولان لها) وهذا النوع ليس من المرفوعات وإنما ذكره تنبيهاً للاقسام الناسخ (وهي نوعان أحدهما أفعال القلوب) أي أفعال تتعلق بالقلوب وتصدر عنها الأفعال الجوارح والأعضاء الظاهرة وليس كل فعل قلبي يتعدى لاثنتين بل القلبي ثلاثة أنواع لا يتعدى بنفسه كفكر وتفكر وما يتعدى لواحد كعرف وفهم وما يتعدى لاثنتين وإليه الإشارة بقوله (وهي) أو بعبارة أخرى (ظننت وحسبت وخلت ورأيت وعلمت وزعمت وجعلت وجحوت وعددت وهجو ووجدت وأقيمت ودربت وتعلم بمعنى أعلم) وقد أشار إلى أمثلتها على طريقة ألف والنشر المرتب بقوله (نحو ظننت زيداً قائماً) فزيد مفعول أول وقائمة مفعول ثان والغالب في ظن أنها تيسر درجتهان الوقوع كأمثل وقد ترد للبين نحو الذين يظنون أنهم ملاقوهم ومثل ظن حسب تكون في الغالب للرجحان نحو حسبت زيداً عالماً وقد تستعمل لليقين (و) منه نحو (قول الشاعر -

حسبت التقي والوجود خير تجارة) * وبأحاديث المراء أصبح ناظراً

وكن أيضاً خالفاً من استعملها للرجحان نحو خلستك مضركا (وخلت عمراً شاخصاً) للرجحان واليقين قوله * ما خلنتي زلت بعدكم ضمناً * وأما رأي فالتعاليب فيها كونها لليقين وقد ترد للرجحان (و) قد اجتمع في قوله تعالى أنهم يرونه بعيداً ويراوه قريباً (الأول للرجحان والثاني لليقين وعلم مثل رأي فن استعملها للرجحان نحو علمت زيداً حالاً (و) نحو (قوله فإن علمتموهن مؤمنات) وليقين فخر قوله تعالى فاعلم أنه لا إله إلا الله وأما زعم فأنها تنصب في الخبر للرجحان فقط فحوز عمت زيداً صديقاً (وقول الشاعر

زعمتني شجناً ولست بشيخ) * انما الشخ من يدب ديباً

(و) مثلها جعل نحو (قوله تعالى وجعلوا الملائكة الذين هم عباد الرحمن أنا و) مثلها جعل قول الشاعر

قد كنت أجو أباً عمرو أخائفة * حتى أمت بناتٍ وما ملات

(و) مثلها عد نحو (قول الآخر

فلا تعدد المولى شريكاً في الغنى * ولكنما المولى شريكاً في العدم

(و) مثلها هب نحو (قوله) فقلت أجرني أباً خالد * والا (فهبني امرأها لك)

وأما وجد فأنها تنصب في الخبر بقيتها نحو وجدت الصدق منجياً (وقوله تعالى تجددوه عند الله هو خير) أو (و) مثلها ألقى

نحو (قوله تعالى أنهم ألقوا آباءهم ضالين) (و) مثلها درى نحو (قولك دريت زيداً قائماً) وقوله

* دريت الوفي العهد دياراً وفاغيت * (و) مثلها أعلم نحو (قول الشاعر

تعلم شفاء النفس فهرعدوها) * فبالغ بلطف في التعيل والمكر

والأكثر وقوع تعلم على أن المشددة وصلتها كقوله * فقلت أعلم أن للصبي غمرة * ولما كان في بعض الأفعال

المذكورة منها ما يستعمل لليقين ومع ذلك لا يتعدى إلى مفعولين أشار إلى الاحتراز عن ذلك بقوله (وإذا كانت

ظن بمعنى أنهم ورأى بمعنى أبصر وعلم بمعنى عرف لم تعدد (إلا إلى مفعول واحد) وصلها حجا بمعنى

قصده (نحو ظننت زيداً بمعنى أنه منه ورأيت زيداً) أو الهلال (بمعنى أبصرته وعلت المسئلة بمعنى عرفتها) وجحوت

بيت الله بمعنى قصده ولا يخفى أن رأي بمعنى أبصر ليست من أفعال القلوب فم يشملها قوله ولا أفعال القلوب

وقد تستعمل وجد بمعنى حزن أو حقد فلا يتعدى بنفسها يقال وجد زيداً حزيناً أو حقد (النوع الثاني) من

الأفعال الناصبة للمبتدأ والخبر مفعولان (أفعال التصيير) سميت بذلك لدلائلها على تحويل الشيء من حالة

الى حالة اخرى (نحو جعل وردوا اتخذ وصبر ووهب) وانما نه نعو في اولها للاشارة الى عدم انحصارها فيما ذكره
 واستفيد من ذكره جعل انها تكون تارة قلبية وتارة نصيرية واثار الى امثلة على الترتيب بقوله (قال الله تعالى
 فجعلناه هباء منثورا) فالهاء مفعول اول وهباء مفعول ثان ومنثورا زادت هباء (وقال الله تعالى لو يردونكم من
 بعد ايمانكم كفارا) فالكاف مفعول اول والميم علامة الجمع وكفار مفعول ثان (وقال تعالى واتخذ الله ابراهيم
 خليلا) فابراهيم مفعول اول وخليلا مفعول ثان (ونحو صبرت الطين خزا) فالطين مفعول اول وخزا مفعول
 ثان (وقالوا في الله طغيا) وهبني الله فداء (اي صبرني وهو قليل فباء المتكلم مفعول اول وفداء مفعول ثان
 فيرا علم ان لافعال هذا الباب ثلاثة احكام * الاول الاعمال وهو الاصل وهو واقع في الجميع) أي في جميع
 أفعال هذا الباب الجاهل منها والمتصرف القلبي والتصديري ويختص الحكمان الباقيان بالقلبي المتصرف كما
 سياتي لكن قد يعرض الثالث منها لكل فعل يدل على الشك أو يتضمن معنى العلم وإن كان قاصرا كما أشار إليه
 الرضي وأما لم يكتف بقوله وهو الاصل لانه لا يلزم من أصالة الشيء للشيء وجوده له لجواز أن يمنع من ذلك مانع
 وإن كان الاصل عديم وجود المانع الحكم في الثاني الالغاء وهو ابطال العمل لفظا ومحل لضعف العامل (القلبي
 المتصرف عن العمل) بتوسطه (بين المبتدأ والخبر) (أو تأخره) عنهما (نحو زيد ظننت قائم) فمثال لتوسطه
 ومنه قوله * وفي الاراجيز نزلت اللوم والخور * فوسط الفعل بين اللوم والاراجيز ألغى اضعفه بالتوسط
 (و) (نحو زيد قائم ظننت) مثال لتأخره ومنه قوله * هما سيدا زانرا * فآخر الفعل عن المبتدأ والخبر
 وألغى اضعفه بالتأخير (وهو) أي الالغاء (جائز) اذ هو امر اختياري راجع الى المتكلم فيجوز معه الاعمال
 (الواجب) لان سببه لا يقتضي ذلك (والغاء) العامل (التأخر) عنهما (أقوى من اعماله) اضعفه بالتأخير
 (والتوسط) بالعكس (فاعمله أقوى من الغائه لان العامل اللفظي أقوى من المعنوي وهذا ما جزم به في
 التوضيح وقيل الالغاء والاعمال مع التوسط على حد سواء لان ضعف العامل بالتوسط سوغ مقاومة الابتداء
 له فكل عمل منهما مرجع وبه جزم في الفطور واذ ألغى العامل كان ذكره كذا كر للظرف في المعنى فقولك زيد ظننت
 قائم بمنزلة قولك زيد قائم في ظني كما فاده لرضي وغيره (ولا يجوز الغاء العامل المتقدم) على معموله على المشهور
 وإن تقدم عليه شيء فلا يجوز مع تقدمه (نحو ظننت زيد قائما) أن تقول في المثال ظننت زيد قائم رفعهما (خلافا
 للكوفيين) والاختلاف في اجازة ذلك استدلالا بنحو قوله * اني وجدت ملاك الشبهة الادب * وأوجب بان ذلك
 من التعليق على تقدير اضرار لام الابتداء أو من الاعمال على جعل المفعول الاول ضمير الشأن نحو (قال الثالث
 التعليق) للعامل القلبي المتصرف (وهو ابطال العمل) وجوبا (لفظا لا محلا) معي ماله صدر الكلام بعده) أي
 العامل (و) ماله صدر الكلام (هو لام الابتداء ونحو ظننت زيد قائم) فجملة زيد قائم في محل نصب متعلق بها
 العامل في اللفظ بلام الابتداء لان لها المصدر فلا يقطعا العامل فن حيث اللفظ روي ماله الصدر ومن حيث
 المعنى روي العامل فقبل انه عامل معنى وتقدير الان معنى ظننت زيد قائم ظننت قيام زيد كما كان كذلك عند
 انتصاب الجزأين ومن ثم جاز حذف الجملة المنصوب جزاها على الجملة التعليقية نحو علمت زيد قائم وبكرا
 فاعدا (وما النافية) مطلقا (كقوله تعالى لقد علمت ما هؤلاء ينطقون) وقولك علمت والله ما زيد قائم (ولا
 النافية) في جواب القسم كافي التوضيح والشذور (نحو علمت) والله (لا زيد قائم ولا عمرو) مثلها (ان النافية)
 في جواب القسم (نحو علمت والله ان زيد قائم) لاني لما جئت صدر الكلام محالوا له محل أدوات المصدر اذا
 الظروف التي يتلقى بها القسم لها المصدر فجملة القسم وجوابه في المثالين متعلقان بها العامل لفظا وهي في محل
 نصب على المفعولية لعلت (وهمة الاستفهام نحو علمت زيد قائم أم عمرو وكون أحد المفعولين) الاول أو
 الثاني (اسم استفهام نحو علمت أيهم أبوك) أو مضافا الى ما فيه معنى الاستفهام نحو علمت أبوك من زيد وظاهر
 عبرته ان التعليق بالاستفهام يجري في الظن وما رادفه قال الرضي ولم يسمع ذلك فيه والحاصل ان الفاعل
 القلبي في هذه الامثلة يجب ابطال عمله بحسب اللفظ وبقاء عمله بحسب المعنى والجملة بعده منصوبة المحل به
 كأن قلت علمت أحدهما بيمينه قائما أو علمت زيد غير قائم وعلمت زيد قائما (فالتعليق) للعامل (واجب اذا

نحو جعل وردوا اتخذ وصبر
 ووهب قال الله تعالى فجعلناه
 هباء منثورا وقال تعالى
 لو يردونكم من بعد ايمانكم
 كفارا وقال تعالى واتخذ الله
 ابراهيم خليلا ونحو صبرت
 الطين خزا قالوا وهبني الله
 فداء * واعلم ان لافعال
 هذا الباب ثلاثة احكام
 * الاول الاعمال وهو
 الاصل وهو واقع في الجميع
 الثاني الالغاء وهو
 ابطال العمل لفظا ومحل لضعف
 العامل بتوسطه أو تأخره
 فزيد ظننت قائم وزيد
 قائم ظننت وهما جاز
 لا واجب والغاء المتأخر
 أقوى من اعماله والمتوسط
 بالعكس ولا يجوز الغاء العامل
 المتقدم نحو ظننت زيد قائم
 خلافا للكوفيين * الثالث
 التعليق وهو ابطال العمل
 لفظا لا محلا معي ماله صدر
 الكلام بعده وهو لام
 الابتداء نحو ظننت زيد قائم
 وما النافية كقوله تعالى
 لقد علمت ما هؤلاء ينطقون
 ولا النافية نحو علمت لا زيد
 قائم ولا عمرو وان النافية
 نحو علمت والله ان زيد قائم
 وهمة الاستفهام نحو علمت
 زيد قائم أم عمرو وكون
 أحد المفعولين اسم استفهام
 نحو علمت أيهم أبوك
 فالتعليق واجب اذا

وجدتني من هذه) المعلقات المتقدمة بخلاف الالغاء فانه جائزها علم أن محل وجوب التعليق اذا كانت اداة
 التعليق مقدمة على المفعولين معاً وكان المفعول الاول اسم استفهام أو مضافاً اليه كانه قد علم فان كان
 الاستفهام في الثاني نحو علمت زيداً أبو من هو فالتعليق جائز لا واجب كما هو ظاهر عبارة المتن ويدل لذلك قول
 التسهيل ونصب مفعول نحو علمت زيداً أبو من هو أولى من رفعه وبذلك صرح في شرحه على كافيته وقال
 الرضى وإذا صدر المفعول الثاني بكلمة الاستفهام فالاولى أن لا يعلق فعل القلب عن المفعول الاول نحو علمت
 زيداً أبو من هو انتهى ومنهم من منع تسمية ذلك تعليقا وإنما التعليق أن يقع بعد الفعل ما يسد سد المفعولين معاً
 ليلاؤكم أيكم أحسن عملاً ان هذا الاسم تعلقاً وانما التعليق أن يقع بعد الفعل ما يسد سد المفعولين معاً
 انتهى والتعليق ما خوذ من قولهم امرأته معلقة أى مفقودة الزوج تكون كالشيء المعلق لا مع الوجود لفقدانه ولا
 بلازوجه لتعجزها وجوده فلا تقدر على التزوج والفعل المعلق ممنوع من العمل لفظاً عاملاً معنى وتقديره قوله
 الرضى (ولا يدخل التعليق ولا الالغاء في شيء من أفعال التصيير) لقونها (ولا في قلبى جامد) لعدم تصرفها (وهو
 اثنان هب وتعلم) بمعنى اعلم (فانما ملازمان صيغة الامر وما عداهما من أفعال الباب يتصرف) بمعنى انه
 (يأتى منه المضارع والامر وغيرهما) من المصدر واسم الفاعل واسم المفعول (الاول هب من أفعال التصيير
 فانه ملازم لصيغة الماضى) ثبت (لتصاريه من ما) ثبت (لأن مما تقدم من الاحكام) فان كان الفعل قلبياً
 ثبت لتصرفه في الاعمال والالغاء والتعليق وان كان من أفعال التصيير ثبت لتصرفه في العمل فقط (وتقدمت
 بعض أمثلة) المضارع من (ذلك) ومثال اعمال المصدر نحو أعجبتني ظن زيداً عالماً واسم الفاعل نحو أنا طان
 زيداً عالماً ومثال الالغاء نحو زيداً أظن قائم زيد قائم أنا طان (والتعليق نحو أنا طان ما زيد قائم وأعجبتني ظنك
 ما زيد قائم ويجوز حذف المفعولين) لأفعال القلوب بالاجماع (أو أحدهما) الاول والثاني عند الجمهور
 ولكنه قبل وكان ينبغي ان لا يحذف لان المفعولين هنا بمنزلة اسم واحد مضمون ما هو المفعول به في الحقيقة
 لان معنى ظننت زيداً قائماً ظننت قيام زيد خذف أحدهما كحذف بعض أجزاء الكلمة الواحدة (للدليل) يدل
 على حذفهما أو حذف أحدهما فن حذفهما (نحو أين شر كائى الذين كنتم تزعمون) فحذف مفعولى زعمون
 لدليل ما قبلهما عليهما (أى زعمونهم شر كائى) ومن حذف الاول نحو ولا يحسبن الذين يقولون بما آتاهم الله
 من فضله هو خير لهم أى يخلفهم هو خير لهم (و) من حذف الثاني ما (إذا قيل لك من ظننته قائماً فنقول) في
 جوابه (ظننت زيداً) تقدير (أى ظننت زيداً قائماً) فحذف قائماً دلالة السؤال عليه وأما حذفهما الواحدة
 لغير دليل فلا يجوز لعدم الفائدة حينئذ (وعند صاحب التجريدية من هذه الافعال) الباصبة للمبتدأ
 والخبر (معتم) اذا دخل على ما لا يسمع (تبعاً للاخفش ومن وافقه) قال أوجبات (ولا بد أن يكون مفعولها
 الثاني جملة مما يسمع نحو سمعت زيداً يقول كذا) لا معنى يخرج اذا خرج لا يسمع فزيداً مفعول أول وجملة
 يقول كذا في محل نصب على انها مفعول ثان (و) مثله (قوله تعالى معناه فى يذكركم) وبهذه الآية اخبر
 الاخفش ولا جهة فيها كما ستعرفه فان دخلت على ما يسمع تعدت الى واحد فقط بخلاف نحو سمعت القرآن
 (ومذهب الجمهور انها) لا تنصب مفعولين بل هى (فعل متعد الى واحد) لانها من أفعال الحواس وهى
 لا تعدى الا الى واحد (فان كان) ذلك الواحد (معرفه كالتمثال الاول فالجملة التى بعده) وهى يقول فى محل
 نصب على انها (حال) من المفعول لان الجمل بعد المعارف أحوال (وان كان نكرة كآية) التى اخبر بها
 الاخفش فالجملة التى بعده وهى يذكركم فى محل نصب على انها صفة لان الجمل بعد التكررات صفات (والله
 أعلم) ولما فرغ من مر فوعات الامماء شرع فى منصوباتها فاعمال باب المنصوبات من الامماء
 المنصوبات جمع منصوب المامر وهو ما شتمل على علم المفعولية وهو الفقه والكسرة والالف والياء (المنصوبات)
 من الامماء بالاستقرار (خمس عشر) منصوباً (وهى) على سبيل الاجمال والتعداد (المفعول به) نحو ضربت
 زيداً (ومنه) الاسم (المسدى) بجميع أقسامه نحو يا عبد الله (كسبأى بيانه) فى محله (و) ثانيها (المصدر)
 المنصوب على المفعولية المطلقة (ويسمى المفعول المطلق) لعدم تقييده بحرف نحو ضربت ضرباً (و) ثالثها

وجدتني من هذه ولا يدخل
 التعليق ولا الالغاء في شيء
 من أفعال التصيير ولا في
 قلبى جامد وهو اثنان هب
 وتعلم فانه ملازمان صيغة
 الامر وما عداهما من أفعال
 الباب يتصرف بآتى منه
 المضارع والامر وغيرهما
 الاول هب من أفعال التصيير
 فانه ملازم لصيغة الماضى
 وتصاريفهن ماله من مما
 تقدم من الاحكام وتقدمت
 بعض أمثلة ذلك ويجوز
 حذف المفعولين أو أحدهما
 للدليل نحو أين شر كائى
 الذين كنتم تزعمون أى
 تزعمونهم شر كائى وإذا
 قيل لك من ظننته قائماً
 فنقول ظننت زيداً أى
 ظننت زيداً قائماً وعد
 صاحب التجريدية من
 هذه الافعال معتم تبعاً
 للاخفش ومن وافقه ولا بد
 أن يكون مفعولها الثاني
 جملة مما يسمع نحو سمعت زيداً
 يقول كذا وفى قوله تعالى
 معناه فى يذكركم ومذهب
 الجمهور انها فعل متعد الى
 واحد فان كان معرفه كالتمثال
 الاول فالجملة التى بعده
 فى قوله تعالى معناه فى يذكركم
 وبهذه الآية اخبر الاخفش
 ولا جهة فيها كما ستعرفه
 فان دخلت على ما يسمع تعدت
 الى واحد فقط بخلاف نحو
 سمعت القرآن (ومذهب الجمهور
 انها) لا تنصب مفعولين بل
 هى (فعل متعد الى واحد)
 لانها من أفعال الحواس وهى
 لا تعدى الا الى واحد (فان كان)
 ذلك الواحد (معرفه كالتمثال
 الاول فالجملة التى بعده) وهى
 يقول فى محل نصب على انها
 (حال) من المفعول لان الجمل
 بعد المعارف أحوال (وان كان
 نكرة كآية) التى اخبر بها
 الاخفش فالجملة التى بعده
 وهى يذكركم فى محل نصب على
 انها صفة لان الجمل بعد
 التكررات صفات (والله أعلم)
 ولما فرغ من مر فوعات
 الامماء شرع فى منصوباتها
 فاعمال باب المنصوبات من
 الامماء المنصوبات جمع
 منصوب المامر وهو ما شتمل
 على علم المفعولية وهو الفقه
 والكسرة والالف والياء
 (المنصوبات) من الامماء
 بالاستقرار (خمس عشر)
 منصوباً (وهى) على سبيل
 الاجمال والتعداد (المفعول
 به) نحو ضربت زيداً (ومنه)
 الاسم (المسدى) بجميع
 أقسامه نحو يا عبد الله
 (كسبأى بيانه) فى محله (و)
 ثانيها (المصدر) المنصوب
 على المفعولية المطلقة (ويسمى
 المفعول المطلق) لعدم
 تقييده بحرف نحو ضربت
 ضرباً (و) ثالثها

(ظرف الزمان) فخصت يوما (و ظرف المكان) فخواهت كفت أمامك (و) كل منهما (يسمى مفعولا فيه)
 لوقوع الفعل فيه (و) رابعها (المفعول لاجله) فحوت اجلالك (و) خامسها (المفعول معه) فحومت
 والنيل (و) سادسها (المشبه بالمفعول به) فحوزيد حسن وجهه بالنصب (و) سابعها (الحال) فحوجاء الامير
 راكبا (و) ثامنها (التمييز) في بعض احواله فحوطاب محمد نفسا (و) تاسعها (المستثنى) في بعض احواله ايضا فحو
 فشر بوامنه الا قليلا (و) عاشرها (خبر كان واخوانها) فحو كان زيد قائما (و) حادي عشرها (خبر الحروف
 المشبهة بليس) فحومار يدقائما (و) ثاني عشرها (خبر افعال المقاربة) فحو كاد زيد يقوم (و) ثالث عشرها
 (اسم ان واخوانها) فحو ان زيد قائم (و) رابع عشرها (اسم لا التي لتنفى الجنس) نصا فحو ولا صاحب علم
 محموت وقد تقدم الكلام على خبر كان وما بعده في المرفوعات (و) خامس عشرها (التابع للمنصوب وهو
 أربعة أشياء كما تقدم) ايضا في المرفوعات ان التابع للمرفوع كذلك ولم يذكروا مفعولي ظن واخوانها
 لان دراجه في المفعول به كالمندى ولها أبواب تذكر فيها تفصيلها وقد مر في ذلك على الترتيب المذكور فقال
 ((باب المفعول به))

أى الذى فعل به فعل والمفاعيل خمسة وبد أم لا أنا الاصل في النصب وغيرها محمول عليها وبد أم لا بالمفعول
 به لانه أحوج الى الاعراب لانتباها بالفاعل ولانه أكثر استعمالا (وهو الاسم الذى يقع عليه الفعل) أى
 فعل الفاعل (فحوضرت زيدا) فزيد مفعول به لوقوع الفعل الذى هو الضرب عليه (وركبت الفرس)
 فالفرس مفعول به لوقوع الفعل الذى هو الركوب عليه وليس المراد بوقوع الفعل الوقوع الحسى كفى
 هذين المثالين لعدم جريانه فيما مثل به من نحو (واتقوا الله) (فحوضرت زيدا) بل الوقوع المعنوى وهو
 تدل على فعل الفاعل بشئ من غير واسطة حرف جر بحيث لا يعقل الفعل بدون تعقل ذلك الشئ سواء نسب اليه
 الفعل بطريق الاثبات كما مثل أو بطريق النفي فحولم أضرب زيد أو علامة المفعول به ان يخبر عنه باسم مفعول
 تام من لفظ فعله (وهو على قسمين ظاهر ومضمر) كما أن الفاعل كذلك (فالظاهر ما تقدم ذكره) من الامثلة
 (والمضمر قسمان) أحدهما (متصل) بعامله لا يستقل بنفسه وهو اثنا عشر ضميرا اثنا عشر للمتكلم وخمسة
 للمخاطب وخمسة للغائب (فحو) (الباء من) (أكرمنى) (للمتكلم وحده) (واخوانه) وهى أكرمنا للمتكلم ومعه
 غيره وللمعظم نفسه وأكرمك بفتح الكاف للمذكر المخاطب وأكرمك بكسرها للمؤنث المخاطبة وأكرمكما
 للمثنى المخاطب مطلقا وأكرمكم بجمع المذكر المخاطب وأكرمكن بجمع المؤنث المخاطب وأكرمهم للمذكر
 الغائب وأكرمها للمؤنث الغائبة وأكرمها للمثنى الغائب مطلقا وأكرمهم بجمع المذكر الغائب وأكرمهن بجمع
 المؤنث الغائب (و) ثانيهما (منفصل) يستقل بنفسه وهو ايضا اثنا عشر ضميرا على ما تقدم (فحو) (ياى)
 أكرمتم (واخوانه) من ايانا يا اياك اياكم اياكم اياكن اياه اياها اياها اياهم اياهن (وقد تقدم ذلك) جميعه
 (في فصل المضمر) وبيان المتصل والمنفصل منه (والاصل فيه) أى فى المفعول به (أن يتأخر عن الفاعل)
 بان يذكروا بعده لكونه فضلا (فحو وورث سليمان دارود وقد تقدم على الفاعل) بان يتوسط بينهما وبين الفعل اما
 (جواز) (فحو ضرب سعدى موسى) (اما) (وجوب) (فحو زان الشجر فوره وقد تقدم على الفعل والفاعل) جميعا
 جواز وجوب فحو ضرب سعدى وأياما تدعو كما تقدم جميع ذلك فى باب الفاعل وذكره هنا زيادة ابصار ويجوز
 ادخال اللام عليه عند تقدمه نحو ان كنت للزور يا تهرى والذين هم لربهم رهبون وتسمى هذه اللام مقوية
 لانها قوت العامل حتى وصل الى المفعول المتقدم لانه يتقدمه عليه ضعف عن الوصول اليه واغماجاز تقديم
 المفعول على الفعل ولم يجز تقديم الفاعل عليه لان الفاعل مرفوع فلو تقدم شبه بالمتد اختلف المفعول لان
 اعرابه النصب فلما تنفى الاعراب منه لفظا امتنع تقدمه على الفعل ايضا والنصب للمفعول به ايا فعل متعدد
 كما تقدم أو وصفه نحو ان الله بالغ أمره أو مصدره فحو ولولا دفع الله الناس أو اسم فعله فحو عليكم أنفسكم
 والاصل فى ناصبه أن يكون مذكورا وقد يضر كما أشار اليه بقوله (ومنه) أى من المفعول به (ما أضر) أى قدر
 (حامله) لقيامه بقرينه تدل عليه (جواز) (فحو) (واذا قبل لهم ماذا أنزل ربكم) (قالوا خيرا) (ووجوب)

وظرف الزمان وظرف
 المكان ويسمى مفعولا فيه
 والمفعول لاجله والمفعول
 معه والمشبه بالمفعول به
 والحال والتمييز والمستثنى
 وخبر كان واخوانها وخبر
 الحروف المشبهة بليس وخبر
 أفعال المقاربة واسم ان
 واخوانها واسم لا التي لتنفى
 الجنس والتابع للمنصوب
 وهو أربعة أشياء كما تقدم
 ((باب المفعول به))
 وهو الاسم الذى يقع عليه
 الفعل فحوضرت زيدا
 وركبت الفرس واتقوا الله
 ويقومون الصلاة وهو
 على قسمين ظاهر ومضمر
 فالظاهر ما تقدم ذكره
 والمضمر قسمان متصل
 أكرمنى واخوانه ومنفصل
 فحو اياى واخوانه وقد تقدم
 ذلك فى فصل المضمر والاصل
 فيه أن يتأخر عن الفاعل
 فحو وورث سليمان دارود
 وقد تقدم على الفاعل
 جوازاً فحو ضرب سعدى
 موسى وجوباً فحو زان
 الشجر فوره وقد تقدم على
 الفعل والفاعل ومنه
 ما أضر عامله جوازاً فحو
 قالوا خيراً وجوباً

الاشتغال وحقيقته أن
يتقدم اسم ويتأخر عنه فعل
أو وصف مشتغل بالعمل في
ضمير الاسم السابق أو في
ملاسه عن العمل في الاسم
السابق نحو زيد اضربه
وزيدا أنا ضربه الآن أو
خذ أوزيدا اضربه غلامه
وقوله تعالى وكل إنسان
أزمناء طائره في عنقه
فالتصريح في ذلك كله بمحذوف
وجوبا بفسره ما بعده
والقدير اضرب زيدا
اضربه وأنا ضارب زيدا أنا
ضاربه وأنت زيد اضربت
غلامه وأزمناء كل إنسان
أزمناء ومنها المنادى
نحو يا عبد الله فان أصله
أدعو عبد الله فحذف الفعل
وأنيب بأعنه والمنادى
خمس أنواع المفرد العلم
والنكرة المقصودة والنكرة
تخبر المقصودة والمضاف
والمتشبه بالمضاف فأما المفرد
العلم والنكرة المقصودة
فبينان على ما عرفنا به في
حالة الأعراب فيبينان على
المضم أن كانا مفردين نحو
يا زيد ويا رجل أو جمع تكسیر
نحو يا زيدا ويا رجال أو جمع
مؤنث سالم نحو يا مسلمات
أو مر كبا من جيا نحو
يا معد يكرب وبيبينان على
الالف في التثنية نحو يا زيدا
ويا رجلا وعلى الواو في
الجمع نحو يا زيدا ويا رجلا
الباقية منصوبة لا غير وهي
النكرة غير المقصودة كقول
الاعمى يا رجلا خذيدي
والمضاف نحو يا عبد الله
والمتشبه بالمضاف

في سبعة مواضع ذكر منها هناموضعين أحدهما (باب الاشتغال) أي اشتغال العامل عن نصب
الاسم السابق وحقيقته أن يتقدم اسم ويتأخر عنه فعل أو وصف مشتغل بالعمل في محل (ضمير الاسم السابق
أو) بالعمل في (اسم) (ملاسه) أي الضمير (عن العمل) لفظا أو محلا في الاسم السابق لولا اشتغاله بذلك العمل
فيه (نحو زيد اضربه) مثال لما اشتغل فيه الفعل بضمير الاسم السابق (وزيدا أنا ضربه الآن أو غدا) مثال
لما اشتغل فيه الوصف بالضمير وقوله الآن أو غدا الإشارة إلى أن شرط الوصف أن يكون عاملا ولا بد مع ذلك
أن يكون صالحا للعمل فيما قبله فخرج عن ذلك نحو زيد أنت ضاربه أمس لانه غير عامل وزيدا أنا الضاربه لان
الصلة لا تعمل فيما قبلها (وزيدا اضربه غلامه) مثال لما اشتغل فيه الفعل بالملاسه ولم يذكر مثالا لما اشتغل فيه
الوصف بالملاسه (و) من الأول (قوله تعالى وكل إنسان أزمناء طائره في عنقه) فالتصريح في ذلك كله (بمعنى أن
الاسم في جميع الأمثلة المذكورة منصوب بمحذوف) أي بمعامل محذوف فلا كان أو وصفا (وجوبا) لا يجوز
إظهاره مماثل للمذكور معنى أو مستلزم له (بفسره ما بعده) فلا يجمع بينهما لامتناع الجمع بين المفسر والمفسر
(والتقدير) في المثال الأول (اضرب زيد اضربه و) في الثاني (أنا ضارب زيدا أنا ضاربه و) في الثالث (نحو
أنت زيد اضربه غلامه) فان ضرب الغلام يستلزم اهانة صاحبه عرفا (و) في الرابع (أزمناء كل إنسان
أزمناء) والجملة المفسرة في الأمثلة كلها المحمل لها من الأعراب وأشار إلى الموضوع الثاني بقوله (ومنها) أي
من المواضع التي أضرغامها وجوبا (المنادى) بجميع أنواعه وهو المطلوب إقباله بحرف نائب مناب أَدْعُو
لفظا أو تقدير لكن انما يظهر نصبه إذا كان مضافا أو شبيها به (نحو يا عبد الله) ويا طاعا جلا وأشار إلى بيان
كونه مفعولا بقوله (فان أصله أَدْعُو عبد الله فحذف الفعل وأنيب بأعنه) أي وعوض حرف النداء عنه
للتخفيف وإبدال على الإنشاء فان الفعل وان أريد به هنا الإنشاء لكنه يوجه الإخبار ببناء على أصله وانما رجب
الحذف لامتناع الجمع بين العوض والمعوذ عنه وقد أفهمت عبارته كغيره ان يا عبد الله جملة وان المنادى ليس
أحد جزأها (والمنادى خمسة أنواع المفرد العلم) وهو ما كان تعريفه سابقا على النداء (والنكرة المقصودة)
وهي ما عرض تعريفها في النداء بأن قصد ما معين (والنكرة غير المقصودة) بالذات وانما المقصود واحد من
أفرادها (والمضاف) إلى غيره (والمشبه بالمضاف) وقد أشار إلى بيان حكمها بقوله (فاما المفرد العلم والنكرة
المقصودة فيبينان على ما عرفنا به في حالة الأعراب) هو أولى من قول الأصل فيبينان على الضم (فيبينان على
الضم) لفظا أو تقدير (ان كانا مفردين نحو يا زيد ويا رجل) لمعين ويا مومنى (أو جمع تكسیر) لمذكر أو مؤنث
(نحو يا زيدا ويا رجال) وياهنود ويا أسارى (أو جمع مؤنث سالم نحو يا مسلمات أو مر كبا) تركبا (من جيا نحو
يا معد يكرب) ويا سيبويه أو أساندا باسمه به نحو يا طاب الزمان (و) بينان على الف في التثنية (أي في المثني
نيابة عن الضمة) (نحو يا زيدا ويا رجلا) مراد به ما معين (وعلى الواو في الجمع) المذكر السالم نيابة عن الضمة
أيضا (نحو يا زيدا ويا رجلا) مراد به معين أيضا وانما بين المفرد المعرفة مع أن أصله الأعراب لما شابهته الكاف في
أدعول في الأفراد والتعريف وتضمن معنى الخطاب وهذه الكاف ككاف ذلك لفظا ومعنى وبنى على الحركة
لنعلم ان له أصلا في الأعراب وكانت ضمة إشارته إلى بقوى الحركات إذا كان معرفا في الأصل وإذا اضطر إلى
تنوينه جاز أن ينون مضموما ومنصوبا وإذا وصف باین مضاف لعلم نحو يا زيدا بن سعد جاز لك ضمه وقعه واعلم
ان أكبر الحاجة على أن العلم إذا نودي يشكر ثم يعرف كما إذا أضيف لشيء لا يجتمع تعريفان في يازيدا وهو ممنوع
بدل امتناع يال رجل وذهب آخر من إلى أن العلمية باقية بعد النداء والمنتع انما هو اجتماع أداتى تعريف
وأيد هذا بجواز يا هذا أو يا عبد الله ويا الله إذ لا يقبل التكسير (والثلاثة الباقية منصوبة) لفظا (لا غير)
انصوريها عن المفرد المعرفة في الشبه بالكاف الاعمى (وهي النكرة غير المقصودة كقول الاعمى) وفي معناه
الغريق (يا رجلا خذيدي والمضاف) سواء كانت الإضافة محضة (نحو يا عبد الله) أم لا نحو يا حسن الوجه
(والمشبه بالمضاف) في توقف معناه على شيء كتوقف المضاف على المضاف إليه سواء كان الشيء مرفوعا

فحو يا حسن وجهه ويا طالعا ويا رحما بالعباد وتقدم في باب لا التي لنفى الجنس بيان المشبه بالمضاف وبيان المراد بالمضاف المفرد في هذا الباب والله أعلم (فصل في) اذا كان المنادى مضافا الى ياء المتكلم جاز فيه ست لغات احداها (٥٩) حذف الياء والاجتزاء بالكسرة

فحو يا عباد ويا قوم وهي
الاكثر الثانية اثبات الياء
ساكنة فحو يا عبادى
الثالثة اثبات الياء مفتوحة
فحو يا عبادى الذين
أسرفوا الرابعة قلب
الكسرة فتحة وقلب الياء
ألفا فحو يا حسرتا الخامسة
حذف الالف والاجتزاء
بالفتحة فحو يا غلام السادسة
حذف الالف وضم الحرف
الذي كان مكسورا
كقول بعضهم يا أم لا
تفعلى بضم الميم وقرئ رب
السجن بضم الباء وهي
ضعيفة فان كان المنادى
المضاف الى الياء أبأ أو أما
جاز فيه مع هذه اللغات
أربع لغات أخر احداها
ابدال الياء تاء مكسورة فحو
يا بئ ويا أمت وبها قرأ
السبعة غير ابن عامر في يآبت
الثانية فتح التاء وبها قرأ
ابن عامر الثالثة يآبنا
بالتاء والالف وبها قرئ
شاذ الرابعة يآبني بالياء
واذا كان المنادى مضافا
الى مضاف الى الياء مثل
يا غلام فلا يلى لم يحذف
الاثبات الياء مفتوحة

(فحو يا حسن وجهه) أم منصوب وحو يا زيدا (ويا طالعا جلا) أم مجرورا وحو يا خير أم زيدا (ويا رحما بالعباد) قد تقدم في باب لا التي لنفى الجنس بيان المشبه بالمضاف وهو أنه ما لا يتم معناه الا بانضمام أمر آخر (و) قد تقدم أيضا (بيان المراد بالمفرد في هذا الباب) وهو أنه ما لا يكون مضافا ولا شيئا به فيدخل فيه المركب المزجي والمثنى والمجموع كما تقدم (والله أعلم)
(فصل اذا كان المنادى) الصحيح الآخر (مضافا الى ياء المتكلم) اضافة محضة (جاز) لك (فيه ست لغات) لكثرة استعماله وكثرة ذلك تستنبع فيه التخفيف (احداها حذف الياء والاجتزاء) أى الاكتفاء بالكسرة الدالة عليها (فحو يا عباد) فاتقون (ويا قوم) ان كان كبر عليكم مقامى (وهى) الالف (و) (الاكثر) في كلامهم (الثانية) اثبات الياء ساكنة فحو يا عبادى (لا خوف عليكم) هى تلى الاولى (الثالثة) اثبات الياء مفتوحة فحو يا عبادى الذين أسرفوا (وهذه الياء يوقف عليها) هى الساكنة حفظا للفتحة فيقال يا عبادى (وهذه اللغة تلى ما قبلها ثم تليها) (الرابعة) (هى) قلب الكسرة (التي تلى الياء) فتحة وقلب الياء (أى ثم تليها) (ألفا) للفتحة (فحو يا حسرتا) على ما فرطت ثم تليها (الخامسة) (هى) (حذف الالف والاجتزاء بالفتحة) نزل عليها (فحو يا غلام) وهذا وان كان واورد الكثرة شاذ السادسة حذف الالف وضم الحرف الذى كان مكسورا (كالمندى المفرد) اكتفاء عن الاضافة بنيتها وانما يفعل ذلك فيما يكثر ان لا ينادى الامضا وجملا للقليل على الكثير (كقول بعضهم يا أم لا تفعلى بضم الميم) حكاه يونس (وقرئ رب السجن بضم الباء) هى ضعيفة (جدافان) كان المنادى المضاف الى الياء معتلا فحو يا فتاى ويا قاضى فليس فيه الالف واحدة وهى اثبات الياء مفتوحة أو صحيح الآخر لكن اضافته غير محضة فحو يا مكرمى ويا ضار فى فليس فيه الاثبات اثبات الياء مفتوحة أو ساكنة (فان كان المنادى المضاف الى الياء أبأ أو أما جاز) لك (فيه مع هذه اللغات) الست أربع لغات أخر احداها ابدال الياء تاء مكسورة عوضا عن الياء وكسرت لمنااسبة الياء وهو الاكثر (فحو يا بئ ويا أمت) بكسر التاء (وبها قرأ السبعة غير ابن عامر في يآبت الثانية فتح التاء) للفتحة (وبها قرأ ابن عامر الثالثة) الجمع بين التاء والالف فيقال (يا بئنا بالتاء والالف) (جمع بين التاء وبين العوضين) (وبها قرئ شاذ) واذا وقف على ذلك جى بهاء الوقف فيقال يآبناه (الرابعة) (الجمع بين التاء وبين المتكلم فيقال (يا بئنى) (بالياء) (جمع بين العوض والمعوذ) وهما لا يكادان يجتمعان (واذا كان المنادى مضافا الى مضاف الى الياء) الدالة على المتكلم (مثل يا غلام فلا يلى لم يحذف الياء مفتوحة أو ساكنة) ولا يجوز حذفها بعدهما عن المنادى (الاذا كان ابن عم أو ابن أم) أو بنت عم أو بنت أم (فيحذف الياء أربع لغات) لكثرة استعمالها فى النساء خصوصا بالتخفيف احداها وثانيتهما (حذف الياء) (اكتفاء بالكسرة الدالة عليها) (مع كسرة الميم وفتحها وبهم ما قرئ فى السبعة فى قوله تعالى) قال (يا ابن أمو) ثالثها (اثبات الياء كقول الشاعر

يا ابن أمى ويا شقيق نفسى) * أنت خلفتى لدهر شديد

(و) رابعتهما (قلب الياء ألفا كقوله يا بئنى عملا لتلوى واهجى) * فليس يخلو منك يوما مضجعى

واثبات الياء وكذا الالف المنقلبة عنها شاذ فى التوضيح وغيره ولا يكادون يبقون الياء ولا الالف الا فى الضرورة (باب المفعول المطلق)

أى الذى لم يقيد بالجار المحضة اطلاق المفعول عليه من غير تقييد بصفة تضم الياء بحذف بقية المفاعيل اذ لا يصح اطلاق ذلك عليها الا بعد تقييدها بان يقال مفعول به وله وفيه ومعناه (وهو المصدر الفعلة المؤكد لعماله) ان لم يزد مدلوله على مدلول عماله وانما يؤكدها له اذا كان مصدرا والافعال مصدر المفهوم منه (أو المبين لتويعه) بان دل على هيئة صورة الفعل (أو عده) بان دل على مراتب صدور الفعل فهو ثلاثة أقسام

تعالى يا ابن أمى ويا شقيق نفسى * وقلب الياء ألفا كقوله * يا بئنى عملا لتلوى واهجى
(باب المفعول المطلق) وهو المصدر الفعلة المؤكد لعماله أو المبين لتويعه وعهده

فالمؤ كداعامله نحو وكلام الله موقى نكبيما وقولك (٦٠) ضربت ضربا والمبين لنوع عامله نحو فاخذناهم اخذعزير مقتدر وقولك

ضربت زيد اضرب الامير والمبين لعدد عامله نحو فدكتا دكة واحدة وقولك ضربت زيدا ضربتين وهو وقسمان لفظي ومعنوي فان وافق لفظ فعله فهو لفظي كاتقدم وان وافق معنى فعله فهو معنوي نحو جلست قعودا وقت وقوفا والمصدر هو اهم الحدث الصادر من الفاعل وتقريره ان يقال هو الذي يجي ثانيا في تصرف الفعل نحو ضرب يضرب ضربا وقد تنصب اشياء على المفعول المطلق وان لم يكن مصدرا وذلك على سبيل التباينة عن المصدر نحو كل وبعض مضافين للمصدر نحو فلا قبلوا قل الميل ولو تقول علينا بعض الاقاويل وكالعدد نحو فاجلدوهم ثمانين جلدة فثمانين مفعول مطلق وجلدة تمييز وكامها الا لان نحو ضربت سوطا او عصا او مقرة

باب المفعول فيه

وهو المسمى ظرف الزمان وظرف المكان وظرف فقه الزمان هو اسم الزمان المنصوب بتقدير في نحو اليوم واليلة وغد وبكرة ومصر وغدا وعصا واما واما وحيننا وعاما وشهرا واسبوعا وظرف المكان هو اسم المكان المنصوب بتقدير في

(فالمؤ كداعامله) نحو اخرجني ضربت زيدا اضرب باوما (نحو وكلام الله موسى نكبيما وقولك ضربت ضربا) فالمفعول المطلق مؤ كداعامله لان نفسه وهذا لا يجوز تشبيهه ووجهه باتفاق لان مدلوله معنى واحد والتشبيه والجمع يقتضيان التعدد ولا نه بمثابة تكرير الفعل والفعل لا يشي ولا يجمع (والمبين لنوع عامله) اما باضافة (نحو فاخذناهم اخذعزير مقتدر) او صفة مع ثبوت الموصوف نحو جلست جلوسا حسنا او مع حذفه نحو ان اعلم صالحا اي عملا صالحا (وقولك ضربت زيدا اضرب الامير) اي ضربا مثل ضرب به او بلام العهد نحو ضربت الضرب اي الذي تعرفه او باسم خاص نحو رجح الفقهي وهذا يجوز تشبيهه ووجهه على المشهور لاختلاف انواعه كسرت سري زيدا الحسن والقيح (والمبين لعدد عامله) نحو فدكتا دكة واحدة وقولك ضربت زيدا ضربتين او ثلاث ضربات او الفاء وهذا الاختلاف في جواز تشبيهه ووجهه (وهو قسمان لفظي ومعنوي) لانه اما ان يوافق عامله في معناه ولفظه معا رقي معناه دون لفظه (فان وافق) المصدر (لفظ فعله) ومعناه بان اتحدت مادته ومادة فعله (فهو لفظي كاتقدم) من الامثلة (وان وافق معنى فعله) دون لفظه بان اختلفت مادته ومادة فعله (فهو معنوي نحو جلست قعودا وقت وقوفا) فالجلوس والقعود بمعنى واحد وكذا القيام والوقوف ولكن المادة مختلفة وعلم من كلامه انه لا يشترط في المفعول المطلق ان يكون ناصبه من لفظه اكتفاء بالموافقة في المعنى وبه جرم ابن الحاجب ونظر بعضهم في كون الجلوس والقعود بمعنى واحد لثبوت الفرق بينهما في المعنى الا ترى انه يقال للزمن مقعد ولا يقال انه مجلس قال الامام الراغب رحمه الله القعود انما يقابل به القيام والجلوس انما يقابل به الاتكاء يقال للقائم القعود وللنائم اجلس فعدبان تباينهما واقتراحهما (والمصدر هو اهم الحدث) الجاري على الفعل (الصادر من الفاعل) او القائم بذاته بخلاف اسم المصدر فانه وان دل على الحدث لكنه غير جار على الفعل كالغسل والوضوء (وتقريره) اي حده المصدر الى فهم المبتدى (ان يقال هو الذي يجي ثانيا في تصرف الفعل) كما اذا قيل لك صرف (نحو ضرب) فانك تقول ضرب (بضرب ضربا) فضرر بالمصدر لانه وقع ثالثا في تصرف الفعل وقد جرى العرف بتقديم الماضي والاتباع بالمضارع بعده ثم المصدر والاولا لا يمنع التكلم بالمصدر بعد الماضي (وقد تنصب اشياء على المفعول المطلق وان لم تكن مصدرا) لدالاتها عليه (وذلك على سبيل التباينة عن المصدر) فن ذلك (نحو كل وبعض) حال كونهما (مضافين للمصدر نحو فلا قبلوا كل الميل) فكل مفعول مطلق نائب عن مصدر محذوف والاصل فلا قبلوا اميلا كل الميل ومثله نحو (ولو تقول علينا بعض الاقاويل) وضربته بعض الضرب وهذا مما ناب عن المصدر والمبين لنوع عامله (وكالعدد) المميز مصدر (نحو فاجلدوهم ثمانين جلدة فثمانين مفعول مطلق) نائب عن المصدر المحذوف والاصل فاجلدوهم ثمانين (وجلدة تمييز وكامها الا لان) المعهودة للفعل (نحو ضربته سوطا او عصا او مقرة) والاصل ضربته ضربا بسوط او عصا او مقرة ثم توسع في الكلام فحذف المصدر واقبت الالة مقامه وهذا الذي قبله مما ناب عن المبين لعدد عامله واما السائب عن المؤ كداعامله فلم يمثل له نحو اغتسل

باب المفعول فيه

غسلوا الله انفسكم من الارض نباتا

(وهو المسمى) عند البصريين (ظرف الزمان وظرف المكان) لوقوع الفعل فيه اذ لا بد له من زمان ومكان يقع فيه (ظرف الزمان هو اسم الزمان المنصوب) باللفظ الدال على المعنى الواقع فيه (بتقدير) معنى (في) الدالة على الظرفية نخرج عن ذلك ما نصب بتقدير في ولم يكن اسم زمان ولا مكان نحو ورغبون ان تنكحوهن اذا قدر بني وما نصب من اسم الزمان لا بتقدير في نحو يخافون يوما فانه مفعول به لافيه وما كان مرفوعا ومحذوف ضامنه فانه ليس بظرف والنصب حكم له وقد تقدم انه لا يؤخذ في التعريف وقد ذكر المؤلف عدة من ظرف الزمان يصدق عليها التعريف وهي (نحو) قولك صليت (اليوم) اعتكفت (الليلة) جئتكم (غدوة وبكرة) ومصر وغدا وعصا واما واما وحيننا وعاما وشهرا واسبوعا وساعة وظرف المكان هو اسم المكان المنصوب) باللفظ الدال على المعنى الواقع فيه (بتقدير) معنى (في) الدالة على الظرفية وقد ذكر

منه أيضا عدة أمثلة (نحو) جلست (امام) الكعبة (وخلف) المقام (وقدام) الحطيم (ووراء) الحجر (وفوق) المنبر (وتحت) الميزاب (وعند) الملتزم (ومع) سدة الكعبة (وازاء) الحجر الأسود أي مقابله (وحذاء) بالذال المججمة (وتلقاه وهذه الثلاثة) الأخيرة (معناها واحد) تقول هو بازائه أي بجذائه ويجلس تلقاه أي حذاءه وحذاء الشيء أزاؤه وكذلك امام وقدام معناهما واحد وكذلك خلف ووراء (ونحو) بفتح الذاء المثلثة اسم إشارة للمكان البعيد كما هي (وهنا) بضم الهاء اسم إشارة للمكان القريب ويفتحها وكسرها مع تشديد النون للمكان البعيد كما هي أيضا (وجميع أسماء الزمان) معرفة كانت أو نكرة محدودة كيوم وشهر وأو غير محدودة كحين وزمان (تقبل النصب على الظرفية) بتقدير في (لا فرق في ذلك بين المختص منها) بوصف أو غيره (و) بين (المعدود والمبهم ونعني بالمختص) منها (ما يقع جوابا للمتي نحو يوم الخميس أو اليوم) فإذا قيل لك متى صمت فأنك (تقول في) جوابه مثلا (صمت يوم الخميس) أو اليوم (و) نعني (بالمعدود) منها (ما يقع جوابا لكم) الاستفهامية (كالأسبوع والشهر) فإذا قيل لكم اعتكفت فأنك (تقول) مجيبا له (اعتكفت أسبوعا) أو شهرا أو عامًا (و) نعني (بالمبهم) منها (ما لا يقع جوابا لشيء) منها ويبدل على قدر من الزمان غير معين (تقول) ابتداء (جلست حينًا) وساعة (ووقتًا) أو ينصب على جهة التأكيذ المعنوي لأنه لا يريد على دلالة الفعل وقضية عطف المؤنث المعدود على المختص أنه ليس بمختص وهو ظاهر كالمهمم وجزم المرادى بأنه من قبيل المختص وعبرة ابن هشام في جامعهم وما صلح من الزمان جوابا للمتي كسهر رمضان فمختص أولئك كيومين معدود أو له ما فمختص معدود كاسماء الشهور وغير ما أضيف إليه شهر وهو الربيعان ورمضان وغيره من مبهم كحين (وأما أسماء المكان فلا ينصب منها على الظرفية) بتقدير في (الاثلاثة أنواع الأول المبهم) أو ما في حكمه والمراد بالمبهم ما لا يختص بمكان بعينه (كأسماء الجهات الست) إذ ليس لها حد ونهاية معينة (وهي فوق وتحت وعين وشمال وأمام وخلف) فإن خلفك يتناول ما وراء ظهرك إلى انقطاع الأرض ومبهمات الجهات الست باعتبار الكائن في المكان فإن له ست حالات (وما أشبهها) في الإبهام كأرض ومكان (والثاني أسماء المقادير) الدالة على مسافة معلومة (كالميل) هو أربعة آلاف خطوة (والفرسخ) هو ثلاثة أميال (والبريد) هو أربعة فراسخ (نحو سرت ميلًا) أو فرسخًا أو بریدًا وظاهر عبارته أنه ليس بمبهم وبه مرر بعضهم وأكثرهم على أنه مبهم قال ابن هشام وحقيقة القول فيه أن فيه إبهامًا من جهة أنه لا يختص بصفة معينة واختصاصًا من جهة دلالاته على كمية معينة قال فعلى هذا يصح فيه القولان (والثالث ما كان مشتقًا من مصدر عاملة) سواء كان عاملة فعلا أم اسمًا (نحو) جلست مجلسًا زيد قال الله تعالى وأنا كنا نقعد منها مقاعد للسمع ونحو شرفي جلوسي مجلسك فإن كان مشتقًا من غير ما اشتق منه عاملة نحو ذهبت في مرمى زيد ورميت في مذهب عمر ولم يجوز في القياس نصب شيء منه على الظرفية بل يجب التصريح معه بقى كإرشاد إليه قوله (وما عدا هذه الثلاثة الأنواع من أسماء المكان لا يجوز انتصابه على الظرفية فلا تقول جلست البيت ولا صليت المسجد ولا قلت الطريق) بالنصب فيهن (ولكن) حكمه أن (تجزمه بنفي) الظرفية مصرحًا بها (و) أما (قوله) دخلت المسجد وسكنت البيت (أو الشام فانه منصوب) تشبيهاً بالمفعول به (على التوسع بإسقاط الخافض) وأجاء الفاصر مجرى المنعدي لأنه مع دخلت مطرد لكثرة استعماله وهذا هو مذهب الفارسي واختاره ابن مالك وعزاه لسيبويه وقيل إن ما بعد دخلت مفعول به وروى عن مصدره فقول وهو من المصادر اللازمة غالبًا ولأن نظيره وهو عبرت ونقيضه وهو خرجت لازمان فيكون دخلت كذلك حملًا للنظر على النظر أو للنقيض على نقيضه وقيل مفعول فيه حملا له على المكان المبهم في جواز حذف في منه وذلك لكثرة الاستعمال المستدعية للخفة ومعه ابن الحاجب وإنما استؤثر ظرف الزمان مطلقًا به لاحتياجه للنصب على الظرفية على ظرف المكان لأن أصل العوامل الفعل ودلالته على الزمان أقوى من دلالته على المكان لأنه أصل يدل على الزمان بصيغته وبالانتماء وعلى المكان بالانتماء فلما كانت دلالاته على الزمان قوية تعدى إلى المبهم وغيره من الزمان ولما كانت دلالاته على المكان ضعيفة اختص بما ذكره المؤلف لأن في الفعل دلالة عليه في الجملة

(باب المفعول من أجله)

(باب المفعول من أجله)

ويسمى المفعول لأجله والمفعول له وهو الاسم المنصوب الذي يذكر بياناً للسبب ووقوع الفعل نحو قام زيداً جلاً لاجلهم وقصدت أنبتاء معروفاً ويشترط كونه مصدراً واتحاد زمانه وزمان عامه واتحاد فاعلهما كما تقدم في المثالين وكقوله تعالى ولا تقتلوا أولادكم خشية

وهو الاسم المنصوب الذي يذكر بعد الواو بمعنى مع لبيان من فعل معه الفعل مسبوقاً بجملة فيها فاعل أو اسم فيه معنى الفعل وحروفه نحو جاء الأمير والجنس واستوى الماء والخشب وأناساً والنبل وقد يجب النصب على المفعولية نحو المثالين الآخرين ونحو لانتنه عن القبيح وإتيانه ومات زيد وطلوع الشمس وقوله تعالى فاجعوا أمركم وشركاءكم

(ويسمى المفعول لأجله والمفعول له) فله ثلاثة أسماء (وهو الاسم المنصوب الذي يذكر) علة و (بياناً للسبب ووقوع الفعل) الصادر من فاعله فالمفعول له سبب حامل للفاعل على الفعل سواء كان علة غائية للفعل متأخراً عنه في الوجود أم لا فالأول (نحو قام زيداً جلاً لاجلهم) فاجلاً لا مصدر منصوب ذكر علة غائية للفعل فإن تصور الاجلال بانه مصلحة مرغوب فيها فهو سبب حامل للفاعل على الفعل وإن كان وجوده في الخارج متأخراً عن وجود الفعل (و) مثله (قصدت أنبتاء معروفاً) وكرر المثال للإشارة إلى أنه لا فرق في ذلك بين المضاف وغيره ولا بين الفعل المعتدى وغيره والثاني نحو قعدت عن الحرب جيناً فخبتاً مصدر منصوب ذكر علة وسبباً للفقود عن الحرب وليس غاية له ووجوده سابق على وجود الفعل الذي هو القعود (ويشترط) لجواز نصب المفعول له أمور ثلاثة أحدها (كونه مصدراً) وهذا مستفاد من كونه علة لأن العلة إنما تكون بالصادر لا بالذوات وهل يشترط مع ذلك كونه قليلاً أم لا فيه خلاف جزم بالأول في التوضيح فلا يجوز عنده جئتكم ضرب زيداً أي لضربه وقد استغنى ذلك من تعميل المؤلف (و) ثانيها (اتحاد زمانه وزمان عامه) بأن يكون زمن العلة والمفعول واحداً (و) ثالثها (اتحاد فاعلهما) كما تقدم في المثالين فإن المصدر في كل منهما زمنه وزمان عامه واحد وكذا فاعلهما (وكقوله تعالى ولا تقتلوا أولادكم خشية إهلاك) فالخشية علة للفعل مشاركة له في الوقت والفاعل (وقوله) تعالى (يتفقون أموالهم ابتغاء مرضات الله) فالابتغاء علة للأنفاق مضدة وقتاً وفاعلاً وأما ما ذكر علة ولكن كان محاذاً للمعلل في الزمان أو الفاعل أو فاعلهما معاً فإنه يمنع نصبه (و) لهذا (لا يجوز تأهيت السفر) بالنصب (لعدم اتحاد الزمان) فإن زمن التأهيت سابق على زمن السفر وإن كان فاعلهما واحداً (ولا جئتكم محبتك إياي لعدم اتحاد الفاعل) فإن فاعل المحبة المستحكم وفاعل المصدر مخاطب وإن كان زمنه واحداً (بل يجب جره باللام) التعليلية أو ما يقوم مقامها (تقول تأهيت للسفر) وقال الشاعر

جئت وقد نضت لنوم ثابها (و) تقول أيضاً (جئتكم محبتك إياي) وقال الآخره وإني لتعروني لذكر الهزة ويجوز ذلك أن تجر بحرف التعليل المستوفى للشروط المذكورة بكثرة إن كان بال نحو جئتكم للطمع في رزق وقلة إن كان بحذفها من الإضافة نحو قوله • من أمكر رغبة فيكم جبر • ويستوى جره ونصبه في المضاف نحو وإن منها ما يحبط من خشية الله

هذا خاتمة المفاعيل وجعله آخرها للترتيب في كونه قياسياً أو معانياً ولكون العامل لا يصل إليه إلا بواسطة الواو (وهو الاسم المنصوب) بما سبقه من فعل أو ما فيه حروفه ومعناه (الذي يذكر بعد الواو بمعنى مع) لمصاحبة معمول الفعل وهذا هو المراد بقوله (ليبين من فعل معه الفعل) لا لما شاركته فيه وإن أوهم ذلك والمراد بصاحبه أن يكون مع الفاعل في صدور الفعل عنه ومع المفعول في وقوع الفعل عليه في زمن واحد (مسبوقاً) ذلك الاسم (بجملة فيها فاعل أو) فيها (اسم فيه معنى الفعل وحروفه) فالأول (نحو جاء الأمير والجنس) أي مع الجنس (واستوى الماء والخشب) أي مع الخشب وعدد المثال لا فائدة أن ما بعد الواو قد يكون صالحاً للمشاركة ما قبله في حكمه كالمثال الأول وقد لا يكون كذلك كالثاني ألا ترى أن الخشب لم يكن معوجة حتى تستوى وإنما المقصود أن الماء بلغ في ارتفاعه إلى الخشب فاستوى معها أي ارتفع والخشب هنا مقياس يعرف به قدر ارتفاع الماء وزيادته (و) الثاني نحو (أناساً والنبل) أي معه ثم الاسم الصالح لكونه مفعولاً معه على ثلاثة أقسام قسم يجب نصبه مفعولاً معه وقسم يترجى نصبه مفعولاً معه على عطفه وقسم يعكسه فأشار إلى الأول بقوله (وقد يجب النصب على المفعولية) لما منع من العطف (نحو المثالين الآخرين) لا امتناع العطف فيهما من جهة المعنى نعم إن فسر استوى بمعنى تساوى لم يمنع العطف فيها بارفع في الثاني منهما لأن المعنى حينئذ تساوى الماء والخشب في العلو أي صعد الماء حتى بلغ الخشب فليست الخشب أرفع منه (ونحو) قولك لمن ينهني عن القبيح ويأتيه (لأنه عن القبيح وإتيانه) بالنصب إذ لو جرب العطف لكان المعنى لأنه عن القبيح وعن إتيانه وهو خلاف المعنى المراد (و) نحو (مات زيد وطلوع الشمس) بالنصب إذا العطف يقتضي التشريك في المعنى وطلوع الشمس لا يقوم به الموت (وقوله تعالى فاجعوا أمركم وشركاءكم) أي مع شركاءكم وليست الواو عاطفة لأن أجمع لا يقع على الشركاء لا يقال أجمع

شركائي انما يقال جعلت شركائي وأجعت أمري (وقد يترج) النصب مفعولاً معه (على العطف) لا مري
صناعي (نحو وقت وزيدا) لان العطف على ضمير الرفع المنصل لا يحسن الا مع الفصل ولا فصل فرج النصب
على الرفع لسلامته من ارتكاب وجه ضعيف عنه منسوخة والفرق بين الرفع والنصب معنى ان النصب
يقضي مشاركة زيد للمتكلم في القيام في وقت واحد بخلاف الرفع فان زيدا وان شارك المتكلم في القيام لا يلزم
أن يكون قيامهما في وقت واحد وربحان النصب فيما ذكر هو مافي التوضيح وحزم ابن الحاجب في كافيته
بوجوده وكذلك ابن هشام في القطروقال انه الاصح (وقد يترج العطف عليه) أي على النصب (نحو المثال الاول)
وهو جاء الامير والجيش (ونحو جاء زيد وعمر وعاف العطف فيهما وفيما أشبههما) مما هو خال عن ضعف من جهة اللفظ
والمعنى (أرجح لانه الاصل) في الواو وقد أمكن ومحل ربحان النصب أو العطف اذا قطع النظر عن مراد المتكلم
لاختلاف معنى النصب والرفع أما اذا نظر اليه فان قصد المعية نصا تعين النصب والا فالعطف فلا يتصور
ربحان فان قلت شرط المفعول معه أن يسبق بفعل أو ماقبه معناه وحروفه فما تصنع في قولهم ما أنت وزيدا
وكيف أنت وقصة من زيد بالنصب مع عدم الشرط المذكور فالحجاب ان الفعل موجود تقدير الان أنت
فاعل بفعل محذوف والتقدير ما تكون وكيف تصنع فلما حذف الفعل وحده ابرز ضميره وانفصل
(فصل وأما المشبه بالمفعول به) وهو معمول الصفة المشبهة باسم الفاعل المتعدى لواحد (نحو) وجهه
من قولك (زيد حسن وجهه بنصب الوجه) والاصل زيد حسن وجهه بالرفع لكنهم لما تصدوا بالمبالغة حولوا
الاسناد عن الوجه الى ضمير مستتر في الصفة راجع الى زيد ليعيد تعميم الحسن له فقبل زيد حسن أي هو ثم
نصب وجهه تشبيها بالمفعول به لان من حسن وجهه حسن اسناد الحسن الى جلته وليس مفعولا به لان
الصفة قاصرة كفعالها ولا تميز لانه معرفة بالاضافة (وسبأني) الكلام عليه مع زيادة في محله

(باب الحال)

يذكر ويؤنث لفظا ومعنى (هو الاسم المنصوب) بالفعل أو شبهه أو معناه (المفسر لما انبههم من الهيئات) أي
هيئات ماهولة وصفاته التي هو عليها وقت صدور الفعل منه أو وقوعه عليه بخلاف التمييز فانه وان كان مفسرا
أكنه للذوات لا للهية والتعت وان حصل به بيان الهية لكنه ضمنا وانما المقصود به أولا بالذات تخصيص
المنعوت ونأني الحال مفسرة لبيان هية ماهولة (امامن الفاعل نحو جاء زيد راكبا) فراكبا حال من زيد مبين
لهية وقت مجيئه فان قولك جاء زيد لا يعلم منه على أي هية جاء (و) كذا (قوله تعالى نخرج منها خائفا) نغائفا
حال من فاعل نخرج مبين لهية وقت (خروجه أو من المفعول نحو ركب الفرس مسرجا) فمسرجا حال من
المفعول مبين لهية وقت وقوع الركوب عليه (و) كذا (قوله تعالى وأرسلناك للناس رسولا) فرسولا حال من
الكاف في وأرسلناك مبين لهية وقت ارساله (أو منهما) معا (نحو لقيت عبد الله راكبين) فراكبين حال من
عبد الله ومن البناء في لقيت والمعنى لقيت عبد الله حالة كوني راكبا وكونه راكبا فان قلت لقيت عبد الله راكبا
احتمل كون الحال من الفاعل أو المفعول ونأني الحال أيضا من المجرور بحرف نحو مريت بهند جالسة أو
بعضاف ان كان المضاف بعضه نحو لحم أخيه مينا أو كبعضه نحو ان اتبع مله ابراهيم خنيفا أو عاملا في الحال
نحو اليه مريم جمعك جميعا (ولا يكون الحال الانكسرة) لان المقصود ببيان الهية وهو حاصل بالانكسرة فلا حاجة الى
تعريفه احتراز عن العبث والزيادة لا لغرض (فان وقع) في كلامهم (بلفظ المعرفة أو أول بنكرة) بحفاظة على
ما استقر للحال من لزوم التذكير (نحو جاء زيد وحده) فوحده معرفة بالاضافة وهو حال من زيد في قول
بنكرة اما من معناه كافي هذا المثال (أي) جاء زيد (منفردا) أو من لفظه كافي مثل رجوع عوده على يده وفعل
ذلك جهده وطاقته أي رجوع عائد أو فعل جاهدا أو مطيقا (والغالب) في الحال (كونه مشتقا) من مصدر
للدلالة على منتصف به كما تقدم (وقد يقع جامدا مؤولا بمشتق) كان دل على تشبيه (نحو بدت الجارية قرا)
فقرأ حال من الفاعل وهو جامد مؤول بمشتق أي مضية (و) كان دل على مفاعلة من الجانبين نحو (بعته)
البر (يدأيد) فبدأ حال من الفاعل والمفعول ويبدأيان وفيه معنى المفاعلة (أي متقابضين) وكان دل على

وقد يترج على العطف نحو
تت وزيدا وقد يترج العطف
عليه نحو المثال الاول
ونحو جاء زيد وعمر وعاف العطف
فيهما وفيما أشبههما أرجح
لانه الاصل
(فصل) وأما المشبه
بالمفعول به فهو زيد حسن
وجهه بنصب الوجه
وسبأني

(باب الحال)

هو الاسم المنصوب
المفسر لما انبههم من
الهيئات اما من الفاعل
نحو جاء زيد راكبا وقوله
تعالى نخرج منها خائفا
أو من المفعول نحو ركب
الفرس مسرجا وقوله
تعالى وأرسلناك للناس
رسولا أو منهما نحو لقيت
عبد الله راكبين ولا يكون
الحال الانكسرة فان وقع
بلفظ المعرفة أول بنكرة
نحو جاء زيد وحده أي
منفردا والغالب كونه
مشتقا وقد يقع جامدا
مؤولا بمشتق نحو بدت
الجارية قرا أي مضية
وبعته يدأيد أي
متقابضين

و ادخلوا رجلا رجلا أي
 مترتين ولا يكون إلا بعد
 تمام الكلام أي بعد جملة
 تامة بمعنى أنه ليس أحد
 جزأى والجملة وليس
 المراد أن يكون الكلام
 مستغنيا عنها بل دليل قوله
 تعالى ولا تغش في الأرض
 مراحا ولا يكون صاحب
 الحال المعرفة كما تقدم
 في الأمثلة أو نكرة بسوغ
 مخوف في الدار جالس رجل
 وقوله تعالى في أربعة أيام
 سواء وقوله تعالى وما أهلكنا
 من قرية إلا الهام منذرون
 وقراءة بعضهم ولما جاءهم
 كتاب من عند الله مصدقا
 بالنصب ويقع الحال طرفا
 نحو رأيت الهلال بين
 السحاب وجارا ومجورا
 نحو فخرج على قومه في
 زينة ويتعلقان بمستقر
 أو استقر محذوفين وجوبا
 ويقع جملة خبرية مرتبطة
 بالواو والضمير نحو خرجوا
 من ديارهم وهم ألوف
 أو بالضمير فقط نحو ابطوا
 بعضكم لبعض عدو
 وبالواو نحو لئن أكله
 الذئب ونحن عصبة
 (باب التمييز)
 هو الاسم المنصوب المفسر
 لما قبله من الذوات أو
 النسب

ترتيب نحو (وادخلوا رجلا رجلا) ورجلين ورجلين ورجلا رجلا وضابطه أن تأتي بالتفصيل بعد ذكر
 المجموع بجزأيه مكررا قاله الرضي والمختار كما قاله المرادي أن الجزء الثاني وما قبله منصوبان بالعامل لأن
 مجموعهما هو الحال فإن الحالية مستفادة منهما (أي مترتين) لأن أحدهما وتظهيره في الخبر هذا ادخلوا مض
 (ولا يكون) الحال (الابعد تمام الكلام أي) بأن يقع (بعد جملة تامة) مركبة من مبتدأ وخبر أو من فعل
 وفاعل فلا يكون وكنا للكلام (بمعنى أنه ليس أحد جزأى الجملة) وإن توقف حصول الفائدة عليه (وليس
 المراد) بتمام الكلام (أن يكون الكلام مستغنيا عنها) كما قال المكي لأن الفائدة قد تتوقف عليه (بدليل
 قوله تعالى ولا تغش في الأرض مراحا) وقوله وما خلقنا السموات والأرض وما بينهما إلا عبيد ألا ترى أن الكلام
 لا تتم فائدة المقصودة بدون ذكر مراحا ولا عبيد (ولا يكون صاحب الحال) وهو من الحال وصف له في المعنى
 (الامعرفة) كما تقدم في الأمثلة لأنه محكوم عليه في المعنى والأصل في المحكوم عليه التعريف (أو نكرة بسوغ)
 من المسوغات لقربه حيث نذكر المعرفة كما يقع المبتدأ نكرة بسوغ فصاحب الحال بمنزلة المبتدأ وهو بمنزلة الخبر
 فمن المسوغات أن يتقدم عليه الحال (نحو في الدار جالس رجل) في السال من رجل وسوغ بحجته منه تقدمه
 عليه وقيل أنه حال من الضمير المستكن في الظرف وهو ظاهر ويلزم على الأول محيى الحال من المبتدأ وجواز
 الاختلاف بين عامل الحال وصاحبها والصحيح المنع وإن جعل رجل في المثال فاعلا بالظرف لزم عمل الظرف من
 غير اعتماد وهو ضعيف ومن المسوغات أن يكون صاحب الحال مخصصا ما وصف كاسيا أي أو باضافة (و) ذلك نحو
 (قوله تعالى في أربعة أيام سواء) فمواضع من أربعة لا اختصاصها بالاضافة إلى أيام أو واقع بعدني (و) ذلك
 نحو (قوله تعالى وما أهلكنا من قرية إلا الهام منذرون) جملة لها منذرون حال من قرية وهي نكرة تامة لوقوعها
 في سياق النفي (و) من التخصيص بالوصف نحو (قراءة بعضهم ولما جاءهم كتاب من عند الله مصدقا بالنصب)
 فمصدق حال من كتاب وهو نكرة تخص به بالظرف ولا يتعين ذلك لجواز كونه حالاً من الضمير المستكن في
 الظرف بعد حذف الاستقرار وقد يقع صاحب الحال نكرة بلا مسوغ كقولهم عليه مائة مائة وفي الحديث
 فصلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فاعدا وصلى وراءه رجال قياما ولا يقاس عليه (ويقع الحال طرفا) كما يقع
 الخبر طرفا (نحو رأيت الهلال بين السحاب) فبين ظرف مكان في موضع الحال من الهلال (وجارا ومجورا) ونحو
 فخرج على قومه في زينته (في زينته في موضع الحال من الضمير المستتر في خرج) ويتعلقان (إذا وقع كل منهما
 حالا) (بمستقر) أن قد را في موضع المفرد (أو استقر) أن قد را في موضع الجملة حال كونهما (محذوفين وجوبا)
 لكونهما كونا مطلقا بشرط الظرف وعدله أن يكونا تامين كما تقدم فلو كانا ناقصين لم يقع حالا (ويقع) الحال
 (جملة) اسمية أو فعلية فيحكم على محلها بالنصب (خبرية) أي محتملة للصدق والكذب لا انشائية لأن الحال قيد
 لعمليها والقبول تكون ثابتة بآية مع ما قبلها والانشاء لا خارج له فلا يصلح للقبول ولا بدلهما حيث نذكر من رابط
 برابطهما عن هي له كما أشار إلى ذلك بقوله (مرتبطة) تلك الجملة الواقعة حالا (بالواو والضمير) معا (نحو) ألم تر
 إلى الذين (خرجوا من ديارهم وهم ألوف) جملة وهم ألوف حال من فاعل خرجوا وهي مرتبطة بالواو والضمير
 وهو هم (أو) مرتبطة (بالضمير فقط نحو ابطوا بعضكم لبعض عدو) فبعضكم مبتدأ وعدو خبره ولبعض
 متعلق بالخبر والجملة حال من فاعل ابطوا وهي مرتبطة بالضمير فقط وهو الكاف والربط بالضمير وحده في الجملة
 الاسمية ضعيف (أو) مرتبطة (بالواو) فقط (نحو لئن أكله الذئب ونحن عصبة) جملة ونحن عصبة حال من
 الذئب مرتبطة بالواو فقط ولا تدخل نحن في الربط فعدم عوده إلى صاحب الحال وقد استشكل بعضهم وقوع
 مثل هذه الجملة حالا مع أنها ليست مبينة لهيئة الفاعل أو المفعول بل لهيئة زمن الفعل وقد قالوا الحال ما بين
 هيئة الفاعل أو المفعول وإذا وقعت الجملة الفعلية المصدرة بالماضي حالا فلا بد معها من قضاة أو مقدوة
 نحو جاء زيد وقد ركب غلامه ونحو جاءكم حصرت صدورهم
 (باب التمييز)

ويقال له التفسير والتمييز وهو لغة مصدر بمعنى المميز بكسر الباء اسم فاعل (هو الاسم المنصوب) بما سبقه من
 فعل أو شبهه أو ذات مبهمة (المفسر لما قبله من الذوات) باعتبار الوضع (أو النسب) الكاشفة في جل

أوشبهها وعبر ابن الحاجب عن هذا بالذات المقدرة فخرج عن ذلك الحال فانه ليست مفسرة لاهام ذات أو نسبة والنعت فانه مخصص أو مقيد ورفع الاهام به انما حصل ضمنا (والذات المبهمة) الرفع لاهامها التمييز (أربعة أنواع أحدها العدد) الصريح من أحد عشر فافوقها الى المائة (نحو اشترت عشرة بن غلاما) فان عشر بن عدد مبهم يتردد النظر في جنسه فبذكر التمييز ارتفع ذلك الاهام (و) كذا (ملكك تسعين نجمة) وغير الصريح هو كم الاستفهامية نحو كم عبد املكك وقد يكون التمييز واجب الجرا الاضافة كتمييز الثلاثة والمائة والالف وكم التجربة كاسيأتى فالنصب ليس صفة لازمة للتمييز بخلاف الحال (والثاني المقدار) أى ما يعرف به قدر الشيء وهو ثلاثة أقسام لانه اما كبل (كقولك اشترت قفيزا برا) أو وزن (و) ذلك كقولك اشترت (منا) معنا) ومنا كصا وهو لغة في المن بالشديد أو مساحة (و) ذلك كقولك اشترت (شبرا أرضا) والمراد بالمقدار في هذه الامثلة هو القدر لا الآلة التي يقع بها التقدير والواجب الاضافة نحو اشترت قفيزا برتر يد الميكال الذي يكال به البر (والثالث شبه المقدار) في الكيل أو الوزن أو المساحة فشبه الكيل نحو عندى سقاء ماء ونحو معنا وشبه الوزن (نحو من قال ذرة خيرا خيرا تميز لمن قال ذرة) ومن قال ذرة شبيه بما يؤزن به وشبه المساحة فهو ما في السماء موضع راحة معابا وما يحتمل الوزن والمساحة قولهم على القمرة مثلها زبد او انما كانت هذه الامور شبه ما ذكر لا عينه لانها ليست معدة لذلك وانما تشبهه (والرابع ما كان فرعا للتمييز نحو هذا خاتم حديد) فالخاتم فرع الحديد لانه مصنوع منه فيكون الحديد هو الاصل وهذا الاعتبار (و) مثله هذا (باب ساجا) فالباب فرع الساج والساج نوع من الخشب (و) هذه (جبة خزا) فالجبة فرع الخز والخز نوع من الحرير ولا يتعين في هذا النوع النصب بل يجوز رفعه وجره وهو الاكثر كاسيأتى وقد فهم من هذا التمييز انه قسمان ما يرفع اهام ذات مبهمه كما تقدم وما يرفع اهام نسبة واليه أشار بقوله (والمبين لاهام النسبة) فوعان محول وغير محول فالحول له ثلاث حالات لانه (اما محمول عن الفاعل نحو انصبب زيد عرفا ونفقا) أى امثلا (بكر شعما وطاب محمد نفسا وقوله تعالى واشتعل الرأس شيبا) ففرقا تمييز لاهام نسبة النصب الى زيد وشعما تمييز لاهام نسبة النفق الى بكر ونفسا تمييز لاهام نسبة الطيب الى محمد وشيبا تمييز لاهام نسبة الاشتعال الى الرأس والاصل في هذه الامثلة نصب عرق زيد ونفقا شعما بكر وطاب نفس محمد واشتعل شيب الرأس فحول الاسناد عن المضاف الى المضاف اليه فحصل اهام في النسبة ثم جيء بالمضاف الذي كان فاعلا وجعل تمييزا مبالغونا كبدايات ذكر الشيء مجمل ثم مفسرا أو وقع في النفس من ذكره مفسرا أولا (واما محمول عن المفعول نحو وخزنا الارض عيوننا) فعيونا تمييز لاهام نسبة التفجير الى الارض والاصل وفجرنا عيون الارض فحول الاسناد عن المفعول الذي هو مضاف وجعل تمييزا ووقع الفعل على الارض ومثله غرست الارض شجرا (أو) محمول (عن غيرهما) بان يكون محولا عن المبتدأ وهو الواقع بعد اسم التفضيل (نحو أنا أكثر منك مالا) أصله مالى أكثر منك فحذف المضاف وانفصل الضمير المضاف اليه وأقيم مقام المضاف وارتفع فصار اللفظ أنا أكثر منك ثم جيء بالمحذوف تمييزا (و) مثله نحو (زيد اكرم منك أبوا أجل منك وجها) الاصل ابو زيد اكرم منك ووجهه أجل منك وشرط نصب هذا التمييز ان يصلح للفاعلية بعد جعل اسم التفضيل فعلا كفي هذه الامثلة والنائب له اسم التفضيل (أو غير محمول) عن شئ أصلا وهو النوع الثاني (نحو امثلا الاناء ماء) لان مثل هذا التركيب وضع ابتداء هكذا غير محمول وأكثر وقوعه بعد ما يفيد التعجب نحو ما أحسنه رجالا وأحسن به أبوا وحسبك به ناصرا (ولله دره فارسا) أى لله دره فروسيته وهو مدح له بكامل فروسيته والدر في الاصل مصدردر اللبن يدر ويسمى اللبن نفسه درار هو هنا كناية عن فعل الممدوح الصادر عنه أى ما أعجب فعله وبجمل التعجب من لبنه الذي ارتضعه من ثدي أمه أى ما أعجب هذا اللبن الذي نزل منه مثل هذا الولد الكامل في هذه الصفة والمؤلف وجه الله مثل به للتمييز عن النسبة وانما يأتى اذا كان مرجع الضمير المضاف اليه معينا معلوما والافهم من تمييز المفرد كما مثل به صاحب الفصل وكذا المرادى وقيل ان فارسا منصوب على الحال والمعنى أنجب منه في حال كونه فارسا قال الدماميني والتمييز أولى لانه ثناء مطلق والحال ثناء مقيد بصالة وتصريحهم عن في لله دره من

والذات المبهمة أربعة
أنواع أحدها العدد نحو
اشترت عشرة بن غلاما
وملكك تسعين نجمة والثاني
المقدار كقولك اشترت
قفيزا برا ومنه منا وشبرا
أرضا والثالث شبه
المقدار نحو من قال ذرة
خيرا خيرا تميز لمن قال ذرة
والرابع ما كان فرعا للتمييز
نحو هذا خاتم حديد أو باب
ساجا ووجه خزا والمبين
لاهام النسبة اما محمول عن
الفاعل نحو انصبب زيد
عرفا ونفقا بكر شعما وطاب
محمد نفسا وقوله تعالى
واشتعل الرأس شيبا واما
محمول عن مفعول نحو
وخزنا الارض عيوننا أو
عن غيرهما نحو أنا أكثر
منك مالا وزيد اكرم منك
أبوا أجل منك وجهها أو غير
محمول نحو امثلا الاناء ماء
ولله دره فارسا

ولا يكون التمييز الانكسار
ولا يكون الابدغام الكلام
بالمعنى المتقدم في الحال
والناصب لتمييز الذات
المهمة تلك الذات والتمييز
النسبة الفعل المسند ولا
يتقدم التمييز على عامله
مطلقا والله أعلم

باب المستثنى

وأدوات الاستثناء ثمانية
سرف يا فتى وهو الاوامان
باتفاق وهما غبر وسوى
بلغاتها فانه يقال فيما سوى
كروا وسوى كهدي وسوا
كسما وسوا كسما وفعلان
باتفاق وهما ليس ولا يكون
ومتروك بين الفعلية
والحرفية وهو خلا وعدا
وحاشا ويقال فيها حاش
وحشا فالمستثنى بالانصب
اذا كان الكلام تاما موجبا
والتام هو ما ذكره
المستثنى منه والموجب هو
التي لم يتقدم عليه نفي ولا
شبهه نحو قوله تعالى فشرها
منه الا قليلا وكقولك قام
القوم الا زيدا وخرج
الناس الا عمرا سواء كان
الاستثناء متصلا كما مثلنا أو
منقطعا نحو قام القوم الا
عمرا وان كان الكلام
تاماً غير موجب جازي
المستثنى البدل والنصب
على الاستثناء والارجح في
التصل أن يجعل المستثنى
بلا من المستثنى منه
فتبعه في اعرابه نحو قوله
تعالى ما فعلوه الا قليل منهم

فارس دليل على أنه تمييز (ولا يكون التمييز) عند البصريين (الانكسار) فان ورد بلفظ المعرفة أو بلفظ انكسار معني
كقوله وطبت النفس باقوس عن عمرو (ولا يكون الابدغام الكلام بالمعنى المتقدم في الحال) أي بان يقع
بعد جملة تامة وان توقف حصول الفائدة عليه وقد يقع قبل تمام الكلام نحو عشرين درهما عندى (والناصب
التمييز الذات المهمة) هو (تلك الذات) كعشرين في عشرين درهما عندى وصح عملها وان كانت جامدة
لشبهها باسم الفاعل لانها طالبة له في المعنى (و) الناصب (التمييز النسبة) هو (الفعل المسند) كطاب زيد نفسه
أو شبهه نحو زيد منصوب عرفا وزيد أجل منك وجهها وانما اقتصر على الفعل لانه الاصل (ولا يتقدم التمييز)
مطلقا (على عامله مطلقا) أي جامدا كان أو متصرفا فلا يقال زيد شارط ولا رجلا ما أحسنه ولا نفسا طاب محمد
لما تقدم من أن المقصود هو الاجام أو لانه التفسير وازالة الاجام وتقدمه على العامل بنا في ذلك المقصود
(والله أعلم) ونذكر تقدمه على الفعل المتصرف كقوله وما كان نفسا بالفراق تطيب وقاس على ذلك المازي
والمبردوا الكسائي واخذه ابن مالك في شرح العمدة

(باب المستثنى)

هو المذكور بعد الأواحد أو إحدى أخواتها فالما قبلها نفيًا وإثباتًا (وأدوات الاستثناء) الذي هو اخرج ما بعد الا
أو إحدى أخواتها من حكم ما قبلها ايجابا وسلبا (ثمانية) وهي أربعة أقسام الأول (حرف باتفاق وهو الا) وبدا
بها لأنها أصل أدواته (و) الثاني (امان باتفاق وهما غبر وسوى بلغاتها) الرابع (فانه يقال فيما سوى) بكسر
السين والقصر (كروا وسوى) بضمها والقصر (كهدي وسوا) بفتحها والمد (كسما وسوا) بكسرهما والمد
(كسما) وهذه أغربها وقل من ذكرها (و) الثالث (فعلان باتفاق وهما ليس ولا يكون) ذكر الاتفاق منتقدا
أما ليس فالحلاف فيها مشهور فتم من ذهب إلى حرفيتها مطلقا ومنهم من خص ذلك بما إذا كانت للاستثناء
والاصح أنها فعل كاتقدم في صدر المقدمه وأما لا يكون فلا يحسن أن يعد فعلا فضلا عن أن يعد متفقا على
فعليته لانه مركب من حرف وفعل والمركب منهما لا يكون فعلا ومن عده فعلا فقد تجوز في الكلام (و) الرابع
(متروك بين الفعلية والحرفية) فيستعمل تارة فعلا وتارة حرفا (وهو خلا) عند الجميع (وعدا) عند غير سيبويه
(وحاشا) عند المبرد والمزني ومن تبعهما (ويقال فيها حاش) بحذف الالف الأخيرة (وحشا) بحذف الاري
وقيد ابن الحاجب حرفيتها بالاستثناء اذا علمت (فالمستثنى بالانصب) وجوبا (اذا كان الكلام) قبلها (تاماً
موجبا) بفتح الجيم تأخر المستثنى عن المستثنى منه أو تقدم عليه (و) الكلام (التام هو ما ذكره المستثنى
منه والموجب هو الذي لم يتقدم عليه نفي ولا شبهه) من نفي أو استفهام (نحو قوله تعالى فشرها بضمها الا قليلا)
فقبله سلام مستثنى بالاول وهو واجب النصب وما قبله وهو شرها كلام تام لم يذكر المستثنى منه وهو الواو في شرها
وموجب لعدم تقدم نفي أو شبهه عليه (وكقولك قام القوم الا زيدا وخرج الناس الا عمرا) وينصب وجوبا
بالشرط المذكور (سواء كان الاستثناء متصلا) بان كان المستثنى بعض المستثنى منه (كامدا أو منقطعا) بان
لم يكن كذلك سواء كان من جنس المستثنى منه نحو قام القوم الا زيدا مشيراً بالقوم إلى جماعة خالية عن زيد أو لم
يكن (نحو قام القوم الا عمرا) ولا بد حينئذ أن يكون ما قبل الاداء على ما يستثنى به على ما ذكره بعضهم كما
مثل ولهذا لا يحسن قام القوم الا عمرا وانما وجب نصبه لامتناع البدل لاقتضائه فساد المعنى لان المبدل
منه في حكم الساقط كذا قيل والناصب للمستثنى المتصل هو الا عند ابن مالك ومن تبعه وقيل ما قبل الامن فعل
أو شبهه بواسطة الا وقبل غير ذلك وأما المنقطع فالتا صلبه عند سيبويه ما قبله وكثير من المتأخرين لما رأوا ان
الاقية بمعنى لكن قالوا انها هي الناصبة نصب لكن للاسماء وخبرها محذوف في الغالب (وان كان الكلام)
قبلها (تاماً غير موجب) بان تقدمه نفي أو شبهه (جازي المستثنى) متصلا أو منقطعا (البدل) أي بدل بعض
عند البصريين فيعرب باعراب ما قبله من رفع ونصب وجر (و) جازييه (النصب على الاستثناء) لكن
(الارجح في) المستثنى (المتصل) البدل (أن يجعل المستثنى بدلا من المستثنى منه فتبعه في اعرابه نحو
قوله تعالى ما فعلوه الا قليل منهم) برفع قليل بدلا من الواو وفي قوله بدل بعض من كل ونحو ما رأيت القوم

الازيد وما حُررت بالقوم الازيد وانما رجع الاتباع للمشاركة واذا تضرع الابدال على اللفظ المانع ابدل من
 المحل نحو ما جاء من أحد الازيد برفع زيد على البدلية من محل أحد وهو الرفع لانه فاعل ولا يجوز حمله على
 اللفظ لان البدل في نية تكرار العامل فيلزم زيادة من في الاثبات وهي غير جائزة عند الجمهور (والمراد بشبه
 النفس) فيما تقدم (النهي نحو ولا يلفظ منكم أحد الامر أنك) بالرفع في قراءة أبي عمرو وابن كثير فامر أنك
 بدل من أحد بدل بعض من كل (والاستفهام نحو ومن يفظ من رجة به الاضالون) بالرفع في قراءة الجميع
 فالضالون بدل بعض من فاعل يفظ المستغفريه ولم يؤت معه ولا مع ما قبله بضمير لان قوة تعلق المستثنى
 بالمستثنى منه تغني عن الضمير فاندفع ما قبله لانه لا يصح اعراب ما ذكر بدل لان بدل البعض لا بد فيه من ضمير
 (والنصب) في المستثنى المتصل (عربي جيد) وقد قرئ به في السبع في قليل من قوله تعالى ما فعلوه الا قليلا
 منهم (و) في (امر أنك) من قوله تعالى ولا يلفظ منكم أحد الامر أنك وقيل بالنصب استثناء من أهلك لان
 أحد واستشكل بان ذلك يمنع من الاسراء بما وقد أمرى بها (وان كان الاستثناء منقطعا فالجوابون يوجبون
 النصب) على الاستثناء (نحو) ما فيها أحد الاحار او عليه قراءة السبعة (مالهم به من علم الاتباع الظن)
 بنصب اتباع (وتعبر برجونه) أي النصب حيث أمكن تسلط العامل على المستثنى (ويجيزون الاتباع)
 للمستثنى منه في اعرابه (نحو مقام القوم الاحار) بالنصب (والاحار) بالرفع ونحو ما رأيت القوم الاحار
 بالنصب لا غير وما حُررت باحد الاحار بالنصب والاحار بالجر ويقرون الاتباع الظن بالرفع على انه بدل
 من العلم باعتبار المحل بدل بعض تنزيلا لما ليس من الجنس منزلة الجنس ولا يجوز أن يقرأ بالجر على الابدال
 باعتبار اللفظ لما تقدم قريبا أو ما اذا لم يمكن تسلط العامل على المستثنى فهو ما زاد هذا المال الانقص
 اذ لا يقال ما زاد النقص ومثله ما نفع زيد الاضرأ اذ لا يقال نفع الضر فالنصب واجب عند الجميع (وان كان
 الكلام) قبلها (ناقصا وهو الذي لم يذ كر فيه المستثنى منه ويسمى) حينئذ استثناء مفرغا لان ما قبل الا
 تضرع لطلب ما بعدها فالمستثنى مفرغ له (كان) اعراب (المستثنى) الذي بعده الا (على حسب العوامل)
 المقضية له اذ لا عمل لالا في اللفظ (فيعطى ما يستحقه لولم توجد الا) من رفع ونصب وخفض (وشروطه كون
 الكلام غير ايجاب) بان يشتمل على نفس أو شبهه ليقيد فائدة صحبه (نحو مقام الازيد) برفع زيد على الفاعلية
 (وما رأيت الازيدا) بنصبه على المفعولية (وما حُررت الازيد) بجره بالباء كالولم توجد الا والاستثناء في ذلك من
 اسم عام محذوف فنقد بر مقام الازيد ما قام أحد الازيد وكذا الباقي وهذه أمثلة النفس (و) أشار اليه بمثال من
 الفرقان (كقوله تعالى وما محمد الا رسول) ومثال النفس (ولا تقولوا على الله الا الحق) فالحق منصوب على
 المفعولية بنقولوا (ولا تجادلوا أهل الكتاب الا بالتي هي أحسن) بجر ما بعد الا بالباء لان ما قبلها يطلب مجرورا
 ومثال الاستفهام فهل لك الا القوم الفاسقون والاستثناء المفرغ من قبيل المتصل ويكون في الاحوال
 والظروف والمصادر وروى ما وقع بعد ايجاب عند وجود قدره تدل على أن المراد بالمستثنى منه بعض معين
 يدخل فيه المستثنى قطعا نحو قرأت الا يوم الجمعة أي قرأت كل يوم من أيام الاسبوع الا يوم الجمعة وهذا معنى
 صحيح بخلاف جاءني الازيد أي جاءني كل أحد الازيد فانه معنى غير صحيح (والمستثنى بغير وسوى بلغاتها)
 المتقدمة (مجرور) دائما (بالاضافة) أي باضافةها اليه للازمها الاضافة والمضاف اليه مجرور لا غير والاصل
 في غير أن تكرر صفة بمعنى مغاير نحو جاءني رجل غير زيد لكنها حلت على الا واستعملت في الاستثناء كما حلت
 الا عليها واستعملت صفة نحو لو كان فيهما آلهة الا الله لقد تناوب السبب في حل كل منهما على الا حردلالة كل
 منهما على المقابلة (ويعرب غير) لفظا (وسوى) تقدير اعلى ما اختاره ابن مالك (بما يستحقه المستثنى بالا) من
 الاعراب في ذلك الكلام وقد عرفت نصبه وكانها الماجر بها المستثنى انتقل اعرابه اليهما (فيجب نصبهما)
 بعد الكلام الموجب كما (في نحو قاما وغير زيد وسوى زيد ويجوز الاتباع) للمستثنى منه في اعرابه (والنصب)
 بعد الكلام التام المنفى كما (في نحو قاما وغير زيد وسوى زيد) برفع غير وسوى ونصبهما او الارجح الاتباع في
 المتصل والنصب في المنقطع عند تميم ان أمكن تسلط العامل على المستثنى نحو مقام أحد غير جار وأوجبه

والمراد بشبه النفس النهي نحو ولا يلفظ منكم أحد الامر أنك والاستفهام نحو ومن يفظ من رجة به الاضالون والنصب هو بي جيسد قرئ به في السبع في قليل و امر أنك وان كان الاستثناء منقطعا فالجوابون يوجبون النصب نحو مالهم به من علم الاتباع الظن وتبرجونه ويجيزون الاتباع نحو مقام القوم الاحار والاحار بالجر ويقرون الاتباع الظن بالرفع على انه بدل من العلم باعتبار المحل بدل بعض تنزيلا لما ليس من الجنس منزلة الجنس ولا يجوز أن يقرأ بالجر على الابدال باعتبار اللفظ لما تقدم قريبا أو ما اذا لم يمكن تسلط العامل على المستثنى فهو ما زاد هذا المال الانقص اذ لا يقال ما زاد النقص ومثله ما نفع زيد الاضرأ اذ لا يقال نفع الضر فالنصب واجب عند الجميع (وان كان الكلام) قبلها (ناقصا وهو الذي لم يذ كر فيه المستثنى منه ويسمى) حينئذ استثناء مفرغا لان ما قبل الا تضرع لطلب ما بعدها فالمستثنى مفرغ له (كان) اعراب (المستثنى) الذي بعده الا (على حسب العوامل) المقضية له اذ لا عمل لالا في اللفظ (فيعطى ما يستحقه لولم توجد الا) من رفع ونصب وخفض (وشروطه كون الكلام غير ايجاب) بان يشتمل على نفس أو شبهه ليقيد فائدة صحبه (نحو مقام الازيد) برفع زيد على الفاعلية (وما رأيت الازيدا) بنصبه على المفعولية (وما حُررت الازيد) بجره بالباء كالولم توجد الا والاستثناء في ذلك من اسم عام محذوف فنقد بر مقام الازيد ما قام أحد الازيد وكذا الباقي وهذه أمثلة النفس (و) أشار اليه بمثال من الفرقان (كقوله تعالى وما محمد الا رسول) ومثال النفس (ولا تقولوا على الله الا الحق) فالحق منصوب على المفعولية بنقولوا (ولا تجادلوا أهل الكتاب الا بالتي هي أحسن) بجر ما بعد الا بالباء لان ما قبلها يطلب مجرورا ومثال الاستفهام فهل لك الا القوم الفاسقون والاستثناء المفرغ من قبيل المتصل ويكون في الاحوال والظروف والمصادر وروى ما وقع بعد ايجاب عند وجود قدره تدل على أن المراد بالمستثنى منه بعض معين يدخل فيه المستثنى قطعا نحو قرأت الا يوم الجمعة أي قرأت كل يوم من أيام الاسبوع الا يوم الجمعة وهذا معنى صحيح بخلاف جاءني الازيد أي جاءني كل أحد الازيد فانه معنى غير صحيح (والمستثنى بغير وسوى بلغاتها) المتقدمة (مجرور) دائما (بالاضافة) أي باضافةها اليه للازمها الاضافة والمضاف اليه مجرور لا غير والاصل في غير أن تكرر صفة بمعنى مغاير نحو جاءني رجل غير زيد لكنها حلت على الا واستعملت في الاستثناء كما حلت الا عليها واستعملت صفة نحو لو كان فيهما آلهة الا الله لقد تناوب السبب في حل كل منهما على الا حردلالة كل منهما على المقابلة (ويعرب غير) لفظا (وسوى) تقدير اعلى ما اختاره ابن مالك (بما يستحقه المستثنى بالا) من الاعراب في ذلك الكلام وقد عرفت نصبه وكانها الماجر بها المستثنى انتقل اعرابه اليهما (فيجب نصبهما) بعد الكلام الموجب كما (في نحو قاما وغير زيد وسوى زيد ويجوز الاتباع) للمستثنى منه في اعرابه (والنصب) بعد الكلام التام المنفى كما (في نحو قاما وغير زيد وسوى زيد) برفع غير وسوى ونصبهما او الارجح الاتباع في المتصل والنصب في المنقطع عند تميم ان أمكن تسلط العامل على المستثنى نحو مقام أحد غير جار وأوجبه

زيد واذا مدت سوى كان
اعرابها ظاهرا واذا
قصرت كان مقدرا على
الالف والمستثنى بليس
ولا يكون منصوب لا غير
لانه خبرهما نحو قام القوم
ليس زيد ولا يكون زيد
والمستثنى بحسب لا وعدا
وحاشا يجوز جره ونصبه
بهما نحو قام القوم خلا زيدا
وخلا زيدا وعدا زيدا وعدا
زيد وحاشا زيد وحاشا زيد
فان حررت فهي حروف
جر وان نصبت فهي أفعال
الاولى سيبويه لم يسمع في
المستثنى بحاشا الا الجر
وتصل ما بعدا وخلا
فتعين النصب ولا تتصل
بحاشا تقول قام القوم
ما عدا زيدا وقال ليبيد
* ألا كل شيء ما خلا الله
باطل *

وأما خبر كان وأخواتها
وخبر الحروف المشبهة
بليس وخبر أفعال المقاربة
واسم ان وأخواتها واسم
لا التي لنفي الجنس
تقدم الكلام عليها في
المرفوعات وأما التوابع
فسيأتي الكلام عليها
ان شاء الله تعالى

(باب المحفوضات من
الامماء)

المحفوضات ثلاثه
محفوض بالحرف ومحفوض
بالإضافة وتابع للمحفوض
فالمحفوض بالحرف وهو
ما يخفص عن والى وعن

الجار مجزى واذا قبل ما قام القوم غير زيد وعمر وجاز جر عمر وهط فاعلى لفظ زيد ورفع جلا على المعنى لان
المعنى ما قام الا زيد وعمر وومع الا يجوز الامراة للفظ (ويعبر بان بحسب العوامل) بعد الكلام المنفى غير
التام كما (في نحو ما قام غير زيد وسوى زيد) برفعهما (وما رأيت غير زيد وسوى زيد) بنصبهما (وما حرت بغير
زيد وسوى زيد) بجرهما (واذا مدت سوى) بان قيل سواء بالمد مع فتح السين وكسرها (كان اعرابها ظاهرا)
في آخرها (واذا قصرت) من غير هزة في آخرها مع كسر السين وضهها (كان) اعرابها (مقدرا على الف)
أى في الف منع من ظهوره التعذر (والمستثنى بليس ولا يكون منصوب لا غير) وانما وجب نصبه (لانه
خبرهما نحو قام القوم ليس زيد ولا يكون زيد) بنصب زيد على انه خبرهما وانهما خبر مستتر فيهما وجوبا
حائدا على اسم الفاعل المفهوم من الفعل السابق أى ليس القائم أولا يكون القائم زيد او جلة الاستثناء هل هي
حال فعلها النصب أو مستأنفة فلا محل لها قولان صحيح ابن عصفور الثاني (والمستثنى بخلا وعدا وحاشا يجوز
جره) بها والجر بالاولين قليل ولقلته لم يحفظه سيبويه في هذا (ونصبه بها) وهذا عند غير سيبويه أما عنده
فالنصب متعين بعد والجر بحاشا فانه التزم فعلية عدا وحرفية حاشا (نحو قام القوم خلا زيدا) بالنصب (وخلا
زيد) بالجر (وهذا زيدا) بالنصب (وعدا زيدا) بالجر (وحاشا زيدا) بالنصب (وحاشا زيدا) بالجر (فان جررت)
بكل منها المستثنى (فهى حروف جر) غير متعلقة بشئ والاولى أحرف جر (وان نصبت) بكل منها (فهى
أفعال) ماضية متعدية الى المستثنى وفاعلاها خبر مستتر فيهما وجوبا يعود الى ما عدا اليه اسم ليس ولا يكون وفى
محل الجملة المستثنى بها البحث السابق فيهما ومحل جواز الوجهين اذا تجردت عن ما كما يعلم من كلامه الا ترى
(الا ان سيبويه لم يسمع في المستثنى بحاشا الا الجر) فالتمز حرفيتها وأوجه كما تقدم ونفى النصب وغيره مع
النصب أيضا يجوز والمثبت مقدم على الناقى ولا يستثنى بها الا فيما فيه تنزيه نحو ضربت القوم حاشى زيدا
ولذلك لا يحسن صلى الناس حاشى زيد القوات معنى التنزيه كذا قاله ابن الحاجب وجرم به الرضى وقد تشمل
للتنزيه فقط فتكون اسما مبنيا نحو قلن حاشى لله ما علمنا عليه من سوء (وتتصل ما) المصدر به (بعدا وخلا
فينعين) حينئذ (النصب) مما له مستثنى لان ما المصدرية لا تدخل الا على الفعل وجوز جمع الجر بها بتقدير
ما زائدة قال فى المعنى فان قالوا ذلك بالقياس ففاسد لان ما لا تزد قبل الجار والمجرور بل بعده نحو عما قليل وان
قالوا بالسمع فهو من الشذوذ بحيث لا يقاس عليه (ولا تتصل ما) بحاشا (الا نادرا بخلاف عدا وخلا) تقول
قام القوم ما عدا زيدا بالنصب لا غير (وقال ليبيد * ألا كل شيء ما خلا الله باطل) ومحل ما وصلتها نصب على
الحال أى مجاوزين زيد بالنصب أو على الظرفية على تقدير مضاف أى وقت مجاوزتهم زيد قال أبو حيان
والأفعال التى يستثنى بها الاتعق فى المنقطع لا تقول ما فى الدار أحد خلا جارها (وأما خبر كان وأخواتها وخبر
الحروف المشبهة بليس وخبر أفعال المقاربة واسم ان وأخواتها واسم لا التى لنفى الجنس) فصلا (فتقدم
الكلام عليها فى المرفوعات) استطرادا فلا حاجة الى اعادتها (وأما التوابع) التى من جملتها تابع المنصوب
المقصود بالذكر هنا (فسيأتى الكلام عليها ان شاء الله تعالى) * ولما أتت الكلام على المنصوبات من
الامماء أخذتكم على المحفوضات فقال

(باب المحفوضات من الاسماء)

ذكر الظرف لبيان الواقع لا الاحتراز والمحفوضات أسماء مشبهة على علم المضاف اليه وهو الجر سواء كان
بالكسرة أو بالفتحة أو بالياء (المحفوضات) المشهورة (ثلاثة) محفوض بالحرف ومحفوض بالإضافة (أى
سببها لان الاصح ان المضاف هو العالم فى المضاف اليه ومحفوض بالتبعية عند بعضهم وهذا هو المراد
بقوله (وتابع للمحفوض) بالحرف أو المضاف وهو ضعيف لان العامل فى التابع هو العامل فى المتبوع فى غير
البدل فيرجع الجر فى التابع الى الجر بالحرف بالإضافة وأما الجر بالمجاورة فهو شاذ ولهذا لم يذكره
فالمحفوض بالحرف هو ما يخفص عن والى وعن وعلى وفى والياء والكاف واللام وحى والواو) التى للقسم
(واتاء) المثناة فوق له أيضا (ووب) بضم الواو (ومذوم منذ) فهذه أربعة عشر حرفا كلها مستوية فى
الاختصاص بالامماء والدخول عليها المعانى فى غير هالم يتعرض لها المؤلف فاستحقت أن تعمل لما تقدم من أن

الاصلي في كل حرف مختص أن يعمل فيما اختص به وتسمى حروف الجر ما لجرها معنى الفعل الى الاسم أولان عملها الجر فأضيفت الى الاعراب الذي هو أثرها واستظهر هذا الرضى قال كما سميت بعض الحروف حروف الجزم وحروف النصب (فالسبعة الاولى) مشتركة بين الظاهر والمضمر فتارة (تجر) الاسم (الظاهر) زمانا وغيره (و) تارة (تجر) المضمر (ولهذا قدمها مثال من (تجو منك ومن فوح) الى نحو (الى الله مرجعكم) اليه مرجعكم (و) عن (تحو لتركبن طبقات من طبق رضى الله عنهم ورضوا عنه) وعلى نحو (وعليها وعلى الفلك) وفي نحو (وفي الارض آيات وفيها ما تشئى الانفس) والباء نحو (آمنوا بالله آمنوا به) واللام نحو (الله ما في السموات له ما في السموات) (و) أما (السبعة الاخيرة) فهي (تختص بالظاهر) أي بخفضه (ولا تدخل على المضمر) وتنقسم بالنسبة الى عملها فيه أربعة أقسام (فما لا يختص بظاهر بعينه) بل يجر أى ظاهر كان (وهو) ثلاثة أحرف (الكاف وحى والواو) مثال الكاف (تجو ردة كالهان وزيد كالاسد وقد تدخل على الضمير في ضرورة الشعر) كقولهم * وأم أوعال كها أو أقر با * (و) مثال حى (تجو حتى مطلع الفجر وقولهم أكلت السمكة حتى رأسها بالجر) وقد تدخل في الضرورة على الضمير أيضا كقوله * أنت حنالك تقصد لفيج * وانما قال بالجر لان ما بعده حتى في المثال يجوز رفعه ونصبه أيضا كإسباني ولا يجر بحى الا آخر أو متصلا بالآخر فلا يقال سهرت البارحة حتى نصفها وأنى عثمانين للإشارة الى أن الجري بها تارة يكون واجبا وذلك اذا كان ما بعده اسم غير داخل فيما قبلها كالآية وتارة يكون جائزا وذلك اذا كان جزأ مما قبلها ولم يتعذر دخوله كالمثال وانما امتنع العطف بحى في الآية لانها انما تعطف بعضها على كل كإسباني (و) مثال الواو (تجو والله والرحمن) ولا يجمع بينهما وبين فعل القسم بخلاف باء القسم (ومنها ما يختص) جره (بالله) أي بلفظه (و) لفظ (رب) بفتح الراء حال كونه (مضافا للكعبة أو لواء المتكلم) وهو حرف واحد (وهو التاء) أي تاء القسم ولا يجمع بينهما وبين الفعل أيضا (تجو والله) تفتؤ (و) نحو (رب الكعبة وترى) لا فعل والغالب دخوله على لفظ الجلالة (وندر) خفضها الغير ذلك كقوله (تالرحن وتحياتك ومنها ما يختص) جره (بالزمان) المعين ضمير المستقبل (وهو) حرفان (منذ وما) ماضيا كان وهما فيه بمعنى من (تجو ما رأيت من مذنب يوم الجمعة أو مذنبين) أو حاضرا وهما فيه بمعنى في نحو ما رأيت من مذنبين وما لا يدخلان على زمن مستقبل مخصوص ولا مبهم فان دخلا على جلة حكم نظريتهما واضافتهما اليها أو الى زمن مضاف اليها نحو ما رأيت من مذنبين أو منذ كان عندي أو على اسم مرفوع نحو ما رأيت من مذنبين الجمعة أو منذ شهرنا فانها مابتدآن بمعنى أول المدة أو جملتها وما بعدهما خبر وبالعكس (ومنها ما يختص) جره (بالسكرات) غالبا (وهو) حرف واحد (رب) بضم الراء والغالب في مجرورها وصفه اذا كان اسمها ظاهرا قبل بوجوبه لانها التقليل فرع من جنس ومن وصف السكرة يستفاد نوع الجنس واختاره ابن المحاسب (تجو رب رجل في الدار) ولها صدر الكلام من بين حروف الجر لانها موضوعة لإنشاء التكثير والتقليل واستعمالها في الاول كثير ومنه قوله عليه الصلاة والسلام يا رب كاسية في الدنيا عارية يوم القيامة ومن الثاني * ألارب مولود وليس له أب * وذكر في المغني أن رب حرف زائد لا يتعلق بشئ فعمل مجرورها في نحو رب رجل صالح عندي رفع على الابتداء وفي نحو رب رجل صالح لقيت نصب على المفعولية وفي رب رجل صالح لقيته رفع أو نصب كافي نحو هذا لقيته ويجوز مراعاة محله كثير اوان لم يجر نحو مررت بزيد وعمر الا قليلا (وقد تدخل على ضمير غائب ملازم للأفراد) وان كان التمييز مشى أو مجموعا (والتكثير) وان كان مؤنثا (والتكثير بتمييز بعده مطابق للمعنى نحو) قوله (وبه فتية) دعوت الى ما به يورث الحمد دائما فأجابوا * ويجوز به رجلين وربه رجالا وربه امرأتين وربه نساء وأوجب الكوفيون مطابقة الضمير لتمييز فياذكر والاصح الاول وانما التزم افراده وتذكيره لرجوعه الى مقدر في الذهن كانه مفرق في نعم رجالا (وقد تحذف رب) اذا كان مجرورا هانكرة (ويبقى) بعد حذفها (محملها) وجوبا (بعد الواو) كقوله

وليل كوج البحر أرخى سدوله * على بانواع الهموم ليلتي

(وبعد الفاء كثيرا كقوله

فالسبعة الاولى تجز

الظاهر والمضمر نحو منك ومن فوح والى الله مرجعكم وتحو لتركبن طبقات من طبق رضى الله عنهم ورضوا عنه وعليها وعلى الفلك وفي الارض آيات وفيها ما تشئى الانفس وآمنوا بالله آمنوا به ما في السموات له ما في السموات والسبعة الاخيرة تختص بالظاهر ولا تدخل على المضمر فيها ما لا يختص بظاهر بعينه وهو الكاف وحى والواو ونحو ردة كالهان وزيد كالاسد وقد تدخل على الضرورة الشعر في الضمير في مطلع الفجر وقولهم أكلت السمكة حتى رأسها بالجر ونحو والله والرحمن ومنها ما يختص بالله ورب مضافا للكعبة أو لواء المتكلم وهو التاء نحو والله وترى والكعبة وترى وندر ما يختص بالزمان وهو منذ ومذ نحو ما رأيت من مذنبين الجمعة أو مذنبين ومنها ما يختص بالسكرات وهو رب نحو رب رجل في الدار وقد تدخل على ضمير غائب ملازم للأفراد والتذكير والتفسير بتمييز بعده مطابق للمعنى نحو ربه فتية وقد تحذف رب ويبقى عملها بعد الواو كقوله

* ليل كوج البحر أرخى سدوله *

وبعد الفاء كثيرا كقوله

ثلاث حبل قد طرقت ومرضع * (٧٠) وبعديل قليلا كقوله * بل مهمة قطعت بعد مهمه * وبلونهن أقل كقوله

رسم دار وقت في طله *

وتراد ما بعد من
وعن والباء فلا تكفهن
عن عمل الجرح فحوما
خطبتا نهم وعما قبل قبا
نقضهم وتراد بعد المكاف
ورب فالقالب أن تكفهما
عن العمل فبدخلان
حينئذ على الجبل كقوله
* أخ ماجد لم يحزني يوم
شهد *

كما سيف عمر ولم تحنه
مضاربة وقوله
ربما أوفيت في علم
تفحصن ثوبى شمالات
وقد لا تكفهما كقوله
ربما ضربت بسيف صقيل
وقوله

وتنصر مولانا ونعلم أنه
كما الناس مجرور عليه
وجارم

(فصل) وأما المحفوض
بالإضافة فحقو غلام زيد
ويجب تجريد المضاف من
التنوين كما في غلام زيد
ومن نوى النسبة والجمع
حقو غلاما زيدو كاتبو عمرو
والإضافة على ثلاثة
أقسام منها ما يقدر
باللام وهو الأكثر نحو
غلام زيد وثوب بكر وما
أشبه ذلك ومنها ما يقدر
بغير ذلك كسيف نحو ثوب
خزواب ساج وخاتم
حديد ويجوز في هذا
النوع نصب المضاف
إليه على التمييز كما تقدم

ثلاث حبل قد طرقت ومرضع * قالهبتها عن ذى غاتم محول

(وبعد بل قليلا كقوله * بل مهمة قطعت بعد مهمه * حذف رب وإبقاء عملها (بدونهن) أى الواو والفاء
وبل (أقل) منه بعد بل كقوله

رسم دار وقت في طله * كدت أفضى الحياة من جلله

(وتراد ما) كثيرا (بعد من وعن والباء فلا تكفهن عن عمل الجرح) فثال من (نحو ما خطبتا نهم) مثال عن نحو
(عما قبل) ومثال الباء نحو (فيما نقضهم وتراد ما) (بعد الكاف ورب فالقالب أن تكفهما عن العمل) قال
سيبويه جعلوها مع ما بمنزلة كلمة واحدة (فيدخلان حينئذ على الجبل) الاسمى والفعلىة فالاسمىة (كقوله
أخ ماجد لم يحزني يوم شهد * كما سيف عمر ولم تحنه مضاربة
(و) الفعلية نحو قوله ربما أوفيت في علم * تفحصن ثوبى شمالات
وقد لا تكفهما) ما بدخلوها عليها فيبقى عملها (كقوله

ربما ضربت بسيف صقيل) * بين بصرى وطعنه فجلله

(وقوله) وتنصر مولانا ونعلم أنه * كما الناس مجرور عليه وجارم
وبروى أيضا مظلوم عليه وظالم

(فصل) في الثاني من المحفوضات (وأما المحفوض بالآضافة) وهى اسناد اسم الى غيره بنزله من الاول
منزلة التنوين مما قبله (فحقو غلام زيد) وضارب بكر فزيد محفوض بإضافة علام اليه وكذا بكر محفوض بإضافة
ضارب اليه (ويجب) عند قصد الإضافة (تجريد المضاف من التنوين) الظاهر (كافى غلام زيد) أو المقدور كما
في هذه دواهمك (و) مما يشبهه (من نوى النسبة) أى المتشبه (والجمع) المذكور السالم وشبههما (نحو غلاما زيد)
واثناعشر (وكاتبو عمرو) وعشر وزيد ووجه الشبه كونهم ما يليان علامة الأعراب كالتنوين بخلاف نون
المفرد وجمع الكثير كشيطان وشياطين فانها لا تتحدق لانقضاء الشبه وانما وجب تجريده من التنوين والنون
المذكورة لانهم ما يدلان على كمال الاسم والإضافة تدل على نقصانه والشئ الواحد لا يكون كاملا ناقصا في حالة
واحدة وهذا هو معنى قول النجم سعيد انما حذف التنوين للاتيهم والاتصال والانفصال معا وما أحسن قول
بعضهم كافي تنوين وأنت إضافة * تحيت رانى لا تحل مكانها

وأحسن منه وأطف قول الآخر علمته باب المضاف تافولا * ورقبه بغيره بالتنوين
(والإضافة) المعنوية بالاستقراء (على ثلاثة أقسام منها ما يقدر باللام) التى للملك أو الاختصاص (وهو
الأكثر) فى كلامهم والاصل فى الإضافة بدليل ان كل إضافة امتنع جعلها بمعنى من أوفى فهى بمعنى اللام (نحو
غلام زيد وثوب بكر) أى غلام زيد وثوب بكر (وما أشبه ذلك) وليس معنى غلام زيد معنى غلام زيد كما
يوهمه إطلاق قولهم هنا فى مثل غلام زيد انه بمعنى اللام كانه عليه الرضى وغيره وقال أيضا ولا يلزم فيما
هو معنى اللام أن يصح التصريح بها بل يكفى إقادة التخصيص الذى هو مدلول اللام

فقولك طور سيناء يوم الاحد معنى اللام ولا يصح اظهار اللام فى مثله (ومنها ما يقدر بغيره) (البيان) وذلك كثير
نحو ثوب خزواب ساج وخاتم حديد) فى الاول فيه بعض الثانى وصالح لان يخبر عنه به لا ترى ان المضاف فى
هذه الامثلة بعض المضاف اليه وصالح لان يخبر عنه بالمضاف اليه كان يقال مثلا هذا الثوب خز (ويجوز فى
هذا النوع) المقدر بغيره (نصب المضاف اليه على التمييز) فنقول هذا خاتم حديد او ثوب خزواب ساج فان
المضاف فيه فرع عن التمييز (كما تقدم فى باب) وقيل على الحال (ويجوز رفعه على انه تابع للمضاف) عطف
بيتان أو بدل أنت بتأويله بالمشق وبؤخذ من كلامه أرجحة الإضافة على غيرها (ومنها ما يقدر بغيره) كما
ذهب اليه ابن الحاجب واختاره ابن مالك وذلك حيث كان المضاف اليه ظرفا للدول (ولكنه قليل نحو بل مكر
الليل) (نحو) (يا صاحبي السجن) وفى الحديث فلا يجدون أعلم من عالم المدينة وأكثرهم نفى هذا القسم وما

فى بابهم يجوز رفعه على انه تابع للمضاف ومنها ما يقدر بغيره قليلا نحو بل مكر الليل (يا صاحبي السجن

أمرهم معنى في فهو محمول على أن الإضافة فيه بمعنى اللام مجازا (والإضافة) مطلقا (نوعان لفظية) أي منسوبة إلى اللفظ لا فادتها أمر اللفظية كإسباني (ومعنوية) أي منسوبة إلى المعنى لا فادتها معنى في المضاف كإسباني ولو قدم هذا على قوله أولا والإضافة على ثلاثة أقسام وجعل الثلاثة المذكورة أقساما للمعنوية كما أمر فإلى ذلك لكان أولى فإن عبارته تقتضي أن اللفظية كالمعنوية في انقسامها إلى ما ذكر من الأقسام وليس الأمر كذلك (فاللفظية ضابطها أمران) أمر في المضاف وأمر في المضاف إليه فالأول (أن يكون المضاف صفة) تشبه المضارع في كونه الحال والاستقبال (و) الثاني (أن يكون المضاف إليه معمو لا تلك الصفة) فاعلمها أو مفعولها قبل الإضافة (والمراد بالصفة اسم الفاعل نحو) هذا (ضارب زيد) الآن أو غذا فضارب اسم فاعل مضاف إلى منصوبه معنى (واسم المفعول نحو) هذا (مضروب العبد) الآن أو غذا فمضروب اسم مفعول مضاف إلى مرفوعة معنى (و) مثله (الصفة المشبهة) باسم الفاعل (نحو) زيد (حسن الوجه) (و) أما الإضافة (المعنوية) فهي (ما اتفقت فيها الأسماء) أي كون المضاف صفة والمضاف إليه معمو لا (نحو غلام زيد أو) انتفى (الأول) أي كون المضاف صفة (نحو كرام زيد) فإن أكرام مصدر مضاف إلى معمو لا وليس صفة (أو الثاني فقط نحو) هذا (كاتب القاضي) فكاتب وان كان صفة لكنها غير مضافة إلى معمو لا ومثله هذا ضارب زيد أمس فإن اسم الفاعل لا يعمل إذا كان بمعنى الماضي وكذا الإضافة اسم التفضيل نحو زيد أفضل القوم ومن المعنوية أيضا نحو هذا مضروب زيد لأن المضاف إليه ليس معمو لا للمضاف (و) كما (تسمى هذه الإضافة) معنوية لا فادتها أمرامعنى بالانها تنقل المضاف من الإبهام إلى التعريف أو التخصيص كإسباني تسمى أيضا (محضة) لأنها خاصة من تقدير الانفصال (وتفيد تعريف المضاف بالمضاف إليه أن كان المضاف إليه معرفة نحو غلام زيد) مشاربه إلى غلام معين لأن هيئة التركيب الإضافي موضوعه للدلالة على معلومية المضاف ومحل ما قاله المؤلف إذا لم يكن المضاف شديدا الإبهام كغيره ومثل أو موضعه مستحقا للذكر لا تقبل التعريف كما هو وحده ورب رجل وأخيه فإن كان كذلك فلا يتعرف بالمضاف إليه (و) تفيد (تخصيص المضاف) بالمضاف إليه (ان كان المضاف إليه نكرة) أو معرفة والمضاف كغيره (نحو غلام رجل) ومثلك لا يخل وغيرك لا يجوز فغلام وان كان غير معين لكنه بالإضافة تخصص بخروج غلام أمرأة عنه إذا التخصيص قليل الاشتراك ولكون هذه الإضافة تفيد ما ذكر وجب تجريد المضاف من التعريف لانه لو كان معرفة لم ينجح إلى تعريف فلا يقال الغلام زيد ولا زيد كم إلا أن جرد الأول من ال أول فندرك الشبوع في الثاني وكذا لا يجوز إضافة المعرفة إلى النكرة لأن الإضافة إلى النكرة تفيد التخصيص وهنا التعريف الذي هو أقوى من التخصيص فتكون الإضافة لغوارا أما المضمرة والموصولات وأسماء الأشارة فتشع اضافتها لاستحالة سلب التعريف عنها (وأما الإضافة اللفظية) التي هي إضافة الوصف إلى معمو له (فلا تفيد) المضاف (تعريفا) لوقوع المضاف فيها صفة للنكرة نحو هدي بالغ الكعبة وحالا فهو ثاني عطفه ولدخول رب عليه كقوله * يارب غابطنالو كان يطلبكم * ومن ثم امتنع صرحت بزيد حسن الوجه (ولا تخصيصا) لما يعلم مما سباني (واعتنفيد) أمر اللفظية وهو (التعريف في اللفظ) (أما في لفظ المضاف فقط بحذف التنوين كضارب زيد فإن أصله ضارب زيد الإضارب فقط فحذف التنوين للإضافة والتخصيص حاصل قبلها أو بحذف النون التالية للأعراب كضارب زيد وضاربوا عمرو وأما في لفظ المضاف إليه فقط بحذف الضمير واستناره في الصفة كإقام الغلام فإن أصله القائم علامة فحذف الضمير من غلامه واستقرى القائم وأضيف القائم التحفيف في المضاف إليه وأما في المضاف والمضاف إليه معا نحو زيد قائم الغلام أصله قائم غلامه والتحفيف في المضاف بحذف التنوين وفي المضاف إليه بحذف الضمير واستناره في الصفة ولكون هذه الإضافة تفيد التحفيف فقط جاز نحو الضارب زيد والضارب بكر وامتنع نحو الضارب زيد وكان القياس امتناع نحو الضارب الرجل ولكنهم أجازوه جلالة على الوجه المختار في الحسن الوجه (وتسمى) أيضا (غير محضة) لانها في انفصال كاعلم مما مر وقد اختلفوا في الجار للمضاف إليه على أقوال ثلاثة (والصحيح) منها (أن المضاف إليه مجرور بالمضاف) لانصال الضمير به والضمير لا يتصل إلا بهامه (لأبالإضافة) التي هي معنى على ما قبل

والإضافة نوعان لفظية ومعنوية فاللفظية ضابطها أمران أن يكون المضاف صفة وأن يكون المضاف إليه معمو لا تلك الصفة والمراد بالصفة اسم الفاعل نحو ضارب زيد واسم المفعول نحو مضروب العبد والصفة المشبهة نحو حسن الوجه والمعنوية ما اتفقت فيها الأسماء نحو غلام زيد أو الأول نحو كرام زيد أو الثاني فقط نحو كاتب القاضي وتسمى هذه الإضافة محضة وتفيد تعريف المضاف بالمضاف إليه ان كان المضاف إليه معرفة نحو غلام زيد وتخصيص المضاف ان كان المضاف إليه نكرة نحو غلام رجل وأما الإضافة اللفظية فلا تفيد تعريفا ولا تخصيصا وإنما تفيد التحفيف في اللفظ وتسمى غير محضة والصحيح أن المضاف إليه مجرور بالمضاف لا بالإضافة

وتابع المحفوظ يأتي في
التوابع ان شاء الله تعالى
(باب اعراب الافعال
المضارعة)

تقدم ان الفعل ثلاثة أنواع
ماض وأمر ومضارع وان
الماضي والامر ميبان وان
المضارع من الافعال هو
المضارع اذا لم يتصل بنون
الاناث ولا بنون التوكيد
المباشرة وتقدم ان الفعل
يدخله من انواع الاعراب
ثلاثة الرفع والنصب والحزم
اذا علم ذلك فالاعراب
خاص بالمضارع وهو مرفوع
أبدا حتى يدخل عليه
ناصب فينصبه أو جازم
فيجزمه نحو اياك نعبد
واياك نستعين والتواصب
التي تنصبه قسمان قسم
ينصب بنفسه وقسم ينصب
بان مضمرة بعده فالاول
أربعة أحدها أن ان لم
تسبق بعلم ولا ظن نحو يريد
الله أن يخفف عنكم وأن
تصوموا خير لكم فان سبقت
بعلم نحو علم أن سيكون
فهو مخففة من الثقيلة
وامهها ضمير الشأن محذوف
والفعل مرفوع وهو وفاعله
خبرها كما تقدم في باب
النوامخ وان سبقت بظن
فوجهان نحو وحسبوا أن
لا تكون فتنة قوي في
السبعة بالنصب والرفع
والثاني ان تحولن زبرج
عليه ما كفيين والثالث كي
المصدرية وهي المسبوقة
باللام لفظا نحو لكيلا نأسوا

لان المعنى انما يصار اليه في العمل عند تعذر اللفظ ولا بالحرف المقدر على ما قبل لان اضمار الجار ضعيف ولان
معنى غلام زيد غير معنى غلام لزيد كما تقدم (وتابع المحفوظ) من نعت وغيره (يأتي في التوابع ان شاء الله
تعالى)

(باب اعراب الافعال المضارعة)
(تقدم) في صدر المقدمة (ان الفعل) من حيث هو (ثلاثة أنواع ماض وأمر ومضارع وأن) الفعل (الماضي
(فعل) الامر ميبان) على ما تقدم فهما (وان المعرب من الافعال) انما (هو المضارع) لكن انما يعرب اذا
لم يتصل بنون الاناث) فان اتصل بها بنى معها على السكون كما مر (ولا بنون التوكيد المباشرة) له من غير
حاجز فان اتصلت به من غير حاجز بنى معها على الفتح كما تقدم (وتقدم ان الفعل) المضارع (يدخله من
أنواع الاعراب) المقدمة (ثلاثة) كما ان الامم المتكلم يدخله منها ثلاثة (الرفع) بحركة أو حرف (والنصب)
بحركة أو حذف حرف (والجزم) بحذف حركة أو حرف (اذا علم ذلك فالاعراب) المذكور (خاص بالمضارع)
أي منفردة عن قسميه (وهو) في حالة تجرده من ناصب وجازم (مرفوع أبدا) ورافعه على الصحيح تجرده
بما ذكره لاحرف المضارعة ولا حلوله محل الامم ويستقر على رفته (حتى يدخل عليه ناصب فينصبه) أو
يعطف على منصوب (أو) يدخل عليه (جازم فيجزمه) أو يعطف على مجزوم مثال تجرده مما ذكر (نحو
اياك نعبد واياك نستعين) يعلم ما تسرون وما تعلنون * ولما ذكر الناصب والجازم أخذ في بيان ذلك مقدما
الاول فقال (والتواصب التي تنصبه قسمان قسم) متفق على نصبه وهو ما (ينصب) المضارع (بنفسه وقسم)
يختلف في أنه (ينصب) المضارع والاصح أن النصب (بان مضمرة بعده) وفي عبارة تجزوم من جهة تسمية غير
الناصب ناصبا (ف) القسم (الاول) المتفق عليه (أربعة أحدها أن) المصدرية بنفخ الهمزة وسكون النون
تنصب المضارع (ان لم تسبق بعلم ولا ظن) وهي معه في تأويل المصدر فتقع فاعلا نحو يجنبني أن تفعل ومفعولا
(نحو يريد الله أن يخفف عنكم) ومبتدأ نحو (وأن تصوموا خير لكم) ومجرورة نحو من قبل أن يأتي وقد نهمل
جلالها على ما المصدرية كقوله * أن تقرأن على أمماء ويحكى كما علمت ما المذكورة جلالها عليها كالحديث كما
تكونوا يولي عليكم ومن العوب من يجزم بها كقوله * تعالوا الى أن يأتينا الصبيد نخطب * وتصل بالماضي وكذا
بفعل الامر على الاصح وان لم تؤول بالمصدر فאות معنى الامر (فان سبقت بعلم) أي بالظلال على اليقين وان
لم يكن بلفظه (نحو علم أن سيكون) أو لا يرون أن لا يرجع فهي مخففة من أن (الثقيلة) تنصب الامم وترفع
الخبر لا خفيفة تنصب المضارع (وامهها ضمير الشأن محذوف) رجوا (والفعل) بعدها (مرفوع) بالتجريد (وهو
وفاعله) مرفوع المحل على أنه (خبرها) كما تقدم في باب النوامخ) وقد تكون مخففة وان لم تسبق بعلم نحو وآخر
دعواهم أن الحمد لله (وان سبقت بظن فوجهان) أي جاز أن تكون ناصبة وأن تكون مخففة (نحو
وحسبوا أن لا تكون فتنة قوي في السبعة بالنصب) اجراء لظن على أصله لانه باعتبار دلالة على عدم
الوقوع يلائم أن الناصبة الدالة على الرجاء والطمع (والرفع) على تأويله بالعلم فلائم ان المخففة الدالة على
التصديق والنصب أرجح لان التأويل خلاف الأصل ولهذا اجعوا عليه في ألم أحسب الناس أن يتركوا
(والثاني) مما ينصب بنفسه (ان) وهي حرف بسيط لا مركب لنفي المستقبل ولا يقتضي تأييد النفي ولا
تأكيده ولا دعاء خلافا لمن زعم ذلك (نحولن زبرج عليه عا كفيين) ان تنالوا البر (والثالث كي المصدرية وهي
المسبوقة باللام) التعليمية (لفظا نحو لكيلا نأسوا) باللام (تقدير انحو جئتكم كي تكرمني) اذا قدرت أن
الاصل لكني تكرمني ولكن حذف اللام استغناء عنها بنيتها (فان لم تقدر اللام) قبلها (فكي جارة) تعليمية
(والفعل منصوب بان مضمرة بعدها رجوا) لا تظهر الا في الشعر وعلامة التعليمية ظهور أن بعدها جئتكم
كي أن تكرمني أو باللام نحو جئتكم كي تكرمني اذا لا يجوز جئتكم جعلها مصدرية فان ظهرت اللام قبلها أو ان
بعدها جاز كونها مصدرية وكونها جارة كقوله * أردت لكيما أن تطير بقر بني * وما أفهمه كلامه من أن كي
حرف مشترك يكون ناصبا وجارا هو مذهب الجمهور حيث قيد كي بالمصدرية فكان ينبغي أيضا تقييد أن بذلك
لاخراج المفسرة والزائدة فانها لا ينصبان المضارع (والرابع اذا) وهي حرف بسيط لا مركب من اذ أو ان
واقباس الغاوها لعدم اختصاصها ومن ثم اشترط لامها ثلاثة أمور أشار الى الاول بقوله (ان صدرت

أو تقدير انحو جئتكم كي تكرمني فان لم تقدر اللام فكي جارة والفعل منصوب بان مضمرة بعدها رجوا وبالرابع اذا ان صدرت في

في أول الكلام) الجاب بها فان وقعت حشوا فيه نحو: أنا إذا أكرمك جواب المن قال أنا أتيتك أهملت والى الثاني بقوله (وكان الفعل بعدها مستقبلا) فان كان بمعنى الحال كقولك لمن يحدثك إذا أظنك صادقا أهملت لان فواصب الفعل تخصه للاستقبال فلا تهل في الحال والى الثالث بقوله (متصلا) أو منفصلا عنها بقسم أو بلا النافية) فان فصل بينها وبين المضارع بغير ما ذكر أهملت لضعفها مع الفصل في العمل فيما بعدها واعتقر الفصل بالقسم لانه وإن دجى به التأكيد بلا النافية لتتزلها منزلة العدم اذا النافي كالجزء من المنفى فلذا استوفت اذا الشرط الثلاث عملت نحو: (إذا أكرمك) جواب المن قال أنا أتيتك (أو اذن والله أكرمك) جوابه أيضا وهذا مثال للفصل بالقسم (أو اذن لا أخيبك جواب المن قال أنا أتيتك) مثال للفصل بلا النافية وقوله جوابا الى آخره متعلق بالأمثلة الثلاثة (وتسمى) اذا (حرف جواب) لوقوعها في كلام مجاب به كلام آخر سواء وقعت في صدره أو حشوه أو آخره (وجزاء) لان مضمون ما هي فيه جزء مضمون كلام آخر وقد تطم بعضهم الشرط الثلاث وما يجوز الفصل به على قول ضعيف في ثلاثة آيات ذكرتها في شرح القطر (و) القسم (الثاني) وهو ما ينصب المضارع باضمار أن بعده قسمان (باعتبار جواز الاضمار ووجوبه) ما تضرع أن بعده جوازا ولو أظهرت في الكلام الجواز (وما تضرع أن بعده وجوبا) فيمنع اظهارها (حالا ولا خمسة) من الحروف (وهي لام كي) التعليمية حيث لم يكن معها الا أو أضيفت الى كي لانها تختلف في افادة التعليل عند حذفها كحذف لا زورا ولا م التعليل تصديق بلام العاقبة نحو: فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا بلام التأكيد عند بعضهم (نحو وأمرنا لنسلم لرب العالمين) فسلم منصوب بان مضرة جواز بعده اللام وانما أضمرت بعدها أن ليكون حرف الجر داخل على الاسم (و) الاربعة الباقية هي (الواو والقاف) وثم وأ والعاطفات على اسم خالص (أي) (ليس في تأويل الفعل) أي لم يقصد به معنى الفعل مثال الواو (نحو قوله) (الاولى قوله)

(وليس عبادة وتقر عيني) * أحب الى من ليس الشفوف

فتقرر منصوب بان مضرة معطوف على ليس وانما أضمرت ان لا يلائم عطف الفعل على الاسم (و) مثال القاف (قوله)

لولا نوقع معترضا فيه) * ما كنت أؤثر أرباعا على رب

فأرضيه بالنصب على تقدير أن لعطفه على نوقع (و) مثال ثم (قوله)

اني وقتلي سلبك أعمقه) * كالثور يضرب لما عافت البقر

فأعقله بالنصب على تقدير أن لعطفه على قتلي (و) مثال أو (قوله تعالى) وما كان لبشر أن يكلمه الله الا وحيا أو من وراء حجاب (أو يرسل رسولا) في قراءة من نصب يرسل بان مضرة لعطفه على وحيا وخرج بقوله خالص نحو

الطائر في غضب زيد الباب فان يغضب معطوف على الاسم وهو الطائر لكنه لا ينصب لان الاسم المذكور في تأويل الفعل أي الذي يطير (و) القسم (الثاني) وهو ما تضرع أن بعده وجوبا ستة) من الحروف أحدها (كي

الجارزة) التعليمية (كأن تقدم) قريبا أثناء الكلام على كي المصدرية (و) ثانيها (لام الجود) وهي المستبقة بكون منفي ماض لفظا ومعنى أو معنى فقط (نحو وما كان الله ليعذبهم) لم يكن الله ليعذبهم فبمعنى عذب منصوب بان مضرة

وجوبا بعد اللام وأن والفعل في تأويل مصدر مجرور باللام واللام متعلقة بمحذوف هو خبر كان وتقديره وما كان الله يريد أتعذبهم ولم يكن الله يريد إقفرانهم ومعيت بذلك الملازم منها الجحد أي النقي من نسجته العالم

بالخاص اذا جحد الله انكار ما تعرفه لا مطلق الانكار (و) ثالثها (حتى) الجارزة وانما ينصب المضارع باضمار أن (ان كان الفعل) بعدها (مستقبلا) بالنسبة الى ما قبلها وان كان بالنسبة الى زمن التكلم حالا أو مستقبلا أو

ماضيا (نحو) ان نرجع عليه ط كفين (حتى يرجع البنا موسى) فرجوع موسى عليه السلام مستقبل بالنسبة الى الامر بن ونحو وزلوا حتى يقول الرسول في قراءة من نصب فان قول الرسول مستقبل بالنسبة الى زلزالهم

ولان كان ماضيا بالنسبة الى زمن التكلم ونحو سرت أمس حتى أدخل البلد فالدخل مستقبل بالنظر الى ما قبله وأما بالنظر الى زمن التكلم فيعقل أن يكون ماضيا أو حالا أو مستقبلا والقاب فيها أن تكون للعاقبة

كلايتين السابقتين وعلامتها صلاحية الى موضعها وقد تكون للتعليل نحو أسلم حتى تدخل الجنة وعلامتها

في أول الكلام وكان الفعل

بعدها مستقبلا متصلا

أو منفصلا عنها بقسم أو

بلا النافية نحو اذن أكرمك

أو اذن والله أكرمك أو

اذن لا أخيبك جوابا لمن

قال أنا أتيتك وتسمى حرف

جسواب وجزاء والثاني

ما ينصب المضارع باضمار

أن بعده قسمان ما تضرع

ان بعده جوازا وما تضرع

أن بعده وجوبا فالاول

خمس وهي لام كي نحو

وأمرنا لنسلم لرب العالمين

والواو والقاف و ثم وأو

العاطفات على اسم خالص

ليس في تأويل الفعل نحو

قوله

وليس عبادة وتقر عيني

وقوله

لولا نوقع معترضا فيه

وقوله

اني وقتلي سلبك أعمقه

وقوله تعالى أو يرسل رسولا

والثاني وهو ما تضرع أن

بعده وجوبا ستة هي الجارزة

كأن تقدم ولام الجود نحو

وما كان الله ليعذبهم وحتى

ان كان الفعل مستقبلا

نحو حتى يرجع البنا موسى

صلاحية في موضعها ويحتملها المثال السابق وإنما أضمرت أن بعدها تكون مع الفعل في تأويل مصدر مجزوم
بحق ولا يجوز إظهار أن بعدها لا في شعرو ولا في نفرو قد أفهم كلامه أن الاستقبال شرط لا نصب الفعل بعدها
ثم إن كان استقباله بالنظر إلى زمن التكلم أيضا فالنصب واجب حينئذ وإن كان بالنسبة إلى ما قبلها خاصة
فالوجهان فإن اتفق الاستقبال بان أردبما بعدها الحال تحقيقا أو حكاية فهي حرف ابتداء لا جارة وما بعدها
واجب الرفع لعدم الناصب والجائز ويجب مع ذلك أن يكون ما قبلها سبيلها بعدها لا لما بطل الاتصال
اللفظي فيما بينهما ويجب تحقق الاتصال المعنوي لتحقيق الغاية التي هي مدلولها نحو عرض زيد حتى أتت
لا رجونه الآن (و) رابعها (أو بمعنى إلى) بان صلت مكانها وذلك إذا كان ما قبلها ينقض شيئا قسما (أو)
بمعنى (الا) بان صلت مكانها فالأول نحو لا زمنك أو تعطيني حتى أي لا أفرقك إلى أن تعطيني حتى (كقوله
لا تسهلن الصعب أو أدرك المنى * فما اتفادت الآمال الاصاب)

و أو بمعنى إلى أو لا كقوله
لا تسهلن الصعب أو
أدرك المنى

فما اتفادت الآمال الاصاب
وقوله

كسرت كعوبها أو تستقيها
وفاء السبيبة وواو المعية
مسبوقين بنفي محض أو
طلب بالفعل نحو لا يقضى
عليهم فهو نوا نحو ويعلم
الصابرين ولا تطفوا فيه
فجعل عليكم غضي لا تاكل
السمن وتشرب اللبن
(والجوازيم) غمانية عشر
وهي فوعان جازم لفعل
واحد وجازم لفعلين فالاول
سبعة وهي لم تحول بلد ولم
يولد ولم يكن له كفوا أحد
ولما نحو لما يقض ما أمره

والثاني نحو لا تقاتلن الكافرا ويسلم أي الآن يسلم (وقوله)
و كنت اذا غمزت قناة قوم * (كسرت كعوبها أو تستقيها)
أي الآن تستقيم والفعل في هذه الامثلة ونحوها مؤول بمصدر معطوف على مصدر منسبك من الفعل المنفرد
لئلا يلزم عطف الاسم على الفعل أي ليكون لزوم معنى أو اعطاء منه وليكون كسر منى لكعوبها أو استقامة منها
و بهذا يظهر لك أن المذكورة ليست مرادفة للجرفين المذكورين كما توهمه عبارة المؤلف (و) خامسها (فاء)
السبيبة) وهي التي قصد بها الجزاء بان يكون ما قبلها سبيلها بعدها (و) سادسها (واو المعية) أي التي تفيد
معنى مع بان يكون ما قبلها مصاحبا لما بعدها حالة كونهما (مسبوقين بنفي محض) أي خالص من معنى الاثبات
(أو طلب بالفعل) أي بصيغته لا صالته في ذلك بخلاف النفي المحض لا فرق فيه بين أن يكون بالفعل أو بالحرف
أو الاسم مثال الفاء بعد النفي (نحو لا يقضى عليهم فهو نوا) ونحو ما أتينا فتحد ثنا ان قصدت السبيبة أي
ما أتينا محمدا فيكون المقصود نفي اجتماعهما أو ما أتينا فيكيف تحداثا فيكون المقصود نفي الثاني لا تنفاه
الاول (و) مثال الواو بعده أيضا (نحو) ولما يعلم الله الذين جاهدوا منكم (و يعلم الصابرين) مثال الفاء بعد
الطلب نحو (لا تطفوا فيه فجعل عليكم غضي) والواو بعده نحو (لا تأكل السمن وتشرب اللبن) نصب تشرب
أي لا يكن منسك أكل السمن مع شرب اللبن والطلب يشمل سبعة أشياء الامر نحو زني فاكر منك والنهاي كما تقدم
والدعاء نحو اللهم تب علي فانوب والاستفهام نحو وهل تأتيني فاكر منك والعرض نحو لا تنزل عندنا فتصيب
خبر أو التحضيض نحو هلا تقيت الله في فقرك والتي تحولت لي ما لا فاح منه فهذه سبعة مع النفي المتقدم
نصير ثمانية وهي المعبر عنها بالاجوبة الثمانية وما بعد الفاء في هذه الامثلة في تأويل مصدر معطوف على مصدر
آخر منصبة مما قبل الفاء وألحق الفراء الترجي بالنفي وتبعه ابن مالك قال ابنه ويجب قبوله لثبوته بها كما كفرة
حفص عن عاصم نحو لعل أبلغ الأسباب أسباب السموات فاطلع بالنصب وأمثلة الواو هي أمثلة الفاء بتبدل
الفاء بالواو وقال أبو جيان في الارشاف ولا أحفظ النصب جاء بعد الواو في الدعاء ولا العرض ولا التحضيض
ولا الرجاء فلا ينبغي أن يقدم على ذلك إلا بسمع وتقييد الفاء بالسبيبة والواو بالمعية لاخراج العاطفتين على
صريح الفعل والمستأنفتين وبسبب النفي أو الطلب لاخراج نحو زني بديا فينفا فتد ثنا فمتنع نصبة والنفي بالمحض
لاخراج النفي المنتفض بالا نحو ما أتينا لا فتد ثنا والنفي المتلوي بنفي نحو ما أتينا لا فتد ثنا والنفي التالي
لاستفهام تقريري نحو ألم تأتني فاحسن اليك فمتنع النصب فيها والطلب بالفعل لاخراج الطلب بنفسه فمتنع
معه النصب سواء كان باسم الفعل نحو صه فاحسن اليك أو بالمصدر نحو مسقيها فيرون أو بلفظ الخبر نحو
حسبك حديث فينام الناس (والجوازيم) للمضارع (غمانية عشر) جازم ما ز جمع إلى خمسة عشر كما يظهر
لك (وهي فوعان جازم لفعل واحد وجازم لفعلين فالاول سبعة) لا خلاف في حريتها (وهي لم تحول بلد ولم يولد
ولم يكن له كفوا أحد) فلم حرف جزم لنفي المضارع قلبه ماضيا و بلد مجزوم ولم وكذا ما بعده (و) ثانيها
(لما) أختها في فاده ما ذكر (نحو لما يقض ما أمره) لكنها تنازعها باتصال نفيها بالحال و بتوقع

ثبوته ويجوز حذف مجزومه أو عدم مصاحبتها لإدانة الشرط بخلاف لم فإن النفي بها لا يلزم اتصاله بالحال بل
قد يكون منصلا نحو لم أكن بدعا للرب شيئا وقد يكون منقطعاً نحو لم يكن شيئا مذكورا أي ثم كان وقد يكون
مستترا كالأية السابقة ولا يجوز حذف مجزومه إلا في ضرورة ويجوز اتصالها بإدانة شرط نحو ان لم ولولم
ويجوز رفع الفعل بعدها في لغة بخلاف لما (و) ثالثها (الم) هي لم والهزة لا مدخل لها في العمل وإن دخلت
لغني ولشدة امتزاجها بصارت كالجزء منها (نحو ألم نشرح) لك صدرك ألم تر أن الله يرى ألم نشرح بنصب
نشرح واستدل به بعضهم على أن لم تنصب في لغة قال ابن مالك وهو عند العلماء محمول على أنه مؤكد بالنون
الخفيفة ففتح لها ما قبلها ثم حذف ونون (و) رابعها (ألم) هي لما قرئت بهزة الاستفهام كما تقدم في ألم
(كقوله

على حين طابت المشيب على الصبا * فقلت ألم أصح والشيب وازع)

وقوله

اليكم يا بني بكر اليكم * ألم أتعرفو أمنا اليقين

ألم أتعرفو أمنا ومنكم * كنائب تطعن وترغبنا

(و) خامسها (لام الامر) وهي التي يطلب بها الفعل (و) مثلها (لام الدعاء) وهي في الحقيقة لام الامر ولكن
سميت بذلك ناديا (نحو لينفق ذو سعة) مثال للام الامر (ليقض علينا ريك) مثال للام الدعاء ولام الطلب
محركة بالكسر شيئا باللام الجارة لان الجزم بمنزلة الجر نعم ان وليت عاطفا جازا نكبتها نحو فليضحكوا فليلا
وليكموا كثيرا تدخل على فعل الغائب والمتكلم والمخاطب المجهول دون المعلوم استغناء عنه بصيغة أفعل
ولا يجوز حذفها إلا في ضرورة الشعر (و) سادسها (لا) المستعملة (في النهي) وهي التي يطلب بها ترك الفعل
(و) مثلها (المستعملة في الدعاء) وهي لا الناهية في الحقيقة (نحو لا تحزن) لا تخافوا مثال لا الناهية وهو
ربنا (لا تؤاخذنا) مثال لا الدعائية وعملت لا الجزم لانها تقيضة لام الامر أو نظيرتها بخلاف لا الناهية إذ
لا طلب فيها وتصح فعل المخاطب والغائب كثيرا وقد تصح فعل المتكلم كقوله

إذا ما خرجنا من دمشق فلا نعد * بها أبا مادام فيها الجراض

(و) سابعها (الطلب) في قول ضعيف (إذا سقطت الفاء من المضارع) الواقع (بعده) أي الطلب (وقصد به
الجزء) للطلب السابق عليه بأن فلو مسيما عنه (نحو) قل (تعالوا أنل) فأنل فعل مضارع تقدمه طلب وهو
تعالوا وقصد به الجزء فان التلاوة مسببة عن آياتهم فجزم بالطلب وعلامة جزمه حذف الواو والاصح أن
الجزم بإدانة شرط مقدرة هي وفعل الشرط دل على ذلك الطلب المذكور والتقدير تعالوا فان تأتوني أنل عليكم
(و) مثله نحو (قوله

فقايلك من ذكرى حبيب ومنزل) * بسقط اللوى بين الدخول فخورل

أي ان قفايلك فإليك مسبب عن وقوفهما والطلب كما تقدم شامل للامر كامل والنهي نحو لا تدن من الأسد
تسلم والدعاء نحو رب اغفر لي أدخل الجنة والاستفهام نحو هل تكرمني أكرمك والغنى نحو ليت لي مالا أنفقه
والعرض نحو ألا تغزل عندنا نصب خيرا والتعريض نحو لولا تأتينا تخدنا ولا يشترط في الطلب هنا أن يكون
بالفعل بل يجوز الفعل في جوابه وان كان بغير الفعل نحو أين يتك أوزك وحسبك حديث بين الناس وقوله
* كان محمدى أو سترى حتى هو يشترط في الجزم بعد النهي * إقامة شرط منفي مقامه نحو لا تكفر تدخل
الجنة فلا يقال لا تكفر تدخل النار وخالف الكسائي في هذا الشرط فيجوز الجزم في المثال بتقدير ان بغير نفي
مخفيا بقوله صلى الله عليه وسلم لا ترجعوا بعدي كفارا يضرب بعضكم رقاب بعض فانه لا يصح تقدير لا فيه مع
أنه ورد مجزوا وهذا نحو محمول عند غيره على ابدال الفعل من الفعل ولا جهة له في قراءة بعضهم ولا عين
نستكثر لجواز كونه وصل بنية الوقف مع ما فيه من تحصيل تناسب الأفعال المذكورة معه ولا يحسن جعله
بدلا مما قبله لاختلاف معنيهما وعدم دلالة الاول على الثاني فان سقطت الفاء بعد غير الطلب وهو الخبر المثبت
والمنقى أو بعده ولم يقصد بما بعدها الجزء تعين الرفع (و) النوع (الثاني) وهو (ما يجوز فعلين) بدخوله عليهما
ليدل على أن الاول منهما سبب والثاني مسبب (أحد عشر) جازما وتسمى أدوات الشرط لافادتها أن ما يليها

والم نحو ألم نشرح لك صدرك

والمأ كقوله

على حين طابت المشيب

على الصبا

فقلت ألم أصح والشيب

وازع

ولام الامر والدعاء نحو

لينفق ذو سعة ليضم علينا

وبن ولا في النهي والدعاء

نحو لا تحزن لا تؤاخذنا

والطلب إذا سقطت الفاء

من مضارع بعده وقصد

به الجزء نحو قل تعالوا أنل

وقوله

فقايلك من ذكرى حبيب

ومنزل

والثاني ما يجوز فعلين

أحد عشر

شرط سبب لما يليه (وهو ان) وموضوع للدلالة على مجرد تعليق الجواب على الشرط (فخو ان يشأ يذهبكم) ان تبدوا ما في أنفسكم أو تخفوه يحاسبكم به الله (وما) موضوع للدلالة على ما لا يعقل ثم نحن معنى الشرط (فخو وما فعلوا من خسر يعلمه الله) ما ننسخ من آية أو ننسها نأت (ومن) موضوع لمن يعقل ثم نحن معنى الشرط (فخو من يعمل سوا يحجز به) ومن يتق الله يجعل له مخرجا (ومهما) هو كافيا وضع له (كقوله) أقركم مني أن أحبك فأتني * (وأنك مهما تأمرى القلب يفعل)

وقولك مهما تأمرى أن يحبك عليه (واذما) هو كان (فخو اذا ما تقم أقم) وقوله

وأنك اذا ما أتت أمر * به تلاف من آياه تأمر آتيا

(وأي) بالشديد موضوع بحسب ما يضاف اليه فتكون لمن يعقل في نحو أقم يوم تقم أقم معه ولما لا يعقل في نحو أي الدواب تركب أركب لله كان في نحو أي مكان تجلس أجلس وللزمان في نحو أي يوم تقم أقم معك وقد مثل لا يمثال ليس الجواب فيه فعلا لا فائدة أن ذلك غير لازم فيه كما يعلم أيضا مما سباني (فخو ايا ما تدعوا فله الاسماء الحسنى) الجملة له الاسماء الحسنى من المبتدأ والخبر في محل جزم جواب الشرط (ومنى) موضوع

للدلالة على الزمان ثم نحن معنى الشرط (كقوله * متى أضع العمامة تعرفوني) وقوله

متى تأته تشوالى ضوء ناره * فخذ خير نار عندنا خير موقد

(وايان) هو كنى (كقوله * فأيان ما تعدل به الريح تنزل) وقوله

ايان تؤمنك تامن غيرنا متى * لم تدرك الا من منالم نزل حذرا

(وأي) موضوع للدلالة على المكان ثم نحن معنى الشرط (فخو أيما تكونوا يدرككم الموت) وقوله

* أيما الريح تميلها نعل (وأي) هو كناية (كقوله

فأصبحت أي تأنها تسجربها * فخذ خطبا جزلا وارا نأجها)

خطبى أي تأتيا تأتيا * أخا غير مريض بها لا يحاول

وقوله

(وحيثما) هو كناية (كقوله * حيثما تستقيم بقدرك الله سبحانه) في غابر الأزمان (وهذه الأدوات الاحدى

عشرة) الجازمة للفعلين (كلها أسماء) حتى مهما (الا ان واذا ما فام ما حرفان) الاول باتفاق والثاني على الاصح

واذا كان ما عداهما اسما فلا بد له من محل من الاعراب اما النصب أو الرفع لان اسماء الشرط مفعولة لفعل

الشرط أو لا بد له لا غير فاما كان منها اسم زمان أو مكان فهو في محل نصب على الظرفية بفعل الشرط وما كان

غير ذلك فهو في محل رفع بالابتداء ان كان فعل الشرط غير متعده فممن يقم أقم معه والافان وقع عليه فممن

نضرب أضرب أو يلى ضميره أو متعلقه فممن رأيت أراءها فام كرمه فهو في محل نصب ويجوز في المثال الرفع

أيضا على الابتداء وقد أفهم كلامه أن الجزم بحيث واذا مخصوص باقتران ما بهما كاللفظية وما غيرهما فهو

قسمان قسم لا يلحقه ما هو ممن ومهما وما واو في وقسم يجوز فيه الامران وهو الباقي (ويسمى الفعل الاول) من

الفعلين الجزم وبين باحدى هذه الأدوات (شرطا) لتعلق الحكم عليه ولا يكون ماضى المعنى لانه مفروض

حصوله في المستقبل فيمتنع مضيه فلا تقول ان قام زيد أمس وأما قوله تعالى ان كنت قلته فقد علمته فالمعنى ان

تبين أي كنت قلته (ويسمى الثاني) منهما (جوابا) لترتبه على الاول ترتب الجواب على السؤال (وجزاء) لان

مضمونه جزاء لمضمون الاول وهو كالشرط لا يكون ماضى المعنى لان حصوله متعلق على حصول الشرط في

المستقبل ويمتنع تعليق الحاصل الثابت على حصول ما يحصل في المستقبل وأما قوله تعالى ان كان قبضه قد

من قبل فصدق والمعنى ان ثبت ذلك فقد ثبت صدقها ثم الفعلان ان كانا مضارعين فالجزم لفظهما أو ماضيين

فالجزم لفظهما أو مختلفين ماضيا ومضارعا أو عكسه فكل منهما حكمه ولا يكون الشرط اجملة فعلية خبرية

فعلها متصرف غير مقرون بقدر أو تنفيس أو نافي غير لازم واما الجواب فيكون جملة فعلية بجميع أقسامها

أو جملة اسمية (واذا لم يصلح الجواب ان يجعل شرطا) بان كان أحد الامور التي لا يصح ان تقع شرطا كان كان

جملة اسمية أو فعلية فعلها طلبي أو منقضي غير لازم (وجب اقترانه بالفاء) ليحصل الربط بين الجواب وشرطه

وهو ان نحو ان يشأ يذهبكم

وما فخو وما تفعوا من خير

يعلمه الله ومن نحو من يعمل

سوا يحجز به ومهما كقوله

وأنك مهما تأمرى القلب

يفعل

واذا ما فخو اذا ما تقم أقم وأي

فخو ايا ما تدعوا فله الاسماء

الحسنى ومتى كقوله

متى أضع العمامة تعرفوني

وأيان كقوله

فأيان ما تعدل به الريح تنزل

وأيمن فخو أيما تكونوا

يدرككم الموت وأي كقوله

فأصبحت أي تأنها تسجربها

فخذ خطبا جزلا وارا نأجها

وحيثما كقوله * حيثما تستقيم

بقدرك الله سبحانه وهذه

الأدوات الاحدى عشرة

كلها أسماء الا ان واذا

فام ما حرفان ويسمى الفعل

الاول شرطا ويسمى الثاني

جسوايا وجزاء والزم يصلح

الجواب أن يجعل شرطا

وجب اقترانه بالفاء

نحو وان بحسب خبر فهو على كل شيء قدبر) والفعلية التي فعلها طلبة نحو (ان كنتم تحبون الله فاتبعوني) والتي فعلها مفعولون بنافي نحو (وما نفعكم الا من خير فلن تكفروا) ونحو فان توليتم فانا سألكم من اجر فالقاء في هذه الامثلة ونحوها واجبة الذكر ولا يجوز تركها الا في ضرورة او تدوير وهي متعينة للربط فيما عد الجمللة الاسمية افعالاً متعينة له بل يجوز الربط بها (اولذا الفجائية) لشبهها بها في الدلالة على التعقيب وفي عدم الابتداء بها (نحو وان تصبهم سيئة بما قدمت ايديهم اذا هم يقططون) ويعتبر في الجمللة المقترنة باذا ان لا تكون انشائية نحو وان عصي زيد فويل له رآن لا تقترن باداة في نحو وان قام زيد فما بكر قائم ولا بان نحو وان قام زيد فان بشر قائم فهذه المواضع الثلاثة تتعين فيها الفاعل ولا يجوز فيها اذا واستغنى المؤلف عن ذكرها الحالة على المثال فانه جامع لها وقد اقتضت عبارته ان الجواب اذا صلح ان يجعل شرطاً لا يجب اقتضائه بالفاء بل يجوز زوبه صرح ابن الحاجب فيها اذا كان الجواب مضارعاً مبتدئاً او منفيّاً بالواو قال الرضي الجزاء ان كان مما يصلح ان يقع شرطاً فلا حاجة الى رابط بينه وبين الشرط لان بينهما ما مناسبه لفظية من حيث صلاحته وقوعه موقعه (وذكر صاحب الاثر ومية في الجواز كم كيفما تفعل افعل) والمشهور فيها عدم الجزم (والجزم بما مذهب كوفي) وهو شاذ لا ستمالة المعنى فانه لازمة لمعوم الاحوال فاذا قلت كيفما تقرأ اقرأ كان معناه على اى حال وكيفيته تقرأ اقرأ انما مثلها وهذا المعنى متعذر لان رعاية جميع كيفيات قراءة الخطاب في قراءته امر صعب ولا يتقيد الجزم بما عند الكوفي با اتصال ما بها قال المؤلف كالدما مبنى (ولم نقف اهل على شاهد) مثال (في كلام العرب وقد يجزم باذا) لكن لا يقع ذلك الا في ضرورة الشعر كقوله (وإذا نصبت خصاصة فتجمل)

(باب النعت)

النعت هو التابع المشتق أو المؤول به المبين للفظ متبوعه والمراد بالمشتق اسم الفاعل كضارب واعم المفعول كضروب والصفة المشبهة كحسن واسم التفضيل كاعلم والمراد بالمؤول بالاشتق اسم الاشارة نحو ومررت بزيد هذا واسم الموصول نحو ومررت برجل ذي مال واسماء النسب نحو ومررت برجل ذي مال واسماء النسب نحو ومررت برجل ذي مال الجمللة وشرط المنعوت بها ان يكون نكرة او ماني ان يكون نكرة فهو انقوا بوما ترجعون فيه الى الله وكذلك المصدر

مثال الجمللة الاسمية (نحو وان بحسب خبر فهو على كل شيء قدبر) والفعلية التي فعلها طلبة نحو (ان كنتم تحبون الله فاتبعوني) والتي فعلها مفعولون بنافي نحو (وما نفعكم الا من خير فلن تكفروا) ونحو فان توليتم فانا سألكم من اجر فالقاء في هذه الامثلة ونحوها واجبة الذكر ولا يجوز تركها الا في ضرورة او تدوير وهي متعينة للربط فيما عد الجمللة الاسمية افعالاً متعينة له بل يجوز الربط بها (اولذا الفجائية) لشبهها بها في الدلالة على التعقيب وفي عدم الابتداء بها (نحو وان تصبهم سيئة بما قدمت ايديهم اذا هم يقططون) ويعتبر في الجمللة المقترنة باذا ان لا تكون انشائية نحو وان عصي زيد فويل له رآن لا تقترن باداة في نحو وان قام زيد فما بكر قائم ولا بان نحو وان قام زيد فان بشر قائم فهذه المواضع الثلاثة تتعين فيها الفاعل ولا يجوز فيها اذا واستغنى المؤلف عن ذكرها الحالة على المثال فانه جامع لها وقد اقتضت عبارته ان الجواب اذا صلح ان يجعل شرطاً لا يجب اقتضائه بالفاء بل يجوز زوبه صرح ابن الحاجب فيها اذا كان الجواب مضارعاً مبتدئاً او منفيّاً بالواو قال الرضي الجزاء ان كان مما يصلح ان يقع شرطاً فلا حاجة الى رابط بينه وبين الشرط لان بينهما ما مناسبه لفظية من حيث صلاحته وقوعه موقعه (وذكر صاحب الاثر ومية في الجواز كم كيفما تفعل افعل) والمشهور فيها عدم الجزم (والجزم بما مذهب كوفي) وهو شاذ لا ستمالة المعنى فانه لازمة لمعوم الاحوال فاذا قلت كيفما تقرأ اقرأ كان معناه على اى حال وكيفيته تقرأ اقرأ انما مثلها وهذا المعنى متعذر لان رعاية جميع كيفيات قراءة الخطاب في قراءته امر صعب ولا يتقيد الجزم بما عند الكوفي با اتصال ما بها قال المؤلف كالدما مبنى (ولم نقف اهل على شاهد) مثال (في كلام العرب وقد يجزم باذا) لكن لا يقع ذلك الا في ضرورة الشعر كقوله (وإذا نصبت خصاصة فتجمل)

بالجزم أو بالحاء للمهمة وقوله

وإذا نصبت خصاصة فارح الغنى • والى الذي يعطى الرغائب فارغب

وهو ايضا شاذ للمنافاة بين اذا وان الشرطية وذلك ان كلمات الشرط انما تجزم لتضمنها معنى ان التي هي موضوعة للايهام والشك وكلمة اذا موضوعة للتحقيق فهي متنافيان • ولما انتهى الكلام على ما يعرب بالاصالة والاستقلال أخذ ينسلكم على ما يعرب بغيره وهو أربعة أشياء وبدأ منها بالنعت فقال

(باب النعت)

ويقال له الوصف والصفة (النعت هو التابع) أى التالى لما قبله فلا يتقدم عليه وهو كالجنس شامل لغيره من التوابع وقوله (المشتق أو المؤول به) مخرج لغيره منها ما عدا التابع المشتق المكرر به لفظ المتبوع نحو زيد قائم قائم فانه خارج بقوله (المباين للفظ متبوعه والمراد بالمشتق) ما دل على حدث وصاحبه وهو (اسم الفاعل كضارب واسم المفعول كضروب والصفة المشبهة كحسن واسم التفضيل كاعلم) بخلاف اسم الزمان والمكان والاكلة فلا ينعت بها لعدم دلالتها على ذلك وان كانت مشتقة من المصدر والدلالة على معنى منسوب اليه (والمراد بالمؤول بالمشتق) ما يفيد من المعنى ما يفيد المشتق وهو (اسم الاشارة) غير المكافى (نحو ومررت بزيد هذا) أى الحاضر (واسم الموصول) غير من وما (نحو ومررت بزيد الذى قام) أى المعلوم قيامه (وذو بمعنى صاحب نحو ومررت برجل ذي مال) أى صاحبه ومثلهذا الطائفة (واسماء النسب نحو ومررت برجل ذي مال) أى منسوب الى دمشق ونظرت الى رجل غمار أى منسوب الى التمر (ومن ذلك) أى المؤول بالمشتق (الجمللة) فانها قد ينعت بها نحو جاءني رجل قام أبوه لان ذلك في معنى قائم أبوه وشرطها ان تكون خبرية مشقة على ضمير ربطها بالموصوف ليحصل بها تخصيصه والالكانات اجنبية عنه (وشرط المنعوت بها ان يكون نكرة) أو ماني معناها الا انها في حكم النكرة لتأولها بالمفرد النكرة فلا يجوز ان ينعت بها المعرفة (نحو وانقوا بوما ترجعون فيه الى الله) جمللة ترجعون في محل نصب نعت لموا هو نكرة وقوله بوما قد امر على التثنية بسني • جمللة بسني في محل جر نعت للتثنية وهو وان كان معرفة لفظا لكنه نكرة معنى فجاز ان ينعت نظرا الى معناه وان نظرا الى لفظه فهي محال (وكذلك المصدر) ينعت به كثيرا ولكنه مع ذلك سماحى وهو عند الكوفيين مؤول بالمشتق

ويلتزم افرادهنذ كبره تقول مررت برجل عدل وبامرأة عدل ورجلين عدل والنعث يلبس المنعوت في رفعه ونصبه
ونخفضه وتعريفه وتكبره ثم ان (٧٨) رفع ضمير المنعوت المستتر فيه تبعه أضاف في ذلك كبره وتأنبه وفي افرادهن وتأنبه وتقول

وعند البصريين على تقدير مضاف (و) على كل من القولين يلتزم افرادهنذ كبره تقول مررت برجل عدل
وبامرأة عدل ورجلين عدل ورجال عدل) وانما التزم ذلك على القول الاول لان المصدر من حيث هو
لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث فاجروه على أصله وأما على الثاني فكانهم قصدوا بذلك التنبيه على أن أصله برجل
ذو عدل وامرأة ذات عدل ورجلين ذوي عدل ورجال ذوي عدل فلما حذفوا المضاف تركوا المضاف اليه
على ما كان عليه (والنعث) حقيقيا كان أو سيبيا (يتبع المنعوت) في اثنين من خمسة أي (في رفعه ونصبه
ونخفضه) أي في واحد منها (و) (في تعريفه وتكبره) أي في واحد منها فلا نعت معرفة بشكرة ولا نكرة
معرفة ولا يكون النعت أعرف من منعونه بل مساويا له أو دونه (ثم ان رفع) النعت (ضمير المنعوت المستتر فيه
تبعه أيضا) في اثنين من خمسة أي (في ذلك كبره وتأنبه) أي في واحد منها (و) (في افرادهن وتأنبه وجمعه) أي في
واحد منها فبصرف هذه مع ما مر مطابقتها في أربعة من عشرة سواء كان معناها كالا مثله أو نية أم لسيبه
مخوفا الرجل الحسن الوجه بنصب الوجه (تقول) في النعت الجاري على مدلوله حالة الرفع مع التكبر
والافراد والتعريف (قام زيد العاقل و) حالة النصب (رأيت زيدا العاقل و) حالة الخفض (مررت بزيد
العاقل و) تقول مع التأنيث والافراد والتعريف (جاءت هند العاقلة) في الرفع (ورأيت هند العاقلة) في
النصب (ومررت بهند العاقلة) في الخفض (و) تقول مع التكبر والافراد والتكبر (جاء رجل عاقل) في الرفع
(ورأيت رجلا عاقلا) في النصب (ومررت برجل عاقل) في الخفض (و) تقول مع التثنية والتكبر والتعريف
(جاء الزيدان العاقلان) في الرفع (ورأيت الزيدين العاقلين) في النصب (ومررت بالزيدين العاقلين) في
الخفض وتقول مع التثنية والتكبر والتعريف (جاء رجلان عاقلان ورأيت رجلين عاقلين ومررت برجلين عاقلين
(و) تقول مع الجمع والتكبر والتعريف (جاء الزيدون العاقلون) في الرفع (ورأيت الزيدين العاقلين) في
النصب (ومررت بالزيدين العاقلين) في الخفض وتقول مع الجمع والتكبر والتعريف (جاءوا رجال عاقلون ورأيت
رجالا عاقلين ومررت برجال عاقلين (و) تقول مع التثنية والتأنيث والتعريف (جاءت الهندان العاقلتان) في
الرفع (ورأيت الهندين العاقلتين) في النصب (ومررت بالهندين العاقلتين) في الخفض وتقول مع التثنية
والتأنيث والتكبر (جاءت هندان عاقلتان ورأيت امرأتين عاقلتين ومررت بامرأتين عاقلتين (و) تقول مع
الجمع والتأنيث والتعريف (جاءت الهندات العاقلات) في الرفع (ورأيت الهندات العاقلات) في النصب
(ومررت بالهندات العاقلات) في الخفض وتقول مع الجمع والتأنيث والتكبر (جاءت نساء عاقلات ورأيت
نساء عاقلات ومررت بنساء عاقلات والنعت في ذلك كله رافع لضمير المنعوت المستتر ويسمى نعتا حقيقيا (وان
رفع النعت الاسم الظاهر) الملابس لضمير المنعوت (أو) رفع (الضمير البارز لم يعتبر حال المنعوت) في الخمسة
الآخيرة أي (في التكبر والتأنيث والافراد والتثنية والجمع بل يعطى النعت حكم الفعل) الحال محله فيجب
افراد لرفع ما ذكر وموافقته في التكبر والتأنيث مرفوعة لا منعونه ولهذا قال (فان كان فاعله مؤنثا أنت)
النعت (وان كان المنعوت به مذكرا) كمررت برجل حسنة أمه (وان كان فاعله مذكرا ذكرا) النعت (وان
كان المنعوت به مؤنثا) كمررت بامرأة قائم أبوها (ويستعمل) النعت (بلفظ الافراد) وجوبا بالما تقدم (ولا
يثنى ولا يجمع) لحلوله محل الفعل وان كان المنعوت مثنى أو مجموعا (تقول) في التعريف والافراد (جاء زيد
القائم أمه) بتأنيث النعت كما تقول قامت أمه (وجاءت هند القائم أبوها) بتذكير النعت كما تقول قام أبوها
(وتقول) في التكبر والافراد (مررت برجل قائم أمه) كما تقول قامت أمه (وبامرأة قائم أبوها) كما تقول قام
أبوها (وتقول) في التثنية مع التكبر (مررت برجلين قائم أبوها) كما تقول قام أبوها (و) (مع التعريف مررت
بالزيدين القائم أبوها) (و) تقول في الجمع مع التكبر (مررت برجال قائم أبواهم) كما تقول قام أبواهم (و) (مع
التعريف مررت بالمسلمين القائم أبواهم) (الآن سيبويه) استثنى من كونه كالفعل في الافراد مسئلة واحدة قاله

قام زيد العاقل ورأيت
زيد العاقل ومررت بزيد
العاقل وجاءت هند
العاقلة ورأيت هند
العاقلة ومررت بهند
العاقلة وجاء رجل عاقل
ورأيت رجلا عاقلا
ومررت برجل عاقل وجاء
الزيدان العاقلان ورأيت
الزيدين العاقلين ومررت
بالزيدين العاقلين وجاء
الزيدون العاقلون ورأيت
الزيدين العاقلين ومررت
بالزيدين العاقلين وجاءت
الهندان العاقلتان ورأيت
الهندين العاقلتين
ومررت بالهندين
العاقلتين وجاءت الهندات
العاقلات ورأيت
الهندات العاقلات
ومررت بالهندات
العاقلات وان رفع النعت
الاسم الظاهر أو الضمير
البارز لم يعتبر حال المنعوت
في التكبر والتأنيث
والافراد والتثنية والجمع
بمعنى يعطى النعت حكم
الفعل فان كان فاعله
مؤنثا أنت وان كان
المنعوت به مذكرا وان
كان فاعله مذكرا ذكرا
وان كان المنعوت به مؤنثا
ويستعمل بلفظ الافراد
ولا يثنى ولا يجمع تقول
جاء زيد القائم أمه

وجاءت هند القائم أبوها وتقول مررت برجل قائم أمه وبامرأة قائم أبوها وتقول مررت

(قال)

[برجلين قائم أبوها ومررت برجلين قائم أبواهم الآن سيبويه]

آباؤهم ورجل
 قاعدين غلامانه هذه
 أمثلة النعت الرفع للاسم
 الظاهر ومثال الرفع
 للضمير البار وقولك جاني
 غلام امرأه ضار به هي
 وجاءني أمه رجل ضاربها
 هو وجاءني غلام رجلين
 ضار به هما وجاني غلام
 رجال ضار به هم وفائدته
 تخصبص المنعوت ان
 كان نكرة نحو ومررت
 برجل صالح ونوضيحه ان
 كان معرفة نحو جازيد
 العالم وقد يكون لجرد
 المدح نحو بسم الله الرحمن
 الرحيم أو لجرد الذم نحو
 أعوذ بالله من الشيطان
 الرجيم أو الترحم نحو اللهم
 ارحم عبدك المسكين أو
 للتأكيّد نحو عشرة كاملة
 وإذا كان المنعوت معلوما
 بدون النعت جازي النعت
 الاتباع والقطع ومما ينبغي
 القطع أن ترفع النعت على
 أنه خبر مبتدأ محذوف أو
 تنصبه بفعل محذوف نحو
 الحمد لله الحميد أجاز فيه
 سبويه الجر على الاتباع
 والرفع بتقدير هو والنصب
 بتقدير أمدح وإذا تكررت
 النعوت لواحد فان كان
 المنعوت معلوما بدونها
 جاز اتباعها كلها وقطعها
 كلها واتباع المعص بشرط

والعطف نوعان عطف بيان وعطف نسق فحذف البيان هو التابع

قبله (المشبه للنعث في توضيح متبوعه ان كان معرفة) لكن النعت يوضح متبوعه بحسب معنى فيه وعطف
 البيان يوضحه بحسب الذات (نحو) قوله (أقسم بالله أبو حفص عمر) (ما مسها من نعب ولا دبر) فمعر عطف
 بيان لابي حفص ذكر لا يوضحه (و) في (تخصيصه ان كان نكرة) بناء على تجويزه في النكرات (نحو هذا خاتم
 حديد) (خديد) بالرفع) عطف بيان لخاتم ذكره لا يوضحه وانما قال بالرفع لانه يجوز فيه النصب والجرا أيضا كما
 تقدم وخرج بقوله المشبه للنعث فان شبه الشيء غيره وبما بعده بقية التوابع لكونها غير موضحة ولا
 مخصصة وفهم منه أن البيان والمبين لا يختلفان تعريفاً وتكثيراً ومعنى هذا عطف بيان لان المتكلم يرجع الى
 الاول فوضحه به ولم يحتاج الى حرف لانه عين الاول (ويشارك النعت في كونه جامداً غير مؤول بمشتق والنعت
 مشتق أو مؤول بمشتق) لانه يدل على معنى منسوب الى غيره والجامد لا دلالة له على ذلك بالوضع (ووافق)
 عطف البيان (متبوعه) كالنعت الحقيقي (في أربعة من عشرة في واحد من أوجه الاعراب الثلاثة وفي واحد
 من التذكير والتأنيث وفي واحد من التعريف والتكثير وفي واحد من الافراد والتثنية والجمع) وهذه العشرة
 هي التي مرت في النعت (ويصح في عطف البيان) أي ويصح فيها حكم عليه بانه عطف بيان باعتبار كونه
 موصفاً أو مخصصاً للمتبوعه (اب يعرب بدل كل من كل) باعتبار كونه مقصوداً بالنسبة على نية تكرار العامل
 لا فائدة تقرير معنى الكلام وتوكيده (في الغالب) أي في غالب استعمالهم وخرج به ما اذا وجب ذكره أو
 امتنع احتلاله محل الاول في هاتين المسألتين يمنع الحكم عليه بالبدلية فالاولى تحوّل هذاهما زيد أخوها
 فأخوها عطف بيان لزيد لا يدل منه لان البدل في نية تكرار العامل فيصير من جملة أخرى فتحوّلوا لجملة الخبر
 بهما من رابطهما بالابتداء الثانية نحو يازيد الحارث فالحارث عطف بيان لا يدل اذ لا يحمل محل الاول لاستلزامه
 اجتماع ال وحرف النداء وهو ممنوع وقد يتعين في التابع أن يعرب بدلا لا عطف بيان وذلك اذا كان الاول
 أوضح من الثاني فقرأ قالون عيسى فليس بدل لا عطف بيان لان البيان لا يكون دون مبينه في الايضاح
 بل مثله أو أوضح (وأما عطف النسق) أي المعطوف بالحرف عطف نسق بفتح السين والنسق ما جاء على نظم
 واحدية قال هذا على نسق هذا أي على نظمه فيسمى التابع المذكر نسياً لان ما بعده حرف العطف على نظم
 ما قبله في اعرابه (فهو التابع الذي يتوسط بينه وبين متبوعه حرف من هذه الحروف العشرة) فقوله التابع
 يتناول سائر التوابع وقوله الذي يتوسط الى آخره يخرج لما عداه والمراد بتوسط الحرف أن تكون
 تبعية الثاني للاول بواسطة الحرف فلا ترد الصفة المعطوفة على مثلهما ولا الجملة المقرونة بينهما كدخول جملة
 أخرى لان التبعية حاصلة فيهما بغیر الحرف وإطلاق العاطف عليه مجاز وقد صرح ابن الحاجب في أماليه
 بان مثل جاء زيد العالم والعامل ليس بعطف على التحقيق وإنما هو بان على ما كان عليه في الوصفية وإنما
 حسن دخول العاطف لنوع من التشبه بالمعطوف لما بينهما من التغاير (وهي الواو والفاء ونحو) في
 بعض المواضع (وأم وأو وأما) في رأي ضعيف (وبل ولا ولكن) وهذه الحروف قدما لانها آتية في
 تقضي التثنية في الاعراب والمعنى أوفي الاعراب فقط (فالسبعة الاولى) وهي الواو والياء وما بينهما ما
 (تقضي التثنية في الاعراب) لان ما بعدها يتبع ما قبلها في أوجه الاعراب من رفع أو غيره (والعنى) لان
 ما قبلها ان كان مثبتاً أو منفياً فابعداها يشارك في ذلك (والثلاثة الباقية تقضي التثنية في الاعراب فقط)
 أي دون المعنى فاذا تقرّر أن هذه الحروف تشارك ما بعدها في اعرابها في الاعراب (فان عطف) أنت (بها
 على مرفوع) لفظاً أو تقدير من اسم أو فعل (رفعت) ذلك المعطوف لفظاً أو تقديراً (أو على منصوب)
 كذلك (نصبت) ذلك المعطوف كذلك (أو على) اسم (منخفض) كذلك (خفضت) ذلك المنخفض كذلك (أو
 على) مضارع (مجزوم) كذلك (جزمت) ذلك المعطوف كذلك فبعبارة عطف النسق تكون في جميع
 الاعراب لو روده في الاسماء والافعال بخلاف النعت وما شابهه فانه لا يدخل فيه الجزم لخصوصيته بالاسماء
 وشرط عطف الفعل على الفعل اتحاد زمانيهما في الاستقبال والمضى سواء اتحدتا أو هما في الفعلية أم
 اختلفا (فخصوصاً الله ورسوله) مثال لعطف الاسم على الاسم في الرفع ونحو (ومن يطع الله ورسوله)
 مثال في النصب ونحو (آمنوا بالله ورسوله) مثال في الخفض ومثال عطف الفعل على الفعل في الرفع

المشبه للنعث في توضيح متبوعه ان كان معرفة
 نحو أقسم بالله أبو حفص عمر
 وعمر وتخصيصه ان كان
 نكرة نحو هذا خاتم حديد
 بالرفع ويشارك النعت في
 كونه جامداً غير مؤول
 بمشتق والنعت مشتق أو
 مؤول بمشتق ويوافق
 متبوعه في أربعة من عشرة
 في واحد من أوجه الاعراب
 الثلاثة وفي واحد من
 التذكير والتأنيث وفي
 واحد من التعريف
 والتكثير وفي واحد من
 الافراد والتثنية والجمع
 ويصح في عطف البيان
 أن يعرب بدل كل من كل
 في الغالب وأما عطف
 النسق فهو التابع الذي
 يتوسط بينه وبين متبوعه
 حرف من هذه الحروف
 العشرة وهي الواو والفاء
 ونحو وحى وأم وأو وأما
 ولا ولكن فالسبعة الاولى
 تقضي التثنية في
 الاعراب والمعنى والتثنية
 الباقية تقضي التثنية
 في الاعراب فقط فان
 عطف بها على مرفوع
 رفعت أو على منصوب
 نصبت أو على مخفوض
 خفضت أو على مجزوم
 جزمت مخصوصاً بالله
 ورسوله ومن يطع الله
 ورسوله آمنوا بالله ورسوله

فهو يؤمنون بالله ورسوله وتجاهلون وفي النصب نحو لحي به بلدة مينا ونسبته (و) في الجزم نحو (ان) تؤمنوا وتنقوا بؤنكم أجوركم ولا يسألكم أموالكم) وانما تعددت هذه الحروف لتعدد معانيها (و) ذلك ان (الواو لطلق الجمع) بين المعطوف والمعطوف عليه في الحكم الذي للمعطوف عليه من غير ملاحظة فيها بقيد معينة ولا غيره وان كانت في الخارج لا تنفك عن ذلك ولهذا قال في المعنى وقول بعضهم انها للجمع المطلق غير سديد لتقييد الجمع بقيد الاطلاق وانما هي للجمع لا بقيد قولك جاء زيد وعمر ويحتل بحجته ما معاوسق زيد لعمر وجهه وبها والعكس ومن ثم جاز (نحو جاء زيد وعمر وقوله أو معه أو بعده) قال ابن مالك وكوم للمعربة راجع للترتيب كثير وعكسه قابل والقول بانها للترتيب رده قولك اخذتم زيد وعمر وتضارب بكر وخالد والمال بين هذا واين وقد نزل للتقسيم نحو الكلمة اسم وفعل وحرف وقوله كما الناس مجرور عليه وجارم وذكر ابن مالك ان استعمالها فيه أجود من أو (والفاء للجمع بين المتعاطفين في الحكم) للترتيب (المعنوي) بان يكون المعطوف بها لاحقاً للمعطوف عليه في حكمه (والتعقيب) أي وقوع المعطوف عقب المعطوف عليه بلا مهلة نحو (أمانته فاقبره) والتعقيب في كل شيء بحسبه يقال تزوج فلان فولد له اذ لم يكن بين الزواج والولادة الامدة الجمل مع لحظة الوطء ومقدمته وان كانت مدته متطاولة وتقول دخلت مكة فالمدنية اذ لم يكن بينهما الا مسافة الطريق ولا يعترض على هذا الترتيب بقوله تعالى اهلكناها فجاءها بأسنا لان المعنى اردنا اهلاكها وقد تكون الفاء للترتيب المذكور بان يكون وقوع المعطوف بعد المعطوف عليه بحسب اللفظ والذكرة فقط لا أن معنى الثاني وقع بعد زمان وقوع الاول وأكثر ما يكون هذا في عطف مفصل على مجمل هو هو في المعنى نحو فوضاً ففصل وجهه ويديه وموضع رأسه ورجليه وتقتضي السببية كثير ان كان المعطوف جلة نحو فوكزه موسى فقتضى عليه ونحو زني ما عزق رحم (وتم) كالفاء في افادتها (ل) للجمع و (الترتيب) لكنها تخالفها في أنها للمهلة أي (التراخي) بان يكون المعطوف بها متراخياً عن المعطوف عليه في حكمه بالزمان (نحو) فاقبره (ثم اذا شاء أنشره) وأما قوله تعالى والله خلقناكم ثم صورناكم فالنقد بخلقنا آباءكم ثم صورناكم بخلاف مضاف وقد تنخلف عن التراخي تقول أعجبتني ما صنعت اليوم ثم ما صنعت أمس أعجب لان ثم في ذلك لترتيب الاخبار ولا تراخي بين الاخبار بين (والعطف بحسب قليل) في كلامهم وأنكره الكوفيون بالكسبة ويحملون نحو جاء القوم حتى أولوا رأيتهم حتى أبالك ومررت بهم حتى أبيل على أن حتى فيه ابتدائية وأن ما بعدها على اضماع عامل وهي كالواو للجمع بين المتعاطفين وفي افادتها للترتيب خلاف وجعل في التسهيل القول بعدم افادتها هو الاصح واقصر عليه ابن هشام في المعنى (و) العطف بها (يشترط فيه) أمور ثلاثة (أن يكون المعطوف بها اسماً ظاهراً) كما أن ذلك شرط مجرور وها فلا يقال قام الناس حتى أنا كونه ظاهراً لم يشترطه الا ابن هشام الخضر اوى قال في المعنى ولم أقف عليه لغيره (وأن يكون بعضاً من المعطوف عليه) حقيقة أو حكماً لتفيد قوة أو ضعف فلا يقال جاء زيد حتى عمرو ولا الرجال حتى النساء (و) أن يكون (غاية له) أي للمعطوف عليه ومعنى الغاية آخر الشئ نحو قوله

فهرناكم حتى السمكة فانتم * تهاوننا حتى نبينا الا صاغرا

وقولك (أكلت السمكة حتى رأسها بالنصب) لما بعدها بنقد كونه عاطفة ولا خلاف فيه في وجوب دخول ما بعدها فيها قبلها (ويجوز الجر) له (على أن حتى) في المثال (جارة كما تقدم) ذلك (في المحفوضات) وفي دخول الغاية حينئذ فيما قبلها احتمالان (ويجوز الرفع) له (على أن حتى) فيه (ابتدائية) أي يكون ما بعدها مستأنفاً لا يتعلق له بما قبله من حيث الاعراب (ورأسها مبتدأ والخبر محذوف أي حتى رأسها ما كول) وانما جاز فيها ذلك لان ما بعدها جزء مما قبله ولم ينعذر دخوله فيما قبله وقد منع بعض البصريين الرفع في هذا المثال ونحوه مما الخبر فيه غير مذكور لئلا يلزم تمبؤ العامل للعمل وقطعه عنه ثم الغاية قد تكون غاية في زيادة حسبه نحو فلان جنبه الاعداد الكثيرة حتى الاولوف أو معنوية نحو موات الناس حتى الانبياء أو في نقص كذلك نحو المؤمن يجزي بالحسنات حتى مثقال ذرة ونحو غلبك الناس حتى الصبيان (وأم) موضوعة (الطلب التعيين) من الخطاب (ان كانت) واقعة (بعد همزة داخلية على أحد المستويين) في الحكم في ظن المتكلم بعد ثبوت أحدهما

وان تؤمنوا وتنقوا بؤنكم
أجوركم ولا يسألكم
أموالكم * والواو لطلق
الجمع نحو جاء زيد وعمر
قوله أو معه أو بعده
* والفاء للترتيب والتعقيب
نحو أمانته فاقبره و ثم للترتيب
والتراخي نحو ثم اذا شاء
أنشره * والعطف بحسب
قليل ويشترط فيه أن
يكون المعطوف بها اسماً
ظاهراً وأن يكون بعضاً
من المعطوف عليه وغاية
له نحو أكلت السمكة حتى
رأسها بالنصب ويجوز
الجر على أن حتى جارة كما
تقدم في المحفوضات ويجوز
الرفع على أن حتى
ابتدائية ورأسها مبتدأ
والخبر محذوف أي حتى
رأسها ما كول وأم لطلب
التعيين ان كانت بعد
همزة داخلية على أحد
المستويين

هذه فاذا قيل أريد عندك أم عمرو فهو عالم بأن أحدهما عند المخاطب والسؤال بام والهمزة انما هو من تعيينه
 فيجاب بالتعيين لانه هو المطلوب المستفهم فيقال في الجواب عن السؤال المذكور زيد أو يقال عمرو ولا يقال
 لا ولا نعم ولا أحدهما عندى * واعلم أن أم فوطان متصلة ومنقطعة والمتصلة هي المسبوقة بهمزة بطلبها وبام
 التعيين كما مثلنا أو بهمزة التسوية وهي الداخلة على جملة في محل المصدر سواء كانت هي والجملة المعطوف
 عليها فعليتين أو اسميتين أو مختلفتين نحو سواء عليهم أن نذريهم أم لم نذريهم ونحو سواء عليكم أذعنوهم أم
 أنتم صامتون وصحبت أم فيها متصلة لان ما قبلها وما بعدها لا ينفى أحدهما عن الآخر والعرف بينهما أن
 المسبوقة بهمزة التسوية لا تستحق جوابا لان المعنى معها ليس على الاستفهام والكلام معها يحتمل التصديق
 والتكذيب لانه خبر ولا يقع الا بين جملتين هما معها في تأويل المصدر بخلاف أم التي ذكرها المؤلف في جميع ذلك
 * وأما المنقطعة فهي الخالية من ذلك ومعناها الاضراب كبل ولم يتعرض لها المؤلف وتخص بالجميل نحو أم
 هل تستوى الظلمات أي بل هل (وأو) موضوعة لاحد الشئين أو الاشياء مهم ما مفيدة (للتخير) بعد الطلب
 وقبل ما يمنع فيه الجمع مع ما قبله (أو الاباحة بعد الطلب أيضا) وقبل ما يجوز فيه الجمع مع ما قبله فالاول (نحو
 تزوج هذا أو أختها) ويمنع الجمع بينهما من التخيير بين الكفارة والفدية (و) الثاني (نحو جالس العلماء أو
 الزهاد) ويجوز الجمع بينهما واذا أدخلت النافية امتنع فعل الجميع نحو ولا تطع منهم آثما أو كفورا أي
 لا تطع واحدا منهم الا ان تدخل للنهي عما كان مباحا وكذا حكم الله في التخيير (و) مفيدة (للتشكك)
 من المتكلم بعد الخبر وشك المخاطب ناشئ عنه (أو الايهام) على السامع بعد الخبر أيضا مع علم المتكلم بالخلل
 ويعبر عنه بالتشكك أي ايقاع السامع في الشك (أو التفصيل) في ذي النسبة بعد الخبر أيضا فالاول هو
 (لشأنه ما أو بعض يوم) والثاني نحو (وانا أو اياكم على هدى) والثالث نحو (كونوا هودا أو نصارى) أي
 قالت اليهود كونوا هودا وقالت النصارى كونوا نصارى وقد تأتي للتقسيم نحو الكاظمة اسم أو فعل أو حرف
 والاضراب نحو وأرسلناه الى مائة ألف أو يزيدون أي بل يزيدون ولما طلق الجمع كقوله

* لنفسى نقاهها أو عليها فجورها * أي وعليها (واما) بكسر الهمزة المسبوقة بمنها (مثل أو) مفيدة (بعد
 الطلب) التخيير أو الاباحة (و) بعد (الخبر) الشك أو الايهام أو التفصيل (نحو تزوج اما هذا أو اما أختها)
 مثال للتخيير (وبقية الامثلة واضحة) نحو تعلم ما فقهها أو ما تحو أو نحو جاء ما زيد وما عمرو ونحو ما شاكر أو ما
 كفور أو قد يستغنى عن اما الثانية بالا كقوله فاما أن تكون أخي بصدق * فاعرف منك عثمان سبعين
 والا فاطر حنى واتخذنى * عدوا أو تقيس وتقبضنى

وقد يستغنى عنها وعن الواو بنحو قام ما زيد أو عمرو وقد يستغنى عن الاولى كقوله

سقتة الراعد من صيف * واما خريف فلان بعدما

(وقيل) انها غير طائفة كالاولى وان أفادت ما أفادته أو (ان العطف انما هو بالواو) انما يلزم اجتماع حرفي
 عطف يكون أحدهما لغوا (وان اما حرف تفصيل كالاولى فانها حرف تفصيل) لا عطف باختلاف واختار هذا
 القول ابن مالك وأجيب بان الواو تعطف اما الثانية على اما الاولى واما تعطف ما بعدها على ما بعدها اما المتقدمة
 قال ابن هشام وعطف الحرف على الحرف غريب (وبل) موضوعة (للاضراب غالبا) وشرط العطف بها
 افراد معطوفها وان يسبق بإيجاب أو أمر أو نهي أو معنى ومعناها بعد الاولين صرف الحكم عن المعطوف
 عليه الى المعطوف (نحو قام زيد بل عمرو) أي بل قام عمرو والمعطوف عليه في حكم المسكوت فكان له بحر عليه
 حكم لا بالقيام ولا بعده والاختيار عنه بالقيام ابتداء لم يكن عن قصده فلذا صرف عنه بل ومعناها بعد
 الاخيرين تقرير حكم ما قبلها واثبات قبضه لما بعدها بنحو ما قام زيد بل عمرو أي بل قام عمرو وزيد منفى عنه
 القيام وأجاز المبرد مع هذا صرف حكم ما قبلها الى ما بعدها والمعطوف عليه كانه مسكوت عنه فعلى قوله يجوز
 ما زيد قائما بل قاعدا بالنصب على معنى ما هو قاعدا واستعمال العرب على خلاف ما أجازوه (ولكن) موضوعة
 (للاستدراك) وشرط العطف بها افراد معطوفها وقواها بدنى أو نهي وعدم اقترانها بالواو وهي كبل

أو للتخيير أو الاباحة بعد
 الطلب نحو تزوج هذا
 أو أختها وجالس العلماء
 أو الزهاد والتشكك أو
 الايهام أو التفصيل بعد
 الخبر نحو ليس يا مائة أو بعض
 يوم وانا أو اياكم على
 هدى كقوله هودا أو
 نصارى * ولما بكسر
 الهمزة مثل أو بعد
 الطلب والخبر نحو تزوج
 اما هذا أو اما أختها وبقيّة
 الامثلة واضحة وقبل ان
 العطف انما هو بالواو وان
 اما حرف تفصيل كالاولى
 فانها حرف تفصيل وبل
 للاضراب غالبا بنحو قام
 زيد بل عمرو * ولكن
 للاستدراك

بعدهما في أنها تقرر حكم متلوها وثبتت بقيضه لتأنيها (فخو ما مررت برجل صالح لكن طالح) أي لكن مررت
برجل طالح فان وقت بعد ايجاب أو أمر أو نلت أو أو نلتها جـ لـ فهي حرف ابتداء لا استدراك (ولا)
موضوعه (لنفي الحكم) الثابت للمعطوف عليه (عما بعدها) وقصره على المعطوف عليه اذ لا يعطف بها الا
بعد ايجاب (فخرجنا زيد لا عمرو) فالجـ ثابت زيد منفي عن عمرو وأمر نحو اضرب زيدا لا عمرا أو نداء نحو
يا ابن أخي لا ابن عمي وحمل العطف بما اذا لم تفرق بالمعطوف فان اقترنت به فخرجنا زيدا بل عمر وفا العاطف
بل ولا ولا قبلها وليست عاطفة (باب التوكيد)

ويقال له لتأكيده وهو مصدر بمعنى المؤكد بكسر الكاف وعرفه ابن مالك في شرح الكافية بأنه تابع بقصد به
كون المتبوع على ظاهره (والتوكيد ضربان) توكيد (لفظي) منسوب الى اللفظ لحصوله من تكريره
(و) توكيد (معنوي) منسوب الى المعنى لحصوله من ملاحظته (فاللفظي اعادة اللفظ الاول بعينه) وانما
يكون عند ارادة المستكلم أن يدفع غفلة السامع أو ظنه بالمستكلم الغلط وهو جارفي كل لفظ (سواء كان اسما
نحو جاء زيد زيد أو فعلا) خالبا عن الفاعل (نحو) قولك (أناك أناك الا لحقون) أو مع فاعله المضمر نحو
(اجلس اجلس أو حرفا نحو) قوله

(لا أأوح بحب شئتها * أخذت على موافقاهودا)

ولا فرق في اللفظ المتكرر بين أن يكون مفردا كما تقدم أو مركبا اضافيا أو مزجيا (أو جملة) اسمية أو فعلية
والاكثر اقترانها بالعاطف نحو كلا سيملون ثم كلا سيملون وقديت عين تركها اذا توهم التعدد (فخوضرت زيدا
ضمرت زيدا) قبل وجر يانه في كل لفظ منافي لتعريف التابع بانه كل ثان أعرب بأعراب سابقة من جهة
واحدة ثم التوكيد اللفظي ليس مقصورا على اعادة الاول بعينه بل يكون أيضا تقوية الاول بموافق له معنى
فخوضر لا جاج لان معنى الفجاء والسبل واحد وان اختلفا لفظا قال الدماميني أو بموافق في الزنة يحصل به مع
التقوية تزيين اللفظ وان لم يكن له في حال الافراد معنى فهو حسن حسن وشيطان ليطان (و) التوكيد
(المعنوي) وهو تابع بقر أم المتبوع في النسبة أو الثمول وله (ألفاظ معلومة) تحفظ ولا يقاس عليها ألفاظ
آخر (وهي النفس والعين) ويؤكد بهما رفع توهم الاسناد الى غير المتبوع ألا ترى أن قولك جاء زيد ظاهر في
نسبة الجـ الى زيد ومحممل لان يكون الجاني خبره أو متاعه أو غير ذلك بارتكاب مجاز فاذا أثبت بالنفس
أو العين المعبر بها عنها وقلت جاء زيد نفسه أو عينه ارتفع ذلك الاحتمال المجازي وثبت الفعل لحقيقة المؤكد
(وكل وجميع وعامة وكلا وكلتا) وهذه يؤكد بهما رفع توهم ارادة المخصوص بمظاهره العموم فان اذا قلت جاء
أهل مكة احتمل مجيء الكل وهو ظاهر واحتمل ارادة مجيء علمائهم وأشرفهم بمظاهره العموم فبقولك
كلهم أو جميعهم أو عامتهم ارتفع ذلك الاحتمال المجازي وعلم أن المراد جميعهم ولم يتخلف منهم أحد وكذا اذا
قلت جاء الزيدان كلاهما أو الهندان كلاهما أو المذكرين أو
أحدى المذكرين والتوكيد بجميع وعامة غريب (و) هذه الألفاظ كلها (يجب اتصالها بضمير مطابق للمؤكد)
بفتح الكاف افراد أو تثنية وجمعاً كبر أو نائبا ليرتبط به وليدل على من هو له (فجاء الخليفة نفسه أو عينه)
وهند نفسها أو عينها والقوم كلهم أو جميعهم والقبيلة كلها والزيدان كلاهما والهندان كلاهما (ولك أن
تجمع بينهما) أي النفس والعين (بشرط أن تقدم النفس) على العين لان النفس هي الجملة والعين مستعارة
لها فتقول جاء زيد نفسه عينه (ويجب افراد النفس والعين) الاولى افرادهما (مع المفرد) المذكر والمؤنث أو ماضي
أنفي يؤكد بهما كما تقدم (وجمعهما) جمع قلة (على أفعال) بضم العين (مع المثني) المذكر والمؤنث أو ماضي
معناه (و) مع (الجمع) كذلك (تقول في تثنية المذكر) (جاء الزيدان) أو زيد وعمرو (أنفسها أو أعينهما) وفي
تثنية المؤنث جاءت الهندان أو هند وسعدى أنفسهما أو أعينهما وكان القياس نفساهما أو عيناهما لكنهم
عدلوا عن ذلك في اللغة الفصحى كراهة اجتماع تثنيين في ما هو كالشيء الواحد (و) تقول في جمع المذكر (جاء
الزيدون) أو زيد وعمرو بكرر (أنفسهم أو أعينهم) وفي جمع المؤنث جاءت الهندات أو هند وسعدى وسلمى

فخو ما مررت برجل صالح
لكن طالح * ولانفي
الحكم عما بعدها فخرجنا
زيد لا عمرو

(باب التوكيد)

والتوكيد ضربان لفظي
ومعنوي فاللفظي اعادة
اللفظ الاول بعينه سواء
كان اسما فخرجنا زيدا
أو فعلا نحو أناك أناك
الا لحقون اجلس اجلس
أو حرفا نحو لا أأوح بحب
شئتها * أخذت على
موافقاهودا أو جملة
فخوضرت زيدا ضمرت زيدا
والمعنوي ألفاظ معلومة
وهي النفس والعين وكل
وجميع وعامة وكلا وكلتا
ويجب اتصالها بضمير
مطابق للمؤكد فخرجنا
الخليفة نفسه أو عينه
ولك أن تجمع بينهما بشرط
أن تقدم النفس ويجب
افراد النفس والعين مع
المفرد وجمعهما على أفعال
مع المثني والجمع تقول جاء
الزيدان أنفسهما أو
أعينهما وجاء الزيدون
أنفسهم أو أعينهم

وجمعهما على أفعل مع
الجمع واجب وكل وجميع
وعامة يؤكدها المفرد
والجمع ولا يؤكدها المتني
تقول جاء الجيش كله أو
جميعه أو عامته وجاءت
القبيلة كلها أو جميعها
أو عامتها وجاء الرجال
كلهم أو جميعهم أو عامتهم
وجاءت النساء كلهن أو
جميعهن أو عامتهن وكلا
وكلتا يؤكدهما المتني نحو
جاء الزيدان كلاهما
وجاءت الهندان كلتاها
وأما أريد تقوية التأكيده
فيجوز أن يؤتى بعد كـ
باجمع وبعد كـ باجمعاء
وبعد كـ باجمعين وبعد
كـ بجمع قال الله تعالى
فبعد الملائكة كلهم
أجمعون وتقول جاء الجيش
كله أجمع والقبيلة كلها
بجمعاء والنساء كلهن جمع
وقد يؤتى بجمع وجمعاء
وأجمعين وجمع بدون كل
نحو لا غوينهم أجمعين
وقد يؤتى بعد أجمع
كتوابعه وهي أكنع
وأبضع وأبضع نحو جاء
القوم كلهم أجمعون
أكنعون أبضعون
أبضعون وهي بمعنى واحد
ولذلك لا يعطف بعضها
على بعض لأن الشيء
الواحد لا يعطف على نفسه
والتوكيد تابع للمؤكد في
رفعه ونصبه وخفضه
وتعريفه ولا يجوز توكيد
النكرة عند البصريين

أنفسهن أو أعينهن (وجمعهما على أفعل مع الجمع واجب) ومع المتني واجب لا واجب كما هو قضية كلامه بل
يجوز معه أفرادهما وتنفيهما نحو جاء الزيدان نفسهما أو عينيهما أو عيناها والحاصل أن لفظ
النفس والعين طابق المؤكد في الأفراد والجمع وأما في التنبيه فيجوز فيه الجمع والأفراد والتنبيه وكل وجه أقص
مما بعده (وكل وجميع وعامة يؤكدها) أي بكل منها (المفرد) المذكر والمؤنث أن تجزأ بعامله نحو اشترى
العبد كله والامة جميعها لأنها لا ترفع فوهم إرادة الخصوص فلا بد من القيد المذكر كقولهم إرادة البعض
بالكل فلا يقال جاء زيد كله لعدم الفائدة لأن زيد لا يتجزأ بنفسه ولا بعامله (والجمع) المذكر والمؤنث لعمدة
قيام الحكم ببعض أجزائه (ولا يؤتى كـ بالمتني) استغناء بكل وكلا (تقول جاء الجيش كله أو جميعه أو عامته
وجاءت النساء كلهن أو جميعهم أو عامتهن) وجاءت النساء كلهن أو
جميعهن أو عامتهن (و) أما (كلا وكلتا) فأما (يؤكدهما المتني) خاصة لأنهما مثنيان معنى فلا يستعملان في
المفرد والجمع وإنما يؤتى كـ بالمتني أن صح حلول المفرد محله لممكن فوهم إرادة البعض بالكل (نحو جاء
الزيدان كلاهما وجاءت الهندان كلتاها) فلا يقال اخترهم الزيدان كلاهما إذا لا يحتمل إرادة أحدهما
ولا بد مع ذلك أن يصح معنى المسند إلى المؤكد فلا يقال مات زيد وعاش عمرو كلاهما (وإذا أريد تقوية
التأكيده) عند احتياج المقام إليه (فيجوز أن يؤتى بعد كـ) أي بعد لفظه كله (باجمع وبعد كـ باجمعاء
وبعد كـ باجمعين وبعد كـ بجمع قال الله تعالى فبعد الملائكة كلهم أجمعون وتقول جاء الجيش كله أجمع
والقبيلة كلها بجمعاء والنساء كلهن جمع) ولما كان الغالب في هذه الالفاظ أن لا يؤتى كـ إلا بعد كل جى بها غير
مضافة إلى ضمير المؤكد كما مثل والتوكيد بها بعد كل توكيد بالمرادف نحو أكنعين أو أبصعين وسبأني وقيل أن
كل رفع احتمال التخصيص وأجمع رفع احتمال التثنية ورد بقوله تعالى لا غوينهم أجمعين إذا اغواء لا يختص
بوقت واحد فلا دلالة لجمع على اتحاد الوقت (وقد يؤتى كـ باجمع وجمعاء وأجمعين وجمع) أي بكل منها استقلالاً
أي (بدون كل) وهو وإن كان كثيراً في نفسه لكنه قليل بالنسبة إلى التوكيد جامع كل (نحو لا غوينهم
أجمعين) أن جهنم لم يوردهم أجمعين أنا المجرورهم أجمعين ولو شاء لهذا كم أجمعين قال الدماميني وما صرح به في
المعنى من أنه إنما يؤتى كـ باجمع وأخواته بعد التوكيد بكل سهو (وقد يؤتى بعد أجمع بتوابعه وهي أكنع
وأبضع) بالصاد المهجلة (وأبضع نحو جاء) الجيش كله أجمع أكنع أبضع أبضع وجاء (القوم كلهم أجمعون
أكنعون أبضعون أبضعون) والجميع توكيد للمؤكد السابق كالصفات المتتالية وقيل كل منها توكيد لما قبله
(وهي) أي ألفاظ التوكيد (بمعنى واحد) أي متحدة المعنى (ولذلك لا يعطف بعضها على بعض) إذا اجتمعت
بل تورد متتابعة من غير فصل (لأن الشيء الواحد لا يعطف على نفسه) بخلاف الصفات يجوز أن تعطف
لعدم معانيها وقد أفهوت عبارته أنه لا يجوز تقديم تابع أجمع عليه وهو كذلك لأنه أدل على المقصود وهو
الجمعة وذكره ما دونه ضعيف لعدم ظهور دلالتها على معنى الجمعة بل قيل لا معنى لها في حال الأفراد وكما يؤتى
بعد أجمع بما ذكره يؤتى بعد جمعاً بكتها أو بصعاً أو بجمع بكنع وبضع وبضع وظاهر كلامهم بعضهم أنه
يتبعين الأتيان على هذا النمط ويجئها على خلافه نادر (والتوكيد) أي المؤكد بـ كسر الكاف (تابع
للمؤكد) بفصحها (في رفعة) أن كان مرفوعاً (ونصبه) أن كان منصوباً (وخفضه) أن كان مخفوضاً (وتعريفه)
أن كان معرفة ولم يقل ونسبته لأن ألفاظ التوكيد كلها معارف باضافتها لضمير المؤكد لفظاً وأما ما يضاف منها
فهو معرفة بنية الإضافة أو بالعلمية الجنسية وإذا كان كذلك فلا تجزئ الألفاظ المعارف (و) لهذا لا يجوز
توكيد النكرة (بها) عند البصريين مطلقاً وأجازها بعض الكوفيين أن كانت النكرة محدودة كيوم وليلة
وشهر وحول مما يدل على مدة معلومة المقدار والتوكيد من ألفاظ الإحاطة كصمت أسبوعاً وكله وعليه جاء
قوله بـ باليت عدة حول كله رجب * بخلاف صمت زمناً كله لا يتفاء الشرط الأول وبخلاف نحو صمت شهراً
نفسه لا يتفاء الشرط الثاني واختاره ابن مالك وصححه ابن هشام في توضيحه ولم يتعرض المؤلف للجزم
إذا مدخل له هنا لأن الالفاظ المذكورة لا يؤتى كـ إلا بالاسماء

باب البذل

ويسمى بالتكرير (هو التواضع) شامل لجميع التواضع وقوله (المقصود بالحكم) دون متبوعه مخرج لبقية التواضع ما عدا المعطوف بيل بعد الاثبات فان النعت والتوكيد وعطف البيان مكملات للمقصود وليست مقصودة والمعطوف بالاول بيل بعد النفي وبلكن ليس مقصودا بالحكم قبله بل المقصود به انما هو ما قبله واما المعطوف ببقية أحرف العطف فلا يصدق عليه انه المقصود بالحكم وان صدق عليه انه مقصود به اذ المقصود به انما هو المعطوف والمعطوف عليه ومخرج بقوله (بلا واسطة) المعطوف بيل بعد الاثبات فانه وان كان مقصودا بالحكم لكن بواسطة وظاهر التعريف المذكور ان المبدل منه ليس مقصودا بالحكم وانما ذكر توطئة ومقدمة لتابعه والبذل جاري في الاسماء والافعال وحكمه التشريع في الاعراب ولهذا قال (واذا أبدل اسم من اسم أو فعل من فعل تبعه في جميع اعرابه) من رفع ونصب وخفض وجرم لانه من جملة التواضع فيوافق متبوعه في واحد مما ذكره سباني الكلام على بقية العشرة (والبذل) من حيث هو (على أربعة أقسام الاول بدل الشيء من الشيء) أي بدل شيء من شيء هما متحدان في ما صدق عليه لافي المفهوم (ويقال له بدل الكل من الكل) والبذل المطابق والاولى ان يقال بدل كل من كل ومعناه ابن مالك البذل المطابق لوقوعه في اسم الله تعالى كاسمائي وانما يطلق الكل على ذي أجزاء وهو مجتمع هنا (فحو جاز يد أخوك) بدل من زيد بدل شيء من شيء ويصدقان على ذات واحدة وان اختلفا فهو ما (قال الله تعالى اهدنا الصراط المستقيم صراط الذين) فصرط الذين بدل من الصراط المستقيم بدل الشيء من الشيء (وقال الله تعالى الى صراط العزيز الحميد الله في قراءة الجبر) فالاسم الكريم بدل من العزيز الحميد بدل المطابق ولا يقال فيه بدل كل ولا يحتاج هذا البذل الى رابط يربطه بالمبدل منه لاتحادهما (الثاني بدل البعض من الكل) بان يكون مدلول الثاني بعضا من مدلول الاول (سواء كان ذلك البعض قليلا أو كثيرا) أو مساويا خلافا لمن زعم انه لا يكون الا بقا دون النصف (فحو أكلت الرغيف ثلثه أو نصفه أو ثلثيه) ولا بد من اتصاله بضمير جمع) منه (للمبدل منه) ليحصل به الربط بينهما (امام ذكرور) ذلك الضمير (كالمثلة) المذكورة (أو مقدر كقوله تعالى والله على الناس ح البت من استطاع) اليه سبيلا فن استطاع بدل بعض من الناس والضمير العائد على المبدل منه مقدر (أي منهم) وجعل ابن مالك اتصاله بكثير الاشرط (الثالث بدل الاشتمال) بان يكون بينهما وبين الاول ملازمة بغير اكلية والجزئية سواء اشتمل الاول على الثاني أو العكس وشروطه ان تبقى النفس عند ذكر الاول منشوقة اليه (فحو أعجبتني زيد علمه) وسلب عمرو وثوبه ومعنى بذلك لا شغال معنى الكلام عليه فانك اذا قلت أعجبتني زيد فمعلوم ان ذاته لم يكن مجبالا فكذلك قلت أعجبتني شيء من زيد وهذا المعنى بطريق الاجمال شامل للعلم وغيره وهذا الوجه في التسمية يشمل سائر أقسام بدل الاشتمال (ولا بد من اتصاله بضمير جمع الى المبدل) منه (امام ذكرور كالمثال) المذكور (أو مقدر كقوله تعالى قل اصحاب الاخدود النار) فالنار بدل اشتمال من الاخدود والضمير العائد اليه مقدر (أي النار) فيه (وقيل لا تقدير والاصل ناره ثم نابت آل عن الضمير وجعل ابن مالك اتصاله بالضمير كثيرا لاشترط كبذل البعض ولا بد فيه من امكان فهم معناه عند حذفه ومن حسن الكلام بتقدير حذفه ولا جل ذلك جعل نحو أعجبتني زيد أخوه بدل اضرب لعدم صحة الاستغناء عنه بالاول وكذلك نحو أمرت زيد افرسه لانه وان فهم معناه في الحذف فلا يحسن استعمال مثله وان جاء شيء منه جل على الاضرب أو الغلط (الرابع البذل المبين) للمبدل منه بحيث لا يشعر به ذكر المبدل منه بوجه (وهو ثلاثة أقسام بدل الغلط) ان لم يقصد ذكر متبوعه بل سبق اليه اللسان (وبدل النسبان) ان قصد ذكر متبوعه ثم تبين فساد قصده (وبدل الاضرب) بان قصد كل منهما قصدا صحيحا (فحو رأيت زيدا الفرس) هذا مثال يصلح للثلاثة (لانك ان أردت ان) تذكر المقصود بالنسبة بان (تقول) ابتداء (رأيت الفرس فغلطت) بان سبق لسانك الى غيره (فقلت) رأيت (زيدا) الفرس (فهذا بدل الغلط) بالاضافة أي بدل عما ذكر غلطاً وهو المبدل منه لا البذل ولهذا قالوا ابدل الغلط ولم يقولوا ابدل الغلط ولا يقع هذا في فصيح

باب البذل

هو التابع المقصود بالحكم بلا واسطة واذا أبدل اسم من اسم أو فعل من فعل تبعه في جميع اعرابه والبذل على أربعة أقسام الاول بدل الشيء من الشيء ويقال له بدل الكل من الكل فحو جاء زيد أخوك قال الله تعالى اهدنا الصراط المستقيم صراط الذين وقال الله تعالى الى صراط العزيز الحميد الله في قراءة الجبر الثاني بدل البعض من الكل سواء كان ذلك البعض قليلا أو كثيرا فحو أكلت الرغيف ثلثه أو نصفه أو ثلثيه ولا بد من اتصاله بضمير جمع للمبدل منه امام ذكرور كالمثلة أو مقدر كقوله تعالى والله على الناس ح البت من استطاع اليه سبيلا فن استطاع على الناس ح البت من استطاع أي منهم الثالث بدل الاشتمال فحو أعجبتني زيد علمه ولا بد من اتصاله بضمير جمع كالمثال أو مقدر كقوله تعالى قل اصحاب الاخدود النار أو مقدر كقوله تعالى والله على الناس ح البت من استطاع أي منهم الرابع البذل المبين وهو ثلاثة أقسام بدل الغلط وبدل النسبان وبدل الاضرب فحو رأيت زيدا الفرس لانك ان أردت ان تقول رأيت الفرس فغلطت فقلت زيدا فهذا بدل الغلط

الكلام (وان قلت رأيت زيدا) فاصدا الاخبار عن رؤيته (ثم لما نطق به) تبين لك فساد ذلك القصد لبيان
(تذكرت) أنك انما رأيت فرسا) الاحسن الفرس (فأبدلته) أى لفظ الفرس (منه) أى من زيد (فهذا بدل
النسيان) أى بدل شئ ذكر نسيانا وهذا لا يقع أيضا في فصيح الكلام ومتعلقه الجنان وبدل الغلط متعلقه
اللسان وكثير من التحوين لم يفرقوا بينهم او سموا القسمين بدل الغلط (وان أردت الاخبار أولا بانك رأيت زيدا
ثم بدالك) أن تضرب عنه من غير أن يبين لك فساد بان (تجربا لنكرات) الفرس ويكون الاول في حكم
المعقول (فهذا بدل الاضراب) ويسمى أيضا بدل البداء بالبدال المهمل والمدلان المستكمل بخبر شئ ثم يبدو له أى
بخبر شئ آخر من غير ابطال الاول والاحسن في هذه الثلاثة أن يعطف فيها التابع بـل فيكون من عطف
النسق لاني بل تشعر بان ما قبلها ذكر عن قصد الا أنه اضرب عنه فيخرج الكلام عن كونه صدور عن غلط أو
نسيان **في تنبيهه** ذكر بعض النماذج مما خاسر وهو بدل كل من بعض واحتج بقوله

رحم الله أعظماء فنوها * بحسبستان طلمة الطلمات

فحين يراه بنصب طلمة على انه بدل من أعظماء واجيب بانه على تقدير مضاف أى أعظم طلمة وعلى ان المراد بها
الذات تسمية للكل بالجزء وعلى كل فهو من بدل الكل وأما نحو رأيت درجة الاسد برجه فهو داخل في بدل
الاشتمال لان البرج عبارة عن مجموع الدرجات وكذلك قولك نظرت الى القمر فلكه فان الفلك ملابس القمر
غير الكلية هو لما ان ذكر المؤلف أمثلة الاقسام الاربعة المتعلقة بابدال الاسم من الاسم أشارة الى ابدال
الفعل من الفعل بقوله (ومثال) ابدال (الفعل من الفعل) قوله تعالى ومن يفعل ذلك يلق آثاما ايضا عطف له
العذاب) فبضا عطف بدل كل من يلقى لان مضاعفة العذاب هي لآثام والفعلان مجزومان الاول بال حذف
والثاني بالسكون وقد أجرى الشاطبي الاقسام الاربعة في الفعل كاهو مقتضى عبارة المتن فبدل الكل كما حصل
وبدل البعض نحو ان فصل تسجد لله رجلا وبدل الاشتمال نحو من يصل اليها يستعين بنايعن وبدل الغلط نحو
ان تأتينا نسيانا لنا عطل وكما يبدل الفعل من الفعل تبديل الجملة من الجملة اذا كانت الثانية أوفى بتأدية المعنى
المقصود من الاولى نحو أمركم بما تعلمون أمركم بانعام وبنين وقوله لا تقيم عندنا وما علم أنه
اذا بدل اسم من اسم وجب موافقته له في واحد من أوجه الاعراب كما تقدم وفي واحد من التذكير والتأنيث
وواحد من الافراد والتثنية والجمع في غير بدل البعض ما لم يمنع مانع ولا يجب موافقته له في التعريف والتشكيك
والاظهار والاضمار فيجوز ابدال المعرفة من المعرفة كما تقدم ومن النكرة نحو صراط مستقيم صراط الله
والنكرة من النكرة نحو مفاز احداثي (ويجوز ابدال النكرة من المعرفة نحو يسألونك عن الشهر الحرام
قنال فيه) فهذه اربعة أقسام والبدل اربعة أيضا اربعة بستمه عشر ويجوز ابدال الظاهر من الظاهر كما مر
والمضمر من المضمر الموافق له نحو رأيت ياك ومن الظاهر كرايت زيدا والياوم وخالف في ذلك ابن مالك فخرج وقوع
الضمير بدلا فان وقع في الكلام ما يوجب الثاني فهو توكيد أو الثالث فن وضع التوحيين وابدال الظاهر من المضمر
نحو ضربته زيد انما لا يبدل ظاهر من ضمير حاضر بدل كل الا اذا لاحاطة نحو تكون لنا عبدا لاولنا
واخرنا فهذه أقسام اربعة أيضا مع الاقسام الاربعة للبدل تسير ستة عشر على ما عرفت وأمثلة جميع ذلك
ظاهرة لمن تأمل

(باب الاءماء العامة عمل الفعل)

(اعلم أن أصل العمل للافعال) وما عمل من الاءماء فتشبهه بالفعل (فيعمل عمل الفعل من الاءماء سبعة)
المصدر واسم الفاعل وأمثلة المباشرة واسم المفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل واسم المفعول والفاعل
يتعرض لاسم المصدر لتدرة اعماله بل منع البصريون اعماله نظرا الى أن أصل وضعه لغیر المصدر وأولوا ما
أوهم ذلك ولا للظرف والمجرور المعتمدين للاختلاف في اعمالهما (الاول) منها (المصدر) وهو اسم الحدث
الجارى على الفعل وبداء به لانه أصل الفعل في الاشتقاق ولانه يعمل عمل فعله ماضيا وغيره فبرغ الفاعل
وينصب المفعول لكن بشرطين وجودى وعدى أشار الى الاول بقوله (بشرط أن يحل محله فعل مع لى)
المصدرية ان أريد به المضى أو الاشتغال (أو) فعل (معما) المصدرية ان أريد به الحال فالاول (نحو يعجني
ضربك زيدا) غدا أو أمس والتقدير (أى أن تضرب زيدا) غدا أو أى ضربته أمس (و) الثاني (نحو

وان قلت رأيت زيدا ثم
لما نطقت به تذكرت أنك
انما رأيت فرسا فابدلته منه
فهذا بدل النسيان وان
أردت الاخبار أولا بانك
رأيت زيدا ثم بدالك أن
تجربا لنكرات الفرس
فهذا بدل الاضراب
ومثال الفعل قوله تعالى
ومن يفعل ذلك يلق آثاما
يضا عطف له العذاب ويجوز
ابدال النكرة من المعرفة
نحو يسألونك عن الشهر
الحرام قتال فيه

(باب الاءماء العامة

عمل الفعل)

أعلم أن أصل العمل
للافعال فيعمل عمل الفعل
من الاءماء سبعة
المصدر بشرط أن يحل محله
فعل مع أن أو مع ما نحو
يعجني ضربك زيدا أى أن
تضرب زيدا ونحو

يجبني ضرب زيد) الآن التقدير (أي ما نصريه) الآن فان لم يحل محله ذلك أو حل محله الفعل وحده امتنع
 احتمال فلا يصح نصب زيد بضرب في نحو ضربت ضرب زيد أو لا في نحو ضرب زيد اخلافا لآل مالك في الثاني ووجه
 ما ذهب اليه أن المصدر لما صار بدلا من الفعل قام مقامه وأما الشرط العددي فهو أن لا يكون المصدر مصغرا
 فلا يقال أعجبني ضرب يلك زيد أو لا مضجرا فلا يقال ضرب ي زيد احسن وهو عمر اقيح ولا محدودا بالتاء فلا يقال
 أعجبني ضرب يلك أن وضرب يلك أو ضرب يلك زيد أو لا موصوفا قبل العمل فلا يقال أعجبني ضرب يلك الشديد زيد أو لا
 مقصولا من مفعوله باجني فلا يقال أي يوم تبلى السراير ممول لرجعه للفصل بينهما بالخبر ولا مؤخر عن
 مفعوله فلا يقال أعجبني زيد اضربك (وهو ثلاثة أقسام مضاف) لما بعده (ومنون) أي مجرد من آل والاضافة
 (ومقرون بال) وعلى كل حال هو يعمل عمل فعله إذا وجد شرط العمل (فاعماله مضافا) إلى الفاعل مع ذكر
 المفعول وتركه أو إلى المفعول مع ذكر الفاعل وتركه (أكثر) في كلامهم (من أعمال القسمين) الباقيين وإضافته
 إلى الفاعل أكثر من إضافته إلى المفعول لأن نسبة الحدث لمن وجد منه أظهر من نسبتة لمن وقع عليه
 (كالثالين) المتقدمين في المتن (وكقوله تعالى ولولا دفع الله الناس) أي لولا أن يدفع الله الناس أو أن دفع الله
 الناس ومن إضافته إلى المفعول قوله تعالى لا يسأم الإنسان من دعاء الخير وقوله عليه الصلاة والسلام ورح
 البيت من استطاع إليه سبيلا وقديضا إلى الطرف توسعا فيعمل فيما بعده الرفع والنصب نحو عجت من
 ضرب يوم الجمعة زيد عمرا (وعمله) حالة كونه (منونا أقيس) من عمله مضافا ومقرونا بال لأنه حينئذ تقوى
 شبه بالفعل لكونه نكرة (نحو وأطعام في يوم ذي مسغبة يتيما) فاطعام مصدر منون فاعله محذوف ويتيما
 مفعوله والتقدير أو أطعامه يتيما (وعمله) حالة كونه (مقرونا بال شاذ) بعده عن مشابهة الفعل باقتراانه بال
 وكان ينبغي أن لا يدخل عليه آل لأنه مقول بان والفعل وآل لا تدخل عليها لكن لما كان على صورة الاسم
 ساغ ذلك (كقوله) ضعيف النكابة أعداءه) * بخال القرار راي الأجل

ضعيف النكابة أعداءه مفعوله والتقدير ضعيف نكابته أعداءه واعترض بان
 الإضافة كالتمريض بال فلا بد معها المصدر عن الفعل وأجيب بانها متأخرة عنه فهو قبلها واقع موقع الفعل
 بخلاف المقرون بال * واعلم أن ما أضيف إليه المصدر أن كان فاعلا فهو مجرورا للفظ مرفوع العمل وإن كان
 مفعولا فهو مجرور للفظ منصوب العمل إذا علمت ذلك فقلت في تابع الفاعل الجر على اللفظ والرفع على المعنى
 العمل نحو عجت من ضرب زيد الظرف بالجر أو الظرف بالرفع وفي تابع المفعول الجر أيضا على اللفظ والنصب
 على العمل نحو عجت من أكل اللحم والخبز بالجر وإن شئت والخبر بالنصب إن قدر المصدر بان والفعل (الثاني)
 من الأسماء التي تعمل عمل الفعل (اسم الفاعل) ولو مثني أو مجزوا وهو ما شئت من مصدر فعل لمن قام به على
 معنى الحدث وصيغته من مصدر الثلاثي على وزن فاعل (كضارب) وطامل وشاكرو ومن غيره على صيغة
 المضارع المعلوم بوضع ميم مضمومة موضع حرف المضارعة وكسر ما قبل الآخر كدسج (ومكرم) مستخرج
 ويعمل عمل فعله لا زما متعديا (فان كان) مقرونا بال عمل مطلقا أي سواء كان بمعنى الماضي أو الحال أو
 الاستقبال وسواء أعمد أم لم يعمد (نحو هذا الضارب زيد أمس أو الآن أو غدا) لأنه حينئذ صلة للموصول
 فهو فعل بحسب المعنى وإن كان اسما بحسب الصورة ومن ثم جاز عطف الفعل عليه (وإن كان مجردا من آل
 عمل) على فعله (بشرطين) أحدهما (كونه الحال) أي بمعنى الحال تحقيقا أو حكاية (أو الاستقبال) أي بمعنى
 لا بمعنى الماضي (و) ثانيهما (اعتماده) ولو قدبرا (على) واحدا من أمور خمسة (نفي أو استفهام أو خبر عنه)
 في الحال أو في الأصل (أو موصوف) أو ذي حال (نحو ما ضرب زيد عمرا) الآن أو غدا مثال اعتماده على نفي
 (و) نحو (أضرب زيد عمرا) الآن أو غدا مثال اعتماده على الاستفهام (و) نحو (زيد ضارب عمرا) الآن
 أو غدا مثال اعتماده على الخبر عنه (و) نحو (مرت برجل ضارب عمرا) الآن أو غدا مثال اعتماده على
 الموصوف ومثال ما اعتمد على ذي حال نحو جاء زيد ضارب عمرا الآن أو غدا ومثال ما اعتمد على مفعول نحو
 مهن زيد عمرا لم يكرمه أي مهنين نحو ومختلف ألوانه أي صنف وهو باطا العاجل أي يار جلا ومحل أعمال

يجبني ضرب زيد
 أي ما نصري به وهو ثلاثة
 أقسام مضاف ومنون
 ومقرون بال فاعله
 مضافا أكثر من أعمال
 القسمين كالثالين وكقوله
 تعالى ولولا دفع الله الناس
 وعمله منونا أقيس نحو أو
 أطعام في يوم ذي مسغبة
 يتيما وعمله مقرونا بال شاذ
 كقوله
 ضعيف النكابة أعداءه
 الثاني اسم الفاعل
 كضارب ومكرم فان كان
 بال عمل مطلقا نحو هذا
 الضارب زيد أمس أو
 الآن أو غدا وإن كان
 مجردا من آل عمل
 بشرطين كونه الحال أو
 الاستقبال واعتماده على
 نفي أو استفهام أو خبر
 عنه أو موصوف نحو
 ما ضرب زيد عمرا أو ضارب
 زيد عمرا أو زيد ضارب عمرا
 ومررت برجل ضارب
 عمرا

اسم الفاعل اذا لم يصغر ولم يوصف فان صغر أو ووصف لم يعمل لمباينته الفعل حينئذ وانما اشتراط في المجرى من آل
 كونه بمعنى الحال أو الاستقبال لانه حينئذ يشبه المضارع في معناه كما أشبه في لفظه بحريانه عليه في الحركات
 والسكنات واعتماده على ما ذكره لقوى مشابته له لان كل منهما يقربه منه ثم الشرطان المذكوران معتبران
 لعمله في المنصوب كافي الغنى واذا وجد الايتين عمله بل يجوز اضافته الى مفعوله الذي يلبسه تخفيفا
 نحو هذا ضارب زيد الا ان أو غدا بخفض زيد بالاضافة وان شئت نصبته وقد قرئ بالوجهين نحو وان الله بالغ
 أمره فان اقضى مفعولا آخر تعين نصبه نحو أنت كاس زيد أو بالآتي أو غدا وقد أفهم كلام المؤلف وجه الله
 أن اسم الفاعل اذا كان بمعنى الماضي أو لم يعتمد لم يعمل بل يجب اضافته لعدم حريانه على الفعل الذي هو بمعناه
 وهو الماضي فهو ومثبه له معنى لا لفظا فان كان له معمول آخر غير ما أضيف اسم الفاعل اليه وجب نصبه بفعل
 مقدر نحو زيد معطى خالد درهما أمس فدرهما منصوب باعطى المقدر كانه لما قبل زيد معطى خالد قبل
 ما أعطاه فقبل درهما أى أعطاه درهما (الثالث) من الاسماء التي تعمل عمل الفعل (أمثلة المبالغة) ولو مشاة
 أو مجموعة (وهي ما) حول للمبالغة والتكثير في الفعل من اسم فاعل بتغيير صيغة الى صيغة أخرى بان (كان
 على وزن فعال) بتشديد العين (أو فعول) بضم العين (أو مفعال) بكسر الميم (أو فعيل أو فعل) بفتح الفاء
 وكسر العين (وهي كاسم الفاعل) في العمل وشرط عمله حتى عدم التصغير والوصف (فما كان) منها (صلة لال)
 بان كان مقرونا بها (عمل مطلقا) أى ماضيا أو حالا أو مستقبلا اعتمادا ولا (نحو جاء الضراب) أو الضروب
 أو الضراب (زيدا) أمس أو الآن أو غدا (وان كان) الانسب وما كان (مجردا منها) أى من آل (عمل
 بالشرطين) السابقين في اسم الفاعل عدم المضى والاعتماد ولو تقدير على واحد مما مر (نحو ماضرب زيد
 عمرا) وحتى سيديوه أما العسل فانما ضرباؤه للحاروا نكهار قال بعضهم ان الله غفور ذنب العاصين وان الله
 سميع دعاء من دعاه وقال الشاعر
 حذر أمور الانصير وآمن * ما ليس بغيره من الاقدار
 ويجرى في هذه الأمثلة ما قدمناه في اسم الفاعل من ان وجود الشرطين لا يوجبان عملها فحقوا اضافتها الى
 مفعولها وانما عملت مع فوات المشابهة اللفظية للمضارع لما فيها من المبالغة في المعنى فقامت مقامها وعدها
 قسما ناشئا على تقدير ان تكون صيغة المبالغة خارجة عن اسم الفاعل (الرابع) من الاسماء العاملة عمل الفعل
 (اسم المفعول) ولو مشى أو مجموعا وهو ما اشتق من مصدر فعل لمن وقع عليه وصيغته من الثلاثي المجرى على
 وزن مفعول (نحو مضروب) وما كور ومضروب ومن غيره على صيغة المضارع المجهول بابدال حرف
 المضارعة مما مضوم وفتح ما قبل آخره نحو مدرج (ومكرم) ومستخرج (ويعمل عمل الفعل المبني للمفعول)
 فيرفع المفعول لقيامه مقام الفاعل فان كان من متعدي اثنين أو ثلاثة لرفع واحد ونصب ما سواه (وشرط عمله
 كاسم الفاعل) أى كشرطه فان كان صلة لال عملا مطلقا (نحو جاء المضروب عبده) أمس أو الآن أو غدا
 فعبد مرفوع باسم المفعول كارتفعه بالفعل المبني للمفعول اذا قلت زيد ضرب عبده وان كان مجردا من آل
 عمل بشرط عدم المضى والاعتماد على واحد مما سبق ولو تقدير (و) ذلك نحو (زيد مضروب عبده) الآن أو
 غدا (فعبده) مرفوع باسم المفعول لانه (نائب الفاعل في المثالين) ونحو هذا معطى أبوه درهما الآن
 أو غدا كما تقول يعطى أبوه درهما ويجوز ذلك أن تحول استناده عن مرفوعه الى ضمير موصوفه ثم نصبه
 الى مرفوعه معنى أو تنصبه لانه صار فضلة تقول زيد مضروب العبد بخفض العبد ونصبه لانك أسندت
 اسم المفعول الى ضمير زيد وهو حينئذ جار مجرى الصفة المشبهة (الخامس) من الاسماء العاملة عمل
 الفعل (الصفة المشبهة باسم الفاعل المتعدي الى واحد) من حيث انها ثنوية وتجمع ويند كروتوث كاسم
 الفاعل ولهذا عملت عمله وان كان الاصل أن لا تعمل النصب لمباينته الفعل بل لانتها على الثبوت
 وليكونها مأخوذة من فعل قاصر واقتصرن على واحد لانه أقل درجات المتعدي ويشترط لصفة
 عملها اذا تجردت الاعتماد على واحد مما سبق لا الحال أو الاستقبال لانه بمعنى الثبوت فلا معنى لاشتراطه
 لان ما لا يدل على حدث لا تعلق له بالزمان والمراد بها ما اشتق من مصدر فعل لازم لمن قام به على معنى

الثالث أمثلة المبالغة
 وهي ما كان على وزن
 فعال أو فعول أو مفعال
 أو فعيل أو فعل وهي كاسم
 الفاعل فما كان صلة لال
 عمل مطلقا نحو جاء
 الضراب زيدا وان كان
 مجردا منها عمل بالشرطين
 نحو ماضرب زيد عمرا *
 الرابع اسم المفعول
 نحو مضروب ومكرم
 ويعمل عمل الفعل المبني
 للمفعول وشرط عمله كاسم
 الفاعل نحو جاء المضروب
 عبده وزيد مضروب
 عبده فعبد نائب الفاعل
 في المثالين * الخامس
 الصفة المشبهة باسم
 الفاعل المتعدي الى
 واحد

الثبوت (كحسن وظريف) فان كلا منهما صفة مشتقة من قام به الفعل على معنى الثبوت اذ معنى زيد
حسن ثبوت الحسن له واستقراره في سائر اوقات وجوده لانه متجدد وحادث فاذا اريد الحدوث حوات الى
بناء اسم الفاعل وقيل حاسن وعلى هذا القياس فرح ومارح وجزع وجزع (ولعمولها ثلاث حالات)
لا يتلوهن احداها الا في (الرفع) له اما (على الفاعلية فهو مررت برجل حسن وجهه وظريف لفظه) او على
البديهة من الضمير فيها بعد تحويل استنادها اليه (و) الثانية (النصب) اما (على التشبيه بالمفعول) به (ان
كان معرفة) بل او بالاضافة (فهو مررت برجل حسن الوجه او حسن وجهه) و (على التمييز ان كان
نكرة فهو مررت برجل حسن وجهه) (الثالثة) الجر على الاضافة (بالمضاف) فهو مررت برجل حسن الوجه
الا اذا كانت الصفة بال وهو عار عنها فلا تجزئ فلا يقال زيد الحسن وجهه ولا زيد الحسن وجهه ابيه ولا زيد
الحسن وجهه ولا زيد الحسن وجهه اب بالجر في ثبوت لا امتناع اضافة ما فيه ال الى ثبوت من ذلك والتفصيل بين
المعرفة والنكرة مذهب بصري وذهب الكوفي الى ان النصب على التمييز في الجميع لانه يجوز تعريفه وواعلم
ان مسائل الصفة مع قطع النظر عن امور لا تزيد في العمل ولا تنقص عنه كافرادهما وتثنيتهما راجعاهما رتبة كبرها
وتأنيها سنو ثلاثون مسئلة لان الصفة اما نكرة او معرفة وعلى كل امارافعة او ناصبة او جارة فهذه ستة
حاصلة من ضرب اثنين في ثلاثة ومعمولها في كل واحد منها اما بال او مضاف لما هي فيه او للضمير او المضاف
للضمير او مجرد من ال او الاضافة او مضاف للمجرد منه ما هذه ايضا ستة واذا ضربت ستة في ستة كان
المجموع ستا وثلاثين مجتمع منها الاربع التي اشرنا اليها بالاستثناء والبقية جائرة وان تفاوتت في الحسن والقبح
وقد اتمى بعض المتأخرين الصور الحاصلة من الصفة ومعمولها الى اربعة عشر ألف صورة ومائتين وست
وخمسين صورة فليطلب ذلك من المطولات (ولا يتقدم معمول) هذه (الصفة) الذي هو فاعل في المعنى
(عليها) لانها فرع اسم الفاعل الذي هو فرع الفعل في العمل فليقتصر عنه فلم يعمل في متقدم فلا يقال زيد
وجهه حسن وبهذا فرق اسم الفاعل (و) من وجوه الاقتران ايضا ان معمولها لا يكون اجنبيا بل (لا بد من
اتصاله بضمير الموصوف اما لفظا كافي زيد حسن وجهه او معنى فهو مررت برجل حسن الوجه) اي منه فلا
يقال زيد حسن عمرا كما يقال زيد ضارب عمرا لان الصفة لازمة وقد جرت على الامم فلا تقتضي حينئذ الا
ضميره او سيبويه كافي اسم الفاعل الفاعل كمررت برجل القائم او القائم ابوهم واما المنازلة به ايضا انها الحال الدائم
اي الماصي المستقر الى زمن الحال دون المنقطع ودون المستقبل (السادس) من الاسماء العاملة محل الفعل
(اهم التفضيل) وهو الوصف المبني على افعال ازبادة صاحبه على غيره في الفعل المشتق هو منه فدخل في ذلك
خير وشتر لكونه مافي الاصل على اخير واشر نخفنا بال حذف لكثرة الاستعمال ولا يبي الا من فعل ثلاثي مجرد
ليس بولن ولا عيب حواء كان ذلك الفعل لازما (نحو اكرم وافضل) او متعديا كاعلم واكرم (ولا ينصب)
المفعول له ولا معه ولا المفعول المطلق ولا (المفعول به اتفاقا) لانه القبح بافعال الغيرة فلا يقال زيد تقرب
الناس لبنا وانما يصل اليه بالحرف فان كان من متعديا لثبوت نصب الاخر بفعل مقلد فهو زيد اكسى الناس
الفقراء الثياب اي يكسوهم الثياب واما قوله تعالى ان ربك هو اعلم من يصل من سيده فمن منصوب بفعل
محذوف دل عليه اعلم اي يعلم المضلين ودعوى المؤخر حجة الله الاتقان على منع عمله في المفعول به تباع فيه
ابن هشام في شرحه على القطر وفيه نظري بناء في ضميرنا عليه ويرفع الفاعل اذا كان ضميرا مستترا فهو زيد
افضل منك (ولا يرفع) غالبا الفاعل (الظاهر) ولا ضمير امتصلا فلا يقال جاني برجل احسن منه او هو
اذ ليس له فعل بعينه في (الزيادة لعمل عمله) (الا في مسألة الكحل) فيجوز ذلك فيها اجماعا (وضابطها ان يكون
في الكلام نفي) او شبهه (وبعده اسم جنس موصوف باسم التفضيل وبعده اسم) اجنبي عن الموصوف
مرفوع (مفضل) ذلك الاسم (على نفسه باعتبارين) مختلفين (نحو) قولهم (ما رايت رجلا احسن في جنبه
الكحل منه في عين زيد) الا ترى ان رجلا اسم جنس نال لنفي وموصوف باسم التفضيل وبعده اسم مرفوع
وهو الكحل وهو اجنبي عن الموصوف لعلم اتصاله بضميره ومفضل على نفسه باعتبارين مختلفين اذ الكحل
باعتبار كونه في عين زيد احسن من نفسه باعتبار كونه في عين غيره من الرجال وانما لم يرفع الظاهر الا عند

كحسن وظريف ومعمولها
ثلاث حالات الرفع على
الفاعلية فهو مررت برجل
حسن وجهه وظريف لفظه
والنصب على التشبيه
بالمفعول ان كان معرفة
فهو مررت برجل حسن
الوجه او حسن وجهه
وعلى التمييز ان كان نكرة
فهو مررت برجل حسن
وجهه والجر على الاضافة
فهو مررت برجل حسن
الوجه ولا يتقدم معمول
الصفة عليها ولا بد من
اتصاله بضمير الموصوف اما
لفظا كافي زيد حسن وجهه
او معنى فهو مررت برجل
حسن الوجه السادس
اسم التفضيل نحو اكرم
وافضل ولا ينصب المفعول
به اتفاقا ولا يرفع الظاهر الا
في مسألة الكحل وضابطها
ان يكون في الكلام نفي
وبعده اسم جنس موصوف
باسم التفضيل وبعده اسم
مفضل على نفسه
باعتبارين نحو ما رايت
رجلا احسن في عينه
الكحل منه في عين زيد

اجتماع هذه الامور لانه حينئذ لا يصح أن يقع موقعه فعل بمعناه كان يقال ما رأيت رجلا يحسن في عينه الكحل
كسبته في عين زيد وهذا ان التركيب ان مؤادهما واحد بحسب الامر العرفي لا الوضع الاقوى ولا نال ولم نعرب
المرفوع فاعلا بل أعربناه مبتدأ أو رفعا فاعل التفضيل بالخبرية لزم الفصل بين الفعل ومن باجنبي وهو
الكحل وقد رفع الظاهر مطلقا في لغة حكاه سيبويه نحو مررت برجل أفضل منه أبوه (ويعمل) اسم التفضيل
(في التمييز نحو أنا أكثر منك مالا) وأعز انفران التمييز نصب بما يجلو عن معنى الفعل كرتل زينا (وفي الجار
والمرور وانظر) لان ما يكفيه ما رانحة من الفعل (نحو زيد أفضل منك اليوم) وفي الحال نحو زيد احسن
الناس مبتدأ لذلك ولا يستعمل الامع من أو اللام أو الاضافة لان الغرض منه الزيادة على غيره وهو حاصل
باجداه فلا يجوز استعماله باثنين منها ولم يتعرض المؤلف لحكمه بالنسبة لطاقتة لموصوفه وعدمها (السابع)
من الاسماء العاملة عمل الفعل (اسم الفعل) وهو ما ناب عن الفعل وليس فضلة ولا متأثرا بعامل وقد تقدم انه
مبنى اشبهه بالحرف (وهو ثلاثة أنواع) الاول (ما هو بمعنى الامر وهو الغالب) ولهذا قدمه (كصه بمعنى
اسكت) فاذا قلت صه فكانت اسكت (ومعنى انكف) لا بمعنى اكف فاذا قلت صه فكانت انكف (ومعنى
واأمين بمعنى استجب) فاذا قلت آمين فكانت استجب (و) منه (عليك زيدا) وهو في الاصل جار ومجرور
ثم نقل عن ذلك وصار (بمعنى الزمه) فاذا قلت عليك زيدا فكانت الزم زيدا قال تعالى عليكم انفسكم
(ودونك) هو في الاصل ظرف مضاف لضمير المخاطب ثم نقل عن ذلك وصار (بمعنى خذ) فاذا قلت دونك بكرا
فكانت خذته ومنه رويد وهو منقول من مصدر أرو ود مصغرا تصغير الترخيم ومعناه أمهل فاذا قلت رويدا
زيدا فكانت قلت أمهل زيدا (و) الثاني (ما هو بمعنى الماضي) وهو أكثر من الذي يليه (كجهات) مثلت
التاء وفيها ست وثلاثون لغة أو أربعون على ما قيل وكلها (بمعنى بعد) ومن فتح التاء وقف بالهاء ومن كسر
وقف بالهاء ومن ضمها قبل يقف بالهاء وقيل بالتاء (وشتان) بفتح أوله وتشديد ثانيه (بمعنى افتراق) الثالث
(ما هو بمعنى المضارع) وذلك (نحو أوه) بفتح الهمزة وتشديد الواو بالحركات (بمعنى أوقع) ويقال فيها
أواه (وآف) بضم الهمزة وتشديد الفاء وفيها أربعون لغة وكلها (بمعنى أتصجر) وكون الاسم بمعنى المضارع
هو رأي ابن مالك ومن تبعه وأما ابن الحاجب فلا يرى ذلك لان أسماء الافعال مبنية لمشابهة الفعل الامر
والماضي ولو كانت بمعنى المضارع لأعربت فاره وآف عنده بمعنى توجعت وتضجرت مراد اجهما الانشاء وقد
علمت فيما سبق أنها تبنى لشبهها بالحرف في كونها عاملة غير معمولة لا لما يقوله ابن الحاجب وقد اختلف النحاة
في مدلول اسم الفعل على القول باسميته فقبل مدلوله لفظ الفعل فصح مثلا اسم لا سكت وهو الاصح وهو ظاهر
كلام المؤلف فيما بعد وقيل مدلوله المصدر فصح اسم لقولك سكوتنا واختاره ابن الحاجب وقيل مدلوله مدلول
الفعل وهو الحدث والزمان الا أن دلالة الفعل على الزمان بالصفة ودلالة اسم الفعل عليه بالوضع فصح اسم
لمعنى الفعل وعليه جرى المؤلف رحمه الله وقد أفهم كلامه ان اسم الفعل قسمان ما وضع من أول الامر كذلك
كجهات وشتان ومن نقل من غيره كعليك ودونك (ويعمل اسم الفعل عمل الفعل الذي هو بمعناه) فرفع
الفاعل ظاهرا ومستترا وتعدى الى المفعول بنفسه وبحرف الجر ومن ثم عدى حيهل بنفسه لما كان بمعنى
اثن في نحو حيهل التريد وبالهاء لما كان بمعنى عمل في نحو اذا ذكر الصالحون غيها لاهمرو بهلى لما كان بمعنى
أقبل في نحو حيهل على كذا (ولا يضاف) كما أن مسماه وهو الفعل كذلك ولهذا قالوا في نحو به زيد ورويد زيد
بالجران ما مصدران والفتحة فيهما فتحة اعراب ولكنه يخالف مسماه فان الفعل يعمل محذوفا ويتقدم
معموله المنصوب عليه واسم الفعل لا يعمل محذوفا ولا يتقدم معموله عليه بل يجب تأخير عنه لضعفه في
العمل فلا تقول زيد ادونك كما تقول زيد اخذ خلافا للكتاتبي في اجازة ذلك الحقا للفرع باصه (وما فون منه
فمنكرة) كواها ووجها (وما لم ينون) منه (فمعرفة) كززال ودرال وما استعمل بالوجهين فهو في حال تنوينه
نكرة وفي حال عدم تنوينه معرفة كصه ومه وآف فصح مثلا اذا أردت به اسكت سكوتام فونته وحكمت
عليه بانه نكرة أو اسكون المعين ترك تنوينه وحكمت عليه بانه معرفة (باب التنازع في العمل)

ويعمل في التمييز نحو أنا
أكثر منك مالا وفي الجار
والمرور والظرف نحو زيد
أفضل منك اليوم والسابع
اسم الفعل وهو ثلاثة
أنواع ما هو بمعنى الامر
وهو الغالب كصه بمعنى
اسكت ومه بمعنى انكف
واأمين بمعنى استجب وعليك
زيد بمعنى الزمه ودونك
بمعنى خذته وما هو بمعنى
الماضي كجهات بمعنى
بعد وشتان بمعنى افتراق وما
هو بمعنى المضارع نحو أوه
بمعنى أوقع وآف بمعنى
أتصجر ويعمل اسم الفعل
عمل الفعل الذي هو بمعناه
ولا يضاف ولا يتقدم
معموله عليه وما ينون منه
فمنكرة وما لم ينون فمعرفة
(باب التنازع في العمل)

ويسمى أعضايات الاعمال (وحقيقته ان يتقدم عاملان) فعلاق متصرفان أو شبههما أو فعل وشبهه (أو أكثر) منهما اتفقا في الفعل أو اختلافه (وبناخر) عنهما أو عنها (معمول فأكثر ويكون كل واحد من) العاملين المتقدمين أو (العوامل المتقدمة يطلب ذلك المتأخر) بحسب المعنى أن يكون معمولا له على البدل مع وقوعه في ذلك الموضع والطلب اما على جهة التوافق في الفاعلية أو المفعولية أو فيهما معا أو مع الخالف فيهما مثال الفاعلين في طلب الفاعلية نحو قام رفع زيد وفي طلب المفعولية (نحو قوله تعالى آتوني أفرغ عليه قطرا) فأتوني بطلب قطرا مفعولا ثانيا وأفرغ بطلبه مفعولا به وأعمل الثاني فيه والاول في ضميره وحذف لكونه فضلة والاصل آتونه ولو أعمل الاول لقل أفرغه (و) في طلب أحدهما الفاعلية والآخر المفعولية نحو ضرب وأكرم من (فولك ضربني وأكرمك زيدا) وفي طلبهما معا نحو ضرب وأهان زيد عمر أو مثال تنازع الاسمين قوله عهديت مغيثا مغيثا من أجرته والمنتلفين نحو قوله تعالى هاؤم اقروا كتابه وقد ينازع ثلاثة معمولا واحدا (و) ذلك (نحو اللهم صل وسلم وبارك على محمد) وقد يكون مع ذلك المتنازع فيه متعدد كما في الحديث تسبحون وتكبرون وتحمدون وبرك صلاة ثلاثا وثلاثين فتنازع ثلاثة في اثنين طرف ونائب مصدرو شرط التنازع ان يكون بين العاملين ارتباطا اما باعاطف أو عمل أو لهما في نائمه أو نحو ما أنه كان يقول سفيها على الله شططا وأهم ظنوا كاظمت ان ان يبعث الله أحدا أو يكون نائمه أجوابا بالاول كالأية التي ذكرها المؤلف أو نحو ذلك من أوجه الارتباط قاله في المعنى وقد علم مما قررناه انه لا تنازع بين حرفين ولا حرف وغيره ولا بين جامدين ولا جامد وغيره ولا في معمول متقدم أو متوسط ولا فيما اذا كان أحدا العاملين مؤكدا لا لآخر لان الطالب للمعمول انما هو الاول وقد علم منه أيضا امتناع التنازع فيما اذا كان المعمول ضميرا متصلا لانه متصل بالثاني وهو مع كونه متصلا به لا يجوز أن يكون معمولا للاول كما لا يخفى سواء كان ضميرا متكاملا أو مخاطبا أو غائبا (ولا خلاف) بين البصريين والكوفيين (في جواز اعمال أى العاملين أو العوامل شئت) في الاسم المتنازع فيه لكن لا يحفظ من كلامهم اعمال الثاني من الثلاثة قاله المرادى وقال أبو جيان لم يوجد التنازع فيما زاد على الثلاثة فيما استقرى (واعمال الخلف في الاولى) منهما (فاختار البصريون اعمال الثاني) المجاوز (لقربه) من المعمول وكثرة استعماله في كلامهم ثمرانظما (واختار الكوفيون اعمال الاول لسبقه) واحتراز عن الاضمار قبل الذكر واداء تنازع ثلاثة فالحكم كذلك بالنسبة الى الاول والثالث ويتردد النظر في المتوسط طهل يلحق بالاول لسبقه على الثالث أو بالثاني لقربه من المعمول بالنسبة الى الاول أو يستوى فيه الامران (فان) تنازع اثنين (وأعملت الاول في المتنازع فيه على اختيار الكوفيين) (أعملت الثاني) المهمل (في ضمير ذلك الاسم المتنازع فيه) مطابقا له مرفوعا كان أو منصوبا أو محذورا لان مرجعه وان تأخر لفظا متقدما رتبة لانه معمول للاول وجوز بعضهم حذف غير المرفوع وهو ضعيف (فتقول قام وقعد أخوالك) باعمال الثاني في الضمير المرفوع المهل الرابعع الى أخوالك تقدمه رتبة (وضربني وأكرمته زيد وضربني وأكرمته ما أخوالك) باعماله أيضا في الضمير المنصوب المهل العائد لما بعده (ومررت بهم ما أخوالك اللهم صل وسلم عليه وبارك عليه على محمد) باعمال الثاني والثالث في الضمير المحرور المهل العائد لما بعده (وان أعملت الثاني) في الاسم المتنازع فيه على اختيار البصريين وهو الرابعع (فان احتاج الاول) المهمل (الى مرفوع أضرته) وجوبا أي جئت به ضميرا مطابقا للمتنازع فيه فان كان مفردا استقرى الفعل وان كان مثني أو مجعولا رزولا تخذله لا متنازع حذف العدة وان لزم منه الاضمار قبل الذكر لجهته في غير هذا الباب كما تقدم في باب الضمير وفي هذا الباب كقوله جفوني ولم أحف الاخلاء اني هو (تقول) ضربني وأكرمني زيدو (فاما وقعد أخوالك) وأوجب الكسائي حذفه هربا من الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة ومنع القراء اعمال الثاني مع اقتضاء الاول الفاعل لما يلزم على اعماله من حذف الفاعل أو الاضمار قبل الذكر وأوجب اعمال الاول فان اقتضى الثاني الفاعل أيضا أضرته والمفعول حذفه أو أضرته ولا يلزم حذفه ونحو روي عنه أيضا شريك الرفعين أو اضماره بعد الظاهر كما في صورة تأخير الماص نحو ضربني وأكرمني زيد وضربني وأكرمته زيد هو (وان احتاج الاول الى

وحقيقته أن يتقدم عاملان أو أكثر وينأخر معمول فأكثر ويكون كل واحد من العاملين المتقدمين أو العوامل المتقدمة يطلب ذلك المتأخر نحو قوله تعالى آتوني أفرغ عليه قطرا وقولك ضربني وأكرمته زيد ونحو اللهم صل وسلم وبارك على محمد ولا خلاف في جواز اعمال أى العاملين أو العوامل شئت وانما الخلاف في الاولى فاختار البصريون الكوفيون اعمال الاولى لسبقه فان اعمال الاول أعملت الثاني في ضمير ذلك الاسم المتنازع فيه فتقول قام وقعد أخوالك وضربني وأكرمته زيد وضربني وأكرمته ما أخوالك في ومررت بهم ما أخوالك اللهم صل وسلم عليه وبارك عليه على محمد وان أعملت الثاني فان احتاج الاول الى مرفوع أضرته تقول قاما وقعد أخوالك وان احتاج الى

منصوب أو مجزور حذفته

كالآية وكقولك ضربت
وضربني أخوالا وممرت
ومررتني أخوالا

(باب التجب)

وله صيغتان أحدهما

ما أفعل زيد انخوما أحسن

زيد اوما أفعله وما أعلمه

فما مبدا بمعنى شئ عظيم

وأفعل فعل ماض وفاعله

ضمير مستتر وجوبا يعود

إلى ما والاسم المنصوب

التجب منه مفعول به

والجمله خبر ما والصيغة

الثانية أفعل زيد صو

أحسن زيد وأكرم

به فافعل فعل لفظه لفظا لا

ومعناه التجب وليس فيه

ضمير يزيد فاعله وأفعل

قولا أحسن زيد أحسن

زيد أي صار ذا حسن نحو

أوراق الشجر ثم غيرت

صيفته إلى صيغة الأمر

فصح اسنادها إلى الظاهر

فزيد البناء في الفاعل

(باب العدد) أعلم أن

ألفاظ العدد على ثلاثة

أقسام الأول ما يجري

على القياس فيذكر كرمع

المذكر ويؤنث مع المؤنث وهو

الواحد والاثان وما كان على

صيغة فاعل تقول في المذكر

واحد واثان وثان وثالث

إلى عاشرو في المؤنث

واحدة واثنان أو ثنتان

وثانية وثالثة إلى عاشرة

وكذا إذا ركبت مع

العشرة أو غيرها

منصوب أو مجزور وحذفته) وجوبا أن استغنى عنه (كالآية) المتقدمة أول الباب كأمرنا إليه ثم (وكقولك
ضربت وضربني أخوالا وممرت وممرتني أخوالا) ولا يجوز إضماره لأن الإضمار قبل الذكرا لا يجوز في الفاعل
لكونه عمدة فان لم يستغن عنه مان أوقع حذفه في ليس كرجبت ورجبت في الزيدان عنهما أو كان عمدة في الأصل
بان كان العامل من باب كان أو ظن نحو كنت وكان زيد صديقا يااه وظنني وظنفت زيدا قائما يااه وجب إضماره
متأخرا عن المتنازع فيسه لحذفه في الأول والحق المنصوب عمدة في الأصل في الثاني لكن يلزم منه
الفصل بين العامل ومفعوله بإجنبي وتأخير جزء من المعطوف عليه

(باب التجب)

وهو استعظام زيادة في وصف الفاعل خفي سببها وخرج من التجب منه عن نظائر أو قل نظيره (وله) صيغ كثيرة
تدل عليه نحو كيف تكفرون بالله وكنتم أمواتا فاحياكم سبحان الله ان المؤمن لا ينس لله دوره فالمراد بالمحبوب
لعمري التحو (صيفتان) وضع الانشاء التجب لا طرادهما في كل معنى يصح التجب منه وهما لا زمان للصيغة
الماضي (أحدهما ما فعل زيدا) وهذه الصيغة غير محصورة في تركيب خاص (نحو ما أحسن زيد اوما أفعله
وما أعلمه) وما أكرمه فاذا أردت اعراب هذه الصيغة باعتبار الأصل قبل النقل لا باعتبار المعنى المراد منه
الآتي وهو انشاء التجب (فما مبدا) وهي تكرة موصوفة بمحذوف ولها قال (بمعنى شئ عظيم وأفعل فعل
ماض) بدليل اتصال نون الوقاية به (فاعله ضمير مستتر) فيه (وجوبا يعود إلى ما) ولها لاجتماع على أهميتها
(والاسم المنصوب) بأفعل (التجب منه) وهو زيد (مفعول) به لتعدي أفعل إليه بمزة النقل (والجمله)
الفعليه وهي أفعل زيد في محل رفع على أنها (خبر ما) والتقدير شئ عظيم حسن زيد وهذا مذهب سيبويه وقيل
ما موصولة في محل رفع بما مبدا وما بعدها صلة والخبر محذوف وجوبا أي الذي جعله حسنا شئ عظيم ورد
بإستقلاله كلاما من غير فقاره إلى محذوف وقيل ما ماسة فها مزة مبتدا والجمله بعدها خبر قال الرضي وهو قوي
من حيث المعنى كانه جهل سبب حسنه فاستفهم عنه وقد يستفاد من الاستفهام معنى التجب نحو وما أكرما
ما يوم الدين (والصيغة الثانية) هي (أفعل زيد) بكسر العين وهي كالآتي غير محصورة (نحو ما أحسن زيد
وأكرمه) وإذا أدت اعرابا بحسب أصل التركيب (فأفعل فعل) باتفاق ثم قال البصريون (لفظه لفظا لا مر)
وليس بامر إذا لا معنى للأمر هنا (ومعناه التجب) كانه قلت ما أحسن زيد (وليس فيه ضمير) لأن الاسم
المدكور به (و) هو (زيد فاعله) والباء زائدة لازمة (وأصل قولك أحسن زيد أحسن زيد) بصيغة للمعنى
والهمزة فيه للصيرورة للنقل (أي صار ذا حسن نحو أوراق الشجر) أي صار ذا ورق (ثم غيرت صيفته) من
الماضي (إلى صيغة الأمر) مع فقاء المعنى الخبري والترمز ذلك لأن في الأمر تعظيما والتعظيم يناسب معنى التجب
(فصح اسنادها إلى) الاسم (الظاهر فزيد البناء في الفاعل) لإصلاح اللفظ وهذا التزم إذا كان الفاعل
أن أو أن وصلته أضعف هذا القول بان استعمال الأمر بمعنى الماضي غير معهود بان استعمال أفعل بمعنى
صار ذا كذا قليل وكذا زيادة البناء في الفاعل وقال جمع لفظه ومعناه الأمر وفيه ضمير يرجع إلى المخاطب والتزم
أفراده ونذكر كبره لجريه المثل ويزيد مفعوله والباء للتعدي ان جعلت الهمزة للصيرورة أو زائدة ان
جعلت للتعدي ولا ينصرف في صيغة التجب بتقديم فلا يقال ما زيد الحسن ولا زيد اما أحسن ولا يزيد أحسن
لأنه فيهما معنى الانشاء الموجب لعدم التصريف لا ينصرف فيهما أيضا بإيقاع فصل بين العامل والمفعول
كالفصل بالحال أو المبادئ نعم يغتفر الفصل بالظرف وعديله لما جمع من العرب ما أحسن بالرجل أن يصدق

(باب حكم ألفاظ العدد)

تذكر أو تأتي (أعلم أن ألفاظ العدد على ثلاثة أقسام الأول ما يجري على القياس) دائما (فيذكر مع المذكر
ويؤنث مع المؤنث وهو الواحد والاثان وما كان على صيغة فاعل) من ألفاظ العدد (تقول في المذكر واحد
واثنان و) جزء (ثان وثالث) وهكذا (إلى عاشرو) تقول (في المؤنث واحدة واثنان أو ثنتان و) مقالة (ثانية
وثالثة) وهكذا (إلى عاشرة وكذا) الحكم (إذا ركبت) هذه الألفاظ (مع العشرة أو) مع (غيرها) بعد مجاوز

لحن واشتهار وقوع مثل ذلك في كلام الفضلاء والعلماء لا يستلزم صواب مثل هذا التركيب لان المرجوع في الصواب والخطا في كل علم الى اربابه فاصوبه فهو الصواب وما خطؤه فهو الخطأ ولم ينص أحد على ذلك من علماء العربية واللغة في باب التاريج بل نصوا على خلافه ولا قياس يقتضيان ذلك والله أعلم

(باب الوقف)

هو قطع النطق عند آخر اللفظة (ويوقف على) الاسم (المنون المرفوع والمجرور) بالسكون أي (يحذف الحركة والتنوين) من غير ابدال (نحو جاء زيد وممرت زيد) باسكان آخرهما (و) يوقف (على المنون المنصوب بابدال التنوين) منه (ألفا نحو رأيت زيدا) اذ ليس في ابداله ألفا نقل بخلاف المرفوع والمجرور وما ذكره من التفصيل في الوقف على الاسم المنون هو اللغة المشهورة من ثلاث لغات والثابتة الوقف عليه مطلقا بالحذف والاسكان نحو هذا زيد ورأيت زيدا وممرت زيد ومنه قوله

ألا حذاغهم وحسن حديثها * لقد ركت قلبي بها هاءا نادف

والثابتة الوقف عليه مطلقا بابدال التنوين من جنس حركة ما قبله نحو هذا زيد ورأيت زيدا وممرت زيد (وكذلك) أي كما يدل تنوين المنصوب ألفا في الوقف (تبدل فون اذا) الجوازية (ألفا في الوقف) تذهب الادا بامم منصوب وبه قر السبعة في ولن تفلحوا اذا بدأوا اختار ابن عصفو وتبعه بعضهم أن الوقف عليها بالتنوين (وكذلك فون التوكيد الخفيفة) اذ قلبت قضة تبدل ألفا في الوقف مالم يحصل لبعي (نحو لفسعا) من نحو لفسعن بخلاف ما اذ قلبت ضمة أو كسرة فانها اذا وقف عليها تحذف ويرد ما كان حذف لاجل الحاقها كقولك في نحو اخرجن باهولا واخرجن يا هذه اخرجوا واخرجي (و) كما يوقف على المنون المنصوب واذا وقف لفسعا بالالف (يكتبن كذلك) اذ الاصل في كتابة كل كلمة أن تكتب كقال ابن الخطيب بصورة لفظها بتقدير الابتداء بها والوقف عليها ولهذا كتب زيد بالالف لان الوقف عليه كذلك ونحو رجعة بالهاء لان الوقف عليه كذلك ومن النحاة من يكتب اذ بالالف لانها من نفس الكلمة ككون من وعن وهو الاولي للفرق بينهما وبين اذ التي للظرفية (ويوقف على المنقوص المنون في الرفع والجرح بحذف يائه) اذ لم يكن محذوف العين أو الفاء (نحو جاء قاض وممرت بقاض) باسكان آخرهما فان كان المنقوص محذوف العين كرام فاعمل من أرى أو محذوف الفاء كيف علم الموقوف عليه الا بالرد الى الياء لا يكثر الحذف (ويجوز اثباتها) أي الياء كقراءة ابن كثير ولكل قوم هادي ومالهم من دونه من والى وما عند الله باقى (ويوقف) على المنقوص المنون (في النصب بابدال التنوين) منه (ألفا) ولا تحذف ياؤه (نحو رأيت قاضيا) ومثله ماسقط تنوينه لمنع الصرف كرايت جوارى وقضية عبارة التسهيل حواز الوجهين وان الاثبات أجود (وان كان) المنقوص (غير منون) فالافصح في الرفع والجرح الوقف عليه باثبات الياء نحو جاء القاضي وممرت بالقاضي لعدم الموجب لحذفها اذ الوقف يقتضي السكون وذلك حاصل مع اثباتها (ويجوز حذفها) على قبة فيقال جاء القاضي وممرت بالقاضي وعليه قراءة غير ابن كثير الكبير المنع مال ليزدريوم التلاق (وان كان منصوبا قبل الاثبات) أي فيوقف عليه باثبات الياء ساكنة (لا غير) نحو رأيت القاضي وكلامه يقتضي أن المعروف منه بالاضافة نحو قاضي مكة كالمعرف منه بال وكلام غيره يشعر بان الحذف فيه أرجح من الاثبات واستعمال لا غير في كلام المصنف كثير وله مستند وان قال في المعنى انه لحن وفي شراح الشذور لان العرب لم تنكلم به (واذا وقف على ما فيه تاء التأنيث فان كانت ساكنة لم تعبر) عما كانت عليه (نحو قامت) مما فيه تاء لا حقه للفعل لئلا يلبس بها الضمير لو وقف بالهاء ومثلها التاء اللاحقه للعرف وضوئت وربت (وان كانت متحركة فان كانت في جمع) المؤنث السالم (نحو المسلمات) والهندات أوفيا الحق به كعرفات واذرعان (فالافصح الوقف بالتاء) من غير ابدال لدلتها على التأنيث والجمعية معا فكونها ابطال صورتها (وبعضهم يقف) على ذلك (بالهاء) أي بابدال التاء هاء كقول بعضهم دفن البناء من المكرمات ومثل هذه التاء هاءات ولات في أي يوقف عليها بالتاء وبعضهم بالهاء (وان كانت في مفرد) فالافصح (في الوقف بالهاء) أي بابدال التاء هاء (نحو رجعة وشجرة) من كل اسم آخره تاء تأنيث قلها متحركة ولو توقدرا

(باب الوقف)

ويوقف على المنون المرفوع والمجرور بحذف الحركة والتنوين نحو جاء زيد وممرت زيد وعلى المنون المنصوب بابدال التنوين ألفا نحو رأيت زيدا وكذلك تبدل فون اذا ألفا في الوقف وكذلك فون التوكيد الخفيفة نحو لفسعا ويكتبن كذلك ويوقف على المنقوص المنون في الرفع والجرح بحذف يائه نحو جاء قاض وممرت بقاض ويجوز اثباتها بوقف في النصب بابدال التنوين ألفا نحو رأيت قاضيا وان كان غير منون فالافصح في الرفع والجرح الوقف عليه باثبات الياء نحو جاء القاضي وممرت بالقاضي ويجوز حذفها وان كان منصوبا قبل الاثبات لا غير واذا وقف على ما فيه تاء التأنيث فان كانت ساكنة لم تعبر نحو قامت وان كانت متحركة فان كانت في جمع نحو المسلمات فالافصح الوقف بالتاء وبعضهم يقف بالهاء وان كانت في مفرد فالافصح الوقف بالهاء نحو رجعة وشجرة

كصلا قور كاة فر قابين التاء الا حقه للاسم والا حقه للفعل فان كان ما قبل التاء كذا صحيا كانت تحت وفت
وقفت عليها من غير ابدال كالا حقه للفعل والحرف (وبعضهم يقف) على نحو راحة وشجرة (بالتاء) من غير
قلب ومن ذلك قراءة نافع وان عامر وحزرة ان شجرت وقول أبي النجم

والله أنجلا بك في مسات * من بعدما وبعدهما وبعدهم

كادت نفوس القوم عند الفلجعت * وكادت الحرة أن تدعى أمت

(وقد قرأ به بعض السبعة في قوله تعالى ان رحمت الله قريب من المحسنين)

((قال المؤلف)) وليكن هذا آخر ما يدبر جمعه على هذه المقدمة جملة الله خالص الوجه الكريم وموجبا
للقول لديه بجنات النعيم بكنهه وكرمه وحسبنا الله ونعم الوكيل ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم أسماء
مولفه تبيينها يوم الاحد عاشر شهر رجب الفرد سنة ست وخمسين وتسعمائة والحمد لله رب العالمين

((يقول المتوسل بصلاح السلف * معصية عبد الجواد خلف))

محمدك يا من رفعت من انتصب لجلالك وخضعت من تبعه عن مهبط أمراك فلم تصغ لمقالاته ونصلي
ونسلم على سيدنا محمد المين لم ارك بافصح اللغات والمقصود منك يا هي النور وأزهى المجرات وعلى
آله خير آل وصحبه المقتفين سيده على أوض منوال (أما بعد) فقد تم بحمد الله تعالى طبع شرح الفوائد الجنية
على متن مقامة الأبرومية للعلامة الفاضل والملاذ الكامل الشيخ عبد الله بن أحمد الفاعل كهي رحمه
الله وأثابه من رضوانه فوق مثناه وهو شرح جمع من علم التحوز بدنه وصفت قواعد وفادله

من ثنى إليه وغبته فهو والله صغرهما كبر معنى وفادله وخلص من الشوائب حتى

يوصل الى القلوب بحمد ردا السماع مراده وقد نخلت غوره ونوش طوره

بجنته المذكور للعلامة الكبير والاستاذ الشهير الشيخ محمد بن الدين

محمد ابن الشيخ محمد الرعيني الشهير بالخطاب المكي المالكي

نعمه الله برحمته وأسكنه فسيح جنته وذلك بالمطبعة

الحسنية التي يدرب الدليل بمصر المحمية

ادارة حضرة السيد عمر حسين الخشاب

وذلك في شهر الله رجب الحرام

سنة ١٣١٨ من هجرة

من لا نبيسا

والمرسلين

ختم

وبعضهم يقف بالتاء وقد
قرأ به بعض السبعة في قوله
تعالى ان رحمت الله قريب
من المحسنين وعلى الله وعلى
سيدنا محمد وعلى آله
وصحبه وسلم

((فهرست الفواكه الجنبية على مقعده الآجرومية للعلامة الفياكهي رحمه الله تعالى))

صفحة	صفحة
٥٤	خطبة الكتاب ٢
٥٦	باب الاعراب والبناء ٦
٥٧	باب معرفة علامات الاعراب ٩
٥٩	فصل في معرفات قسمان الخ ١٥
٥٩	فصل فيما عرابة تقديري ١٩
٦٠	فصل في موانع الصرف ٢٠
٦١	باب النكرة والمعرفة ٢٤
٦٢	فصل في بيان المضمر وأقسامه ٢٥
٦٣	فصل في بيان نوعي العلم ٢٨
٦٢	فصل في بيان أسماء الاشارة ٣٠
٦٤	فصل في ان الامم الموصول وصلته ٣١
٦٦	فصل في المعرفة بالانف واللام ٣٤
٦٨	فصل فيما يضاف الى واحد من المعارف الخمسة ٣٥
٧٠	باب المرفوعات من الامماء خاصة ٣٥
٧٢	باب الفاعل ٣٥
٧٧	باب المفعول الذي لم يسم فاعله ٣٨
٧٩	باب المبتدأ والخبر ٤٠
٨٣	باب العوامل الداخلة على المبتدأ والخبر ٤٤
٨٥	فصل في النوع الاول من النواضع ٤٤
٨٦	فصل فيما ألحق بليس في العمل ٤٦
٩٠	فصل في أفعال المقاربة ٤٧
٩٢	فصل في النوع الثاني من النواضع ٤٨
٩٢	فصل في الكلام على لا العاملة عمل ان بالحل ٥٢
٩٤	عليها

((غت))